للشيخ الفقيه النبيه سيدي ابراهيم اللقاني نفعنا الله به وبامثاله قصيدة في مدح سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم

يا اكرم الخلق قد ضاقت بي السبل ۝ وزاد عزمي وغابت عني الحيل

ولم اجد من عزا استجير به ۝ سوى حبيب به نستشفع الرسل

مشتهم السا ونجل من يلذ به ۝ يوم البلاء اذا ما لم يكن بدل

غوث المحتاج ان حل البلاء بهم ۝ كهف الفقراء اذا ما عمها الوجل

عز من البايس المنتوك نصرته ۝ مكرم حين يغشي غيره الخجل

كنز الفقير وبحر الجود من خفقت ۝ له الملوك ومن يحيى به المحل

من لليتامى ثمال يوم ازمتهم ۝ وللارامل ستر سابغ خضل

ليث الكتائب يوم الحرب ان حميت ۝ وطيسها واستعد البيض والاسل

من نرتجي بمقام الهول نصرته ۝ ومن به تكشف الغماء والعلل

محمد ابن عبد الله ملجؤنا ۝ يوم التناد اذا ما عمنا الوهل

الفاتح الخاتم الميمون طائره ۝ بحر العطاء وكنز نفعه شامل

الله اكبر جاء النصر وانكشفت ۝ عنا الهموم وولى الضيق والهمل

بعزمة من رسول الله صادقة ۝ وهمة يمتطيها الحازم البطل

تمامها

اغثنا انت سيد الانبياء فقد ۝ نزلت بي الرزايا وغاب الخل والامل

ولاح شيبي وولى العمر منهزما ۝ بعسكر الذنب يطوى به عجل

لي المغنا مثبنا من حدائقه ۝ وكم شفعت لمن زلت به النعل

جملة القول اني مذنب وجل ۝ وانت عونه من ضاقت به السبل

صلى عليك الله دائما ابدا ۝ ما ان تعاقب الضحوة والاصل

وبالآل الغر والصحب الكرام ۝ مصابيح الظلام الطيب الجمل

يا رب صل على محمد وعلى ۝ اخ هنا ۝ يا رب بالمصطفى بلغ مقاصدنا

اذ كنا آله وصحبه الكمل ۝ لننجى عناية الاسواء والعلل

عونك يا كريم

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما

قال الشيخ العالم العلامة عمدة المريدين وخاتمة المحققين الجامع بين المعقول والمنقول
سيدي محمد الخرشي نفعنا الله به وبأمثاله الحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله
على سيدنا محمد الخاتم الامين وعلى اله واصحابه اجمعين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله الذي خصه الله بدقائق لطفه وبعد فهذا شرح لطيف لالفاظ مقدمة الشيخ الامام النحوي ابي عبد
الله محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي عرف بابن اجروم برد الله ضريحه اذ هي مقدمة مباركة قريبة المرام سهلة
الحفظ والتعليم لمن هو مبتدي منتهي وضعها رحمه الله برسم ولده ابي محمد فانتفع بها وانتفع بها كل من قراها. واجـ
ـروم بهمزة مفتوحة وجيم مضمومة وبينهما مدة ثم راء مضمومة مشددة ثم ميم وبينهما واو ساكنة ومعناه
بلسان البربر الفقير الصوفي ثم من الواجب صناعة على من اراد الشروع في علم من العلوم ان يتصور حده او رسمه
ليكون على بصيرة في الشروع فيه وان يعرف موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية ليزداد بصيرة وان كان يعرف
غايته وهي ما لاجله يحصل ذلك العلم ليصون سعيه عن العبث فالنحو لغة القصد نحو نحوت نحوك اي قصدت قصدك
والجانب كمررت بنحو دارك والجهة كقولك ذهبت نحو البيت اي جهته والمثل كهذا نحو هذا اي مثله و
رايت رجلا نحوك اي مثلك وغير ذلك واطلاق النحو على هذا العلم من اطلاق المصدر بمعنى المفعول فالنحو بمعنى المنحو اي المقصود كما
نسج بمعنى المنسوج ثم خص بهذا العلم وان كان كل علم منحوا اي مقصودا كاختصاص علم الاحكام الشرعية الفرعية
بالفقه وان كان كل علم فقها اي مفهوما سمي بذلك لما نقله اهل الرواية من ان عليا رضي الله عنه لما اشار على ابي الاسـ
ـود الدؤلي وهو واضع هذا العلم ان يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الاعراب وقال انح هذا النحو يا ابا الا
سود وهو كوفي الدار بصري المنشأ لكن اتفقوا على ان واضع اول من وضع علم التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح
الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية واول من اوتي اللسان العربي اسماعيل عليه السلام اخرجه الـ
ـحاكم عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الهم اسماعيل هذا اللسان العربي الهاما
واما [illegible] من يجعله شاملا للتصريف [illegible] العلم باحكام مستنبطة من
استقراء كلام العرب [illegible] يعرف بها التركيب من الكيفية والتقديم والتاخير ليتحرز بذلك
عن الخطا في فهم معاني كلامهم وتمتاز منه التصريف خارجا كعلم الناحز بن علم باصول يعرف بها احوال اواخر
الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث فيها على الحركات الاعرابية والبنائية وفائدته
الاحتراز عن الخطا في اللسان والاستعانة على فهم معاني الكلام الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم

بعض

لبعض ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كعلمنا بأن الفاعل مرفوع وبأن المفعول منصوب وبأن الفعل
تلحقه علامة التأنيث واستمداده من كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام من يوثق بعربيته
والقياس على ذلك والمراد بكلام الله تعالى كل ما ورد أنه قرئ به ولو شاذا فيحتج به للقياس وقد اه
طبق النحاة على الاحتجاج بالقراءات الشاذة قال الجلال السيوطي لا أعلم فيه خلافا بين النحاة و
المراد بكلام النبي صلى الله عليه وسلم كل ما أضيف إليه غير موضوع عليه لأن الأصل فيما أضيف إليه أنه لفظ
الرسول حتى يثبت ما يخالفه ولا نظر لاحتمال كونه من كلام الأعراب من الرواة لجواز الرواية بالمعنى والمراد
بالموثوق بعربيته من دون شعره ونثره بالقبول كزهير وامرئ القيس والمراد بالقياس الأمور المس
تنبطة مما تقدم قال الجسوس لا نبي من أنكر القياس فقد أنكر النحو .. ولا يخفى أن المؤلف رحمه الله اه
بدأ بالبسملة تبركا لأنه من المأمور به كما هو اللائق بمقامه ولم يبدأ هذه المقدمة بكتابتها ههنا النفيسة
ينبغي أن هذه المقدمة من حيث كونها منسوبة له ليست ككتب العلوم حتى تصدر بذلك قال بعض الشراح
وقدم الكلام مع أن موضوع هذا العلم الكلم العربية مع أن الكلمة جزء الكلام والجزء مقدم على الكل طبعا فينا
سبه التقديم وضعا فقدم جماعة من النحاة تعريف الكلمة على تعريف الكلام فقالوا الكلمة لفظ بالقوة أو
بالفعل مستقل دال بجملته على معنى مفرد بالوضع فقوله لفظ مخرج للخط والعقد والإشارة وبالقوة
مدخل للضمير في نحو افعل وتفعل ومستقل مخرج للأبعاض الدالة على معنى كحروف المضارعة وكدال معمم لما
دلالته ثابتة كرجل وما دلالته زائلة كأحد جزئي امرئ القيس لأنه كلمة ولذلك أعرب بإعرابين على حدة وبجملته مخرج
للمركب كغلام زيد فإن الجزء يدل على جزء معناه وبالوضع مخرج للمهمل لأن دلالته عقلية كدلالة اللفظ على
حياة اللافظ به اه وقدم جماعة كالمؤلف تعريف الكلام لأنهم رأوه المقصود الأهم إذ هو مدار حصول الفائدة
حسب المنفعات في حصول التخاطب فقال الكلام أل فيه والكلام فيه يحتمل أن تكون عوضا عن المضاف إليه التقدير
كلام في عرف النحاة ويحتمل أن تكون للعهد أي الكلام المعهود عند النحاة المعروف بينهم وهو ما اه
سيأتي في هذه القيود الآتية ويحتمل أن تكون للحقيقة والماهية وهذا أولى لما قاله الشيخ سعد الدين
آل من أن الواقعة في التعاريف الأولى أن تكون للحقيقة والماهية والكلام مشتق من الكلم بكسر الكاف وهي
الجراح لأنه إذا كان حسنا أثر في النفس سرورا وإذا كان قبيحا أثر في النفس تغييرا فاشتقاقه من
الكلم يبين بهذا لأنه يؤثر في النفس حسنه وقبحه كما يؤثر الجرح في الجسم كما قاله ابن أبي الربيع وكان
هذا أول أبواب الكلام والشيء الذي يتألف منه يحذف الترجمة اختصارا أولا أن الكلام وأقسامه من المقدمات قبل الاحتياج
أن تبويب خلاف الإعراب وما بعده من الأبواب والكلام مبتدأ واللفظ خبر والمركب المفيد صفتان

للفظ وبالوضع متعلق بالمفيد وهو من باب الاخبار بالمفرد وهو ضمير يصلح كونه من الاعراب على الاصح وسمي ضمير فصل
لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القائم فلو لم تات بهو لاحتمل ان يكون القائم صفة لزيد وان يكون
خبرا عنه فلما اتيت بهو تعين ان يكون القائم خبرا عن زيد واعلم ان الكلام في اللغة يطلق على معان شتى منها
الكتابة كقولهم ما بين دفتي المصحف كلام الله ويطلق ويراد به لسان الحال كقوله: امتلا الحوض وقال قطني
مهلا رويدا قد ملأت بطني ومعلوم ان الحوض لا يتكلم ومن النحويين من يستشهد على ذلك بقوله تعالى يوم نقول لجهنم
هل امتلات وتقول هل من مزيد وفي الاستدلال به نظر ويطلق ويراد به كلام النفس مما يعبر عنه باللفظ
المفيد كان يقوم بنفسك معنى قام زيد او زيد قائم فيسمى هذا الذي قام بك كلاما وعليه اصطلح المتكلمون
وعرفوه بانه المعنى القائم بالنفس ويطلق على ما تحصل به الفائدة وان لم يكن لفظا كالخط والاشارة والنصب
وفي القاموس الكلام عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه اي على من كان مكتفيا بنفسه وفي اصطلاح النحو
يين هو ما قاله المؤلف هو اللفظ وهو لغة الرمي والطرح قيل مطلقا كما هو الماخوذ من ظواهر كلامهم
وقيل من الفم خاصة ولفظة الرحى الدقيق مجاز كما في الاساس وفي الاصطلاح هو الصوت المعتمد على بعض الحروف
الهجائية تحقيقا او تقديرا كالضماير المستترة فانها ليست حروفا بقطع النظر عما يلابسها من العو
امل استكنانا لاختفاء معه ولا لبس وسواء كان مستعملا كزيد او مهملا كديز مقلوب زيد والصوت
على قسمين ساذج ويقال له غلق وهو ما لا حرف فيه كغالب اصوات الحيوانات وغير ساذج وهو المعبر عنه
باللفظ لذا قيد قولهم المعتمد على مقطع اي مخرج والصوت عند اهل السنة كيفية تحدث بمحض خلق الله
تعالى من غير تاثير لتموج الهواء والقرع والقلع والقرع هو امساس بعنف والقلع هو انفصال بعنف بشرط
مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع اي كون كل منهما ذا صلابة لا كالقطن فانه اذا ضرب به شيء لا يلزم معه
ان يخرج له صوت وكذا لو فصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت وتموج الهواء هو ان يدفع الهوى المتكيف
بالصوت ما بعده وهكذا الى ان يصل الى الصماخ قال الرازي ويسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهوى
به من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب وخرج بجنس الكلام في اللفظ الاشارة وهي
الافهام باليد ونحوها والكتابة وهي الخطوط المكتوبة اي المنقوشة لالفاظ مخصوصة ومعنى الكتابة اي ضرب
القلم الدال على معنى مفيد كان تكتب قام زيد فخط قام زيد فهو خارج بقوله المفيد والعقد وهي الموضوعة لاعداد
مخصوصة والنصبة وهي العلامة الموضوعة لفهم معانيها كالمحراب ونحوها والنصب بضم النون والصاد
وقد تسكن الصاد وقد تفتح النون وتسكن الصاد واما ضم النون مع فتح الصاد فلا اعرفه قاله شارح الهارونية
وتسمى الدوال الاربع وسائر العبارات اللغوية ما عدى القول اللفظي والدوال جمع دالة او دال اي تشير (اي ترشد) الى قوله قيل

ما بيد

يعلم ان الصوت ... الذي هو ... (marginal note, largely illegible)

ما بالك اي بتخصيص البعض في تعريف الكلام دون الاعراب قلت التزم بعض الحدود بالحصر المستفاد من
تعريف الجزئين لما فيه من الاطراد والانعكاس وصرح به لكونه بعضها لتكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء. وقد
يقال انه صرح بالحصر هنا ردا على من زعم ان الكلام قد يكون غير مركب فيكون ابدال اللفظ بالقول اولى لانه
اخص اذ لا يقع الا على المستعمل واللفظ اعم اذ يطلق على المهمل كديز مقلوب زيد كما هو قول البعض وقيل
اللفظ اولى لانهما مترادفان وانهم لا يقولون اطلاقه على الراي والاعتقاد اطلاقا شايعا متعارفا دون اللفظ
والاول الراجح المركب هو القيد الثاني من القيود الاربعة وهو لغة ما تركب من شيئين فاكثر واصطلاحا
ما تركب من كلمتين فاكثر اجماعا او يقال وهو مشتق من التركيب وهو لغة ضم شيء الى شيء. واصطلاحا
ضم كلمة الى اخرى وكان من حقه رحمه الله تعالى ان يقول المركب وجودا او تقديرا لان ابن عصفور لم يدخل لفظي
لا ونعم في قول القايل مجيبا لمن قال اجاء زيد وكذا قولك مجيبا لمن قال من اضرب لان المعنى اضرب زيدا و
كذا لا فعل الامر مثل قل لانه مركب من فعل وفاعل وقد قال ابن ... التركيب ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد
او ضم كلمة الى اخرى مطلقا وهذا الثاني هو المناسب لكلام المصنف لقوله يصير بعد المفيد لاخراج بعض التر
كيب الاسنادي وهو ضم الفعل الى الفاعل كقام زيد والخبر الى المبتدا كزيد قايم او ما كان في منزلة احدهما والاضافي
كعبد الله وغلام زيد والمزجي كبعلبك وحضرموت والتقييدي هو ما كان الجزء الثاني قيد الاول كالحيوان الناطق
واحترز بالمركب من المفرد وحده نحو زيد فانه لا يسمى كلاما بل يسمى كلمة الا ان يضم مع الكلمة ا
الملفوظ بها مقدر به تتم الفايدة فاذا يصير الكلام كاستقم المفيد هو القيد الثالث وهو لغة
ما افاد فايدة ما. والفايدة لغة هو ما حصل لك مال بعد عندك واصطلاحا ما دل على
معنى يحسن السكوت اي من المتكلم عليه بحيث لا يبقى السامع منتظرا لشيء. اي انتظارا تاما بعد فهم
المعنى والانتظار التام هو الذي يبقى مع المسند كقايم بدون المسند اليه كزيد او مع المسند اليه بدون المسند
ولا عبرة بالانتظار الناقص كانتظار المفعول وسائر انواعه والحال والتمييز وهو مشتق من الفايدة وهي لغة ما
استفدته من علم او مال او غيرهما واصطلاحا ما يكون الشيء احسن حالا منه بغيره فدخل في المفيد الكواذب
وما استحال معناه كجمعت السماء وتحته الجبل وما لا يفهم السامع معناه لا نفعا مع فهم اجزايه وما لا يقصده المتكلم
كنايم او سهوا وقيد عقلا وما يجهله السامع نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وهو ما صححه ابو حيان وجزم به
بعض المتاخرين خلافا لابن مالك في اشتراط القصد للفايدة وقصدها لانه يلزم كون المركب الواحد كلاما وغير كلام اذا افهم
به من لا يجهله او صدر منه بلا قصد ثم صدر منه بقصد وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة
وعرفا وخرج بالمفيد اللفظ المركب الذي لا يفيد تلك الفايدة كالمركب الاضافي والمزجي والتقييدي والاسنادي

زيدا

وقوله اما ان الخ كقولك اقايم الزيدان قايم خبر زيد
وا ... 1120

المتوقف على غيره نحو ان جاء زيد والمعلوم للسامع نحو السماء فوقنا والارض تحتنا على راي ابن مالك والمجمع عليها نحو يا زيد ونحو نعم
او بين اللفظ المركب والمفيد عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد اللفظ المركب بدون الافادة
في ان قام زيد وتوجد الافادة بدون اللفظ المركب في الاشارة واخواتها **بالوضع** هو القيد الرابع وهو لغة الحط وا
صطلاحا جعل اللفظ بازاء المعنى في جعله بازايه بحيث اذا اطلق فهم منه واستعمل كان من الاعجمية وهذا التعريف للوضع
مطلقا لا بقيد كونه عربيا والا قيل تعيين واضع لغة العرب اللفظ للدلالة على معنى بنفسه **واختلف**
في واضع اللغة فقيل هو الله تعالى وهو الصحيح وعلم كل قوم لغتهم بالوحي النازل بها عليهم **وقيل** متعددة بان
الهم الله كل من قوم من يعلمهم لغتهم والباء بالوضع سببية اي ان تكون الافادة حاصلة بسبب الوضع
بحيث يكون النطق **واختلف** شراح الكتب في تفسيره هنا **فمنهم** من فسره بالقصد اي ان يتكلم به
من له قصد وان لم يقصد به افادة السامع فيخرج كلام النائم ومن زال عقله ومن جرى على لسانه ما لا يقصده وكلام
الطيور على ما اختاره من اشترط القصد وتجمع العبارة وقد عرفنا ما فيه **ومنهم** من فسره بوضع العرب
وارتضاه الشاطبي قائلا لان هذا علم العربية على النقل بعينه بين كلام العرب والعجم **فعليه** لو عبر العجمي بعبارته
على معنى قام زيد مثلا لا يكون كلاما في اصطلاح النحاة فدلالة الكلام على معناه وضعية كدلالة المفرد على معناه
غاية الامر ان الوضع في الاول بالنوع نحو انبت الربيع البقل وفي الثاني بالشخص فتامل **فان قلت** يلزم على
تفسير الوضع في كلامه بالمعنى المذكور ان يكون مثل قام زيد اذا نطق به النائم كلاما مع انه غير كلام كما مر **قلت**
في المسألة قولان احدهما ما مر ان ذلك ليس بكلام واختاره ابن مالك **والقول** الثاني انه كلام ورجحه ابو حيان **فيحمل**
كلام المصنف على كل منهما مساغ **وهذا** الخلاف لا ابتناء على الخلاف في ان دلالة الكلام هل هي وضعية فيكون المراد
بالوضع المذكور الوضع العربي او عقلية فيكون المراد به القصد والتحقيق ان دلالة الكلام بالوضع اي تعيين شيء بازاء
شيء بحيث اذا اطلق الاول او احس به فهم منه الثاني لا يقال يعني على المؤلف قيد اخر وهو ان يقول التام ليخرج به غير الجملة
المقصودة لغيرها كالصلة نحو وجهه حسن من جاء الذي وجهه حسن **لانا نقول** هذه الجملة خرجت بقوله
المفيد فذكر الوضع بعدها للاهتمام بشأنه لا للاحتياج اليه او يقوله بالوضع اذ المتبادر منه كونه مقصودا لذا
ته ولم يصرح المؤلف بالاسناد وهو نسبة كلمة الى اخرى على وجه يفيد فائدة تامة اما لانه عنده شرطها وهو خارج
عن الماهية فلا ينبغي اندراجه في اجزائه خلافا لما صرح به الرضي من جزئيته واما لان المفيد الفائدة المذكورة لا يخلو عنه
وترك المؤلف اشتراط صدوره من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح اثنان على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدا
ويذكر الاخر فاعله او خبره فلا يسمى ذلك كلاما لعلة كما قال بعض المحققين ان صدور الكلام من ناطقين لا يتصور
لان الكلام شرطه الاسناد والاسناد لا يتصور الا من واحد **فيتعين** ان كلام المتكلمين منهم للمعنى الذي ذكره

الاخر

تنبيهان

الاخر الحقيقة بالعربية. **تنبيهان** على حد الكلمة والكلام مما علم واما حد الكلم فهو ما تركب من ثلاث كلمات
افاد او لا وهو اسم جنس جمعي لا جمع خلافا لبعضهم وفي الشيخ زكريا ان له واحدا من لفظه واسم الجنس غالب التانيث كذلك
ولا اسم جمع وانما قلنا اسم جنس جمعي لانه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث وانه
اذا زيد على لفظه تاء التانيث فيصير فيه كلمة نقص معناه عن الجمع وصار معناها دالا على الواحد ونظيرها نحو لبن ولبنة
ونبق ونبقة **وهذا** احد اقسام اسم الجنس الجمعي وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء والثاني في الجمع **ومنه** ما يفرق
بينه وبين واحده بالتاء والتاء في الجمع ككمأة وكمء **ومنه** ما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهي في المفرد
نحو روم ورومي وزنج وزنجي والله اعلم **واختلف** في ترادف الكلام والجملة فقيل بترادفهما وهو ظاهر
كلام الزمخشري واختاره ناظر الجيش وقال انه الذي يقتضيه كلام النحاة قال واما اطلاق الجملة على الواقعة شرطا
او جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلا منهما كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان **وقيل** انها اعم
من الكلام واختاره ابن هشام الانصاري وهو الصواب اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون
جملة الجواب جملة الصلة والاصل في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما واقسامه ثلاثة اي اجزاء
الكلام هذه الثلاثة فيكون هذا من تقسيم الكل الى اجزائه التي حصلت منها ماهيته وهذا ظاهر في الاسم والفعل اذ كل
منهما ركن للاسناد واما الحرف فليس ركنا للاسناد اذ لا يسند ولا يسند اليه فكيف يكون جزءا ولهذا قال النحاة
ان الكلام يتالف من اسمين او من اسم وفعل ولم يقولوا انه يتالف من اسم وحرف **وقد** قاله ابو علي محتجا على
ذلك بنحو يا زيد **واجيب** عن كلامه بانه في الحقيقة مؤلف من اسم وفعل واه يا فانها مغنية لذا الفعل اي
ادعو زيدا فالمؤلف رحمه الله ورد او رأى رأي ابي علي فكلامه على ظاهره وان رأى رأي الجمهور احتاج كلامه الى تاويل وهو ان نقول
لما كان الحرف قد يفتقر اليه ذا التاليف الكلام في بعض المواضع بحيث لا يتم معناه الا به جعله بهذا الاعتبار جزءا
وليس هذا من تقسيم الكل الى جزئياته لانه لا يصدق على كل واحد من الثلاثة ما صدق عليه المقسم بخلاف تقسيم
الكلمة الى هذه الثلاثة فهو من باب تقسيم الكلي الى جزئياته لان المقسوم وهو الكلمة صادق على كل واحد
من الاقسام الثلاثة اعني الاسم والفعل والحرف **والفرق** بينهما صحة حمل المقسوم على كل واحد من
الاقسام في الثاني كالاسم كلمة بخلاف الاول اذ لا يصح الفعل كلام مثلا **فائدة** من المهم الفرق بين
الكلي والكل والكلية والجزء والجزئي والجزئية فاما الكلي اي بالياء في اخره فهو المعنى الذي يشترك فيه كثيرون كالعلم
والجهل والانسان والحيوان واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا **والجزئي** فنسبته كزيد وعمرو **واما** الكل فهو
الحكم على المجموع من حيث هو مجموع ومنه كل اسماء العدد **والجزء** بعض الشيء **واما** الكلية فهو ثبوت الحكم لكل
واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق الالتزام ويقابلها الجزئية وهو الثبوت لبعض الافراد **تنبيه**

وقوله التاء في المفرد نحو بقرة وبقر للوحدة ولا تكون للتانيث اه

واسم الجمع هو الذي لا واحد له من لفظه كقوم ورهط ونسوة اه

وجمع الجنس الافرادي هو الذي لا واحد له من لفظه لا يطلق على القليل والكثير كماء وتراب اه الاشموني

والجزئي

تنبيه

التقسيم عبارة عن ضم الخاص الى العام فيحصل قسم وهذا جار في ضم الفصل الى الجنس في المعرفات فيحصل نوع وليس فيه حكم
الا بل محصله محصل القسم كما انه التقييد، مثلا اذا اردت تقسيم الحيوان الى انواعه ضممنا الى مفهومه الناطق
فهو بالتقييد فيحصل نوع ثم نضم اليه الصاهل فيحصل نوع آخر وهكذا حتى تحصل سائر الانواع فقسم الشيء ما كان
مندرجا تحته واخص منه كالفرس والانسان بالنسبة للحيوان والاسم والفعل والحرف بالنسبة للقول او الكلمة
او الكلام وقسيم الشيء ما كان مباينا له ومندرجا معه تحت اصل كلي كالاسم والفعل المندرجين تحت اللفظ او الكلمة والانسان
والفرس المندرجين تحت الحيوان ولا يصح ان تكون الاقسام بمعنى الانواع بل الاجزاء لان من شرط النوع اطلاق اسم
المقسم عليه ولو كانت الاقسام بمعنى الانواع لصح اطلاق اسم الكلام على الاسم وحده والفعل وحده والحرف وحده
وليس كذلك **واعلم** انه يشترط على قوله **اسم** لذات او لمعنى او للفظ كزيد وسعيد وصه وهو لغة مشتق
من السمو وهو العلو لاستغنائه عن الفعل والحرف وافتقارهما اليه **واصطلاحا** كلمة او ما قام مقامه كلمة
كبعلبك وبرق نحره دلت على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها وضعا للزمان **وفعل** ماض ومضارع وامر
كجاء ويضرب واضرب وهو لغة الحدث كالقيام والقعود واصطلاحا كلمة او ما قام مقامه كلمة كنعم في لغة من يلحقها
الضمير فانها وما قام مقامه افعل تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان **وحرف** وهو اقسام قسم
مشترك بين الاسماء والافعال كهل ولا تعمل شيئا ولا المشبهة بليس وقسم مختص بالاسم كحروف الجر وقسم
مختص بالفعل كحروف الجزم **وحقه** ما اختص بقبيل ولم يكن كالجزء منه ان يعمل فيه بخلاف احرف المضارعة لانها
كالجزء من الفعل فلا تعمل شيئا وهو لغة الطرف لوقوعه طرفا وفضلة من الكلام **واصطلاحا** كلمة دالة
على معنى في غيرها والمراد بدلالتها على معنى في غيرها انه يشترط في دلالتها على معناها الافرادي ذكر المتعلق فـ
دلالة من مثلا في سرت من البصرة مثلا على معناها الابتداء ولا يستفاد الابتداء الا بذكر البصرة وقس بقية الحروف على هذا المثال
سؤال وذلك اذا قلنا ان الواو العاطفة ترتب وهو ان يقال لم قدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف **فالجواب**
انه قدم الاسم على الفعل من جهة انه يخبر به ويخبر عنه فمثال الاخبار به زيد قائم ومثال الاخبار عنه زيد قام واتى
بعده بالفعل لانه يقع في درجته لكونه يخبر به ولا يخبر عنه فمثال الاخبار به زيد قام وقد تقدم ولا يجوز عنه فلا
تقول مثلا قام قام لان معناه لا يعطي ذلك واخر الحرف لانه لا يخبر به ولا عنه **وهذا** على مذهب من يرى ان الواو العا
طفة تقتضي الترتيب وهو خلاف مذهب سيبويه واكثر النحويين المحققين لانه رحمه الله تعالى قال اذا قلت رأيت ر
جلا وحمارا لم تجعل للرجل في تقديمك اياه مزية على الحمار فليس لاحد الاجزاء الثلاثة مزية في تقديمه على الآخر **واعلم**
انه يترتب على ذلك سؤال ثان وهو ان يقال لم قال اسم وفعل وحرف ولم يقل اسماء وافعال وحروف **فالجواب**
انه اراد معقول كل واحد منه ومعقول شيء واحد فلذلك اطلق عليه لفظا مفردا **جاء لمعنى** صفة لحرف

وضع

او وضع وضعا كليا لمعنى غير مستقل بالمفهومية والمعنى لغة القصد من عناه يعنيه اذا قصده من عنيت اعتنا وقصده ومراده
للفظ بالفعل او بالقوة واصطلاحا له معنيان احدهما ما يقصد بالفعل من اللفظ والثاني ما يمكن ان يقصد
من اللفظ وهو اما مصدر ميمي فهو بمعنى القصد وزنه مفعل لمفعل او صفة مفعول اصله معنوي كمرمي فخفف
واعل معنى معنوي اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت وكسرت النون لمناسبة
سبة فخفف بحذف احدى اليائين ثم فتح النون ثم قلب اليا الفا للقاعدة ان كل يا او واو تحركتا وانفتح ما قبلها
تقلب الفا ثم حذفها لملاقاة التنوين ففيه تخفيفات وقيد الحرف بقوله جاء لمعنى ليخرج حروف
الهجا لانه لم يوضع لمعنى بل ليتركب به تركيبا وليخرج مثل الزاي من زيد فهي حرف لكونها لا تكون قسما من الكلام
لانها حرف ما جاء لمعنى ومثل الزاي سائر حروف الهجا كذا هو ظاهر تنبيه لا يحتاج الى تقييد حروف
الهجا بقولنا اذا كانت جزءا من الكلمة احترازا عما اذا لم تكن جزءا من كلمة فانها حينئذ تكون جزءا من الكلام مثل
هذه زاي لان الذي يسمى حروف الهجا انما هو مسمى لفظ زاي واما لفظ زاي فلا يسمى الا اسما وهو ظاهر
لا غبار عليه وانما نبهت عليه لانه قد يغلط فيه وفي عبارة ... احترز بقوله جاء لمعنى من حروف التهجي
سوا كانت اجزا كلمة كمسميات الزاي والياء والدال التي هي اجزاء زيد او لم تكن فان حروف التهجي لا معنى لها اصلا
مطلقا بالوضع لانها حروف مبان ومن قال ان حروف التهجي اذا لم تكن اجزاء كلمة فهي اسماء لمعان فقد التبس
عليه الاسم بالمسمى فان حروف التهجي انما هي مسميات اسماء حروف التهجي اه واعلم انه ينبني على قوله
جاء لمعنى سؤال وهو ان يقال لم قال جاء لمعنى في الحروف ولم يقل ذلك في الاسم والفعل مع ان كلا واحد منهما جاء لمعنى فالجواب
انه احترز من حروف الهجا نحو الزاي من زيد والعين من عمرو وقد يقال انه اراد جاء لمعنى في غيره فحذف لقرينة غير ان
الاسم جاء لمعنى في نفسه والحرف جاء لمعنى في غيره ثم ان قوله واقسامه مبتدأ او مضاف اليه على تقدير المضاف
بين المتضايفين والاصل واقسام اجزائه والضمير للكلام ثلاثة ثلاثة خبر اسم وفعل وحرف بدل من ثلاثة مفصل من مجمل
وجاء فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا يعود الى الحرف ولمعنى متعلق بجاء ومعنى اسم مقصور لا يظهر فيه اعراب
علامة جره كسرة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وجملة جاء لمعنى في موضع رفع نعتا لحرف فالاسم
يعرف بالخفض كانه جواب عن سؤال مقدر وتوجيه ذلك السؤال ان يقال قد جعلت اجزاء الكلام الاسم والفعل والحرف
فبماذا يعرف الاسم فقال مجيبا على طريقة الشرط والجزاء ان اردت ان تعرف الاسم فالاسم يعرف بالخفض والتنوين
الخ ولذا جاء بالفاء المسماة الفصيحة وهي الواقعة في جواب شرط مقدر كما تقدم وال في الاسم للعهد الذكري
لتقدم مصحوبها وعدل عن الاضمار الى الاظهار لانه اوقع في ذهن المبتدي المقصود بالذات بتصنيف الكتاب وان كان المقام
يقتضي الاضمار فالاسم يعرف فالاسم مبتدأ وجملة يعرف بكذا خبره والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط المقدر تقدم

[هامش: والصواب اسقاطه ...]
[هامش: لعله مفصل]

اذا اردنا معرفة ما يختص به كل من هذه الثلاثة فالاسم يعرف بكذا والذي ارشدنا الى تقدير هذا الشرط اقتران
هذه الجملة بالفاء. وخاصة ما ذكر المؤلف ان الاسم يعرف باربعة خصائص الخصيصة الاولى الخفض وهي عبارة
كوفية والجر عبارة بصرية وهو على ما مشى عليه المؤلف من كون الاعراب معنويا تغيير مخصوص علامته الكسرة
وما ناب عنها وعلى ما مشى عليه جماعة من كونه لفظيا اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في اخر الكلمة هو نفس الكسرة وما ناب عنها و
انما اختص الخفض بالاسم وجعل علامة عليه لان كل مخفوض مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يخفض الا الاسم نحو مررت
بزيد في الغنى وهؤلاء وغلام زيد فان قلت كان ينبغي التعبير بقبول الاخبار عنه لا بخصوص الخفض
قلت ان الاخبار عنه علامة خفية اذ الاخبار لا يدركه المبتدئ بخلاف الخفض وليس المراد ان كل ا
سم يدخله الجر بدليل الاسماء الملازمة للنداء وانما المراد ان الجر لا يدخل الا على الاسماء وبقية الخصائص في هذه النكتة
كهذه الخصيصة قال بعض الشراح ومعلوم ان الخفض لا ينحصر في الكسرة بل قد يكون بالفتحة مثل مررت بعمر وقد
يكون بالياء مثل مررت بابيك فكان الاقتصار في تفسير الخفض على الكسرة لان البيان بها لخصوصها اوقع عند
المبتدئ المخاطب بهذه المقدمة من البيان بما يشملها ثم ان الخفض اعم من حروف الخفض لان الخفض يتناول
الخفض بحروف الخفض والخفض بالاضافة وتاخير التنوين على الجر كما فعل المؤلف احسن من تقديمه عليه كما صنعه ابن مالك
في العمدة لتاخره عنه عند اجتماعهما والتنوين الخصيصة الثانية التنوين لدى اخره وهو في الاصل مصدر نونت
الكلمة اذا الحقت اخرها نونا وفي العرف نون ساكنة تلحق الاخر ثابتة لفظا لا خطا ولغير توكيد فقولنا نون
يشمل كل نون وبقيد السكون احترازا عن المتحرك كنون ضيفان للطفيلي وبقيد الاخر المتوسط كنون منكسر
وبقيد لا خطا عن نون القوافي مثل قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن واما قولنا
لغير توكيد فيحترز به عن النون المؤكدة الخفيفة لانها وان كانت ساكنة في الاخر ثابتة لفظا لا خطا ووقفا الا
انها جيء بها لتوكيد الفعل فليست بتنوين واقسامه الخاصة بالاسم اربعة تنوين التمكين
وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة ما عدا الجمع بالالف والتاء مزيدتين وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب
الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض
الاسماء المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة وفائدته الدلالة على ان
ما لحقه اريد به غير معين ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه
تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك وتقول ايه بكسر الهاء بلا تنوين ايضا اذا استزدت
مخاطبك من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اسمه سيبويه (اذا اردت) استزادة من حديث ما اي حديث كان نونتهما
فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه كذلك معرفة من قبيل المعرف بال فيه وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل مصدر

واما على القول

وفي نسخة تعلم المنقص

اي اقلي فعل ... اللوم مفعول به عاذلة منادى مرخم والعتابن معطوف ... ان اصبت شرطية جوابها محذوف ... لقد اصابن ... اللوم والعتاب ... العاذلة ...

تعلم متنقصا

وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا: لأن جميع الأفعال نكرات. وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات
مما جمع بألف وتاء مزيدتين سمي بذلك لأنهم جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون
فلا يلزم مزية الفرع وهو جمع المؤنث السالم حيث لم يحصل جمعيته إلا بالألف والتاء معا على الأصل وهو جمع المذكر
السالم الذي حصلت جمعيته بالواو والياء خاصة وأما نونه فلا مدخل لها فيه وإنما جيء بها لدفع توهم
إضافة أو إفراد وتنوين العوض وهو الذي يكون في كل اسم فيه مانع صرف وآخره ياء قبلها كسرة مثل جوار وغواش
التنوين عوض من الياء المحذوفة لأن الأصل جواري وغواشي وهذا التنوين يكون في حالتي الرفع والخفض
وأما حالة النصب فلا لرجوع الياء فيه تقول رأيت جواري وغواشي ومن هذا التنوين أيضا الذي يلحق إذ عوضا عن
جملة محذوفة في مثل قوله تعالى يومئذ تعرضون التقدير يوم إذ قامت القيامة تعرضون ومنهم من يسميه تنوين الانفصال
وأطلق المؤلف لفظ التنوين اعتمادا على شهرة استعماله في هذه الأربعة المختصة حتى كأنها
تفهم منه من غير قرينة وإنما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لأن التنوين على أربعة أقسام
كما تقدم أما التمكين تنوين التمكين فلكونه دليلا على أمكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية ولا أمكنية
في الفعل للاسمية فلم يدخل هذا التنوين الفعل وأما تنوين التنكير فلأنه إنما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة وا
لنكرة كما تقدم والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه إلى الفارق بين كونه معرفة أو نكرة وأما تنوين العوض عن المضاف إليه
يوم أو حين فلأن الفعل لما لم يضف إلى شيء ليحذف المضاف إليه ويعوض التنوين عنه فلم يدخله التنوين عوضا عن المضاف
إليه وأما تنوين المقابلة اللاحق لما جمع بألف وتاء مزيدتين كما تقدم ولما لم يدخله جمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة
ودخول الألف واللام لما ذكر من علامات الاسم ما يلحق آخره وقدمه لقلته شرع يذكر ما يلحق أوله
وأخره لطول الكلام عليه فقال ويعرف أيضا بصحة دخول الألف واللام عليه من أوله ثم يحتمل أن يريد بها خصوص
المعرفة لأنها المتبادر عند الإطلاق حتى إذا أريد غيرها قيد فيقال أل الموصولة وأل الزائدة ولأنها الموضوعة
للتعريف ودفع الإبهام ولا يقبله إلا الاسم نحو قول أبي الطيب: فالخيل والليل والبيداء تعرفني، والسيف والرمح
والقرطاس والقلم. ويحتمل أن يريد مطلقا معرفة كما تقدم أو موصولة كالتي في قوله تعالى كالأعمى والأصم أو زائدة
التي في قول الآخر: رأيت الوليد بن اليزيد مباركا. بناء على أن دخول أل الموصولة على المضارع شاذ بل زعم بعضهم
على أن دخولها عليه في قوله: ما أنت بالحكم الترضى حكومته. حكما وأما دخول أل الزائدة على نحو ... كما في رأي من زعم
جوازها لم يثبت وعلى هذا الأبد من استثناء أل الاستفهامية لأنها من خواص الأفعال حكي عن بعضهم أل فعلت بمعنى
هل فعلت وكان على المؤلف أن يعبر بالمعرف دون الألف واللام الذي هو الاسم إذ لا يقال في هل الهاء والألف واللام بل
الباء واللام. وأحسن التعبير بال[illegible] التعبير بأداة التعريف من جهة أنه يدخل تحته مذهب سيبويه

[illegible]

وفي قوله البيداء إلى آخره

أي اسم الإشارة

الذي يرى انها اللام فقط وبذلك لحقته الف لخفته. مذهب الخليل الذي يرى انها الالف واللام وعليه قول المؤلف ويدخل
الف لخفة ذلك لغة طي الذين يبدلون من اللام ميما ومنهم السائل الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله أمن امبر امصيام في امسفر. فأجابه الرسول عليه الصلاة والسلام بلغته فقال ليس من امبر امصيام
في امسفر. واعلم ان الالف واللام من خصائص الاسماء وهي مما يعرف بها من اولها كقولك في رجل الرجل وفي
غلام الغلام وتكون الالف واللام للعهد كقولك جاءني رجل فاكرمت الرجل قال الله العظيم كما ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول وقال تعالى هنا ان الانسان وتكون للجنس مثل الرجل خير من المرأة والذهب
خير من الفضة اي هذا الجنس خير من هذا وتكون للمح الصفة في بعض الاعلام كالفضل والحارث والعباس وتكون
للغلبة ومعنى الغلبة ان يقع الاسم المعرف بالاداة على شيء بعينه دون سائر امثاله كايقاع النجم على الثريا و
تكون للمعاقبات والحروف مثل خرجت فاذا الاسد وتكون زائدة في مثل رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت
وطبت النفس يا قيس عن عمرو اي وطبت نفسا لان التمييز لا يكون معرفة وحروف الخفض اي وبحروف
الاسم بها تخفض اي وبدخول جنس حروف الخفض سميت بذلك لخفضها الاسماء العربية مثل مررت بزيد والمنون نحو
عجبنا من ان قمت فان ان قمت وان كان في الصورة الظاهرة حرفا وفعلا فهي في التحقيق اسم لانه في معنى قيامك وانما تسمى
ايضا حروف الجر لجرها معاني الافعال الى الاسماء ولا يرد نحو بنام صاحبه ولا بنعم الولد ولا على بيس العير وامثالها
مما دخل عليه حرف الخفض وليس باسم لان الجار فيها داخل على اسماء مقدرة حذفت مع صفاتها واقيمت
معمولات صفاتها مقامها والاصل بليل مقول فيه نام صاحبه وبولد مقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول
فيه بيس العير وهذه العلامات وان غاير الخفض محلا وكان اعم منها عملا الا انه يغني عنها
معنى فذكرها بعده لزيادة الايضاح اطنابا لزيادة الايضاح في مقام التعليم ولو عطف العلامات بعضها على بعض
باو لكان اولى لايهام الواو وجوب اجتماع ما ذكر والجواب عن ذلك بانه للاشعار بان هذه العلامات قد يجامع
بعضها بعضا كالخفض مع التنوين وقد لا يجامع كال مع التنوين ففيه نظر اما اولا فلا اشعار فيه للعطف المذكور
بذلك نعم هو حاصل بذلك واما ثانيا فانه اعلم من المؤلف بان بعضها قد يجامع بعضا حيث اتى من حروف العطف
بالواو واما ثالثا فلان الواو لا تفيد عدم مجامعة بعضها لبعض لانها للمعية وانما هذا مستفاد من خارج
وقد يقال على تسليم صحة الجواب المذكور لا يفرق هذا الايهام ثم لا يخفى ان دخول حروف الجر
منفرد عن دخول ال على الاسم فكان الانسب تقديمها عليه ليكون الى دخول ال اتسق لكنه راعى طول
الكلام على تفصيل اجمالها وليتم استحضاره كما توهم اذ هو ذكر الشيء في غير موضعه لمناسبة وهذا
موضع بيانها لما وقع في حروف المتعلقات وتجربة في تعيينها وتخلص من الاحالة على مجهول حتى كانه قال فيما استخدم

فيه

تلك الحروف المذكورة فأجابا بقوله وهي من الجر وقد يقال ان القول بالاشتر يستطرد صاحبه
بالنظر الى ان موضع ذكرها. اخر الكتاب كما هو عادة المؤلفين ثم ان قوله وحروف الخفض يحتمل ان يكون معطوفا
على الالف واللام فيكون مخفوضا بالمضاف وهو دخول ويحتمل ان يكون معطوفا على الالف واللام فيكون مخفوضا
بالمضاف الى الخفض فيكون مخفوضا بالجر لان المعطوف مشارك للمعطوف عليه في عامله والخفض مضاف
اليه وقوله وهي مبتدأ ومن بكسر الميم وما عطف عليها خبر والى الخ معطوف على من. وقوله وهي اي
حروف الخفض المقصود ايرادها هنا لاجل ان تكون علامة للاسماء اثنا عشر وفي اخر الكتاب لاجل انها
تعمل الجر كالاضافة فلا تكرار مع ما عطف عليها ولا يلزم الاخبار عن ضمير الجمع بالمفرد لجواز اعتبار ان
العطف سابق على الاخبار او الاخبار وقع اولا ثم حذف الجار وانفصل الضمير فصار بصورة المبتدا واعلم
ان الجر لها معان فمنها ما لا يكون الا حرفا ومنها ما يكون تارة اسما وتارة حرفا وتارة فعلا وسأبين
ذلك ان شاء الله بيانا تاما فتفهمه اعلم ان من لا تكون الا حرفا ولا تكون الا خافضة واشهر
معانيها الابتداء. ولهذه المناسبة في ابتداء في الزمان كقولك سرنا من يوم الخميس الى يوم الجمعة وفي
المكان كقولك سرنا من البصرة الى الكوفة واعرابه سار فعل لقبوله قد ماض لقبوله تاء التا
نيث الساكنة والتاء اسم لجهة الحديث عنه فاعل في محل رفع ومن حرف جر ويوم اسم لدخول من عليه مخفوض
بها وعلامة جره نيابة على ان الاعراب معنوي مقدر او جره كسرة نيابة على ان الاعراب لفظي ظاهرة في اخره
ويوم مضاف والخميس مضاف اليه مجرور وعلامة جره او جره كسرة ظاهرة في اخره وبقياس عليه ما بعده
والى ومعناها انتهاء الغاية في الزمان والمكان نحو سرنا من يوم الجمعة الى يوم الاحد وسرنا من الكوفة الى
البصرة فمن لابتداء السير والى لانتهائه ولا تكون الا خافضة ولا تكون الا حرفا ولا تكون زائدة فالبصرة اسم
لدخول الى عليها ولا ينافي اشتماله على علامة اخرى كالجر وال لما علمت. الخ وقياس مناسبة الانتهاء في
كما تقدم اختتامه بال. لكنه رحمه الله جمعهما تبعا للاجرومية وعن عطف اما على من وهو الارجح وا
ما على الى لما سيأتي ان شاء الله تعالى من الفرق بينهما في المواضع المتكررة ومن معانيها المجاوزة وهي بعد
بعد شيء عن شيء. وعن في بعد شيء عن مجرورها بواسطة مصدر معداها نحو رميت عن القوس ا
فقد باعدنا شيئا وهو السهم عن المجرور بها وهو القوس بواسطة مصدر المعدى بها وهو الرمي ثم المجا
وزة حقيقية كالمثال ومجازية كاخذت عن فلان علما ورضي الله عنهم ورضوا عنه واعرابه رميت رمى
فعل لقبوله قد ماض لقبوله تاء التانيث الساكنة والتاء اسم لجهة الحديث عنها فاعل في محل رفع وعن حرف
جر والقوس اسم لدخول عن عليه مجرور بعن وعلامة جره او جره كسرة ظاهرة في اخره وقد تكون عن اسما

ومن تكون للابتداء وتكون لانتهاء الغاية كقوله رأيت القمر من بيت من خلال السحاب اي الى خلل السحاب راجع ابن يعقون

اذا دخل عليها حرف الجر نحو اخذته من عن يمينه قال ابن عن تستعمل في القرآن على خمسة اوجه احدها
صلة نحو يسألونك عن الانفال التقدير يسألونك الانفال والثاني بمعنى الباء وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك
التقدير بقولك والثالث بمعنى من هو الذي يقبل التوبة عن عباده والتقدير من عباده والرابع بمعنى
على ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه التقدير على نفسه والخامس بمعنى بعد لتركبن طبقا عن طبق التقدير
بعد طبق وعلى من معانيها العلو وهو تجاوز شيء على الآخر ويها نحو زيد على السطح في الاستعلاء الحقيقي
والرحمان على العرش استوى والسيد على عبده في الاستعلاء المجازي قال ابن عرابه زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء
وعلامة رفعه او رفعه ضمة ظاهرة في آخره وعلى حرف جر والسطح اسم لدخول على عليه مجرور بعلى وعلامة
جره او جره كسرة ظاهرة في آخره والخبر محذوف تقديره مستقر او استقر كما سبق ويقاس عليه ما بعده
وقد تكون على اسما اذا دخل عليه من نحو غدت من عليه وقد تكون فعلا منصرفا نحو علا
به الفرس وفي ومن معانيها الظرفية وهي حلول شيء في شيء ويسمى الحال ظرفا والمحال مظروفا وهي تسمى
حقيقية وضابطها ان يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز نحو الدراهم في الكيس والماء في الكوز وزيد في المسجد
او في الدار ومجازية وهي ما فقد منه الامران او احدهما نحو في نفس زيد علم وفي صدر فلان علم ونحو زيد في التربية والتجارة
قال ابن ... على وزن ما قبله وقد تستعمل فعل امر للمؤنثة من الوفاء ومن استعمالها فعل امر قول القائل
في الناس قوم ما يرون الغدر شيمتهم ومنهم كاذب في القول ما وفوا قال اعرابه في فعل امر
من وفى يفي وقوما مفعول والناس مبتدأ او بدل والجملة هي خبره والغدر شيمتهم مبتدأ او خبر ومن فعل امر
من ... والفاعل مستتر والهاء ... مفعول له وكذا في احال موكدة وتكون اسما من الاسماء الخمسة
ورب ... مع ضم الراء وتشدد الباء مفتوحة وهو حرف لا اسم خلافا للكوفيين واصل معناها التقليل
لكن تستعمل للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا ومن خواصها ان لفظها تصدر ومجرورها نكرة وعاملها يؤخر
نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت قال اعرابه رب حرف جر ورجل اسمها لدخول رب عليه مجرور برب وعلامة جره
او جره كسرة ظاهرة في آخره ولقيت فعل وفاعل ... التاء تاء التأنيث الساكنة والتاء اسم ... الحديث
عنه فاعل في محل رفع وقال بعض الشراح ومنها رب ولا تكون الا مصدرة ولا يكون الاسم بعدها الا نكرة
وتكون للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا هذا قول ... مثال اولهما قول بعضهم الا رب مولود وليس له اب
وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنجلي لزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه
ويهرم في سبع معا وثمان اراد بالمولود الذي لا اب له عيسى وبالولد الذي لا ابوان له آدم عليه السلام والا للتنبيه
والواو في وليس للحال وذي ولد عطف على مولود ولم يلده ابوان في محل جر صفته وهو بسكون اللام وفتح الدال

احد

اصلح بلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيها لها بنا. كتف فالنعوسا كن وفي كذ الدال
بالفتح اتباعا للفتحة الياء وبالضم اتباعا للضمة الهاء. وفي شمة الغرو انظر وصف الشامة بالغراء
فانه غير مناسب وفي الدلال الغراء. قال تأنيث الاغر وهو الابيض وشامة الفرس سوداء وهو المعبر عنها بالكلف
وكذا وصفها بمجيلة غير مناسب لان معناها التي عمته بالتغطية وليس هذا شان الشامة واجاب بعضهم
بان الاغر اصله ما كان من الخيل في جبهته بياض ثم استعير للشريف واشتهر حتى صار عند العرب بمنزلة
الحقيقة كذا قال الشيخ اي ومعنى كون الشامة مجيلة اي مغطية لجميع محلها ليست بجنب بعضهم
بعضه من اثنائها ام ومثل تأنيثها قوله صلى الله عليه وسلم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم
القيامة واما قول الشاعر ، ربه فتية دعوت الى ما ، يورث المجد دائبا فاجابوا ، ففيها جاء فيه الاسم معرفة
ومضمر العود ربا فقليل جدا فلا يكون ضميرها مفردا وفتية جمع فتى تمييز للضمير وكلمة ما موصولة ودائبا
موحدة اي دائبا صفة لمصدر محذوف اي ايراثا دائبا وقد تدخل عليها التاء. فيقال ربة كما يقال ثمت وقد
تدخل عليها ما. قال الله العظيم ربما يود الذين كفروا وقد تقصر ربه ويبقى عملها في القليل مثل قول الشاعر
، رسم دار وقفت في طلله ، كدت اقضي الحياة من جلله ، اراد رب رسم دار ورسم الدار ما كان لاصقا بالارض
من اثر الدار كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثارها وجلالها بفتح الجيم اي من اجله وقيل من عظمته في عينيه
وحذفها بعد الواو كثير مثل قول امرئ القيس ، وليل كموج البحر ارخى سدوله ، اراد ورب ليل قوله وربما ليست بحرف
جر وانما هي جارة باضمار ربّ فالعمل انما هو لرب لا لها وهذا مذهب سيبويه واكثر النحويين من المحققين وفي
كتابة اخرى ما نصها وتنفرد رب بانها زائدة بحسب الاعراب فلا تتعلق بشيء لا بحسب المعنى لافادتها التقليل
او التكثير فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية وعندي هو الخبر وفي نحو رب رجل صالح لقيته
نصب على المفعولية للقيت وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع على الابتدائية ولقيته هو الخبر او نصب على انه مفعول بفعل
محذوف على شريطة التفسير اي لقيت لقيته ولا يجوز تقديم الناصب مقدما لاستلزامه خروج رب عن الصدرية
فيجب تقديره مؤخرا عن المجرور ام والباء الموحدة اي مسماها وتكون للآلة نحو كتبت بالقلم والسببية
نحو ذلك جزيناهم بما كفروا والتعدية وهي تصيير ما كان فاعلا مفعولا نحو ذهبت بزيد اي جعلته ذاهبا و
للالصاق اي لبيان لصوق امر الى ما بعدها حقيقة نحو به داء اي التصق به او حكما نحو مررت بزيد اي التصق المرور بمكان يقرب
منه فكانه به وللمقابلة اي لبيان ان ما بعدها عوض في مقابلة شيء. وبدالية نحو اشتريت هذا بكذا وللظرفية
اي لبيان ان ما بعدها ظرف فيكون بمعنى في نحو جلسنا بالمسجد اي فيه ولا تستعمل الباء الا حرفا والكاف اي مسما
ها ومن معانيها التشبيه وهو الحاق ناقص بكامل في معنى نحو زيد كالبدر وقد تكون اسما اذا دخل عليها

حرف جر نحو يفعل كذا عند كذا البرد اي مثل البرد وتختص الكاف بالظاهر وقد تدخل على ضمير الغائب واللام اي مسماها
ومن معانيها الملك اذا اضيف لمن يعقل والاستحقاق اي الاختصاص نحو السرج للدابة وفي عبارة الباء الملك نحو المال
لزيد والاختصاص نحو السرج للدابة والاستحقاق نحو النار للكافرين الى غير ذلك من معانيها وتكسر هذه اللام مع الاسم الظاهر
ومع ياء المتكلم وتفتح فيما عدا ذلك ثم ان هذه الاحرف كما تجر الظاهر كما علمت تجر المضمر الا الكاف ورب على
ما فيه فنقول الكل منه والكل اليه ورضي الله عنهم وعليه توكلت وفيها ما تشتهيه الانفس واعتصمت به والكلام
له سوى المتعلق وحروف القسم بالرفع عطفا على من فيفيد انها من حروف الخفض وبالجر عطفا على الالف واللام
اي وكدخول حروف القسم عليه ويجوز ان يكون العطف على حروف الخفض وانها لا انها ليست من حروف الخفض على هذا
بعيد لجعله من عطف الخاص على العام نحو فيهما فاكهة ونخل ورمان على انه يجوز فيه وفي حروف الخفض ايضا العطف على
الخفض والمعنى يعرف الاسم ايضا بالخفض له وبقبوله دخول حروف الخفض وبامكان دخول حروف القسم عليه بالقاف وا
لسين المهملة سميت بذلك لانها تدخل على القسم بمعنى المحلوف به وهي اي حروف القسم اي المشهورة الواو
اي مسمى الواو وما عطف عليه والاصل منها ثم حذف الجار فانفصل الضمير فصار بصورة المبتدا وقدم الواو لانها اشهر حروف
القسم وتختص بالاسم الظاهر مثل والله لافعلن وحياتك لافعلن والشمس وضحاها والنجم هذه الاولى واما الثانية التي
قولنا فقد اطلع فيه او العطف ليست مما نحن فيه والباء الموحدة اي مسماها لانها تلي الواو في الشهرة وتدخل
على كل ظاهر ومضمر نحو اقسم بالله والله اقسم به والتاء المثناة فوق اي مسماها لانها تلي الباء في الشهرة وتختص
على المشهور بلفظ الجلالة تجر الها نحو تالله واما نحو تربي وترب الكعبة فشاذ واما نحو تالرحمن وتحياتك فنادر واعلم
حروف القسم الباء الموحدة والواو بدل منها والتاء بدل من الواو فكان الاولى ترتيبها في الذكر كذلك واعلم ان واو القسم
لها ثلاثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم ففي
الكثير استعمال الامر اصلها اي الباء الثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني بعكس الامر كما
يقال بالله اخبرني الثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك لافعلن كما يقال بك لافعلن واما حكم
باصالة الباء لحروف القسم لان اصل معناها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به ثم ابدلت الواو منها لان
بينهما تناسبا لفظيا في كونهما شفويتين ومعنويا لان في واو العطف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء
بدل من الواو كما في وراث وتراث ولذا انقصت عن الواو فلم يجز دخولها الا على الجلالة تنبيه ليس معنى
تاء القسم هو القسم فقط كما قد يتوهم بل معناها كلا الامرين القسم والتعجب معا كما صرح به بعض الائمة ثم
رأيت الصفاقسي قال في اعرابه وقد حكى الزمخشري في ما ذكر من دلالتها عليهما نصوصهم على ان ذلك لازم لها واما
الباء فقد يكون معناها معنى التعجب وقد لا يكون اهـ وانما لم يذكر المؤلف اللام في حروف القسم مع انها

من حروف

من حروفه كما علمت لان استعمالها فيه قليل وقد نبه على المؤلف اشياء من حروف الجر بعضها ذكره فيما تقدم من هذا
الكتاب وبعضها لم يذكره رأسا للشذوذ ام ثم ان الاسم له خواص تخصه من معناه اوله وخواص تخصه من وسطه
وخواص تخصه من اخره وخواص تخصه من معناه فالتي تخصه من معناه اوله حروف الخفض وحروف القسم والالف واللام
التي للتعريف وادوات النداء ونواسخ الابتداء والتي تخصه من وسطه التكسير والتصغير والتي تخصه
من اخره الخفض والتنوين وتاء التانيث التي تبدل هاء في الوقف والف التانيث المقصورة والممدودة وعلامة التثنية والجمع
وياء النسب والتي تخصه من معناه كونه فاعلا وكونه مبتدا او كونه خبرا وكونه مفردا او كونه مثنى وكونه
مجموعا وكونه مذكرا او كونه مؤنثا وكونه معرفا وكونه منكرا وكونه يخبر به ويخبر عنه وكونه مضافا وكونه مضافا
اليه والفعل يعرف بقد فهي نوع من علامات الاسم اتبعها بعلامات الفعل على الترتيب المتقدم وهو بكسر
الفاء وتغير معناه لغة وعرفا واما بالفتح فمصدر ومعنى يعرف اي يتميز افراد ماضيه ومضارعه من افراد قسيميه
الاسم والحرف بان قد انهما الفعل او تقديرا بالبعض قد الحرفية لانها التي ينصرف اليها الاسم عند الاطلاق و
تدخل على الماضي نحو قد جاء زيد وتسمى بالحرف على المضارع فتكون للتقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق
الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه لان علم الله بما هم عليه بالنسبة لبقية معلو
ماته قليل ولانه دخل على الامر اصلا واما لقد اللام موطئة للقسم اي مشعرة به وقد حرف يفيد التحقيق ووقوع
الفعل او جاء بعد المتوقع ما قام لتبوله قد التانيث الساكنة والتاء حرف تانيث ورسل فاعل لحاقها من قوع وعلا
منه رفعه او رفعه ضمة ظاهرة في اخره والعامل فيه الرفع جاءت ورسل مضاف ورب مضاف اليه مجرور وعلامة جره
او جره كسرة في اخره ورب مضاف ونا مضاف اليه مبني في محل جر واما اختصت قد الحرفية بالفعل حتى صح جعلها
علامة له لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وتحقيقه ونفيه ومن ذلك لا يتحقق في غير الفعل
واما قد التي هي اسم فتختص بالاسم وهي على وجهين احدهما ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قد زيدا درهم
وقدني درهم كما يقال يكفي زيدا درهم ويكفيني درهم والثاني ان تكون بمعنى حسب وهو مستعمل على وجهين
مبنية وهو الغالب فيقال قد زيد درهم بالسكون وقدني درهم بنون الوقاية حرصا على بقاء السكون
لانه الاصل فيما يبنى ومعربة وهو قليل فيقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسب زيد درهم وهو بالرفع ويقال
قدي درهم بغير نون كما يقال حسبي درهم وقوله والفعل مبتدا وجملة يعرف بقد خبره وبقد يعرف متعلق
والسين وسوف الى معطوفان على قد اي ويعرف افراد مضارعه بقبوله وتميزه عن غيرها بقبولها دخول الاحرف
مسمى السين عليها وهي للتنفيس اي تاخير الفعل في الزمان المستقبل وعلى التنفيس في الحال يقال نفسته اي وسعته
وبقبولها دخول سوف عليها ايضا نحو سيقول السفهاء ونحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه وسوف

الكثر تنفيسا من السين لان كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى وتحقيق الفعل الذي كان منتظرا كالآجل التنفيس الساكنين فيقال
سوف افعل وانشد المصنف بهاتين العلامتين الى ان كلا منهما كلمة مستقلة خلافا لمن زعم ان السين مأخوذ
من سوف **وانما** اختصا بالفعل حتى صح ان يجعلا علامة له يعرف بهما لان السين تدل على الاستقبال القريب وسوف
تدل على الاستقبال البعيد **واعرابه** السين حرف تنفيس ويقول فعل القول (وسوف) فقد مضارع لقوله السين مرفوع
وعلامة رفعه او رفعه ضمة في آخره والعامل فيه الرفع التجرد من الناصب والجازم والسين فاعله اسم لصحة الحكم
عنه فاعل يقول وهو مرفوع وعلامة رفعه او رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع يقول **وتاء التأنيث الساكنة**
اي ويعرف ماضيه فقط وتمييز افراده من غيره بصحة نحو قوله تاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث
المسند اليه مؤنث فاكان نحو هند ضربتنا او جامدا نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت فلا يرد عليه فعل التعجب
وحبذا في المدح وافعال الاستثناء وكفى من قولهم كفى بهند لانها قابلة لها بحسب الوضع **وانما** امتنع
لحوقها لها بحسب الاستعمال لان العرب التزمت تذكير فاعلها **ومثل** تاء التأنيث تاء الفاعل سواء كانت
مضمومة او مفتوحة او مكسورة **وبهاتين** العلامتين يتبين ان ليس وعسى فعلان لقبولهما اياها **وبالعلا**
مة الاولى منهما يتبين ان نعم وبئس كذلك خلافا لمن زعم حرفية الاولين واسمية الاخيرين **واحترز** بالسا
لساكنة من المتحركة سواء كانت حركتها حركة اعراب ام بناء فان الاولى مختصة بالاسم نحو فاطمة والثانية تكون
في الاسم نحو لا قوة وفي الحرف نحو لات وربت وثمت وتسكينها مع ثم ورب قليل **وانما اختصت** الساكنة بالافعال فرقا
بين اللاحقة للافعال واللاحقة للاسماء ولم يعكس لئلا يلزم ثقل الحركة الى ثقل الفعل **قال المرادي** ولا اعتداد
بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضها نحو قوله تعالى قالت اخرج عليهن وقالت امرأة العزيز **وخرج**
بقوله الدالة على تأنيث ما اسند اليه تاء ربة وثمة بالسكون كما خرج بالساكنة المتحركة كما تقدم **والتأنيث**
حيث اطلق المراد به تأنيث المعنى ولا يطلق المؤلف في محل التقييد **وكان على المؤلف** ان يذكر علامات فعل الا
مر لان بعض العلماء يرى ان فعل الامر مضارع مجزوم نحو ليضرب وليقوم كما هو قوله والامر مجزوم ابدا لان الجزم من القاب
الاعراب والحرف بناء فيه كما هو قوله الافعال ثلاثة **وقال بعض الشراح** لعل المؤلف انما ترك علامة فعل الامر
مع جزمه في مذهب البصريين فيما سيأتي لانه رأى علامته مركبة من محسوس ومعقول وذلك صعب الحصول على المبتدي وان
كان محتاجا الى التوقيف اذ هي دلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة ونون التوكيد كاضربن واعرفن ونحو قوله تعالى
فكلي واشربي وقري عينا فلو قبل الياء ولم يدل على الطلب فهو مضارع كتقومين يا هند ولو دل على الطلب ولم يقبل
الياء لكان اسم فعل لا فعل امر نحو صه وصهٍ وحيهل **ولو ذكر المؤلف رحمه الله** ما يميز كلا من الافعال
عن قسيمه لكان اولى **ونحن نذكر** ذلك تكميلا للفائدة فنقول وبالله التوفيق علامة الماضي المختصة به ما تقدم وابقى

[illegible]

وتاء الفاعل

N°

وتاء الفاعل المضمومة وهي للمتكلم ومفتوحة وهي للمخاطب كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته او مكسورة وهي
للمخاطبة كقوله تعالى لقد جئت شيئا فريا وأما المضارع فمن علامته المخصوصة به لم وافتتاحه بحرف
من حروف نأيت مضموم هذا الحرف ان كان ماضيه رباعيا كدحرج يدحرج مفتوح في غيره كضرب وانطلق واستخرج مثال
دخول لم عليه كقوله في يشتم لم يشتم وعلامة الامر ما تقدم قال بعضهم للفعل خواص تخصه من اوله وخواص تخصه
من آخره وخواص تخصه من وسطه وخواص تخصه من معناه فالتي تخصه من اوله قد والسين وسوف وحروف
المضارعة والنواصب والجوازم وادوات العرض والتحضيض ولو التي هي حرف امتناع لامتناع والتي تخصه
من وسطه التصريف وهو اختلاف ابنيته لاختلاف ازمنته والتي تخصه من آخره تاء الفاعل وتاء التانيث
الساكنة وياء المؤنثة المخاطبة ونون التوكيد الخفيفة والثقيلة والفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله و
اتصال الضمير به على حد فعلا وفعلوا وفعلن وبناؤه من غير عارض له والتي تخصه من معناه كونه ماضيا
وكونه مضارعا وكونه امرا وكونه يخبر به ولا يخبر عنه وكونه لا يضاف ولا يضاف اليه اه وعلم من قول المؤلف
وهي من الى قوله والباء والكاف واللام وقوله بقد والسين وسوف وتاء التانيث الساكنة حيث عبر عنها بلفظ
الكلمة تارة وباسمها اخرى ان ما كان من الالفاظ موضوعا على حرفين فاكثر عبر عنه بلفظه كمن والى وقد و
وسوف وما كان موضوعا على حرف واحد عبر عنه باسمه دون لفظه كباء الجر وكاف التشبيه وسين التنفيس وتاء
التانيث والله اعلم والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل ش لما فرغ من بيان الاسم والفعل
اتى بعدهما ببيان الحرف فقال والحرف ما اي لفظ لا يصلح اي لا يصلح لغة معه على طريق المقارنة العرفية الحاصلة
بالتعاقب كبعض علامة الاسماء من ال وحروف الخفض وعلامة الافعال من قد والسين وسوف وبالتاخير كالخفض و
التنوين في الاسماء وتاء التانيث الساكنة ونون التوكيد في الافعال ولذا عمم عدم الصلاحية في دليل الاسم
اي ما يعرف به من العلامات وعممها ايضا في دليل الفعل بقوله لا يصلح معه ايضا دليل الفعل اي ما يعرف به من العلا
مات فجعل علامة الحرف عدمية وهي عدم صلاحيته لشيء من علامة القبيلين فاذا عرض عليك مثلا كلمة وسئلت
عنها ااسم هي ام فعل ام حرف فاعرض عليها علامة الفعل فان قبلت شيئا منها ففعل والا فاحكم بحرفيتها
وهذا الحد الذي ذكر المؤلف بحسب الظاهر غير صحيح لانه يدخل فيه فعل الامر اذ يصدق عليه انه لفظ
لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل فلو زاد المؤلف في علامات الفعل نون التوكيد مثلا لسلم مما ذكر
اه وهذا السؤال لا يرد الا اذا اريد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكر المؤلف فقط واما لو اريد ما ذكر
المؤلف من علامة الاسم والفعل وما لم يذكر كما قرر ناصر المسالة فلا يرد وسيأتي ما يقرب منه ذكرا هم فان قيل
هذا التعريف بالاعم لصدقه على الجملة فانه لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت

صح
والتحضيض هل تأتي عنوة

ما هو عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من اقسام الكلمة فحاصله ان الحرف كلمة لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل
الفعل وبتفسير ما كلمة يرتفع ايضا الخلف ونحوه فان قيل ان اريد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المؤ
لف فقط ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره المصنف وليس بحرف وان اريد ما ذكره المؤلف وما لم يذكره
فهو حوالة على مجهول قلنا نختار الاول وغاية ما يلزم ان هذا التعريف من التعريف بالاعم وقد اجازه ا
لمتقدمون ولانه يستفاد به التمييز في الجملة او نختار الثاني والحوالة على المجهول غير لازمة لان المقام مقام تعليم
وتوقيف والموقف يحصل للمبتدي على ما ترك المؤلف فهو بمنزلته فان قيل علامة الاسم والفعل حروف
فلا يكون عدمها علامة للحرف لانه يلزم منها الدور واجيب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا
وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثاني يكون عدمه علامة الحرف نص ان قوله والحرف مبتدا وما وما
بعدها خبر ولا حرف نفي ويصلح فعل مضارع ومعه ظرف مكان منصوب بيصلح والهاء المتصلة به مضاف اليه
ودليل فاعل بيصلح والاسم مضاف اليه وهذه الجملة محلها رفع لانها صفة وما نكرة موصوفة والواو
عاطفة ولا نافية مؤكدة فاصلة بين العاطف والمعطوف وفائدة اعادتها التنصيص على نفي صلاحية كل واحد
من دليل الاسم ودليل الفعل معطوف على دليل الاسم والله اعلم

باب الاعراب

الباب في اللغة ما يتوصل به من داخل الى خارج وعكسه وهو حقيقة في الاجسام كباب الدار ومجاز في المعاني
كباب الاعراب واصطلاحا اسم لالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وسميت تلك الالفاظ
بابا لانها يتوصل منها الى معان اخرى واصل باب بوب لقولهم في الجمع ابواب وفي التصغير بويب وفي الفعل
بوبت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا قال الزمخشري بوبت الكتب لان القارئ اذا ختم بابا وشرع
في الاخر كان انشط وابعث له كالمسافر اذا قطع مسافة وشرع في الاخرى ولذا كان القرآن سورا اسوارا ولانه اسهل
في وجدان المسائل والرجوع اليها وادعى لحسن الترتيب والنظم واعرابه باب خبر مبتدا محذوف والتقدير
هذا باب شرح الاعراب ويجوز فيه النصب بفعل مقدر كافهم واقرا او لا والارجح لعدم احتياجه لكثرة الاسناد واعراب
الاعراب مضاف اليه والاعراب لغة يقال لمعان منها الابانة يقال اعرب الرجل عما في نفسه اذا ابان عنه و
التغيير يقال اعرب الفصيل المعدة اذا غيرها والتكلم بالعربية واصطلاحا فيه مذهبان احدهما
انه لفظي قال المرادي وهو اقرب للصواب ولقول المصنف انواعه رفع ونصب وخفض وجزم ولان الاحتياج الى
الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما يكون بالاثر الظاهر لا بالتغيير الخفي واختاره ابن مالك بقوله
وعرفه بانه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف ويقابله البناء فهو ما جيء
به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين وعلمه في المعرب ما جيء

الثاني

يكسر ... والموقف المدرس

آخره ظاهرا أو مقدرا لعامل ملفوظ به أو مقدر والمبني ما في آخره أثر ظاهر أو مقدر لا لعامل بل لحكاية أو لنقل
أو إتباع أو لتخلص من سكونين والمذهب الأصح أنه معنوي وإليه ذهب كثير من المتأخرين وهو ظاهر قول سيبويه
وعرفه بناء على أنه لفظي بقوله الإعراب بكسر الهمزة وأما بفتحها فهم سكان البوادي تغيير أواخر الكلم
لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا فقوله تغيير أي تغير إطلاقا للمصدر وإرادة الحا
صل به بقرينة أن الإعراب وصف الكلم والتغيير وصف المتكلم أو هو مجاز مشهور وكلاهما يجوز إدخاله في التعا
ريف فالتغيير جنس للمعرف فيدخل فيه التغيير الكائن في الأوائل وغيرها فبإضافته للأواخر
خرج التغيير الكائن في الأوائل والأواسط في نحو درهم إذا صغرته فإنه يضم أوله ويفتح ثانيه بعد أن كان
مكسور الأول وساكن الثاني فهذا التغيير ليس بإعراب لكونه ليس في الأخير والمراد من الكلم هنا أنواع
الاسم والفعل المضارع الخالي كل منهما عما يقتضي بناءه أي جنس أواخرها حقيقة كالدال من زيد أو حكما كا
لدال من يدٍ فمعنى الجمعية لاغ والمراد بتغيير الأواخر تغيير حالها وصفتها والانتقال من في
آخره من الحروف وهو لا يتغير كما أشار إلى ذلك بعضهم وفيه لا حاجة إلى ذلك وأن المراد بتغيير أواخر
الكلم ذاتا بأن يبدل حرف بآخر في آخر كلمة المثنى والجمع وصفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى والقائل بذلك يقول والمراد
بتغيير أواخر الكلم تغيير هذه الذات إلى الفاعلية مثلا بعد كونها دالة على غيره فيشمل تغيير أواخر الذوات
وتغيير الصفات وبعضهم عرف الإعراب بأنه تغيير الآخر أو ما هو كالآخر لعامل وإنما زاد أو ما هو كالآ
خر ليدخل في المعرف الأمثلة الخمسة نحو يفعلان فإنها مرفوعة بالنون ومنصوبة ومجزومة بحذفها وهذا التغيير
الذي يحصل فيها في آخر يفعل لأن آخر يفعل هو اللام والألف كلمة أخرى والإعراب جاء بعد هذه الكلمة فنزل هذا منز
لة الآخر وإن لم يكن آخرا وقوله لاختلاف العوامل متعلق بتغيير على أنه علة له أي لأجل وجود جنس
العوامل فمعنى الجمعية لاغ والعوامل جمع عامل لأن فاعلا إذا كان صفة إنما يمتنع جمعه على فواعل إذا كان
صفة لمذكر عاقل والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب أي شيء يوجد به المعنى المقتضي للإعراب
من فاعلية أو مفعولية أو إضافة وذلك نحو جاء زيد فإن به تحصل الفاعلية فإن زيدا الآن صار فاعلا في هذا المثال
لإسناد الفعل إليه وتكون فاعليته بسبب الفعل لأنها بإسناد الفعل فلولا الفعل لم يكن فاعلا ولا اتصف
المثبتة والمنفية إذ الفاعلية بذكر الفعل أثبتها أو نفيها وهي تقتضي الرفع لأنه علمها أي علامتها ونحو ضربت في نحو
ضربت زيدا فإن به تحصل المفعولية فإن زيدا الآن صار مفعولا في هذا المثال لإيقاع الفعل عليه فتكون مفعوليته
بسبب الفعل وهي تقتضي النصب لأنه علمها ونحو الباء في مررت بزيد فإن به تحصل الإضافة أي إضافة الفعل إلى ما
بعدها المقتضية للجر لأنه علمها وإنما قدم الجار والمجرور على الفعل للاهتمام وحمله على الحصر غير متجه

اليه في التعريف فان قلت لا يتناول التعريف العامل الزائد كالباء في بحسبك درهم قلت لا بل يتناوله
لان الباء المذكورة حصل بها كون الهيئة مضافة اليه حكما وصورة واعلم ان التعريف المذكور غير متناول
العامل الفعل لان المعنى المقتضي للاعراب لا يوجد في الفعل فحينئذ يريد ان تعريف الاعراب غير جامع لعدم تناوله
له الاعراب في الافعال قال شيخنا ان قلنا ان الاعراب الفعل فيه بالاصالة وانه تطرأ عليه معان يحتاج
في تمييزها الى الاعراب كالاسم كما هو احد المذهبين في ذلك جاز ان يكون هذا الحد المطلق العامل سواء كان عامل الاسم
او عامل الفعل وحينئذ فالمعنى المقتضي للاعراب المراد به اعم الفاعلية والمفعولية والاضافة وغير
ها ليشمل المعنى الذي يكون في الفعل كالنهي عن كل الامرين او عن الجمع بينهما او عن الاول دون الثاني في نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن بجزمهما او بجزم الاول فقط مع نصب الثاني او رفعه اهـ ولذا قال بعض الشراح والعوامل جمع عامل
والمراد به هنا ما اقتضى اخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي لا ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب المقرر
واحترز بقوله لاختلاف العوامل عن التغيير الناشئ عن غير عامل كتغيير حال قد في قوله تعالى قد افلح المؤ
منون في قراءة ورش فان اصلها السكون فلما نقلت اليها حركة الهمزة صارت مفتوحة فهذا الفتح ليس باعراب
اذ لم يجلبه عامل وانما نشأ عن النقل كما علمت وتغيير حيث وحيث وحيث بالضم والفتح والكسر لغات في حيث
والمراد بقوله الداخلة عليها اي على تلك الكلم اي الطالبة لها وان كانت متاخرة عنها تسلطها لما تقتضيه
من تلك المعاني كالفاعلية والمفعولية والاضافية والابتدائية وصلوح المضارع للزمانين وتخلصه لاحدهما او للماضي
او للماضي كتخليص المضارع للاستقبال والحال فان زيدا فيه ملفوظة كانت او مقدرة تقدمت على المعمول كرايت
زيدا او تاخرت كزيدا رايت وقال بعض المراد بدخولها اي العوامل عليها اي على الكلم تسلطها عليها وعملها
فيها لا تقدمها عليها لان ذلك غير لازم فيها اذ قد تكون العوامل متاخرة عنها ولا تكون قد لا تكون متاخرة ولا متقدمة
بان تكون معنوية كالتجرد في المضارع والابتداء في المبتدا واما قول بعضهم ان العوامل لا تكون الا قبل المعمولات
فهو ما جرى على الغالب لان الغالب ان تكون العوامل متقدمة على المعمولات لفظا او محمول على ان المراد فيه
بالقبلية التقدم الترتيبي فان رتبة العامل من حيث هو عامل التقدم على المعمول واحترز بقوله الداخلة عليها
من الحكي كقولك لمن قال جاء زيد من زيد ولمن قال رايت زيدا من زيدا ولمن قال مررت بزيد من زيد الا ترى ان الاخر من زيد
في كلام السائل قد اختلف من غير اختلاف عامل وانما اختلف العامل في كلام المسؤول وقوله لفظا او تقديرا
منصوبان على المفعولية المطلقة والعامل فيهما محذوف اي يتغير اي الاعراب لفظا او يقدر اي الاعراب تقديرا او لا يجوز
ان يعربهما حالين لان وقوع المصدر حالا سماعي لا يقاس عليه واو للتقسيم يعني ان الاعراب ينقسم الى قسمين
اعراب لفظي نحو جاء زيد ورايت زيدا او مررت بزيد وهو يفهم واعراب تقديري نحو جاء الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى ومن الموجب

تغيرها

تقديرا اما اضيف الى ياء المتكلم على الصحيح كجاء غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي ومثله القاضي في حالة الجر و
رفعه واما في حالة نصبه فاعرابه ظاهر **ومنها** جمع المذكر السالم المرفوع اذا اضيف الى ياء النفس
فان واوه تقلب ياء وتدغم الياء في الياء ويكسر ما قبلها ان كان مضموما كمسلمي فانه مرفوع وعلامة رفعه
او رفعه الواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم وقد قلبت الضمة التي على الميم كسرة لمناسبة الياء وعدم
الثقل وهذا الكل في الاسماء **واما في** الافعال فما كان منها اخره الفا او واوا او ياء فهو المسمى عندهم
بالمعتل نحو يخشى ويقدر فيه غير الجزم تعذرا ونحو يدعو ويقضي ويقدر الضمة استثقالا وتظهر فيه الفتحة
لخفتها على الواو والياء **واذا** ادخل الجازم على المعتل حذف اخره كيف كان كما سياتي **وقال** بعض في قوله
لفظا او تقديرا يعني ان التغيير المذكور قد يكون لفظا وقد يكون تقديرا ففي الحد حذف فاما الاول لمن ماله الثاني
عليه والاصل تغييرا واخر الكلم لفظا او تقديرا لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا فالتغيير
اللفظي نحو زيد بن كعب وان زيدا بعمرو والتقديري كان يكون الاسم مقصورا وهو كل اسم متمكن اخره الف
لازمة غير مهموزة فخرج نحو يخشى وعلى ونحو اوتا ورايت اخاك واقبل عبادك ورشا وخطا وكذا نحو الفتى جاء الفتى ورايت
الفتى ومررت بالفتى فالضمة في الاول والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر
لتعذر تحريك الالف اللينة ما دامت كذلك **وسمي** مقصورا لامتناع مده او لانه قصر من ظهور الحركات فيه
ومنع منها فان كانت الالف محذوفة نحو جاء فتى ورايت فتى ومررت بفتى قدرت الحركات على الالف المحذوفة لالتقاء ال
لساكنين وهما الالف والتنوين فتقول في رفعه علامة رفعه او رفعه ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء السا
كنين وكذا في النصب والجر وكان يكون الاسم منقوصا وهو كل اسم متمكن اخره ياء خفيفة قبلها كسرة لازمة
فخرج نحو ظبي وكرسي والذي وكم سبي وظبي ومررت باخيك وكذا نحو القاضي نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي فالقا
ضي اسم لفظة الحديث عنه فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال فان كانت الياء محذوفة
نحو جاء قاض ومررت بقاض قدرت الضمة في الاول والكسرة في الثاني على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما التنو
ين والياء واما نصب المنقوص فيظهر **وكان** يكون الاسم مضافا الى ياء المتكلم نحو جاء غلامي ورايت غلامي
ومررت بغلامي فالضمة في الاول والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد يكون الفعل المضارع معتلا وهو ما في اخره الف كيخشى او ياء كيرمي
او واو كيدعو فتقول زيد يخشى وعمرو لم يخش فتقول زيد مبتدا مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه او رفعه ضمة
ظاهرة في اخره ويخشى فعل لقبوله قد مضارع لقبوله السين وسوف مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها
التعذر والعامل فيه الرفع التجرد وفاعل يخشى مستتر جوازا وهو هو وفاعله جملة فعلية في محل رفع خبر به

وان العامل قد يكون لفظا وقد يكون تقديرا

عن نفسه به لزيد والواقع متعلق الجهة الواقعة خبر ان المبتدأ او نحو ان التالية فعل منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة
على الالف منع من ظهورها التعذر ونحو هو يرمي ويدعو فالضمة مقدرة على الياء والواو منع من ظهورها الا
ستثقال وجزم الجميع بحذف اواخرها وتظهر الفتحة في الواو والياء نحو لن يرمي ولن يدعو والاعراب اما اللفظي
او التقديري انما يكون في المعرب واما المبني فاعرابه محلي والفرق بين التقديري والمحلي ان المانع في التقد
يري هو اخر الكلمة وفي المحلي هو الكلمة بتمامها والعامل اللفظي كما تقدم والتقديري في نحو قولك زيد او زيدا او زيد
ثم قال من جاء او من رأيت او من مررت كقولك الله لا افعل كذا اي والله فتحذف الجار ويبقى عمله اه والمراد
بالتغيير اللفظي على مذهبه ما كانت علامته ملفوظا بها وبالتقديري ما كانت علامته مقدرة ولما فرغ
من بيان حقيقة الاعراب شرع في بيان انواعه معبرا عنها باقسامه على طريق الاستئناف فقال
واقسامه اي الاعراب بالنسبة لمجموع الاسم والفعل اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهي ثلا
ثة واما بالنظر لكل واحد منهما فانما هي ثلاثة وعدل عن الانواع الى الاقسام تحاديا عن المجاز
لان الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو فاذا جعلنا الرفع مثلا حقيقة نوعية
للاعراب لزم انها مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة اذ النوع عرفا ما يكون كذلك وفي الرفع حقيقة الـ
ضمة والواو والالف والنون نظرا للجمع وهو ظاهر على ما ذهب اليه غير المصنف من كون الاعراب لفظيا واما على انه
معنوي كما ذهب اليه المؤلف فلا اشكال اذ يجمع الجميع التغيير المخصوص وتلك علامته له خلافا للشارح
على ان بعضهم صرح بانها على حقيقتها المنطقية مع عدم ان مراد النحو ان بعضا من افراد الاعراب يسمى بالرفع
وبعضها يسمى بالنصب وهلم جرا فافادوا على انه ليس المراد الانواع المنطقية قولهم ان الضمة اصل والواو
فرع والنوع المنطقي لا يعقل فيه ذلك وانحصر في اربعة فقط لما يرسخ عند المتعلم لانه عليه
خير من علم واحد فقال رفع ونصب وخفض وجزم يعني ان الاعراب له اربعة اقسام احدها الرفع بحركة
او بحرف وهو على طريقة المصنف تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وعلى طريقة ابن مالك اثر مخصوص
وهو نفس الضمة وما ناب عنها سمي بذلك لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ بعلامته او به نفسه
ويكون في العمد ونعني بها ما لا يتم ماهية الكلام الا بها واما النصب وهو ثاني الاقسام وهو على
طريقة المصنف تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها واما على طريقة ابن مالك فهو نفس الفتحة
وما ناب عنها سمي بذلك لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به او بعلامته ويكون في الفضلات وهو
ما يستغنى الكلام بدونها الثالث الجر بحركة او حرف وهو على طريقة المصنف تغيير مخصوص علامته
الكسرة وما ناب عنها وهو على طريقة ابن مالك اثر ظاهر وسمي بذلك لانجرار الشفة السفلى عند التلفظ بعلامته

او به نفسه

او به نفسه ولان عامله يجري في معنى الفعل الى الاسم في الجملة ويكون لما تردد بين الفضلة والعمدة الرابع الجزم بسكون او حذف وهو على طريقة المصنف تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه واما على طريقة ابن مالك فهو اثر ظاهر او مقدر وهو نفس السكون وما ناب عنه وسمي بذلك لان الجزم في معنى القطع والحرف الجازم كانه القطع للحركة او للحرف والرفع يقال فيه لقب من القاب الاعراب وكذا النصب والجزم والخفض وذكر المؤلف القاب الاعراب وهو الرفع والنصب والخفض والجزم ولم يذكر القاب البناء لانه لا يتعرض هنا الا للمعربات والقاب البناء اربعة الضم والفتح والكسر والسكون والفرق بين القاب الاعراب والقاب البناء ان القاب الاعراب تنتقل بحسب دخول العوامل مثل قام زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والقاب البناء لا تنتقل في هؤلاء في الاحوال الثلاثة واعلم انهم يسمون القاب الاعراب بالقاب البناء والقاب البناء بالقاب الاعراب مجازا واتساعا والحقيقة ما اسلفنا ذكره ولما ذكرها مجملة باعتبار محالها شرع في تفصيلها لانه المقصود له بالافادة اولا وبالذات حتى كانه قال الا يدخل الاعراب من تلك الاقسام الا نوعين فقال في جنس الاسماء ولو مبنية من ذلك المذكور من الاقسام الاربعة وهو خبر مقدم على المبتدأ او ما عطف عليه وهو الرفع نحو زيد قائم والنصب نحو رايت زيدا قائما والخفض نحو رايت مررت بزيد العاقل ولا جزم يتصور بدخوله لعدمه في نوعها لخفته وثقلها فيؤدي للطيش ولغة العرب موضوعة على الاحكام والرزانة وفي جنس الافعال فلا حاجة للتقييد بالمعربات غايته او قوله فيه احتمال بينه ما سيأتي من ذلك الرفع نحو يخشى زيد والنصب نحو لن يخشى النبي والجزم نحو لم يقم ولم يدع والخفض يتصور لعدم دخوله في نوعها وذلك لان الفعل مركب من الحدث والزمان والنسبة والخفض ثقيل فاعطي الجزم لخفته الثقل واعطي الخفض لثقله الخفيف كطلب التعادل ولان كل مجرور مخبر عنه في المعنى والفعل لا يصح فيه ذلك ولان الجزم فيه كالعوض من الجر الذي فاته للمشاركة فيه لان عامله لا يليه الفعل البتة وقال بعض الشراح لما كان الفعل محمولا على الاسم فاعرا به دخوله ما دخله الا الخفض فانه خاص بالاسماء من جهة انه ناشئ عن الاضافة والاضافة لكونها نسبة من النسب لا تدخل الفعل اذ لا يعقل ان ينسب اليه وانما يقبله الاسماء فلما امتنع في الفعل الاضافة امتنع فيه ثمرتها التي هي الجر ولما امتنع فيه الجر عوض عنه الجزم فحصل التعادل واحد انواع الاعراب في الاسم ثلاثة وفي الفعل ثلاثة فهذه الاربعة صارت ثلاثة اقسام قسم منها مشترك بين الاسماء والافعال وهو الرفع والنصب وقسم مختص بالاسماء وهو الخفض وقسم مختص بالافعال وهو الجزم واعلم ان المراد بقوله فللاسماء من ذلك وللافعال من ذلك الاسماء المعربة والافعال المعربة فحذف الصفة ولا بد من تقديرها

فمثال الاسماء منها معرب وهو ما لم يشبه الحرف شبها قويا كارض وسماء ومنها مبني وهو ما اشبه
الحرف شبها قويا كنا فمن فانها مبنية لشبهها باء الجر في الوضع ومتى فانها مبنية لشبهها بهمزة
الاستفهام وهو المعبر عنه بالشبه المعنوي كما هو مذكور في محله فاراد المعرب منها وكذلك الافعال
لكنه لما ذكر الفا بالاعراب علم انها مختصة بالمعرب من الصنفين وحذف الصفة جايز قال الله تعالى الان جئت بالحق اي بالحق
البين لانه عليه الصلاة والسلام قد جاء بالحق وقال تعالى يا نوح انه ليس من اهلك اي اهلك الناجين لان ابن نوح
معلوم انه من اهله الا انه ليس من الناجين منهم واعلم ان اصل الاعراب للاسماء دون الافعال والحروف
وذلك لان الاسماء على صيغة واحدة وتختلف عليها المعاني فلابد ان يفرق بين تلك المعاني بالاعراب مثل قولك
ما احسن زيد في النفي بفتح احسن ورفع زيد وما احسن زيدا في التعجب بنصبهما معا وما احسن زيد في الا
ستفهام برفع احسن وخفض زيد الا ترى الا ترى ان هذا الاعراب هو الذي فرق بين هذه المعاني ولولا الاعراب
لما حصل الفرق واما الافعال فاختلاف صيغها يدل على اختلاف معانيها فهي مستغنية بذلك
عن الاعراب وانما اعرب المضارع منها لشبهه بالاسم من ثلاثة اوجه الاول منها الابهام مثل يقوم
لانه يحتمل الحال والاستقبال فهو يتخلص لاحد منهما بقرينة مثلا ان اردت الحال تقول الان او الساعة
وتقول في المستقبل سيقوم او سوف يقوم وما كان مثله فهو في الابهام يشابه قولك جاءني رجل فانه يحتمل
كل واحد من جنس الرجال فاذا قلت جاءني الرجل تخلص لواحد بعينه والثاني الجريان على اسم الفاعل
في الحركات والسكنات وعدد الحروف كقولك يكرم ومكرم فالمتحرك فيها بازاء المتحرك والساكن فيها بازاء
الساكن والحروف على عدد الحروف والثالث دخول لام الابتداء في خبر ان عليه كما تدخل على الاسم
تقول مثلا ان زيدا ليقوم كما تقول ان زيدا لقائم قال الله العظيم ان ربك ليحكم بينهم اي لحاكم بينهم ولا تدخل
هذه اللام على الماضي ومن قال هي الداخلة على لناموا في قول امرئ القيس • حلفت لها بالله حلفة فاجر • لناموا
فما ان من حديث ولا صال • فقد اخطا ولم يصب فانما هي جواب القسم محذوفا اي والله لناموا واذا دخلت هذه
على الفعل المستقبل لزمته النون المشددة كقولك والله ليقومن زيد وتالله ليكرمن عمرو ولما اشبه الفعل
المضارع الاسم من هذه الوجوه الثلاثة اعرب بالرفع والنصب وانما لم يعرب بالجر لان المشبه بالشيء لا يقوى
قوته ولا يحكم له بجميع احكامه ولان الخفض لا يفيد في الافعال معنى لتعلقه وثقل الافعال والعرب تفر من الثقل لما فيه
واما الماضي فلم يشبه الاسماء من هذه الاوجه الثلاثة ولما من غيرها ولذلك لم يعرب وانما بني على الفتحة لتكون
له مزية على فعل الامر لانه اقوى منه من جهة انه وقع ايضا موقع الاسم في مثل قولك مررت برجل خرج كما تقول مررت
برجل خارج ووقع ايضا موقع الفعل المضارع في مثل قولك ان اكرمتني اكرمتك كما تقول ان تكرمني اكرمك وما كان مثله اه

الا ان بعض

الا ان السبب الاعراب واجب للاسم وجائز للمضارع كما اشار اليه الناظم في التسهيل ونحوه ولذلك ان الاسم ليس له ما
يغنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كما في نحو لا تعن بالجفا
وتمدح عمرا فانه يحتمل المعاني الثلاثة في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن ويغني عن الاعراب في ذلك وضع الاسم
مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال لا تعن بالجفا ومدح عمرو ولا تعن بالجفا مادحا عمرا ولا تعن بالجفا
ولك مدح عمرو ثم كان الاسم اصلا والمضارع فرعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان الاعراب اصل في الافعال كما هو
اصل في الاسماء قالوا لان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء موجود في الافعال في بعض المواضع كما في نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن كما تقدم **واجيب** بان اللبس في المضارع يمكن ازالته بغير الاعراب كما تقدم **ثم**
ان قوله واقسامه مبتدا او مضاف اليه وان بعده خبر ورفع ونصب وخفض وجزم بدل مفصل من مجمل وقوله فللا
سماء من ذلك متعلقان بالاستقرار خبر مقدم والرفع مبتدا مؤخر فهذه الجملة جواب شرطها محذوف فان تقد
يره ان اردت تفصيلها فللاسماء من ذلك الخ قرنه بالفاء والنصب والخفض معطوفان على الرفع ولا نافية للجنس
وقوله جزم اسمها مبني معها على الفتح وفيها خبره وكذلك يقال في قوله وللافعال الخ **ولما فرغ** من ذكر
اقسام انواع الاعراب وكانت محتاجة بعد ايضا الى علامة تميزها التمييز فانية معرفة مختصها ومشتركها
عقبه لبيانها بابا فقال **باب** تقدم ذكر معنى الباب واعـ
ـرابه بما يغني عن الاعادة **معرفة** وهي لغة العلم وفي الاصطلاح علم المعلوم على ما هو به في الواقع وعبر عن العلم بالمعرفة
ذهابا الى ترادفهما او لان اصل المعرفة ادراك الجزئيات على قول من فرق وفيه حث الطالب على ان يعتني في هذا ا
لباب حتى يميز عنده كلياته وجزئياته بحيث لا يخفى عليه شيء من **علامات** اقسام **الاعراب** المتقدم **والمعنى**
ان من طالع هذا الباب وتفهمه على الوجه المرضي حصلت له معرفة علامات الاعراب الدالة على اقسامه الاربعة
المتقدمة بعلم يوصله الكون معه لكونه من حيث ادراكه والاحاطة به سببا عاديا في حصولها **وقال** بعض الشر
اح العلامات جمع علامة وهو ما يعرف به الشيء **وقال** بعض العلامة في اللغة هي الامارة قال تعالى وعلامات وبالنجم
هم يهتدون اي وامارات والعلامات في الاصطلاح هي عبارة عن حركة الاعراب التي هي الرفع والنصب والخفض والاحرف
الاربعة الواو والالف والياء والنون والسكون وهو ضد الحركة والحذف وهو ذهاب احد الاحرف الاربعة المذكورة
واعراب هذه الترجمة المذكورة باضافة باب الى معرفة واضافة معرفة الى علامات واضافة علامات الى الاعراب
وتعبير المؤلف بالعلامات مبني على طريقته من كون الاعراب معنويا كما هو ظاهر **قيل** ويمكن بناؤه ايضا على
طريقة ابن مالك وغيره ممن قال ان الاعراب لفظي الا انه لا منافاة بين جعل هذه المذكورات في هذا الباب
اعرابا وجعلها علامة عليه فهي اعراب من حيث عموم كونها اثرا جلبه العامل في اخر الكلمة وعلامات اعراب

من حيث خصوصها، وفيه تكلف وأما أن هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الإعراب معنوي جرت على ألسنة
المتأخرين القائلين بأنه لفظي من غير قصد وفيه نظر لأنهم أهل الضبط والتحري وخصوصا في مقام التآليف وتفريع
أقسام. بعد قول المؤلف علامات إشارة إلى أن هذه علامات لأقسام الإعراب لا للإعراب بنفسه لأن الإعراب ليس بـ
منتشر كالمعرب غيره حتى يحتاج إلى علامات تميزه، وفي كتاب نحو آخر وإنما قدرنا أقساما وهو مراد المؤلف
بدليل قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع الخ لأن هذه ليست علامات للإعراب المطلق وإلا لما دلت الضمة على نوع من
الرفع وإنما كانت تدل على إعراب مطلق للرفع أربع علامات أراد رفع الاسم فليس له إلا ثلاث علامات
الضمة والواو والألف وإن أراد رفع الفعل فليس له إلا علامتان الضمة والنون قلنا قالوا للرفع من حيث
هو لا بقيد كونه في اسم ولا بقيد كونه في فعل ولا بقيد كونه أصلا ولا بقيد كونه نائبا: أربع علامات وقدموا
علامات الرفع على غيرها من علامات الإعراب لأن الرفع هو أول ما يدخل الكلام وذلك أن الرفع يستغني عن النصب
والجر مثل قام زيد وزيد قائم والنصب والجر لا يستغني واحد منهما عن الرفع مثل قام زيد قياما ومررت بزيد
قائما وعمرو منطلقا اليوم فالرفع لا بد منه في الكلام وأنت إذا تأملته وجدته سابقا على النصب والجر كما هو
في الأمثلة التي أسلفنا فأما قولهم إن زيدا ذاهب فتشبيه بالمفعول به في مثل قولك ضرب زيدا عمرو وقيل لما
كان الرفع في الرتبة قبل النصب والجر وجب أن يتقدم عليهما في الذكر وقد أفاد المؤلف رحمه الله
أن للرفع علامات وللنصب خمس علامات وللخفض ثلاث وللجزم اثنين فهذه أربع عشر علامة منها أربعة أصول
والعشرة الباقية نائبة عنها وستمر عليك مفصلة إن شاء الله وإذا قلنا بترتيب الواو ورد عليه سؤال
وهو أن يقال لم قدم الضمة على الواو والواو على الألف والألف على النون في قوله الضمة والواو والألف والنون
فالجواب أن يقال إنما قدم الضمة على الواو لأنها أصل في باب الرفع من جهة أن الإعراب بالحركات هو الأ
صل وأتى بعدها بالواو لأنها نشأت عنها فهي فرع عنها فأتى بالأصل قبل الفرع وأتى بعد الواو بالألف لأنها
أختها لكونها من حروف المد واللين لأنها تبدأ منها كما تقدم وأخر النون لأنها من علامات الأفعال المختصة
بها والأفعال بعد الأسماء. وقال بعض إنما كانت الضمة أصل علامات الرفع وغيرها نائبا عنها لأنها
أخص وأخف ولأنها الأرجح والأغلب في نظم الواضع من غيرها وعند تعذرها قامت بنتها وهي الواو مقامها
والألف أخت الواو لمشاركتها في المد واللين فقامت مقام الضمة حملا على أختها وأما النون فلما كان لها امتداد
في الخيشوم وكانت تقارب الواو في المخرج ولذلك أدغمت فيها قامت مقام الضمة فيها والرفع الذي تقوم هذه
الحروف مقام الضمة فيه تعلمه الآن مفصلا واعلم أنه للرفع خبر مفرد وأربع مبتدأ موضع ومسوغ الابتداء
بالنكرة اختصاصها بالإضافة إلى ما بعدها وعلامات مضاف إليه والضمة الخ بدل من أربع بدل تفصيل من مجمل وفي كتابة

الرفع

من أخي

اعلم انه لما ذكر العلامات اجمالا وفصلها مصاحبة على نكتة الاجمال والتفصيل اشار الى المواضع التي تكون فيها الضمة علامة على الرفع اجمالا ثم تفصيلا بقوله **فاما** حرف شرط وتفصيل لما اجمل قبلها ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط و **الضمة** مبتدأ **تكون** ظاهرة او مقدرة هي فعل مضارع ناقص واسمها مستتر فيها يعود على الضمة و**علامة** اي ظاهرة خبرها والجملة خبر الضمة والضمة وخبرها جواب اما و **للرفع** متعلق بعلامة و**في اربعة** يحتمل ان يكون متعلقا بعلامة وان يكون نعتا لها متعلق بمحذوف اي علامة كائنة في اربعة فهو على الاول ملغى وعلى الثاني مستقر **مواضع** مضاف اليه مجرور بالفتحة لانه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع ثم ابدل من اربعة مواضع قوله **في الاسم المفرد** وما عطف عليه واعاد في البدل حرف الجر للفصل بالمضاف اليه وقوله في الاسم المفرد اي ما يطلق عليه هذا اللفظ وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسماء الخمسة وان دل على جماعة كجاء زيد والقوم وجاء الفتى وجاء القاضي وقام وجاء غلامي والحمدِ لله بكسر الدال فانه مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الدال منع من ظهورها حركة الاتباع وجحر من قولهم هذا جحر ضبٍ بكسر الباء فانه صفة للمرفوع على الخبرية لهذا منع من ظهورها الضمة محل ورثه لهذا المجرور و بحسبك درهم فان حسبك مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الباء منع من ظهورها اشتغال المحل وهو الباء في كذا الحرف الزائد الداخل عليه وقتل داوود جالوت بالسكون للادغام وجنى الجنتين دان فجنى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وجاء مصطفى الناس جمع مصطفى وجاء منصوبا بفتحة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والناس فاعل مؤخر مرفوع بضمة ظاهرة **وجمع التكسير** اي التغيير اي ما يطلق عليه هذا اللفظ وهو ما دل على اكثر من اثنين وتغير فيه مفرده عن حالته قبل الجمع تغيرا لغير اعلال ولا الحاق وعلامة جمع بزيادة او نقصان او تغيير حركة وتكون فيه ظاهرة ومقدرة تكون فيه ظاهرة مثل قام الرجال وتكون مقدرة مثل قام الاسرى **وقال** بعض جمع التكسير ما تغير فيه بناء واحده تحقيقا او تقديرا فالتحقيق ان يكون التغيير مشاهدا كجاء الرجال الا ترى انك تشاهد مفرده مفتوح الاول مضموم الثاني وجمعه مكسور الاول مفتوح الثاني قد زيد بعده الف واما التقدير فمثاله فُلْك لانه اذا كان جمعا جعلت ضمته ضمة اُسْد بضم الهمزة والسين **و**ان كان مفردا اعتبرنا ضمته كضمة قفل ويعرف الجمع من المفرد بالضمير او بالنعت **وخرج** بقوله لغير اعلال قاضون فانه جمع تصحيح اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء لالتقاء الساكنين **وخرج** بغير الحاق علامة جمع السلامة كزيدون فان بناء مفرده تغير بسبب الزيادة في اخره **وينبه على** ان الاولى ان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع المذكر السالم كسنين وارضين **ويجاب** بان المراد بجمع التكسير جنسه **واعترض** على ما ذكره

من كون جمع التكسير تسمية أوجه بأنه لا تحريم فيه لأن معنى أنا من باب ما تغير ما فيه صورة الواحد بزيادة ونقص وتبديل الشكل
ونحن من باب ما تغيرت فيه صورة المفرد بالنقص وتبديل الشكل لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد
وأجيب بأن الكلام مبني على النظر إلى الظاهر من النقص على التخفيف اهـ وفي كتابة أخرى وكونه
تسمية أقسام مبني على طريقة ابن مالك وهو أن الجمع قد يخلو من تغيير الحركات ومذهب المحققين أنه لا بد
من تغيير حركات الجمع لفظا أو تقديرا وعليه فالأقسام كلها فيها التغيير ومما يعرب إعراب جمع التكسير
اسم الجمع وهو الذي لا واحد له من لفظه نحو الغنم وجاء القوم هنا وقال نسوة واحتجبت النساء واسم
الجنس وهو الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا نحو هذا الشجر كثير التمر وقد يفرق بينهما بياء النسب
كروم وزنج **وجمع المؤنث السالم** وهو ما جمع بألف وتاء زائدتين مثل هندات وإنما سمي بهذا الاسم لعله
لأن الغالب أن يكون مفرده مؤنثا سالما لما في ذلك لا يكون مفرده إلا كذلك لأنه قد يكون مفرده مذكرا مثل حمامات
جمع حمام وقد يكون غير سالم مثل حبليات جمع حبلى وكذلك التقييد أيضا بالجمع جريا على الغالب لأنه قد يكون
اسم جمع كأولات أو مفردا كعرفات مسمى به فإن قيل كان الأولى أن يعبر بالجمع بألف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤ
نث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير كحبليات جمع حبلى كما تقدم وصحراوات جمع صحراء ألا ترى أن الأول
قلبت ألف مفرده ياء والثاني قلبت همزته واوا قلت أجيب بأن التعبير به جرى على الغالب وبأن في الكلام حذف
مضاف أي صفة المؤنث السالم أو حذف معطوف أي جمع المؤنث السالم وما على صفته فلا يخرج ما جمع بألف وتاء من جمع
المذكر السالم وما تغير فيه بناء مفرده لأن صفته صفة جمع المؤنث في عرف النحاة وإن كان في الحقيقة جمع مذكر ومكسر
وعبارة المؤلف في بلغته ما جمع بالألف والتاء من جمع المذكر السالم والمكسر لقلته وذا أبهم السالم ما هو الأغلب والأكثر
لا ما هو الأقل والأندر ولا يرد على قولهم هو ما جمع بألف وتاء مزيدتين بأن الذي جمع بألف وتاء مزيدتين هو المفرد لا
الجمع وأجيب بأن الأنسب لأن الذي جمع بألف وتاء مزيدتين هو المفرد بل يصح أن يوصف الجمع بذلك والمعنى الجمع الذي جمع
بألف وتاء مزيدتين أي الجمع الذي تحققت جمعيته وحصلت بألف وتاء وقيد الألف والتاء بقوله مزيدتين ليخرج
بيت وأبيات وميت وأموات فإن التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة على الأصل الأشهر وكذلك نحو قضاة وغزاة فإن
التاء وإن كانت زائدة فيهما إلا أن الألف فيهما أصلية لأنها منقلبة عن الأصل ألا ترى أن الأصل قضية وغزوة لأنهما من قضيت
وغزوت فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا ولذلك ينصبان بالفتحة قال بعض الشراح فائدة
قال بعضهم يتعين في السالم أن يكون صفة للمؤنث مرادا به لفظ المفرد وقال بعضهم لا يجوز ذلك ويجوز أن يكون صفة
للجمع وصفا له بحال متعلقه وهو المفرد لأنه هو المتصف في الحقيقة بالسلامة كذا وجدت بخط الوالد رحمه الله تعالى
ومن الجمع الدائمة أن النحويين اصطلحوا على أن السالم صفة للجمع لا للمؤنث اهـ وتكون الضمة في جمع المؤنث ظاهرة

مثل

مثل قوله تعالى إذا جاءك المؤمنات فالمؤمنات فاعل لجاء مرفوع وعلامة رفعه او رفعه ضمة ظاهرة في آخره ومقدرة مثل جاء بناتي قال الله العظيم اخبارا عن لوط عليه السلام هؤلاء بناتي فبناتي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة **والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء** وفي بعض النسخ اذا لم يتصل بآخره شيء فمثاله ان كان معتلا يخشى ويدعوا ويقضي فالضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وفي الآخر بل مقدرة على الواو والياء منع من ظهورها الاستثقال ومثاله ان كان صحيح الآخر واعرابه حينئذ بضمة ظاهرة قوله تعالى حكاية ونمير اهلنا ونحفظ اخانا ونزداد كيل بعير فهذه الافعال الثلاثة مرفوعة وعلامة رفعها او رفعها ضمة ظاهرة في آخرها وقوله يدرككم بالسكون العارض للادغام **واحترز** بقوله الذي لم يتصل بآخره شيء مما لو اتصل احدى النونات الثلاث نون التوكيد الخفيفة نحو لنسفعا وليكونا والثقيلة مثل ليسجنن ونون جماعة النسوة مثل الهندات يقمن لان الفعل اذا اتصلت به احدى هذه النونات الثلاثة بني وبناؤه مع نون التوكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح ومع نون النسوة على السكون **واحترز** من الحاق الواو والالف والياء لنون في مثل يفعلان وتفعلون فانه اذ ذاك يكون رفعه بالنون على ما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى **واما الواو فتكون علامة للرفع** فقط **في موضعين** من المواضع التي تكون فيها الضمة علامة للرفع اي تعقبها الواو والتي هي فرعها فذلك الواو تنوب عن الضمة **في موضعين احدهما في جمع المذكر السالم** اي ما يجيء وعليه هذا اللفظ وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة واو او ياء مع نون مزيدة تلك النون في مقابلة التنوين في المفرد ولدلالته على تمام الكلمة بانفصالها عما بعدها كالتنوين في المفرد **وقيل** الرفع توهم الاضافة في نحو مررت ببنين كرام والافراد في نحو مررت بالمهتدين ثم حمل عليه غيره نحو جاء الزيدون ومسلمي وصالحو القوم فالزيدون فاعل مرفوع وعلامة رفعه او رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في المفرد ومسلمي معطوف على الزيدون وهو مرفوع وعلامة رفعه او رفعه الواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم وصالحو القوم ايضا معطوف على الزيدون مرفوع وعلامة رفعه او رفعه الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه جمع مذكر والنون حذفت للاضافة ونحو قوله ان المنافقين لكاذبون ان حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر والمنافقين اسمها منصوب وعلامة نصبه او نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لانه جمع مذكر سالم ولكاذبون خبر ان مرفوع وعلامة رفعه او رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم **وسمي** سالما لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن الواو والنون حالة الرفع والياء والنون حالة النصب والجر لانه لو نظر الى ذلك لم يسلم بناء مفرده **والمراد بجمع** هذا الجمع اعم مما يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ان كان اسما يشترط فيه ان يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث ومن التركيب فلا يقال في رجل رجلون **نعم** اذا صغر جاز وصفه نحو رجيل ورجيلون ولا في زينب زينبون ولا في لاحق لاحقون ولا في طلحة طلحون

فيضم جاز مرفوع بضمة مقدرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لادغام

فيضم في فعل مضارع

واجاز ذلك الكوفيون وابى سيبويه البصريون واجازه بعضهم وان كان في صفة بشرط ان تكون صفة لمذكر عاقل خالية من
تاء التانيث ليست من باب افعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وقتيل فلا يقال في حائض
حائضون ولا في سابق صفة لغير ناطق سابقون ولا في علامة علامون ولا في احمر احمرون ولا في سكران سكرانون مثال
ما استوفى الشروط من النوع الاول جاء المحمدون ومثاله من النوع الثاني قوله تعالى اذا جاءك المنافقون فان
قلت كان الاولى للمؤلف ان يعبر بالجمع بالواو والنون ليعم جمع المذكر السالم وما الحق به نحو ارضين وسنين بل كان
الاولى التعبير بجمع المذكر السالم وما الحق به ليشمل ايضا الملحق به من اسماء الجموع كاولو وعشرون واخواته قلت
يجاب بان التعبير به جرى على الغالب فلا مفهوم له وبان في الكلام حذف مضاف اي صفة جمع المذكر السالم او حذف
معطوف اي وجمع المذكر السالم وما الحق به وفي الاسماء الخمسة اي وثاني المواضع التي تنوب الواو عن الضمة
فيها في الاسماء الخمسة المفردة المكبرة المضافة لاسم ظاهر او مضمر لمخاطب او غائب او متكلم غير الياء كما اشار
الى ذلك المؤلف بقوله وهي اخوك وابوك بفتح الكاف وكسرها وحموك بكسرها لان الحم قريب المراة من جهة
زوجها فلا يقال الا للامراة ويحتمل ان يكون بفتح الكاف على ان المراد بالحم قريب الرجل من جهة زوجته فان الحم قد يستعمل
بهذا المعنى وفوك بفتح الكاف وكسرها وذو مال قال تعالى وان كان ذو عسرة فكان فعل ماض وذو فاعله والفاعل
مرفوع وعلامة رفعه الواو :: اما فنظرة الى ميسرة فجواب الشرط وما تقدم لها من الشروط مستفادة
من ذكر المصنف لها كذلك فان كانت مثناة اعربت اعراب المثنى فترفع بالالف نحو جاء ابواك وتنصب وتجر بالياء نحو رايت ابويك
ومررت بابويك او مجموعة اعربت اعراب ذلك الجمع تصحيحا او تكسيرا نحو جاء ابون واخون واباؤك واخوتك وان
كانت مصغرة كانت معربة بالحركات الثلاث لا بالحروف نحو جاء اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وان كانت مضافة الى
ياء المتكلم اعربت بحركات مقدرة على ما قبل الياء نحو جاء ابي واشار بقوله وفوك الى ان شرط اعرابه بما ذكر ان
تفارقه الميم فان لم تفارقه الميم اعرب بالحركات الظاهرة عليها نحو هذا فمك ورايت فمك ونظرت الى فمك وبقوله ذو
مال الى ان شرط ذو ان تكون بمعنى صاحب احترازا من ذو الموصولة في لغة طيء فانها مبنية فان قلت لم خص المؤلف
ما عدا ذو بالاضافة الى الكاف وذو بالاضافة الى لفظ المال قلت على تسليم ورود مثل هذا السؤال
يقال المؤلف في مقام التعليم وهو بالخطاب اليق واشهر بينهم ارادة والعرب بهذا اللفظ وقال بعضهم انما
قال ذو مال ولم يقل وذوك كما قال ابوك واخوك لان ذو لا يضاف الى المضمر اذ لا يضاف الا لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف
ذلك فهو نادر تنبيه انما اعربت هذه الاسماء بالاحرف توطئة لاعراب المثنى والمجموع على
حده بها وذلك انهم ارادوا ان يعربوا المثنى والمجموع بالاحرف للفرق بينهما وبين المفرد فاعربوا بعض المفردات بها
ليانس بها الطبع فاذا انتقل الاعراب الى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسبق الالفة وانما اختيرت هذه الاسماء لانها
تشبه المثنى

صاحب

[illegible]

تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظا فلأنها لا تستعمل إلا بالإضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان وأما معنى فلأن
يستلزم كل واحد منهما آخر فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا وكذلك الباقي وإنما اختيرت هذه الحروف
لما بينهما وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة اهـ وهذا الأخير في الهن ودون وأما قولهم الابن يستلزم أبا
ولم يكن منها فجوابه أن الابن أسقط همزة الوصل فلم يشبهها إلا في أواخرها حرف علة وقال بعضهم إنما جعل إعرابها بالحروف لأنه كان في أواخرها حرف علة فلم يصح أن تكون إعرابا من جنس الحركات بأن يجعل نقل حركته إلى ما قبله حالة الرفع
نحو جاء أبوك وأصله أبوك نقلت حركة الواو إلى الباء وهي الضمة بعد سلب حركتها وبأن يجعل قلب الواو ألفا
حال النصب نحو رأيت أباك أصله أبوك فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رأيت أباك وبأن يجعل نقل
حركته إلى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بأبيك أصله بأبوك فنقلت حركة الواو إلى الباء بعد
سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بأبيك اهـ وقال بعضهم إنما أعربت
هذه الأسماء بالحروف وإن كانت فرعا عن الحركات لأنها أقوى منها لأن كل حرف علة بحكم حركتين فكسرة استبد ال
المثنى والجمع الذي على حده بالإعراب الأقوى واختاروا هذه الأسماء فأعربوها بالحروف ليكون في المفرد الإعراب
بالحروف الأقوى وبالأصل وهو الحركات وخصوا هذه الأسماء لشبهها بالمثنى والجمع ولأن في أواخرها حرف علة
يصلح للإعراب وفي أواخرها يستلزم ذاتا أخرى كالأخ للأخ والابن للأب وكانت ستة لأن إعراب الجمع ثلاثة و
المثنى كذلك فكان المفرد ستة كذلك وخصوا ما ذكر حال إضافتها لتكمل تلك الأوزان الزائدة فتقوى المشابهة
وفضلت عن المثنى والجمع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد اهـ ولم يذكر المؤلف الهن قيل
هو اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس ونحوهما وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج
خاصة لأن إعرابه بالحروف لغة شاذة واللغة المشهورة إعرابه بالحركات نحو هذا هنه ورأيت هنه ومررت
بهنه ثم إن قوله وأما حروف شركا ونعصيا والواو مبتدأ أو جملة فتكون علامة من تكون واسمها وخبر
ها خبره وللرفع في موضع متعلقا بعلامة وفي جمع وما عطف عليه بدل من موضع وأعاد حرف الجر لانفتاح
والمذكر مضاف إليه والسالم نعت للجمع وفي الأسماء معطوف على جمع والخمسة نعت للأسماء ويجوز أن يكون في جمع
وفي الأسماء خبر لمبتدأ محذوف وهي والتقدير أحدهما في كذا والثاني في كذا ويجوز أن يتعلقا بفعل محذوف تقديره
أعني وأما الألف فتكون ظاهرة أو مقدرة علامة للرفع نيابة عن الضم في موضع واحد وهو في تثنية الأ
سماء خاصة والتثنية في اللغة هي التشفيع وفي الاصطلاح ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظ والمعنى فيخرج
بقيد الاسم الفعل والحرف فإن التثنية لا تكون فيهما وخرج بقيد المثلية الجمع ضم اسم إلى أكثر منه وخرج
بشرط اتفاق اللفظ والمعنى نحو زيد وعمرو فلا يصح أن تقول فيهما زيدان ولا عمران وخرج بشرط اتفاق المعنى

الاسماء المشتركة نحو عين فانها تطلق على الباصرة والجارية فلا يصح ان تقول فيهما عينان لاختلاف المعنى واما المثنى
فهو الاسم الدال على اثنين بزيادة في اخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه او اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن
والحروف بزيادة اغنت عن العاطف والمعطوف **فخرج** بالقيد الاول نحو العمرين في عمرو وعمر وبالثاني نحو العمرين
في ابي بكر وعمر وبالثالث لاخراج كلا وكلتا واثنان واثنتان اذ لم يسمع كل ولا كلت ولا اثن ولا اثنة فهذه الاربعة
ملحقات بالمثنى في اعرابه وليست منه **وفي كلتا ذي** اخر التثنية يعني المثنى من الالف والمد على اسم ال
لم يقل ان الالف ليست علامة في التثنية وهي فعل الفاعل وانما هو علامة في المثنى وهو كل اسم نحو اخره الف
او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه او هو اسم دل على اثنين بزيادة في اخره
صالح للتجريد وعطف مثله عليه ولذا تقول هو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين ولا يحتاج الى اضافة التثنية
الى الاسماء كما فعل المؤلف لاجل الاختصار من التعريف كما قد عرفت **وقد يقال** انما فعل ذلك احترازا عن نحو هم
في نحو مثل يفعلان وتفعلان في كلامه لكونهما على صورة التثنية وفيه ما فيه **وللتثنية شروط**
ثمانية الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى وان لا يستغنى بتثنية غيره
عن تثنيته نحو سواء فانهم استغنوا بتثنية سي فقالوا سيان وان يكون له ثان في الوجود واما نحو القمران
فمجاز فلا يثنى غير المفرد ولا المثنى واما هذان واللذان ونحوهما فصيغ موضوعة للمثنى لا انها مثناة حقيقة
ولا المركب تركيب اسناد كقام زيد او مزج كبعلبك واما المركب تركيب اضافة فيستغنى بتثنية المضاف عن المضاف
اليه نحو غلاما زيد ولا العلم باقيا على علميته كزيد وعمرو ولهذا الابن الكناية عن الاعلام نحو فلان وفلانة ولا المشترك
نحو عين فانها تطلق على الباصرة والجارية والجاسوس فلا يقال جاء عينان ويراد الباصرة وغيرها لاختلاف المعنى
ولا الحقيقة والمجاز فلا يقال جاء اسدان ويراد الرجل الشجاع والحيوان المفترس على مذهب اكثر المتاخرين
وقولنا خاصة مصدر منصوب على انه مفعول مطلق والعامل فيه محذوف اي اخص تثنية الاسماء بكون
الالف علامة لرفعها خصوصا بناء على ما هو المنصوص من جواز حذف عامل المؤكد **ومثال** ما استوفى
لشروط تبت يدا ابي لهب فتبت فعل لقبوله قد ماض لقبوله تاء التانيث الساكنة والتاء حرف تانيث يدا فا
عل تبت وهو مرفوع وعلامة رفعه او رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى والعامل فيه تبت وحذفت النون للاضافة
وهو مضاف ابي مضاف اليه مجرور بالياء لانه من الاسماء الخمسة وهو مضاف ولهب مضاف اليه ومنه قول الشاعر
«اتانا عينا اليه في عكم داره» بكسر العين اتانا مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه او رفعه الالف نيابة
عن الضمة لانه مثنى وحذفت النون للاضافة وهو مضاف وعينه مضاف اليه مجرور بكسرة ظاهرة وفي عكم داره
خبر ومنه «لقد قال عبد الله شر مقالة» كفى بك يا عتبة العزيز حسيبها» بفتح الدال في الموضعين ورفع

العزيز

العزيز يروى اعرابه الاول موذنة بالقسم وقدم في تحقيقه وقال بعض الفحول انه لما حصل تحقيق تاء التانيث العلم الخ
وعبد الله فاعل بقال مرفوع وعلامة رفعه او رفعه الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الالف واللام
وحذفت النون للاضافة وشرط منصوب على المصدرية لاضافته الى المصدر وشر مضاف ومقالة مضاف اليه
ويا حرف نداء وعبد منادى مرخم بحذف تاء التانيث وبقاء الفتحة قبلها دليل عليها والعزيز حسيبها
مبتدا وخبر والمعنى لقد قال العبد الله شر مقالة كفى بك يا عبدة العزيز حسيبها اي العزيز حسيب هذه
المقالة التي هي شر مقالة **ومن امثلته** اثنا عشر :: وقال فتاعمرو ومر بنا زيد ::: فاثنا مبتدا مر
فوع بالابتداء وعلامة رفعه او رفعه الالف نائبة عن الضمة لانه مثنى وحذفت النون للاضافة وهو مضاف
وعشر مضاف اليه وقال فعل مبني لمقدم ماض لمعمول له فا الساكنة وفتا فاعله مرفوع بضمة مقدرة على الالف
منع من ظهورها التعذر وفتا مضاف وعمرو مضاف اليه ومر فعل مبني له ماض وبنا فاعل مرفوع بضمة
مقدرة على الالف والعامل فيه مر وهو مضاف وزيد مضاف اليه **والمعنى** اثنا عشر ن وهما الاثنان من ا
لتميم لعلي والفتا هو الرمح والبنا هو البنيان ابن هيئتها مع اسم بنا زيد فالمراد بالهم والذهاب
وحمل على المثنى شيئان احدهما بلا شرط وهما اثنان واثنتان والثاني بشرط اضافتهما الى مضمر
وهو كلا وكلتا نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما **فان اضيفا الى ظاهر** اعربا باعراب المقصور
نحو جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وبكلتا المرأتين بلزوم
الالف في الاحوال الثلاثة كالفتى وانما جعلت الالف دون الواو علامة لرفع المثنى ليحصل الفرق بينه وبين جمع
المذكر السالم **ثم** ان قولك واما حرف شرط وتفصيل والالف مبتدا او جملة فتكون علامة خبره وللرفع
وفي التثنية جاران ومجروران متعلقان بعلامة والاسماء مضاف اليه خاصة حال من تثنية الاسماء
وكذا يقال في قوله **واما النون فتكون** ظاهرة او مقدرة **علامة للرفع** نيابة عن الضمة **في الفعل المضارع اذا**
اتصل به ضمير تثنية اي مثنى مذكر او مؤنث مخاطب او غائب وهو الالف **او ضمير جمع** لمذكر مخاطب او غائب
وهو الواو **او ضمير المؤنثة المخاطبة** وهو الياء نحو الزيدان يقومان والزيدون يقومون وانت يا هند
تقومين ونحو لتبلوا ولتبلون ولتبلين فيقومان وتقومون وتقومين افعال مضارعة مرفوعة لتجردها
عن الناصب والجازم وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة وهي وفاعلها جملة فعلية في محل رفع خبر
المبتدا ولتبلوان ولتبلون ولتبلين افعال مضارعة مرفوعة لتجردها عن الناصب والجازم وعلامة رفعها
او رفعها النون المحذوفة لتوالي الامثال وانما كانت النون علامة للرفع عند جمهور النحويين للضرورة
التي دعتهم الى ذلك وهو ان الضمة لا يمكن تقديرها في الضمائر التي قبل هذه النون لانها مبنيات والمبني لا يغ

تقدير الاعراب فيه بالمحل الممتنع تقديره اعني تقدير الضمة اضعف والاولى ان يعوضوا عن الضمة حرفا يكون بعد تلك
الضماير وكانت النون اولى بذلك من غيرها من جهة انها مشبهة بالواو ولانها تدغم فيها مثل من واق ومن
واف والواو فرع الضمة التي هي باب الرفع فلما اشبهتها النون كانت اولى بذلك من غيرها من الحروف وفهم
من قول المؤلف ضمير تثنية او ضمير جمع ان الف التثنية وواو الجمع التي هما حرفان لا يلحقان الفعل الا
على لغة شاذة تسمى عند النحويين اكلوني البراغيث حيث الحقوا الفعل علامة الجمع فلا يقال يفعلان الزيدان
ويفعلون الزيدون واذا اعربنا الزيدان فاعلا لقوله يفعلون واما اذا اعربنا الزيدان بدلا من الفاعل وهو الالف واعربت
الزيدون بدلا من الفاعل وهو الواو واعربنا البراغيث بدلا من الواو المجعولة فاعلا فيه فليس فيه شذوذ لعدم لحوق
الفعل حينئذ علامة تثنية او جمع ولما فرغ من علامات الرفع ومحالها اجمالا ثم تفصيلا اتى بعدها
بعلامات النصب كذلك لان النصب بعد الرفع وهو اولى بالتقديم من علامات الجر والجزم لانه مشترك وهما مختصان فقال
وللنصب خبر مقدم خمس مبتدا مؤخر علامات مضاف اليه الفتحة وما عطف عليها بدل من خمس بدل
تفصيل والالف والكسرة والياء وحذف النون معطوفات على الفتحة وانما رتبها المؤلف على هذا الترتيب مراعاة
لاصل الفتحة لانها اصل في بابها واتى بعدها بالالف لانها فرع عنها واتى بعد الالف بالكسرة لان الياء فرع عنها
فوجب ان يقدمها عليها لان الاعراب بالحركات اصل واتى بعد الياء بحذف النون لانه من علامات اعراب الافعال والافعال
بعد الاسماء على نحو ما اسلفناه وهذا وجه الاصالة والنيابة واما مواضع كل فاشار اليها بقوله فاما حرف شرط
وتفصيل ودخلت الفاء تماما للكلام الخ فيلزمها معنى الشرط والفتحة مبتدا وجملة فتكون علامة خبره وجوابا
عما بعده تفسير ما تقدم وقوله فتكون ظاهرة او مقدرة علامة للنصب في ثلاثة مواضع احدها في الاسم
المفرد اي ما يطلق عليه هذا اللفظ وقد تقدم مثل ضرب الله مثلا فضرب فعل ماض لحوقه تاء التانيث
الساكنة مبني على الفتح والله اسم الجلالة الحديث عنه فاعله وهو مرفوع بالضمة ومثلا مفعوله وهو اسم مفرد
منصوب وعلامة نصبه او نصبه فتحة ظاهرة ونحو رايت القاضي والفتى وفتى وغلامي وترى الناس سكرى بالسكون للا
دغام وثانيها جمع التكسير اي التغيير اي ما يطلق عليه هذا اللفظ وتقدم بيانه نحو قوله تعالى وانكحوا
الايمى منكم فانكحوا فعل امر مبني على حذف النون وفاعله الواو وهو مضمر والمضمر مبني واعرابه في الاصل ومحله رفع
والايمى مفعوله وهو منصوب بفتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر ونحو سنة الشجر وفي التنزيل بعثنا
عليكم عبادا لنا وان المساجد لله ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا وكواعب اترابا فمفازا اسم ان مؤخر وهو منصوب بفتحة
ظاهرة في اخره وحدائق بدل من مفازا وثالثها في الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل باخره شيء اي ان
يكون الفعل خاليا من الحاق احدى النونات الثلاث التي اسلفناها في علامات الرفع نحو لن يضرب ولن نخشى وفي التنزيل لن نبرح عليه

عاكفين

ان يخفف عنكم انما يريد الله ليذهب عنكم لتريثا الله لكومها ان يقول نفيس لن حرف نفي ونصب واستقبال يقوم فعل
لقوله فعل مضارع لقوله السير وسوف منصوب بلن وعلامة نصبه او نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له لن
ويخشى منصوب ايضا بلن وعلامة نصبه او نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر **تنبيه**
لا يخفى ان قوله اذا دخل عليه ناصب ليس ذكره ضروريا لانه معلوم ان الشيء لا يكون منصوبا الا اذا دخل عليه ناصب
لكنه ذكره للتوضيح وقد يذكر مثل هذا في نظاير هذا المحل فيذكر فيه طلبا للاختصار لكن كان الاولى ذكر مثل هذا في اول
موضع يذكر فيه وذلك في قوله فاما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد فيقول هناك اذا دخل عليه رافع ويكتفي
بذلك عن ذكر مثله في نظايره **واما** حرف شرط وتفصيل **الالف** مبتدا وجملة **فتكون علامة** خبره و**للنصب وفي**
الاسماء متعلقان بعلامة و**الخمسة** نعت للاسماء و**نحو** بالرفع خبر مبتدا محذوف تقديره وذلك وبالنصب
مفعول به محذوف فعله تقديره اعني و**رايت** فعل ماض وفاعله و**اباك** مفعول به ومضاف اليه **واخاك وحماك** معطوفان
على اباك **وما** اسم موصول بمعنى الذي **اشبه** فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود على ما و**ذلك** مفعوله
وجملة اشبه ذلك صلة ما والعايد من الصلة الى الموصول فاعل اشبه المستتر فيه وهذه اشارة منه رحمه الله
تعالى الى نيابة الالف عن الفتحة وهي تنوب ظاهرة ومقدرة عنها في الاسماء الخمسة **وعلى رواية** سيبويه
بناء على ان منها الهن او ليس منها وقد تقدم ذكرها وشروط اعرابها بالحروف نحو رايت اباك واخاك وما اشبه ذلك
من نحو رايت حماك وفاك وذا مال **قال الله تعالى** قالوا يا ابانا فيا حرف نداء وابانا منادى مضاف والمنادى المضاف
منصوب على ما تعلم وعلامة نصبه او نصبه الالف نيابة عن الفتحة وابا مضاف ونا مضاف اليه محله جر لانه اسم
مبني لا يظهر فيه اعراب وقس على هذا المثال بقية الاسماء من نحو رايت اخا القوم فاخا مفعول برايت وعلامة نصبه
او نصبه الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين نيابة عن الفتحة وهو مضاف والقوم مضاف اليه مجرور وعلامة
جره او جره كسرة ظاهرة في آخره **فان قلت** اي فايدة في هذا العطف اعني قوله وما اشبه ذلك مع
وقوع المعطوف عليه في حيز نحو المقتضي لعدم الانحصار في المذكورين **قلت** ان جعل قوله نحو رايت
اخاك واباك من الكناية عن رايت اباك واخاك فيكون المقصود هو المصدر وعلى حد قولهم مثلك لا يبخل بمعنى انك
لا يبخل فلا اشكال في حصول الفايدة وان لم يجعل من باب الكناية ففايدته بيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر مع
وقوع المعطوف عليه في حيز لا يقتضي ذلك لاحتمال ان يكون نحو باعتبار الافراد الذهنية او باعتبار كل واحد من المذكو
رين **واما** حرف شرط وتفصيل **الكسرة** مبتدا وجملة **فتكون علامة** خبره و**للنصب وفي جمع** متعلقان بعلا
مة و**المؤنث** مضاف اليه و**السالم** نعت لجمع ومتعلقه محذوف تقديره السالم من التكسير وهو بيان لموضع نيابة
الكسرة عن الفتحة والموضع الذي تنوب فيه ظاهرة او مقدرة جمع المؤنث السالم اي ما دل عليه هذا اللفظ وتقدم بيانه

نحو

فـ[illegible] خلق الله السموات [illegible] في الفوقية بالسكون للادغام فخلق فعل [illegible] فعل ماض لقبوله تاء التانيث
الساكنة والهاء اسم لصحة الحكاية عنه فاعل مرفوع وعلامة رفعه او رفعه ضمة ظاهرة في اخره والسموات مفعول به منصوب
وعلامة نصبه او نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة والناصب له خلق والعائد بان منصوب برايته وعلامة نصبه او نصبه كسرة
مقدرة في اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للادغام والسموات جمع سماء بقلب همزته واوا ويجوز
ان يجمعها نحو السماءات بهمزة بين الفتحتين وما نقع من ان السموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به هو مذهب
الجمهور وقيل مفعول مطلق وصوبه الموضح في المغني ووضحه بان قال المفعول به ما كان موجودا
قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان الله
الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا اه وسبقه الى هذا الايضاح عبد القاهر في اسرار البلاغة اه واجاب
الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية عن هذه الشبهة بانا لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان
قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا او ما ضربته
او لم يكن موجودا في الخارج نحو علمت زيدا او بنيت الدار قال الله العظيم اعطى كل شيء خلقه فان الاعم متعلق
بالفعل بحسب عقليته اذ قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به وقال تعالى وقد خلقتك من قبل
ولم تك شيئا اه ويجري مجرى المؤنث السالم في النصب بالكسرة اولات فانها ملحقة به لانه لا واحد له من لفظه بل من معناها
وهو ذات وما سمي به من هذا الجمع نحو رايت عرفات واذرعات فينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف
منه التنوين وانما جعلوا الكسرة علامة لنصب هذا الجمع لانه فرع جمع المذكر السالم وقد حمل نصبه على جره
فلو جعلوا الفتحة علامة لنصب هذا للزم ان يكون للفرع مزية على الاصل وهو غير جائز ولادى الى التباس الجمع بالمفرد
الذي على صورته نحو مرضاة في قوله تعالى تبتغي مرضات ازواجك اه وحاصله ان جمع المذكر يجر بالياء على الاصل
نيابة عن الكسرة لان الياء بنت الكسرة وينصب بالياء على خلاف الاصل لان الاصل فيما يعرب بالحروف ان ينصب بالالف ويجر بالياء ويرفع
بالواو فحملوا نصبه على جره الذي على الاصل وجمع المؤنث السالم فرعه فوجب ان يفعل به مثله فلو جعل الفتحة علامة لنصبه
للزم ان يكون للفرع وهو جمع المؤنث السالم مزية على اصله وهو جمع المذكر السالم وتلك المزية هي الاتيان بالفرع على ما هو الاصل في جميع
حالة اعرابه فان قيل لم لم تكن الفتحة في هذا الجمع علامة للنصب ولم يعتبر كون التذكير اصلا والكون التانيث فرعا
لان ذلك الاعتبار لا يؤدي الى فساد هذا المعنى فالجواب انهم لو فعلوا ذلك لادى الى التباس الجمع بالمفرد
لانه قد جاء في الاسماء المفردة ما هو على صورة الجمع المؤنث قال تعالى تبتغي مرضات ازواجك فلو قلت وابتغ مسلمة
لالتبس بمرضاة وما اشبه ذلك واعلم ان للتاء من هذا الجمع علامتين علامة الجمع وعلامة التثنية ويدل على ذلك التانيث
حذف التاء من نحو مسلمة لئلا يجتمع في كلمة واحدة تاءان تانيثان كما لا يجتمع في الكلمة الواحدة تنوينان واما حرف شرط
وتفصيل

ويفتح الياء مبتدأ او جملة فتكون علامة خبر و للنصب و في التثنية متعلقان بعلامة والجمع معطوف على
التثنية على حذف حال منه والتقدير والجمع كائنا على حده اي المثنى والمعنى ان الياء تنوب عن الفتحة في موضعين احدهما
في التثنية اي المثنى اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وتقدم بيانه ولا تكون الا ظاهرة كقوله تعالى ان هذين لساحران فان
حرف توكيد ونصب وهذين اسمها وهو منصوب وعلامة نصبه او نصبه الياء نيابة عن الفتحة واللام للتوكيد وساحران
خبر ان وخبرها مرفوع وعلامة رفعه او رفعه الالف نيابة عن الضمة وقد تقدم ان الالف تنوب عن الضمة وثانيهما في الجمع
يعني جمع المذكر السالم اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وتقدم بيانه نحو رايت البكرين منصوب برايت وعلامة نصبه
او نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لانه جمع مذكر سالم وفي التنزيل ان المنافقين لكاذبون فالمنافقين
اسم ان وهو منصوب بالياء نيابة وعلامة عن الفتحة والياء ايضا علامة النصب فيما جرى مجرى جمع المذكر السالم مثاله
اعطيت عشرين درهما واعطيت ثلاثين درهما الى التسعين وهي التي تسمى عقود الاعداد وانما اعطيت
الياء علامة للنصب نيابة عن الفتحة تشبيها لها بالالف لانها اختها من حروف المد واللين ولانها تبدل منها
نحو قوله سبقوا هويّ والاصل هواي فابدل الالف ياء وادغمها في الياء ولما اشترك المثنى وجمع المذكر
السالم في علامة نصبهما احتاجوا الى التفرقة بينهما بان جعلوا قبل الياء في المثنى فتحة وبعدها كسرة وجعلوا
الجمع على العكس ازالة للبس واطلق المؤلف رحمه الله الجمع لكونه على حد المثنى اي طريقته في الاعراب بالحروف وفي ان اخر كل
منهما نون تحذف للاضافة فاذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف الى جمع المذكر السالم لانه اخوه فيما تقدم هكذا اعتذر
عن اطلاق الجمع بعض الشراح واما حرف شرط وتفصيل حذف مبتدأ النون مضاف اليه وجملة فتكون علامة خبر
المبتدأ وللنصب وفي الافعال متعلقان بعلامة والتي اسم موصول في موضع خفض نعت للافعال ان قلنا الموضع
الموصول فقط والصلة تتمة والا فموضع الموصول خفض مع صلته ورفعها مبتدأ او مضاف اليه بثبات متعلق با
ستقر او محذوف خبر المبتدأ او النون مضاف اليها وجملة المبتدأ او خبره صلة التي والعائد من الصلة الى الموصول الهاء ا
مضاف اليها وهذا منه رحمه الله اشارة الى مكان نيابة حذف النون عن الفتحة فينوب حذف النون عن الفتحة في الا
مثلة التي رفعها بثبات النون اذا دخل عليها ناصب وقد علمت انها كل مضارع اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير
المؤنثة المخاطبة نحو انتما بان لن تقوما والزيدون لن يقوموا وانت يا هند لن تقومي فهذه منصوبة بلن وعلامة
نصبها او نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة وعبر المؤلف بثبات النون لمقابلته الحذف فيما مضى والمراد بالنون
الثابتة وقد تقدم انها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية الخ تسامح لان الخ تقدم قوله واما النون ف
فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع الخ فتتبعها الى اخرها تقدم ما
يفيد ذلك وللخفض ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة تقدم تفسيره في الاعراب وقدم المؤلف علامة الخفض عن علامة

الجزم ثالثة من خصائص الأسماء وما اختص بالأسماء ينبغي أن يتقدم على ما اختص بالأفعال وقدم الكسرة لأنها أصل في الخفض في كل
مخفوض وأن بعدها الياء لأنها تنشأ عن الكسرة فهي بنتها وختم بالفتحة لأنها أخفها في الخفض ولأن الكسرة تنوب
عن الفتحة في جمع المؤنث السالم ثم لما ذكر هذه العلامات إجمالا وفعلها محافظة على نكتة الإجمال والتفصيل أشار إلى المواضع
التي تقع فيها الكسرة علامة للخفض إجمالا ثم تفصيلا بقوله **فأما الكسرة فتكون** ظاهرة ومقدرة **علامة في ثلا للخفض** للخفض
ثة مواضع الأول **في الاسم المفرد المنصرف** أي ما يجد وعليه هذا اللفظ وقد علمت المراد بالمفرد **وأما** المنصرف فهو
الاسم المعرب الذي سلم من شبه الفعل الآتي نحو مررت بزيد والقوم والفتى وفتى والقاضي وقاض وغلامي **تقول** مررت فعل
وفاعل الفعل مر والفاعل التاء وبزيد جار ومجرور والمجرور هو مخفوض وعلامة خفضه أو خفضه كسرة ظاهرة في آخره
وما بعده مجرور بالعطف على زيد وعلامة جره أو جره كسرة ظاهرة في آخر القوم ومقدرة فيما بعده إما على الألف الموجودة في الفتى أو
المحذوفة في فتى لالتقاء الساكنين أو على الياء كذلك في القاضي وقاض وعلى ما قبل الياء في غلامي منع من ظهورها التعذر في الفتى وال
استثقال في القاضي واشتغال المحل بحركة المناسبة في غلامي **و** الموضع الثاني **في جمع التكسير المنصرف** أي ما يجد
عليه هذا اللفظ وقد علمته نحو تعوذ برجال من الجن وبرفعه بالأسماء من جاء والأسماء مخفوضان بالباء وعلامة خفضهما
أو خفضهما كسرة ظاهرة في الرجال مقدرة في الأسماء **وقوله** في الاسم المفرد المنصرف أي حقيقة كزيد أو حكما فيشمل
غير المنصرف إذا كان مضافا أو معرفا بأل المضاف نحو بأفضلكم وبالأفضل **وقوله** جمع التكسير المنصرف أي حقيقة
نحو مررت برجال أو حكما فيشمل غير المنصرف مضافا أو معرفا بأل نحو مررت بمساجدكم وبالمساجد **ولم يقل**
المؤلف المنصرف فيهما مع أنه أخصر للاصطلاح الذي هو بصدده في هذه المقدمة ولدفع توهم التغليب وسيأتي أن غير
المنصرف يخفض بالفتحة كأحمد ومساجد **و** الموضع الثالث **في جمع المؤنث السالم** أي ما يجد وعليه هذا اللفظ
وقد علمته ولا يكون إلا منصرفا نحو مررت بهندات ومسلمات فهندات ومسلمات مخفوضان وعلامة خفضهما أو خفضهما
كسرة ظاهرة ونقل إذا زالت معنى الجمعية منه بأن جعل علما ثم فإن فيه إعراب الجمع كما كان قبل التسمية فينصب و
يجر بالكسرة مع التنوين ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة وفي ذلك مراعاة الجمعية حيث راعى إعرابه
ومراعاة ما لا ينصرف حيث حذف التنوين وإن لم يكن تنوين صرف إلا أنه مشبه له في الصورة والكسرة في حال الجر نيابة عن
الفتحة لأنه غير منصرف عند هؤلاء للعلمية والتأنيث وفيه ذلك كما قال بعضهم إنه لو سمي ذكر كان يسمى رجل بمسلمات
أنهم يصرفونه أم **قال** شيخنا رحمه الله تعالى لا يقال ينبغي الآن ونظر التأنيث اللفظ بالتاء **لأنا نقول**
صرحوا بأن هذه التاء ليست للتأنيث وبأن تاء التأنيث التي تمنع من الصرف هي التي تقلب هاء في الوقف وبذلك يعلم أن ما
اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من أنه لا [illegible] وحيث مثل بهندات علم لرجل أو امرأة فيه نظر **ومنهم** من يمنعه
الصرف فلا ينونه ويجره بالفتحة اهـ **وأما** حرف يسرك وتفصيل **الياء** مبتدأ أو جملة **فتكون علامة** خبر و **للخفض**

في ثلاثة مواضع

متعلقان بعلامة مواضع مجرور بالفتحة لكونه على صيغة منتهى الجموع والجار والمجرور ثلاثة في الاسماء وما عطف
عليه بدل تفصيل من ثلاثة والخمسة نعت للاسماء وفي التثنية معطوف على الاسماء والجمع معطوف على
التثنية على تقدير حال تقديره والجمع كائنا على حده اي على حد المثنى وهذا اشارة منه الى ما تقع فيه الياء علامة
للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع احدها في الاسماء الخمسة وقد علمتها نحو مررت بابيك واخي
الجيم وحميك وفيك وذي مال وابيك وما عطف مخفوض عليه وعلامة خفضه او خفضه الياء نيابة عن الكسرة وثانيها
في التثنية اي المثنى وقد علمته نحو مررت بالزيدين فالزيدين مخفوض وعلامة خفضه او خفضه الياء المفتوح
ما قبلها المكسور ما بعدها وثالثها في الجمع اي جمع المذكر السالم وقد علمته وتكون ظاهرة ومقدرة نحو مررت
بالزيدين فالزيدين مخفوض وعلامة خفضه او خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها وبصالح القوم واما
حرف شرط وتفصيل والفتحة مبتدا وجملة فتكون علامة خبره وللخفض وفي الاسم متعلق بعلامة والذي
اسم موصول محله خفض على انه نعت للاسم او هو وعلته على ما تقدم ولا حرف نفي وينصرف فعل مضارع وفاعله
مستتر فيه يعود على الذي والجملة صلة الذي وهذا شروع منه رحمه الله تعالى لبيان نيابة
الفتحة عن الكسرة والموضع الذي تنوب فيه الاسم الذي لا ينصرف واعلم ان الاسم ان اشبه الحرف فيسمى
مبنيا وغير متمكن كالضمائر فانها اشبهت الحرف في الوضع لوضعها غالبا على حرف واحد وحرفين كما في جئتنا
والاسمي معربا متمكنا وهذا المعرب المتمكن ان لم يشبه الحرف والفعل سمي منصرفا وامكن والاسمي غير منصرف
وغير امكن والمعتبر فيه من شبه الفعل كون الاسم فيه فرعيتان احدهما لفظية والاخرى معنوية او فرعية
تقوم مقامهما اي تغنيه عنهما وتكون في حكمهما لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهو عند البصريين اشتقاقه
من المصدر وعند الكوفيين التركيب لان الاسم كالمفرد والفعل كالمركب والمفرد اصل للمركب وفرعية في المعنى وهو
احتياجه الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم بالفعل الا اذا كانت فيه الفرعيتان او ما يقوم مقامهما
فحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله تنوين ولا جر كالفعل فان قيل هلا اكتفي في هذا الحكم بكون الاسم فرعا
واحدا من جهة واحدة قلت لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية لان الفرعية ليست
من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء التي لا تنصرف بسبب
هذه العلل غير ظاهرة فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين فان قلت لم كان اعطاء الا
سم هنا حكم الفعل اولى من العكس مع ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل ايضا قلت لان الاسم
تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وهو كونه فرعا من وجهين وليسوغ ذلك لتحقق المناسبة بينهما فان قلت
لم لم يبن بهذه المشابهة قلت لضعفها اذ لم يشبه الفعل الا مع ضعف الفعل في البناء فان قلت

والعلة القصيرة العليا ... والاولى في ...
العلة القصيرة في الاسم ...

لم يجعل الاسم بهذه المشابهة بمنزلة الفعل **قلت** لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وإذا انتفى
ذلك فنقول منع الصرف الاسم وتسمى عللا تسعا الجمع وهو فرع الواحد ووزن الفعل وهو فرع الاسم لأن وزن كل
منهما مخالف لوزن الآخر فإذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الى وزنه **و**العدل وهو فرع المعدول عنه
والتأنيث وهو فرع التذكير **و**التعريف وهو فرع التنكير **و**التركيب وهو فرع الإفراد **و**زيادة الألف والنون وهو فرع
المزيد عنه **و**العجمة وهو فرع العربية لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه من غيرها **و**الوصف وهو
فرع الموصوف وتسمية كل واحد منها ما عدا الجمع **و**ألف التأنيث مانعا وعلة مجاز إذ كل واحد منها جزء مانع
وجزء علة والمانع التام والعلة التامة مجموع اثنين منها أو واحدة تقوم مقامهما وهذه التسعة يجمعها
قول بعض النحويين ۞ اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ۞ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ۞ بتثليث الميم والاسم نوعان
ما يمتنع صرفه بعلة واحدة وهو شيئان ما فيه ألف التأنيث وصيغة منتهى الجموع ونوع يمتنع صرفه بعلتين وهو
قسمان **قسم** يمتنع صرفه معرفة وينصرف نكرة وهو ما كانت العلمية إحدى علتيه والأخرى التركيب أو الألف
والنون أو التأنيث أو العجمة أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق أو العدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الأصلية الى أخرى مع إبقاء
المعنى لغير الإلحاق ولا إعلال فيخرج نحو رجيل لتفاوت المعنى ونحو جلبب للإلحاق فإنه بمنع حرج ونحو قال للإعلال **وقسم**
يمتنع صرفه معرفة ونكرة وهو ما وقع صفة وكان في آخره ألف ونون أو كان موازنا للفعل أو معدولا **فالتأنيث**
بالألف مقصورة أو ممدودة كبهمى اسم لنبت وعلى اسم للعلات وإنما استقل ما فيه ألف التأنيث بالمنع لأنها زيادة
في الفعل التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه بخلاف غيرها ففي المؤنث بها وجه لفظية وهي لزوم الزيادة حتى صارت كأنها من
أصل الاسم لا تنفك عنه **وو**جه معنوية وهو دلالته على المؤنث والجمع وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع **و**ضابطه
كل ما وجد بعد ألف تكسيره حرفان سواء كان في أوله ميم أو لا كمساجد وصوامع أو بعد ألف تكسيره ثلاثة
أحرف وسطها ساكن سواء كان في أوله ميم أو لا كمصابيح وقناديل وإنما استقل هذا الجمع بالمنع لأنه بمنزلة جمعين
لأن فيه وجه لفظية من جهة عدم النظير **وو**جه معنوية من جهة الجمع وفي معنى ألف التأنيث المقصورة
ألف الإلحاق المقصورة كما في علقى وأرطى علمين لأن ما فيه بمنزلة المؤنث بالألف المقصورة كعلقى فإنه بزنة سكرى بخلاف
ما فيه ألف الإلحاق الممدودة كعلباء فإنه ليس بزنة حمراء بل بزنة قرطاس والباقي من الموانع منها ما لا يمنع إلا مع
العلمية وهو ثلاثة أحدها التأنيث بغير ألف سواء كان لفظا ومعنى كفاطمة أو لفظا لا معنى كطلحة أو معنى لا لفظا كزينب
على المؤنث وهو تأنيث معنوي **والثاني** التركيب المزجي كبعلبك علم بلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك
اسم لصاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا **وخرج** بالمزجي الإضافي كامرئ القيس فمنصرف والإسنادي كتأبط شرا فإنهما
محكي والمركب من الأعداد فمبني كخمسة عشر **والثالث** العجمة بأن يكون الاسم من أوضاع غير العرب كإبراهيم

وإسماعيل

[illegible]

واسماعيل واسحاق واسماء الانبياء كلها عجمية الا اربعة محمد صلى الله عليه وسلم وصالح و
شعيب وهود والحق بها الا المصري نوح ولوط وشيث فهذه السبعة منصرفة وعن بعض منصور اللغوي ان اسماء
الانبياء عجمية الا اربعة آدم وصالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين وعن غيره ان اسماء الملائكة كلها
عجمية الا اربعة منكر بفتح الكاف ونكير ومالك ورضوان ومنها ما يمتنع تارة مع العلمية واخرى مع الوصفية وهو
ثلاثة ايضا احدها العدل وهو في العلم كعمر معدول عن عامر وكذا زفر وجل بنو العلم بعدله سماعه غير منصرف عار عن
سائر الموانع فيقدر انه معدول عن اصل حيث فقد العلة تم وهو وجود علة اخرى مع العلمية وفي الصفة كمثنى معنى
معدول عن اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة والثاني الوزن للفعل وهو في العلم كاحمد ويزيد وفي الصفة كاحمر
والثالث زيادة الالف والنون وفي العلم كعثمان وفي الصفة كغضبان ولهذا شروط تطلب من المطولات
فهذه كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تضف او تدخل عليها ال فانها تخفض بالكسرة على الاصل نحو مررت با
فضلكم وبالافضل لما فرغ من ذكر علامات الرفع والنصب والجر على الوجه الذي ذكرناه شرع في ذكر
علامات الجزم كذلك فقال وللجزم علامتان وهو لغة القطع تقول العرب جزمت العود اي قطعته وسمي مجزوم به
اي مقطوع به واصطلاحا عبارة عن حذف حركة او حرف من آخر الفعل المعرب والسكون لغة الهدوء وقال
تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه واصطلاحا هو حذف الحركات اي ضدها والحذف لغة
هو القطع تقول العرب شيء محذوف اي مقطوع واصطلاحا هو ذهاب احد الحروف الاربعة التي هي الواو والا
لف والياء والنون وانما اخر علامتي الجزم عن علامة الجر لان علامة الجر من خصائص الاسماء وعلامة الجزم من خصائص الافعال والا
فعال بعد الاسماء فاما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر لما ذكر
رحمه الله تعالى ان للجزم علامتين وهما السكون والحذف اخذ يذكر ما يقع فيه السكون وبعد ذلك ما يقع فيه الحذف
فذكر ان السكون يكون ظاهرا او مقدرا علامة الجزم في موضع واحد وهو كل فعل مضارع صحيح الآخر غير مرفوع بالنون مثل
لم يقم ولم يكن الذين كفروا فلم حرف جزم ونفي وقلب يقم فعل لقبوله قد فهو مضارع لقبوله السين وسوف مجزوم بلم وعلامة
جزمه او جزم السكون في آخره لفظا في يقم ومقدرا في يكن منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من السا
كنين واحترز بقوله الصحيح الآخر مما في آخره حرف علة فانه يحذف آخره للجزم على ما سيأتي ذكره ان شاء
الله تعالى وكان احق للمؤلف ان يقول المضارع الصحيح غير مرفوع بالنون كما قلنا نحن لان الذي يرفع بالنون يجزم بحذف آخره
وهو صحيح الآخر والله اعلم ثم ان الصحيح عند العرابيين ما ليس في حروفه الاصول حرف علة وعند النحو
يين ما ليس في آخره حرف علة فلا يحتاج الى قوله الآخر وفي قوله في بعض الاخير الرفع والنصب والخفض اما الرفع فعلى انه فا
عل لقوله الصحيح والنصب فعلى انه مشبه بالمفعول به واما الخفض فبالاضافة ثم ان قوله للجزم خبر مقدم وعلامتان

مبتدأ أو خبر والسكون والحذف بدل من علامتان فأما حرف الشرط فلها وتفصيل وفيه معنى الشرط والسكون مبتدأ أو جملة فيكون
علامة خبر، ودخلت الفاء لما في معناها من معنى الشرط وللجزم في الفعل متعلقان بعلامة والمضارع والصحيح نعتان للفعل
والآخر مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها في الفعل الآخر الصحيح الآخر بالرفع **وأما الحذف فيكون علامة للجزم**
نيابة عن السكون في موضعين الأول **في الفعل المضارع المعتل الآخر** وهو ما كان في آخره حرف علة وعند البصريين
ما في حروفه الأصول حرف علة كوعد وما تقدم من الاصطلاح والإعراب في الآخر يقال هنا ولا فرق في جزم المضارع المعتل
الآخر بين أن يكون حرف العلة واوا مثل لم يغز أو أن يكون ألفا مثل لم يخش أو أن يكون ياء مثل لم يرم فيغز ويخش ويرم
مجزوم بلم وعلامة جزمها أو جزمه حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون في الحقيقة والمحذوف من يغز الواو والضمة
قبلها دليل عليها وأصله يغزو والمحذوف من يخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها وأصله يخشى والمحذوف
من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها وأصله يرمي **وإنما سميت** هذه الأحرف وهي الواو والألف
والياء بأحرف العلة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله **فإن قيل**
كيف حذف الجازم هذه الحروف الأصلية مع أن الجازم إنما يحذف علامة الرفع **أجيب** بأن الجازم لما دخل وجد علامة الرفع
مقدرة ومعدومة الوجود ولا معنى لتسلطه عليها ووجد حرفا مشابها لها تسلط عليه وحذفه وكون الجازم
لا يحذف إلا علامة الرفع ممنوع فعلم أن هذا البيت مفرع على القول المرجوح الذي قدمناه أن الإعراب لا يقدر في الفعل
المضارع المعتل لأن الأصل إبقاؤه فيه فلا حاجة إلى تقديره فيه تخلصا من [illegible] قال بعض الشراح **والموضع الثاني في الأفعال**
الخمسة **التي رفعها بثبات النون** أي النون الثابتة وقد تقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع
أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو الزيدان لم يقوما والزيدون لم يقوموا وأنت يا هند لم تقومي فهذه مجزومة بلم وعلامة
جزمها أو جزمه حذف النون نيابة عن السكون وهو في أصلها جملة فعلية محلها رفع على الخبرية لما قبلها من
المبتدأ والإعراب ظاهر مما تقدم في نظيره، **ثم لما فرغ المؤلف رحمه الله** من الكلام على علامة أنواع
الإعراب **ذكر** فصلا جمع فيه حاصل ما تقدم جريا على عادة المتقدمين السالكين سبيل التقريب فقال **فصل**
المعربات قسمان قسم يعرب بالحركات أي وجودا وعدما فدخل السكون واندفع ما يقال إن المعرب بالسكون لا يدخل
خارج المعرب بالحركات فلا حاجة إلى استدراكه كما فعل الشيخ خالد **وقسم يعرب بالحروف** فالقسم الأول **الذي يعرب
بالحركات** المتقدمة وهي الضمة والفتحة والكسرة وعدم ذلك وهو السكون **أربعة أنواع** ولم يقتصر على التفصيل
محافظة على فائدة الإجمال ثم التفصيل وإنما قدم ما يعرب بالحركات عما يعرب بالحروف لأن الإعراب بالحركات هو الأصل
والإعراب بالحروف عند من يرى الإعراب بها إنما هو بحسب النيابة **ثم** إن قوله فصل خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا
فصل وهو كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند الشيخ

والمعنى

أي تقريبه وتعريفه
للمبتدئ [illegible]

بالمعنى

ف المعنى هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتمييزها عنها او مجموعة عنه
اي والمعربات مبتدأ او قسمان خبر، وفيه اخبار بالمثنى عن الجمع وصح ذلك مع ان الخبر غير المبتدأ اما لان المراد با
لمعربات الجنس الصادق بالاثنين او لان كل قسم مشتمل على اشياء، وقسم وما عطف عليه بدل من قسمان وجملة يعرب با
لبناء المجهول نعت وبالحروف متعلق بيعرب فالذي اسم موصول محله رفع على الابتداء او يعرب فعل مضارع ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه يعود على الذي وبالحركات يتعلق بيعرب وجملة يعرب بالحركات صلة الذي واربعة خبر الموصول المبتدأ
وانواع مضاف اليها و الاسم وما عطف عليه بدل من اربعة بدل تفصيل المفرد نعت للاسم وجمع معطوف
على الاسم و التكسير مضاف اليه وجمع معطوف على الاسم ايضا و المونث مضاف اليه و السالم نعت للجمع و
الفعل معطوف على الاسم ايضا و المضارع الذي نعتان للفعل ولم يتصل جازم ومجزوم بآخره متعلق بيتصل شيء
فاعل يتصل ويتصل وفاعله صلة الذي وعائدها الهاء المجرورة بالاضافة. ثم اعلم ان الاسم المفرد على قسمين
منصرف وغير منصرف فالمنصرف يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويخفض بالكسرة وذلك نحو قولك مثلا قام زيد
ورأيت زيدا ومررت بزيد وغير المنصرف يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة مثل جاء عمرُ ورأيت عمرَ ومررت بعمرَ
وكذلك جمع التكسير على قسمين منصرف وغير منصرف فالمنصرف يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة
وذلك نحو قولك مثلا جاء الزيود ورأيت الزيود ومررت بالزيود وغير المنصرف يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة
مثل هذه مساجدُ ورأيت مساجدَ ومررت بمساجدَ وسواء كان الجمع لمذكر او مؤنث وجمع المونث هو الجمع الذي
علامته الف وتاء زائدتان يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة مثل جاءت الهندات ورأيت الهنداتِ ومررت بالهندات
والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء وهو ايضا على قسمين صحيح الآخر ومعتل الآخر فالصحيح الآخر
يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون مثل زيد يقوم ولن يقوم ولم يقم عمرو والمعتل الآخر يرفع با
لضمة مقدرة وينصب بفتحة مقدرة في الالف ظاهرة في الواو والياء ويجزم بحذف آخره نحو زيد يغزوا ويخشى ويرمي وعمرو
لن يخشى ولن يرمي وبكر لم يغز ولم يخش ولم يرم واحترز بقوله الذي لم يتصل بآخره شيء من الحال واحد النونات
الثلاثة المذكورة بآخره نحو ما استغنيا، وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون
وخرج عن ذلك ثلاثة اشياء جمع المونث السالم ينصب بالكسرة والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة والفعل المضا
رع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره هذا انقضت منه رحمه الله لمواضع الاعراب من موضع البنا
ية وقوله وكلها ترفع بالضمة الى قوله وتجزم بالسكون للشيء الاول من التفصيل وقوله وخرج عن ذلك
الى قوله يجزم بحذف آخره للشيء الثاني منه وافادته ان الكل يرفع بالضمة والفتحة تجر بانه على ظاهره وكذلك قوله
تنصب بالفتحة واما قوله وتخفض بالكسرة فليس على ظاهره بل يستثنى منه الرابع اذ لا خفض في الافعال وكذلك

قوله الشيء الاول هو ما يعرب بالحركات وقوله الشيء الثاني هو ما يعرب بالحروف اي التفصيل

قوله ويجزم بالسكون يستفاد من هذه الثلاثة الاولى انه لا جزم في الاسماء ولا خفض في الافعال وفي كلامه رحمه الله يوهم دخول الخفض في الافعال ودخول الجزم في
الاسماء من حيث ان كل التي هي للاحاطة والشمول للاجزاء فيعمهم ذلك كله ثم ان الضمير في قوله وكلها يعود الى ما يعرب
بالحركات ثم يحتمل ان يراد به الجميع بالنسبة لغير ما استثناه المؤلف او المجموع بالنسبة الى المستثنيات ويحتمل ان يراد ا
لجميع ولا يضر التخلف الذي ذكره الشارح لان المؤلف قد استثنى ما تخلف فيه لاجل حينئذ ما تم ان قوله وكلها ترفع بالضمة
الخ يوهم ان كل واحد من الانواع المذكورة يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويخفض بالكسرة ويجزم بالسكون ومعلوم مما مر وما
يأتي الآن في كلامه انه ليس لنا كلمة تجري فيها جميع هذه الاحكام الاربعة واجاب بعضهم عن هذا الاشكال
فقال المراد بقوله كلها ترفع الخ اي مجموع الانواع الاربعة توجد فيها هذه الاحكام الاربعة ولا يلزم من ذلك ان توجد جميع
الاحكام الاربعة في كل واحد من الانواع المذكورة وقوله وخرج عن ذلك اي الاصل المذكور بالنسبة الى النصب با
لفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون ثلاثة اشياء اسم جمع واحده شيء احدها جمع المؤنث السالم فانه
ينصب بالكسرة على خلاف الاصل ولا ينصب بالفتحة على الاصل مثل رأيت مسلمات وقوله ينصب بالكسرة
جواب سؤال مقدر كأنه قيل لاي شيء كان هذا الجمع خارجا عما ذكر فاجاب بما قاله ويسمى عند علماء البيان بالاستئناف البياني
وهكذا الكلام في نظيره الآتي بالاثر وثانيها الاسم الذي لا ينصرف فانه يخفض بالفتحة على خلاف الاصل
مثل مررت باحمد ولا يخفض بالكسرة على الاصل وثالثها الفعل المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بحذف آخره
على خلاف الاصل مثل لم يخش ولم يغز ولم يرم ولا يجزم بالسكون على الاصل واحوال حكم الفعل المضارع المعتل الآخر
بالجزم من باب ما يعرب بالحروف لا من باب ما يعرب بالحركات فجعله ان يأتي به هناك ثم ان قوله وكلها مبتدأ ومضاف اليه
وترفع فعل مضارع مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى كلها وبالضمة متعلق بترفع وجملة ترفع با
لضمة خبر كلها وتنصب بالبناء للمفعول معطوف على ترفع وبالفتحة متعلق بتنصب وتخفض بالبناء للمفعول معطوف
على ترفع وبالكسرة متعلق بتخفض وتجزم فعل مضارع وبالسكون متعلق بتجزم وخرج فعل ماض وعن ذلك متعلق
بخرج وثلاثة فاعل خرج واشياء مضاف اليه وعلامة جرها اوجرها الفتحة نيابة عن الكسرة لكونها غير منصرفة لوجود
الف التانيث الممدودة فيها وجمع وما عطف عليه من المفردات بدل من ثلاثة والمؤنث مضاف اليه والسالم نعت لجمع
وجملة تنصب بالكسرة في موضع نصب على الحال من جمع والاسم معطوف على جمع والذي لا ينصرف نعت للاسم وجملة يخفض
بالفتحة حال من الاسم الذي لا ينصرف والفعل معطوف ايضا على جمع والمضارع والمعتل نعتان للفعل والآخر مضاف اليه
وجملة يجزم بحذف آخره حال من الفعل وفي تنبيه الاحوال التنبيه على ان خروج هذه الثلاثة على الاصل مقيد في جمع
المؤنث السالم بحالة النصب بالكسرة وفي الاسم الذي لا ينصرف بحالة الخفض بالفتحة وفي الفعل المضارع بحالة الجزم بحذف آخره
لا مطلقا ولما انهى الكلام من ذكر ما يعرب بالحركات اتى بعده بما يعرب بالحروف على الترتيب فقال

والذي يعرب بالحروف اربعة انواع ايضا وهي التثنية اي المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الخمسة والافعال
الخمسة وهي يفعلان تفعلان بالمثناة فوق واحدهما وتحت في اخرى وتفعلون ويفعلون كذلك وتفعلين بالـ
مثناة فوق ولا غير فاما التثنية اي المثنى فترفع بالالف ظاهرة ومقدرة نيابة عن الضمة نحو قولك جاء الزيدان او
صالحا القوم وتنصب وتخفض بالياء المفتوح ما قبلها ظاهرة نيابة عن الفتحة والكسرة نحو قولك رايت الزيدين
ومررت بالزيدين واما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو ظاهرة ومقدرة نيابة عن الضمة نحو جاء الزيدون او مسلمو
او صالحو القوم وينصب ويخفض بالياء المكسور ما قبلها غالبا وقد يفتح ظاهرا نحو المصطفين الاخيار نيا
بة عن الضمة نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين واما الاسماء الخمسة فترفع بالواو ظاهرة ومقدرة نيابة
عن الضمة نحو جاء ابوك واخوك وابو الجيم وما اشبه ذلك وتنصب بالالف كذلك نحو رايت اباك واخا الجيم وحماك وفاك
وما اشبه ذلك وتخفض بالياء نحو مررت بابيك وابي الجيم وفيك وحميك وما اشبه ذلك واما الافعال الخمسة
فترفع بالنون نحو الزيدان يقومان والزيدون يقومون وتنصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون
مثال نصبها بحذف النون الزيدان لن يقوما وقد تم الكلام في ذلك على التفصيل ولما فرغ المؤلف
فيما سبق مما يعرب به الفعل من حيث هو شرع الان في بيان اقسامه فقال باب
خبر لمبتدإ محذوف تقديره هذا الباب وهو مضاف و الافعال مضاف اليه والافعال بالرفع مبتدأ او ثلاثة خبره
ماض ومضارع وامر بدل من ثلاثة بدل تفصيل ونحو خبر مبتدإ محذوف اي وذلك نحو او مفعول بفعل محذوف تقد
يره اعني ضرب مضاف اليه نحو ويضرب واضرب معطوفان على ضرب واعلم ان الافعال جمع فعل بكسر الفاء
وهذه الكلمات التي قد علمتها بحدها وخاصيتها واما بفتحها فجمع فعلة وان انث نحو وفعلت فعلتك
التي فعلت وقدم الماضي على المضارع والامر مراعاة لترتيب الوجود لان كل حادث مسبوق بارادة ثم
بقول ثم بكن قال تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فرتب الماضي ثم المضارع ثم الامر فاستحق
الماضي لشبهه بارادة التقديم والمضارع لشبهه بان نقول التوسط والامر لشبهه بكن التاخير . ذكره
الاصبهاني ثم ان بعضهم قيد الافعال بالاصطلاحية لان الافعال اللغوية لا تنحصر لان الفعل لغة الحدث كالا
كل والشرب والسفر ونحو ذلك ولا حاجة اليه لان كل ما يطلق في هذا العلم لا يراد به الا معناه الاصطلاحي على ان
تقييد مثل الموضع هذا بالتقييد بهذا القيد ليس في محله والخطب سهل واذا اردت معرفة هذه احكام
الافعال فالماضي اي ما يجده عليه هذا اللفظ وقد علمته مفتوح الاخر ابدا اي مبنيا على الفتح ا
ما لفظا او تقديرا فالاول نحو ضرب والثاني نحو عفا ورمى وضربتا وضربنا وضربت وضربتما وضربوا وضربتم
وضربن ولا يغتر بما قد يتبادر من كلام بعضهم ان الماضي مبني مع ضمير الرفع المتحرك على السكون ومع واو

هو على

الجماعة ... الضم لانه قد صرح ابن ... ان الفعل لا يبنى على الضم ولا قايل بالفرق فيقول في نحو ضربا ضربنا وضربنا وضربت
انه مبني على الفتح مقدر على الاخير منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض للاخير لئلا يتوالى اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة وفي نحو ضربوا مبني على الفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ويجوز في
قوله الاخير الرفع والنصب والخفض اما الرفع فعلى انه نايب الفاعل واما النصب فلما مر في قوله الصحيح الاخير واعلم
انه تقدم ان اصل الافعال البناء فلا يقال لم بني الفعل الماضي لانه مبني على الافعال وما جاء منه على اصله فلا يسال فيه
وانما يقال لم بني على حركة ولم يبن على سكون اذ السكون هو اصل البناء ويقال انما خص بتلك الحركة فيقال انما
بني على حركة ولم يبن على سكون لان له مزية على فعل الامر وتلك المزية وقوعه موقع الاسم وبيان ذلك انك تقول مررت
برجل كتب كما تقول مررت برجل كاتب فهو قد وقع موقع كاتب ولا يقال مررت برجل اكتب وانما خص بالبناء على الفتح
الذي هو اخف الحركات طلبا للتخفيف لان الفعل ثقيل والفتح اخف الحركات ثم ان قوله والماضي مبتدا وقوله
بالفتح تمام الكلام السابق من معنى التشريك وقرن بالالف واللام اشارة الى المعهود المذكور في التقسيم ومفتوح
الاخير خبر المبتدا والاخير مضاف اليه وابن اضرب ... منصوب بمفتوح وكذا يقال في قوله والامر اي ما يجيء وعليه هذا
اللفظ وقد علمته مجزوم ابدا عند الكوفيين بلام الامر مقدرة اي معرب بالجزم دايما اما لفظا كما في اضرب او تقديرا
كما في اضرب القوم ثم ان جزمه تارة يكون بالسكون كما في هذين المثالين وتارة يكون بحذف الاخير كما في اغز واخش وارم
وتارة يكون بحذف النون كما في افعلا وافعلوا وافعلي واصل افعل عندهم اضرب مثلا لتضرب بلام الامر والتاء المثناة
فوق فحذفت اللام للتخفيف لكثرة الاستعمال ثم حذفت التاء لئلا يلتبس بالمضارع المرفوع في حالة الوقف مثلا ثم
زيدت الهمزة المكسورة لانه لا يمكن الابتداء بالحرف الساكن ولا تزاد الهمزة في مثل دحرج لفقد هذه العلة
لان اصله لتدحرج فالحرف الذي بعد التاء متحرك يمكن الابتداء به فاذا حذفت التاء بعد حذف اللام لم يحتج لزيادة
الهمزة في اوله والذي عليه سيبويه وجمهور البصريين ان فعل الامر مبني على ما يجزم به مضارعه فيبنى على السكون
لفظا او تقديرا ان كان صحيح الاخير وعلى حذف الاخير ان كان معتلا وعلى حذف النون ان كان مسندا الى ضمير
تثنية او جمع او ضمير المؤنثة المخاطبة كما تقدم من الامثلة وقد رد قول الكوفيين بان الجزم للفعل
كالجر للاسماء فلا يعمل محذوفا الا شذوذا ولكن لا يخفى عليك انه لا ينبغي حمل كلام المصنف على قول الكوفيين
بل ينبغي حمله على قول سيبويه بان يقال حذف المضاف وهو اداة التشبيه تنبيها على المبالغة والاصل مثل المجزوم
او يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم في سكون اخره تارة وفي حذفه او حذف ما يشبهه اخرى كما تقدم
من الامثلة مجازا من باب تسمية الشيء باسم ما يشاكله كما يقال للفرس المنقوش على الجدار انه فرس لشبهه
صورة الحيوان المعروف ويؤيد هذا الحمل قول المؤلف فيما سبق الافعال ثلاثة والفعل عند الكوفيين قسمان ماض

ومضارع

ومضارع والأمر مقتطعا من المضارع لا ثالثة في أن ما كان بناء الصحيح الآخر على السكون إلا إذا اتصلت به نون التوكيد
لفظا أو تقديرا فإن باشرته كذلك بني على الفتح نحو اضربن ومحل بناء المعتل على حذف الآخر إذا لم يتصل به نون النسوة
فإن اتصلت به بني على السكون نحو قبعا البر واعم وزوا اخشون وارمين وإذا باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحو اغزون
واخشين وارمين ومن أمثلة فعل الأمر قول القائل: فر عون مالي وهامن الأولى زعموا أني بخلت بما يعطيه قا
رونا فهو فر فعل أمر من قولهم وفر الشيء يفره إذا أكثره وفر أنت وقوله عون مفعول بفر والعون هنا بمعنى الأ
عوان أي كثر أعوان مالي وها صفة وهامان وها صفة ومان فاعل بها والمان اسم الكذب وقارون بالنصب على أنه
مفعول ثان ليعطي وفاعل يعطي مستتر أي يعطيه الله قارون واضمر الفاعل للعلم به فيصير تقدير الكلام كثر أعو
ان مالي ضعف ما أن الذين زعموا أني بخلت بما يعطيه الله قارون والله أعلم ثم لم يكتف المولف بتمام تعريف المضارع
بالتمثيل كما عرفه بأن عرفه لتشرفه بالإعراب فقال وأما المضارع أي المشابه لمشابهته الاسم فيما قدمناه فهو
ما أي الفعل كان في موضع أوله إحدى الحروف الزوائد جمع زائدة والحرف يؤنث ولاجل ذلك الأربع بحذف التاء
ولو كان جمع زائد لأتى بالتاء. وتسمى هذه الحروف أحرف المضارعة يجمعها قولك أنيت بمعنى أدركت والمراد حروف
هذه الكلمة فالهمزة للمتكلم وحده مثل قولك أقوم والنون للمتكلم مع غيره وللمتكلم وحده إذا كان معظما
لنفسه مثل نقوم والياء المثناة من تحت للغائب المذكر وحده مثل يقوم واثنين يقومان وجماعة مثل يقومون
وللغائبات المؤنث مثل جماعة مثل يقمن والتاء المثناة فوق للمخاطب المذكر واحد مثل تقوم واثنين تقومان وجماعة
مثل تقومون وللمخاطبة المؤنثة واحدة مثل تقومين واثنين مثل تقومان وجماعة مثل تقمن وللغائبة المؤنث واحدة
مثل تقوم واثنين مثل تقومان وجماعة مثل يقمن فكل حرف مستعمل في جميع ما قبله ولذلك اختار المولف هذه
الكلمة ولما تقدم في معناها فلا يرد أكرم وترجس وبرقش وتعلم فإنها أفعال ماضية مع وجود أحرف أنيت في أولها
لعدم دلالتها على المعاني المذكورة قال الشيخ أبو بكر في حاشيته ثم إن دخول كان في تعريف المضارع
مقتصر له لما قدم في الأمر قلت قال السيد رحمه الله تبين المراد بالأفعال التعاريف اقتران زمان
أم قال الأستاذ شيخنا المراد بمجرد الحدث بالفعل وقيل يراد بها الاسم الدال على المعنى من مجاز مشهور
فلا حصر ودا اه ثم إن قوله المضارع مبتدأ وما اسم موصول خبره إن قلنا المحل للمعهود وصلته وإلا فهو
وصلته خبر وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وفي أوله خبر مقدم وإحدى اسمها مؤخر وجملة كان
واسمها وخبرها صلة ما والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير في أوله والزوائد مضاف إليه والأربع نعت
للزوائد ويجمعها فعل ومفعول وقولك فاعل مؤخر والكاف مضاف إليها من إضافة المصدر إلى فاعله وأنيت فعل وفاعل
جملة في محل نصب على أنها مفعول قولك ولما عرف المضارع شرع في بيان حكمه فقال

صح
وأنيت هو خط المصنف بالحفاظ ... من الحسول

والفعل المضارع مرفوع ... يعني أنه مع سلامته من الناصب والجازم يعلم الأصل أبدا أي دائما في الفعل ونحوه إلا ما لم يتصل به
نون النسوة أو نون التوكيد، نون توكيد فالأول نحو زيد يضرب والثاني يضربن بكسر فإن اتصل به نون النسوة بني على السكون نحو
النسوة يضربن أو نون التوكيد بني على الفتح نحو ليسجنن وليكونا ويستمر هذا الحكم الذي هو الرفع ثابتا له
حتى يدخل أي إلى أن يدخل عليه ناصب فينصبه لفظا به أو تقديرا أو جازم فيجزمه وإذا أردت ما ينصب المضارع
فالنواصب له عشرة عند الكوفيين وهي قسمان قسم ينصب بنفسه وهي الأربعة الأول وقسم ينصب
بإضمار أن بعده وهي بقية العشرة فنسبة النصب إليها للتقريب على المبتدي وللجري على مذهب ضعيف
وهي أن بفتح الهمزة وسكون النون وهي أم الباب لكونها تعمل ظاهرة ومقدرة بخلاف بقية النواصب فإنها
لا تعمل إلا ظاهرة، وتنصب المضارع ولا تنصب الماضي محلا كما نص على ذلك ابن هشام في المغني بل نقل إجماع النحويين
عليه ووقع لبعض الشراح هنا ما يخالف هذا فاحذره، وهي حرف مصدر ونصب واستقبال أما أنها حرف مصدر
فلأنها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر وأما أنها حرف نصب فلما مر وأما أنها حرف استقبال فلأنها إذا
دخلت على المضارع تخلصه لزمان الاستقبال بعد أن كان محتملا له ولزمان الحال ومثلها في هذا الوجه بقية النواصب
مثل يعجبني أن تقوم أي قيامك أن تقول تعرب فأن حرف نصب ومصدر واستقبال وتقوم فعل مضارع منصوب بأن المصدرية
وعلامة نصبه أو نصبه الفتحة ونفس اسم لحقه الحامل عنه فاعل مرفوع وعلامة رفعه أو رفعه ضمة ظاهرة في آخره
والعامل فيه الرفع تقول وثانيها لن وهو حرف نفي يدل على انتفاء حدث المضارع ونصب واستقبال كما مر نحو لن نبرح
عليه عاكفين فلن حرف نفي ونصب واستقبال ونبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه أو نصبه الفتحة الظاهرة على
آخره وعليه جار ومجرور متعلق بعاكفين وعاكفين خبر نبرح وهو منصوب وعلامة نصبه أو نصبه الياء المكسور ما قبلها
المفتوح ما بعدها واسم نبرح مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وثالثها إذا وهي حرف جواب وجزاء أما أنها حرف جواب
فلأنها لا بد أن تكون في كلام هو جواب لكلام متقدم ولو كان مقدرا وأما أنها حرف جزاء فلأنه لا بد أن يكون مضمون
الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون ذلك الكلام المتقدم كأن يقول لك إنسان أنا أزورك فتقول له إذا أكرمك فكلامك جواب لكلامه
وإكرامك له جزاء لزيارته لك ولا ينصب المضارع إلا بشروط ثلاثة أحدها أن تكون مصدرة بأن لا يكون ما بعدها
معتمدا على ما قبلها ثانيها أن يكون المضارع بعدها زمانه مستقبلا ثالثها ألا يفصل بينها وبين
المضارع فاصل غير القسم ولا النافية ومثال استيفاء هذه الشروط ما تقدم فإن لم تقع صدرا بأن تأخرت
ارتفع المضارع وألغيت بلا خلاف نحو أكرمك إذا لأن الفعل لا يجوز تقديمه على ناصبه أو توسطت فإن افتقر ما بعدها المتقدم
إلى ما قبلها كالشرط والجزاء نحو إن تزرني إذا أكرمك والقسم وجوابه كقوله « لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها » وأمكنني
منها إذا لا أقيلها » وكذا إن لم يكن زمان المضارع مستقبلا كما إذا قلت لمن يحدثك حديثا إذا أصدقك لأن المعنى

أصدق

إذا فك الآن ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع إلى الاستقبال وكذا إن فصل بينها وبين المضارع بالقسم ... نحو إذا يا
رجل أكرمك ومثال الفصل بالقسم إذا والله أكرمك ومثال الفصل بلا النافية إذا لا أهينك فإذا حرف جواب و
جزاء وأكرمك فعل مضارع منصوب بإذا أو علامة نصبه أو نصبه فتحة الميم والفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره أنا و
الكاف مفعول به محله نصب والصحيح أن نون إذا تبدل في الوقف ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل
يوقف بالنون لأنها كنون لن وإن قال الدماميني وهو الظاهر لأن النون من بنية الكلمة وأي داع إلى تشبيهها بالنون الزا
يدة على بنية الكلمة اللهم إلا أن يرد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة وروي هذا القول عن المازني
والمبرد ويبنى على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتبها فالجمهور يكتبونها بالألف ولهذا رسمت في المصاحف
بالألف والمازني والمبرد يكتبانها بالنون على مقتضى قولهما في الوقف وعن المبرد أشتهي أن تقطع يد من
يكتبها بالألف لأنها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحروف لكن نقل عن المازني كتبها بالألف فإن صح هذا النقل
عنه مع قوله إنه يوقف عليها بالنون فهو مشكل لأن الأصل في الكلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء
بها والوقف عليها وخلاف ذلك خارج عن الأصل فلا يرتكب إلا لداع إليه ورابعها كي المصدرية وهي ما يدخل عليها
اللام لفظا نحو جئتك لكي تكرمني ومنه قوله تعالى لكيلا تأسوا والتقدير لعدم أساكم أي حزنكم وفي القاموس أسي عليه
كرضي أي حزن ومصدره الأسى أي الحزن لا الإساءة فتأمل أو تقديرا نحو جئتك كي تكرمني وقدرت اللام قبلها فكي
حرف مصدر ونصب أما كونها مصدرية فلأنها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر كما تقدم وأما كونها حرف نصب فلعملها النصب
وتأسوا فعل مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه أو نصبه حذف النون فإن لم تتقدم اللام كانت تعليلية والناصب للمضارع
بعدها أن مضمرة وجوبا وقد تكون مختصرة من كيف فيرتفع المضارع بعدها كقول الشاعر: كي تجنحون
إلى سلم وما ثارت... قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم أي كيف وخامسها لام كي أي لام التعليل نحو جئتك لأزورك ومثل
لام التعليل لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وإنما لم تكن للتعليل هنا لأنهم لم يلتقطوه لذلك بل ليكون
لهم قرة عين فكانت عاقبتهم أن صار لهم عدوا والزائدة نحو إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت وأضيفت اللام إلى
كي لأنها بمعناها في إفادة التعليل هكذا قالوا ولو قالوا المراد بكي التي هي حرف مصدر ونصب وأضيفت اللام إليها لأنها لا
يدخل عليها من العوامل إلا هي لكان منتجها والفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة جوازا وسادسها لام الجحود
أي النفي وهي المسبوقة بكان الناقصة وما تصرف منها منفية بما أو لم نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم فيعذب
ويغفر منصوبان بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود وعلامة نصبهما أو نصبهما فتحة ظاهرة في آخرهما وسابعها حتى الجارة
نحو حتى يرجع إلينا موسى ونحو أسلم حتى تدخل الجنة فيرجع وتدخل منصوبان بأن مضمرة وجوبا بعد حتى وعلامة نصبهما أو نصبهما
فتحة ظاهرة في آخرهما قال المغني ولا ينتصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمان

تجنحون أي تميلون إلى السلم أي الصلح وثارت أي هاجت ... والهيجاء الحرب تضطرم أي تشتعل

[illegible]

التكلم ... نحو قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كان في النظر الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو
وزلزلوا حتى يقول الرسول الاية فان قوله انما هو مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو الزلزال لا بالنظر الى زمن ذلك علينا ولذا لا يرتفع
الفعل بعد حتى الا اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمان التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت
ذلك وانت في حال الدخول وان كانت حاليته ليست حقيقة بل محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تعتبر الحكاية وذلك نحو قوله تعالى وزلزلوا
حتى يقول الرسول في قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالهم حينئذ ان قال الرسول والذين امنوا معه يقولون **واعلم** انه لا يرتفع
الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط **احدها** ان يكون حالا او مؤولا بالحال كما مثلنا **الثاني** ان يكون ~~[illegible]~~
مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى ادخلها اما الاول فلان طلوع ا
لشمس لا يتسبب عن السير **واما الثاني** فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير **واما الثالث** فلان السبب
لم يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار حتى يدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل وفي تعيين الزمان **والثالث** ان يكون
فضلة فلا يصح في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة **فان** قدرتها تامة او قلت سيري امس حتى ادخلها
جاز الرفع الا ان علقت امس بنفس السير لا باستقر او محذوف اهـ **وانما كان** النصب بان مضمرة وجوبا بعد حتى
لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين **قال** ابن هشام لانها قد عملت الجر في الاسماء كقوله تعالى حتى مطلع الفجر
حتى حين فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال وهذا لا نظير له في العربية
اهـ **واعترض** بان له نظيرا وهو ان الشرطية نحو ان الرجلين تضرب اضرب فانها تعمل في الفعلين الجزم وفي المضاف اليه
واللام فانها تجر الاسماء نحو لزيد وتجزم الفعل نحو لينفق ذو سعة **واجيب** بان المراد لا نظير له مع اتحاد الجهة
والمعنى فلا يرد اي لاختلاف الجهة فيها لان عملها الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة
تضمنها معنى الشرط فكانها شيئين ولا يرد اللام ايضا لان الجازمة طلبية بخلاف الجارة فاختلفا معنى فكانهما
شيئان فليتامل **و**ثامنها وتاسعها **الجواب بالفاء والواو** اي الفاء والواو في الجواب في عبارته سهلها الجمهور ا
لمعنى والمراد بالفاء الفاء العاطفة التي للسببية والواو العاطفة التي للمعية الواقعتان في الاجوبة الثمانية **الاول**
جواب الامر وهو طلب الاعلى من الادنى فعل شيء نحو اسلم فاحسن اليك او واحسن اليك فاحسن منصوب بان مضمرة وجوبا
بعد الفاء والواو **ويشترط** في الامر امران **احدهما** ان يكون بصيغة الطلب فلو قلت حسبك الحديث فينام
الناس بالنصب لم يجز خلافا للكسائي **والثاني** ان لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا يجوز ان تقول صه فنكرمك بالنصب على قول
الجمهور **والثاني** في جواب النهي وهو طلب الاعلى من الادنى ترك الشيء نحو لا تخاصم زيدا فيغضب او ويغضب
فيغضب منصوب بان مضمرة بعد الفاء والواو في الجواب **وهذا** مشروط بان لا ينتقض النهي بالا قبل الفاء والواو وان
نقض بالا قبلهما امتنع النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع وان نقض بعدهما لم يمتنع النصب

نحو لا تضرب

نحو لا تضرب زيدا فيغضبُ او ويغضبَ عليك الاتيان به بالنصب والثالث جواب التمني وهو طلب ما لا طمع
فيه او فيه عسر فالاول ليت الشباب يعود فاتزوج والثاني او وتزوجَ والثاني ليت لي مالا فاحج فليت حرف تمن ينصب
الاسم ويرفع الخبر ومالا اسمها مؤخر ولي خبر مقدم وافاحج منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء او الواو والرابع
جواب الترجي وهو طلب الامر المحبوب نحو لعلي اراجع الشيخ فيفهمني او ويفهمني فيفهمني
منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو والفاء والخامس جواب العرض بفتح العين المهملة وسكون الراء وبالضاد
المعجمة وهو طلب بلين ورفق وهو الاتي نحو الا تنزل عندنا فتكرمك او وتكرمك فتكرمك منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء
والواو والسادس جواب التحضيض بمهملة فمعجمتين وهو الطلب بحث وازعاج نحو هلا احسنت الى زيد
فيشكرك او ويشكرك فيشكرك منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء والواو والسابع جواب الاستفهام
وهو طلب الفهم نحو هل زيد صديق فنكرمه او ونكرمه وشرطه كما في شرح التسهيل الا يكون باداته
تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب هل زيد اخوك فنكرمه بخلاف نحو هل اخوك قائم فنكرمه او وبخلاف
ام الدار زيد فنكرمه لان الظرف ينوب مناب الفعل ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا
لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له برفع فيضاعفه ونصبه وفي الحديث
حكاية عن الله سبحانه من يدعوني فاستجيب له من يستغفرني فاغفر له والاستفهام بالظرف نحو اين بيتك فازورك
ومتى تسير فارافقك وكيف تكون فاصحبك فان قلت فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام
في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة قلت لان الاستفهام هنا معناه الا
ثبات والمعنى قد رايت ان الله انزل من السماء ماء والثامن جواب الدعاء وهو طلب الادنى من الاعلى فعل شيء او
تركه نحو رب وفقني فاعمل او واعمل صالحا فاعمل منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء والواو وشرطه ان يكون
بالفعل ولو قلت سقيا لك فيرويك الله لم يجز النصب وبقي النفي المحض اي غير الراجع الى معنى الاثبات نحو لا يقضى
على زيد فيموت او ويموت فيموت منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء والواو وخرج بتقييد النفي بالمحض النفي
التالي للتقرير نحو الم تاتني فاحسن اليك اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي والنفي المتلو للنفي نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا
لان النفي اذا دخل على النفي ونفي النفي ايجاب والنفي المنتقض بالا بعد الفعل نحو ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار و
يتفرع على ذلك ما لو قلت ما جاءني احد الا زيد فاكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض
النفي وان جعلتها لزيد رفعته لتاخيره عنه فان قيل معطوف الفاء والواو في هذه الامثلة كلها ما هو
وما هو المعطوف عليه اجيب بان المعطوف مصدر مؤول من ان والفعل والمعطوف عليه مصدر متوهم من معنى
سابق والتقدير ليكن منك استقامة فاحسان او واحسان مني اليك وهل يكون حصول زيد في الدار فاكرام مني

اليه او ... متى البه ويأتي بالكرم منه فيبقي فيعمر صالح او عمر صالح والا يكون منه نزول فاصابة علم او واصابة علم الخ امثلة الطلب
واما النفي فلا يكون فضلا على زيد فيحسن منه او وموت منه وعاشرها او العاطفة التي تصلح في موضعها الا نحو لاقتلن
الكافر او يسلم فيسلم منصوب بان مضمرة بعدها وجوبا وان وما بعدها في تاويل مصدر معطوف على مصدر متصيد قبل
مقدر والتقدير ليكن مني قتل الكافر او اسلام منه او الى نحو لاستسهلن الصعب او ادرك المنى والتقدير ليكونن
مني استسهال للصعب او ادراك للمنى او لام التعليل نحو لارضين الله او يغفر لي ويصلح لذلك نحو لالزمنك او تقضيني حقي
والفرق بين او التي بمعنى الى او التي بمعنى الا ان التي بمعنى الى ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا والتي بمعنى الا
ينقضي دفعة واحدة وخرج او التي لا تصلح لواحد مما ذكر فان الفعل بعدها ينصب بان مضمرة جوازا اذا كانت
مسبوقة باسم خالص من التاويل بالفعل نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا في قراءة السبع برفع يرسل ونصبه ومثل او في ذلك الواو وثم والفاء فمثال ذلك بعد الواو قول ميسون زوجة معاوية
ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف الرواية بنصب تقر بان مضمرة على انه معطوف على لبس
فكانه قال ولبس عباءة وقرة عيني ومثال ذلك بعد الفاء قوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب
ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر كانت العرب اذا
رات البقر عافت ورود الماء تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء ولا تمتنع منه فزعم الشاعر ان تعييبها
وانهم امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله كالثور وخرج بالخالص غيره فلا ينتصب الفعل المعطوف عليه كقولهم
الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلتها اي الذي يطير
ثم لما فرغ من النواصب اجمالا ثم تفصيلا شرع في ذكر الجوازم كذلك فقال والجوازم جمع
جازم لا جازمة لغير عاقل ثمانية عشر لا يخفاك الجزم في اللغة القطع وفي الاصطلاح فهو الحذف كما مر وما ناب
عنها وهي اي تلك الجوازم منها ما يجزم فعلا واحدا اي بالاصالة والا فقد يتعدد المجزوم به بالعطف او غيره
وهو ستة احرف اي في اللفظ اي الظاهر ستة وهي في الحقيقة اربعة لم ولما ولام الامر ولا في النهي واما الم فهي
لم زيدت عليها همزة الاستفهام واما الما فهي لما زيدت عليها همزة الاستفهام واما لام الدعاء فهي لام الامر
في الحقيقة واما لا في الدعاء فهي لا النهي احدها لم وهي حرف نفي وجزم وقلب اما انها حرف فلانها تدل عليه نفي
واما انها حرف جزم فلانها تعمل الجزم واما انها حرف قلب فلانها تقلب معنى المضارع الذي هو الزمان ماضيا بعد
ان كان حالا او مستقبلا نحو لم تكن شيئا من قبل واعرابه حرف نفي وجزم وقلب وتكن فعل مضارع مجزوم بلم
وعلامة جزمه او جزمه السكون وثانيها لما اختلف فيها اذ وهي اسم اداة ... نحو لما يذوقوا
عذاب واعرابه لما حرف نفي وجزم وقلب ويذوقوا فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه او جزمه حذف النون لانه من الافعال

مجزوم

الخمسة

الخمسة واحترز بقوله اختص فيما ذكر وهو النفي والجزم والقلب عن التي بمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ
فيمن شدد الميم وعن التي هي حرف وجود لوجود نحو لما جاء زيد اكرمته وتفارق لم في امور احدها ان النفي
بها مستمر الانتفاء الى زمان الحال بخلاف المنفي بلم فانه قد يكون مستمرا في مثل لم يلد ولم يولد وقد يكون منقطعا
نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا اي انه كان بعد ذلك شيئا مذكورا ومن ثم امتنع
لما يكن ثم قام لما فيه من التناقض وجاز لم يكن ثم قام. ثانيها ان لما تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها نحو
بل لما يذوقوا عذاب اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه وقد لا تؤذن بذلك كقولك ندم ابليس ولما ينفعه
ولم لا تقتضي ذلك. ثالثها ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم يقال لم
يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن. وقال ابن مالك ولا يشترط كون منفي لما قريبا من الحال مثل
عصى ابليس ربه ولما يندم بل ذلك لازم. رابعها ان الفعل يحذف بعدها يقال هل دخلت البلد فيقال قاربتها
ولما. تريد ولما ادخلها ولا يجوز قاربتها ولم. واما قوله: احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب
ان وصلت وان لم. فضرورة. خامسها انها لا تقترن بحرف الشرط بخلاف لم تقول ان لم تقم فانفع وان لم تفعل فما بلغت
رسالاته ولا يجوز ان لما تقم قمت. وثالثها الم نحو الم نشرح فلم حرف نفي وجزم ونشرح فعل مجزوم بالم
وعلامة جزمه او جزمه السكون والفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ولك جار ومجرور متعلق بنشرح وصدرك مفعول
وهو منصوب وعلامة نصبه او نصبه فتحة ظاهرة على الراء وهو مضاف والكاف مضاف اليه في محل جر ورابعها الما اختها
نحو الما احسن اليك فالما حرف نفي وجزم واحسن مجزوم بالما وعلامة جزمه او جزمه السكون وفي هذا نسخة قال الجازم
انما هو لم ولما والهمزة للتقرير انما هي الهمزة ولا دخل للهمزة في العمل وانما لها دخل في المعنى وهو التقرير وهو الاسد
ستعجها وعن امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره بما هو معلوم منه وخامسها لام الامر اي اللام المو
ضوعة لطلب الفعل سواء استعملت في الطلب الملزم كان نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعاء نحو ليقض علينا ربك او
لغيرهما كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا او استعملت في غيره كالتي يراد بها ويصحبها الخبر نحو فمن كان في
الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمده او التهديد نحو ومن شاء فليكفر وعلى هذا فلا حاجة الى قوله والدعاء
اي ولام الدعاء وقد يعتذر له في ذلك بانه انما فعل ذلك لانه راى انه ربما يتوهم ان المراد بلام الامر اللام المستعملة
في الامر فصرح به لئلا يتوهم خروجه عن كلامه لان استعمالها فيما هو الغالب واستعمالها في غيرهما قليل ولا
الدعاء وهي في الامر في الحقيقة ولكن سميت لام الدعاء تأدبا نحو ليقض علينا ربك فينفق ويقض مجزومان الاول بلام
الامر والثاني بلام الدعاء وعلامة جزمهما او جزمهما سكون الاخر في الاول وحذف الياء في الثاني. واضاف اللام الى الامر
والدعاء لانه نكرة قابلة للاضافة ولم تضف لا لانها علم لجنسها فلا تقبل الاضافة. وسادسها لا المستعملة

في النهي والدعاء أي الموضوعة لتستعمل في النهي والدعاء، فإن وضعت لطلب ترك الفعل سواء استعملت في النهي
نحو لا تخف أو في الدعاء نحو لا تؤاخذنا أو في الالتماس نحو قولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا أو فيما لا طلب فيه
أصلا وإنما اقتصر المؤلف على لا المستعملة في النهي والدعاء لأن استعمالها في هذين هو الغالب واستعمالها
في غيرهما قليل. فلا حرف نهي وجزم وتخف مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه أو جزمه السكون وتؤاخذنا مجزوم
بلا الدعائية وعلامة جزمه أو جزمه السكون والفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ونا مفعول به محله نصب وهي
لا الناهية في الحقيقة ولكن سميت دعائية تأدبا وأشار الشارح المستعملة تتعلق بـ إلى أن قوله في النهي
والدعاء صفة للا، تتعلق بمتعلق الظرف معرفة وإن كان المشهور تعلقه بمتعلق الظرف نكرة أو أنه يجعل حالا لأن
قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج لا النافية والزائدة. ثم إن قوله والجوازم مبتدأ وثمانية عشر
خبر وهي مبتدأ أول وما عطف عليه خبره ولما ولم والمعطوفات عليهما والأمر مضاف إليه والدعاء معطوف على
الأمر ولا معطوف على لم أيضا وفي النهي متعلق بمحذوف حال من لا أو النعت بين ولا الكائنة في النهي والدعاء معطوف
على النهي وإن بكسر الهمزة وسكون النون وما بعدها من الآتي عشر معطوفة أيضا على لم وأشار المصنف
بقوله وإن إلى أنها تجزم فعلين يسمى الأول شرطا لأن المتكلم يجعله علامة على وجود الثاني والثاني جوابا لأنه يقع
بعد وجود الأول كما يقع الجواب بعد السؤال أو جزاء لأنه مبني على الأول كما يبنى ثواب أو عقاب الآخرة على العمل في الدنيا
وهي حرف شرط وجزم واستقبال أما أنها حرف شرط فلأنها تدل على معنى الشرط وهي السببية والمسببية
وأما أنها حرف جزم فلأنها تعمل الجزم في المضارع لفظا أو محلا وفي الماضي محلا وأما أنها حرف استقبال فلأنها إذا دخلت
على الماضي قلبت زمانه مستقبلا بعد أن كان ماضيا مثال إن تقم أقم وإن يقمن الهندات يقمن الزينبات وإن قمت قمت فإن
حرف شرط واستقبال وجزم يجزم فعلين وتقم فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه أو جزمه السكون وأقم جواب الشرط
وهو مجزوم وعلامة جزمه أو جزمه السكون ويقمن في محل جزم بإن على أنه فعل الشرط ويقمن جواب الشرط في محل جزم
لأن الفعل مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وقمت فعل الشرط في محل جزم بإن، وقمت جواب الشرط في محل
جزم والتاء في الموضعين فاعل في محل رفع لأنه اسم مبني لا يظهر فيه الإعراب ومن أمثلته أيضا قوله تعالى فإن لم تفعلوا
فتفعلوا مجزوم بلم ولم تفعلوا في محل جزم بإن وعدم إعراب الحروف إنما هو حيث تقدم لغيرها فليس أحد الحرفين
غير عامل كما قيل ولا كلاهما عاملين في تفعلوا على جهة التنازع إذ لا تنازع في الحروف على قول ابن مالك كذا قال
بعض وقد تقترن إن بلا النافية فيظن من لا معرفة له أنها إلا الاستثنائية نحو إلا تنصروه فقد نصره الله إلا
تفعلوه إلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين وقد وقع لمن يدعي الفضل وهو كاذب في دعواه أنه سأل بعض
العلماء في قوله تعالى إلا تفعلوه فقال ما هذا الاستثناء أمتصل أم منقطع فقيل وكان ينبغي أن يجاب بأن هذا الاستثناء

الخ

الذي نجيله متصل بالجهل منقطع عن العقل. وما الشرطية بقرينة المقام وهو اسم مبهم لا يعقل ضمن معنى الشرط
وقد تستعمل للعاقل نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله فما اسم شرط وموضعه نصب على المفعولية للفعل
بعدها فهو عامل في محلها النصب وهو عامل فيه لفظه الجزم وعلامة جزمه او جزمه حذف النون ومن خير بيان
لما ويعلمه الله جواب الشرط وعلامة جزمه او جزمه السكون فان قيل الله عالم بكل شيء سواء كان
خيرا او شرا فما الفائدة في تعلق العلم بالخير وحده قيل المراد منه الحث عقب النهي عن الشر ليستبدل
به ويستعمل مكانه وقيل المعنى عن العهد لكن اقتصر على الخير على سبيل الاكتفاء الجهار الشر به فان قلت
ما الفائدة في هذا التعلق مع ان علم الله تعالى متعلق بكل شيء قلت قيل للترغيب في فعل الحسنات والتر
هيب على اكتساب السيئات. على ان الشرط قد يستعمل للدلالة على ان المشروط ثابت مستمر
في كل حال وهذا من ذلك القبيل وقد عرفنا ان المراد من التعلق في امثال هذا هو مطلق الارتباط سواء كان
على سبيل التوقف ام لا. ومَن الشرطية وهي اسم مبهم يعقل ضُمِّن معنى الشرط وقد يستعمل لغير
العاقل نحو من يعمل سوءا يجز به فمن اسم شرط يجزم فعلين محلها رفع على الابتداء ويعمل فعل الشرط
وهو مجزوم وعلامة جزمه او جزمه السكون ويعمل فاعله العائد على من في محل رفع على الخبرية وقيل الخبر جواب
الشرط وقيل هما. ويجز جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه او جزمه حذف الالف ومهما وهي اسم على الاصح
لما لا يعقل ضُمِّن معنى الشرط نحو قوله تعالى مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين فمهما اسم
شرط جازم والدليل اسميتها عود الضمير من به عليها ومحلها رفع على الابتداء وفي خبره ما تقدم وتاتنا فعل
الشرط وهو مجزوم بحذف اخره ونا مفعوله والفاعل مستتر وبه جار ومجرور متعلق بتاتنا ومن آية بيان لمهما في مو
ضع نصب على الحال من الهاء في به ولتسحرنا اللام لام كي والمضارع منصوب باضمار ان جوازا ونا مفعول والفاعل مضمر
وبها ... الفاء للجواب وما نافية والضمير اما اسمها او مبتدا ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين وبمؤمنين خبر محله نصب
خبر ما او رفع خبر المبتدا والجملة الاسمية محلها جزم لانها جواب الشرط. واذما وهي حرف شرط على الاصح بمعنى
إنْ نحو اذما تقم اقم اي إنْ. فاذما حرف شرط يجزم فعلين وتقم فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه او جزمه
السكون واقم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه او جزمه السكون. وأي بفتح الهمزة وتشديد الياء
الشرطية وهي اسم بحسب ما تضاف اليه ضُمِّن معنى الشرط فهي في نحو قولك ايهم يقم اقم معه من وفي قولك أيّ
الدواب تركب اركب من باب ما. وفي قولك اي يوم تصم اصم معك من باب متى. وفي قولك اي مكان تجلس اجلس من باب اين. وانما
اعربت اي لملازمتها الاضافة للمفرد بعدها كما تقدم ويجوز الحاقها ما نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فـ
ايا اسم شرط مفعول منصوب بتدعوا وتدعوا مجزوم بها وعلامة جزمه او جزمه حذف النون فله جار ومجرور خبر مقدم

[illegible] مستتر تقديره [illegible] والجملة الاسمية في محل جزم على انها جواب الشرط ومتى وهو اسم زمان
ضمن معنى الشرط ويجوز الحاقها ما نحو: متى اضع العمامة تعرفوني. فمتى اسم شرط في موضع نصب على الظرفية
الزمانية وناصبه اضع واضع فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه او جزمه السكون في الوقف وكسره في الوصل لالتقاء
الساكنين والعمامة مفعول به وتعرفوني جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والاصل تعرفونني الا
ان نون الرفع والثانية نون الوقاية وفي كتاب ابنه اخر ما نصها والصحيح ان متى ظرف لتعرفوني لان المعنى
تعرفونني متى اضع العمامة وأيان بفتح الهمزة وتشديد الياء وفتح النون وهي اسم زمان ضمن معنى الشرط ويجوز
الحاقها ما نحو: أيان نؤمنك تأمن غيرنا ومتى لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا. فأيان في موضع نصب على
الظرفية الزمانية وناصبه نؤمنك ونؤمن فعل الشرط والفاعل مستتر وجوبا والكاف مفعول وتأمن جواب الشرط
والفاعل مستتر وجوبا وغير مفعول به وهو مضاف ونا مضاف اليه والواو عاطفة ومتى اسم شرط جازم ولم حرف
نفي وجزم وتدرك مجزوم بلم والجملة في محل جزم فعل الشرط والامن مفعول به ومنا جار ومجرور متعلق بتدرك ولم تزل جازم
ومجزوم وحذرا خبر تزل والجملة جواب الشرط في محل جزم وأين بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح النون وهي ظرف مكان ضمن
معنى الشرط ويجوز الحاقها ما نحو: أينما تكونوا يدرككم الموت فأين في محل نصب على الظرفية المكانية وناصبه
تكونوا وما صلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه او جزمه حذف النون ويدرك جواب الشرط وهو مجزوم و
علامة جزمه او جزمه السكون والموت فاعل وفي كتاب ابنه اخرى ان اين اسم شرط جازم في محل نصب على انه خبر تكونوا مقدما
او خبرها ناقصة والواو اسمها وفي قراءة برفع يدرككم على حذف الفاء كما في قوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها.
او على ان الموت مبتدأ او ان ما متصل بلا تظلمون وأنى بفتح الهمزة وتشديد النون مجردة عن ما نحو: فأصبحت أنى تأ
تها تشتجر بها تجد حطبا جزلا ونارا تأججا فأنى في محل نصب على الظرفية المكانية وناصبها تأتها وتأتها فعل
الشرط مجزوم وعلامة جزمه او جزمه حذف الياء وتشتجر بها بدل اشتمال وتجد جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه او جزمه
السكون وحطبا مفعول تجد وهو منصوب بفتحة ظاهرة في آخره والفاعل مستتر وجوبا وجزلا نعت للحطب ونارا معطوف
على حطبا وتأججا فعل مضارع وحذفت التاء لان أصله تتأجج مرفوع بضمة مقدرة على الآخر منع من ظهورها فتح الروي
والجملة في محل نصب نعت للنار وحيثما اسم شرط وهو ظرف مكان أيضا نحو: حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا
في غابر الأزمان فحيثما في محل نصب على الظرفية المكانية وناصبه تستقم وما زائدة وتستقم فعل الشرط ويقدر
جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمهما او جزمهما السكون والاصل تستقيم حذفت الياء لالتقاء الساكنين والنجاح الفوز
بالمقصود والغابر بالمعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا وكيفما اسم لعموم الأحوال ولا بد في
فعليها الواقعين شرطا وجوابا من ان يكونا متفقين في اللفظ والمعنى نحو كيفما تفعل أفعل فكيفما في محل نصب بالفعل

تفعل

وتفعل جوابه فعل الشرط وافعل جواب الشرط وعلامة جزمها او جزمهما السكون وقد كيفما [illegible] بعض
الكوفيين والذي عليه جمهور البصريين انها لا تجزم اصلا وهو الصحيح **تنبيه** فخرج بقيد كيفما
او كيفما ان حيث وكيف بدون ما الزائدة لا تجزمان وهو كذلك خلافا للفراء وغيره في الاول والكوفيين وقطرب في الثاني لانهم
زعموا ان كيف تجزم مطلقا **واذا** بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة من غير تنوين اسم زمان ضمن معنى الشرط
نحو استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل فاذا ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب
بجوابه وتصبك فعل الشرط وعلامة جزمه او جزمه السكون وتجمل فعل امر وفاعله مستتر فيه وجوبا وهو وفا
عله جملة فعلية في موضع جزم على انها جواب الشرط وقرن بالفاء لانه فعل طلب والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل
امر بالتجمل اي اظهر الجمال بالتعفف او كل الجميل اي الشيء الجميل الحلال وامر بالجمال الجميل اي تكلف المشقة ثم ان قوله
واذا في **الشعر** معطوف على ثمانية عشر وقد اشار الى ذلك الشارح بقوله زيادة على الثمانية عشر **وخرج**
بالشعر النثر فلا تجزم فيه لانها موضوعة لزمان معين واجب الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون الا فيما
يحتمل الوقوع وعدمه **وذهب** القشيري الى الجواز مطلقا اذا كان بما كقوله وكان اذا ما يسلل السيف
يضرب واجيب بان الرواية الصحيحة تمني وعلى تقدير تسليم ذلك يكون ضرورة **باب**

مرفوعات الاسماء **فـ**لما فرغ من الافعال مرفوعاتها ومنصوباتها شرع في الاسماء وبدا بمر
فوعاتها لانها عمد فقال **المرفوعات** جمع مرفوع لان موصوفه اللفظ وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا
صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وكالايام الخاليات والجبال الراسيات والمبتدأ جمع المرفوعة
لقوله **سبعة** ولا يخفى ان المرفوعات اكثر من ذلك اذ بقي منها اسم افعال المقاربة واسم لا وما ولات وان المشبهة
بليس وخبر لا النافية للجنس فعموم المبتدأ وخصوص الخبر وهو قوله سبعة لم يقصد به حقيقة الحصر بل المراد
التسهيل على المبتدي ليمنعه عن التوجه لغير هذا الموقع في المشقة الناشئة عن الاشارة للغير بالتعبير بما
يشعر بعدم الحصر فيها **فان قلت** ما الحكمة في اقتصاره على ما ذكر **قلت** لعل ذلك لشهرتها
وشهرتها هذه او لغايتها ان يقول المسلم ان هذه المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة لان المراد باخوات كان
الكلمات التي ترفع المبتدأ او تنصب الخبر فيدخل في اسم كان واخواتها اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان
المشبهات بليس ولا ينافي ذلك ما ياتي من قوله وهي كان وامسى لانه اقتصار على المشهور والمراد باخوات ان الكلمات
التي تنصب المبتدأ او ترفع الخبر فيدخل في خبر ان واخواتها خبر لا النافية للجنس مع ان المؤلف ذكرها في المنصوبات
كما سياتي وبدا المصنف بالمرفوعات لانها العمد ثم ثنى بالمنصوبات لانها فضلة غالبا ثم ثلث بالمجرورات لانها
منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظا **وهي** اي تلك المرفوعات **الفاعل** نحو قام زيد وانما قدم الفاعل لانه اصل

المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل والخبر لان الاصل ان يخبر بالفعل لكونه في وضع الاله
ولان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين بالآخر اكثر ولان عامله اقوى من عامل المبتدا لانه لفظي كما
للفاعل ومناسبة العطف من المفعول موجبة لكونه عمدة والمفعول الذي لم يسم فاعله اي لم يذكر فاعله الاصطلاحي
بان ترك ولم يذكر بعده وانما اضيف الفاعل الى المفعول لملابسته كونه فاعلا للفعل متعلقا به ويحتمل انه على حذف مضاف
اي فاعل فعله نحو نيل مقصد والمبتدا والخبر نحو محمد رسول الله واسم كان واخواتها نحو وكان ربك قديرا
وخبر ان واخواتها نحو ان هذا لهو القصص الحق والتابع للمرفوع وهو في بعض النسخ وهي اربعة اشياء
اولها النعت نحو جاء زيد العاقل وثانيها العطف نحو جاء زيد وعمرو وثالثها التوكيد نحو جاء زيد نفسه
ورابعها البدل نحو جاء زيد اخوك وقدم الفاعل لما تقدم ثم نائبه لانه يخلفه عند حذفه ثم المبتدا والخبر لان المبتدا
فاعل في المعنى لكونه مسندا اليه والخبر مسند ثم اسم كان واخواتها لانه مبتدا في الاصل ثم خبر ان واخواتها لانه
خبر في الاصل ثم التابع لانه مؤخر عن المتبوع واذا اجتمعت التوابع بدئ بالنعت ثم التوكيد ثم البدل ثم البيان ثم
النسق ثم ان قوله باب خبر مبتدا محذوف مرفوعات مضاف اليه باب والاسماء مضاف اليها. المرفوعات مبتدا او سبعة
خبر وهي مبتدا او الفاعل وما عطف عليه خبر والمفعول معطوف على الفاعل والذي اسم موصول نعت للمفعول ولم
حرف نفي وجزم وقلب ويسم فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه او جزمه حذف الالف من آخره وهو مبني للمفعول وفاعله
نائب عن الفاعل به والمبتدا والخبر واسم معطوفات على الفاعل ايضا وكان مضاف اليه اسم واخواتها بالجر معطوفات
على كان وخبر معطوف على الفاعل ايضا وان مضاف اليها خبر واخواتها بالجر معطوف على ان والتابع معطوف على الفاعل
ايضا وللمرفوع متعلق بالتابع وهو مبتدا واربعة خبر واشياء مضاف اليه وعلامة جره او جره الفتحة نائبة
عن الكسرة لانها لا تنصرف لوجود الف التانيث الممدودة فيها وما بعدها بدل من اربعة بدل تفصيل من مجمل
اي وهذا ذكرها على سبيل التعداد والاجمال واما ذكرها على سبيل التفصيل فاخذ فيه جاعلا لكل واحد بابا
مرتبا لها على نحو ما تقدم فقال **باب** خبر مبتدا محذوف وهو مضاف و**الفاعل**
بالجر مضاف اليه **واعلم** ان الفاعل في اللغة من فعل الفعل تقدم في الذكر على فعله او تاخر فزيد قام على هذا فاعل
واما **الفاعل** في الاصطلاح فعرفه المؤلف بقوله **هو الاسم** ويريد به الصريح والمؤول فالصريح كما تقدم والمؤول مثل
يعجبني ان قمت فان قمت في الصورة الظاهرة حرف وفعل وفاعل وينسبك من الاول ليس اسم هو فاعل يعجبني
اي قيامك وليس كل اسم فاعلا بل الاسم بقيد الرفع ولهذا قال المرفوع لفظا او تقديرا او محلا كجاء زيد والفتى وسيبويه
ويخرج به عن المنصوب اذ لا يكون فاعلا الا في شيء ضعيف لا يعول عليه وعن المجرور لا يكون فاعلا الا محلا نحو قوله
تعالى ولولا دفع الله الناس او لاسمه نحو من قتله الرجل امراته الوضوء وكذا لا يكون الفاعل مجرورا ان كان الجار له حرف

جر زائد

جر في جر زائدة كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا او لا يكون الفاعل مجرورا في غير هذه وانما يكون مرفوعا وتسمى كونه مر
فوع فاعلا بل يفيد ان يتقدم عليه فعله كما تقدم تمثيله والى هذا اشار بقوله المذكور قبله فعله التام او شبهه
فعله في العمل والدلالة على المعنى المصدري وهو اسم الفاعل نحو مختلف الوانه وامثلة المبالغة نحو ضراب او ضروب او
مضراب او ضريب او ضرب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه المرء بين واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير
زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين على ... نحو ومن عنده علم
الكتاب وافي الله شك فخرج بقيد المذكور قبله فعله بقية المرفوعات من المبتدا وخبره وخبر ان واخواتها فتم ان ما
ذكره المصنف رسم لا حد لان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل والا لقال الفاعل اسم او
ما في تاويله قدم عليه فعله او ما في تاويله على جهة تعلقه به مثلا لان الحد انما يكون بالذاتيات لا بالعوارض وفي
كلامه اي حكمي واعلم ان في تعريف المؤلف للفاعل خللا نشا من جهة انه اخذ الحكم وهو الرفع في اجزاء التعريف والحكم انما
يذكر بعد تمام التصور ومن يفعل هذا كذا فكان كلامه منكورا اليه الا ان يعتذر له بان هذه المقدمة موضوعة للمبتدئ
ين وهم لا يفهمون وعلى ذلك التعريف بلا انتهاء المؤلف رحمه الله تعالى قال فان قيل فهل يشمل حد
تعريف المؤلف نحو زيد من قولك ضرب زيد لانه صدق على زيد في هذا المثال انه اسم مرفوع مذكور قبله فعله فهو
مع ذلك ليس بفاعل قلت لا لان المراد بقوله فعله الفعل الذي اسند الى المرفوع على جهة قيا
مه به او وقوعه منه والفعل فيما ورد مسندا الى المرفوع لا على جهة قيامه به بل على جهة وقوعه عليه ولكن هذه
الارادة المخفية في التعريف مانع من دخول غير المعرف فيه والله تعالى اعلم ولقائل ان يقول ليس ما ذكر هو حد بل
حقيقة اصطلاحية والحقائق الاصطلاحية ما اعتبره الواضع وهنا اعتبر في الفاعل كونه اسما مرفوعا قبله فعله
فيكون تعريفا بالحقيقة لا رسما انما مر ثم ان الاسم الصريح اما ان يكون ظاهرا او مضمرا وقد اشار اليه بقوله وهو
اي الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر بالجر ويجوز الرفع فالظاهر وهو ما ليس موضوعا للمتكلم ولا لمخاطب
ولا غائب مثال ذلك زيد بعد والغائب عليه وانما يفهم الخطاب والغيبة بحسب الاستعمال مثال الاول يا زيد
ومثال الثاني قام زيد ومثل المؤلف للفاعل الظاهر بثمانية امثلة لان فعله بحسب ما ذكر اما ماض او مضارع وهو بنفسه اما
مرفوع بالضمة او بالالف او بالواو والمرفوع بالواو اما جمع مذكر سالم واما من الاسماء الخمسة فلذلك صارت الامثلة
ثمانية فاشار الى ما يرفع بالضمة بقسميه بقوله نحو قولك قام زيد ويقوم زيد فقام فعل ماض لقبوله
تاء التانيث الساكنة وزيد فاعل مرفوع بضمة ظاهرة في اخره ويقوم فعل مضارع لقبوله السين وسوف
مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وزيد فاعل مرفوع بضمة في اخره

وأشار إلى ما يرفع بالألف بتمثيله بقوله قام الزيدان ويقوم الزيدان فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه أو رفعه الألف
نيابة عن الضمة لأنه مثنى وأشار إلى ما يرفع بالواو وهو جمع مذكر سالم بتمثيله بقوله قام الزيدون ويقوم الزيدون فالزيدون
فاعل مرفوع وعلامة رفعه أو رفعه الواو وأشار إلى ما يرفع بالواو وهو من الأسماء الخمسة بقوله قام أخوك ويقوم أخوك
فأخوك فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه أو رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة وأخو مضاف والكاف مضاف
إليه في محل جر تنبيه إن قوله الفاعل بالرفع مبتدأ أول وهو مبتدأ ثان والاسم وما بعده خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره
خبر الأول والمرفوع والمذكور نعتان للاسم أو المرفوع نعت للاسم والمذكور نعت للمرفوع وهو حسن وقبله ظرف زمان
منصوب بالمذكور وفعله مرفوع بالمذكور بالنيابة عن فاعله وهو مبتدأ أو على تقدير خبره وظاهر ومضمر يقرآن بالجر
على البدلية من تقسيم وبالرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره فالظاهر ومضمر وبالنصب على المفعولية بفعل محذوف
تقديره أعني ظاهرا أو مضمرا فالظاهر مبتدأ ودخلت عليه الفاء لما في الكلام من معنى الشرط ونحو وما بعده خبره وقولك
مضاف إليه نحو وقام زيد فعل وفاعل ويقوم زيد فعل مضارع وفاعل وقام الزيدان جملة فعلية فعلها ماض ويقوم الزيدان
جملة فعلية فعلها مضارع وقام أخوك جملة فعلية من فعل ماض وفاعل ومضاف إليه وأشار بقوله والمضمر اثنا عشر
إلى القسم الثاني من قسمي الفاعل وهو المضمر وهو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب والموضوع للمتكلم فيما نحن فيه
لفظان أحدهما للمتكلم وحده وهي التاء المضمومة في نحو قولك ضربتُ فالتاء المضمومة ضمير للمتكلم وحده محله الر
فع على الفاعلية بضرب والآخر للمتكلم ومن معه أو المعظم نفسه وهي نا في نحو ضربْنا بسكون الباء فنا ضمير المتكلم
مع غيره أو المعظم نفسه وموضعها رفع على الفاعلية بضرب وكذا حيث سكن ما قبلها وكان ضمير الفاعل فإنها فاعلة وإن
انفتح ما قبلها فهي مفعولة نحو ضربنا زيدٌ وكذا لو سكن ما قبلها وكانت تاء تأنيث نحو شغلتنا أموالنا وكذا إذا سكن ما قبلها
وكان الفاعل نحو دعانا ورمانا وغزانا وهذا الكلام مع الماضي أما المضارع والأمر فهما مفعولان مطلقا والموضوع للمخاطب
خمس صيغ أولها التاء المفتوحة وهي للمخاطب المذكر في نحو ضربْتَ فموضع التاء رفع على الفاعلية بضرب ثانيها التاء
المكسورة وهي للمخاطبة في نحو ضربْتِ وموضع التاء رفع على الفاعلية بضرب ثالثها التاء مزيدا عليها ميم و
ألف وهي للمثنى مذكرا كان أو مؤنثا في نحو ضربتما فالتاء اسم مضمر في موضع رفع على الفاعلية بضرب والميم والألف حرفان
دالان على التثنية رابعها التاء مزيدا عليها الميم الساكنة وهي للمذكر في نحو ضربتم فالتاء اسم مضمر في محل
رفع على الفاعلية بضرب والميم حرف دال على جمع الذكور خامسها التاء مزيدا عليها النون المشددة وهي للإناث في نحو
ضربتن فالتاء المضمومة اسم مضمر في محل رفع على الفاعلية بضرب والنون المشددة حرف دال على جمع الإناث وما ذكر من أن التاء
في الجميع هي الفاعل وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع هو الصحيح والموضوع للغائب خمس أيضا أولها ما هو
مستتر في الفعل نحو زيد ضرب وهو للمذكر المفرد الغائب فضرب فيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو عائد على زيد محله رفع على أنه فاعل

ضرب

ضربتُ ثانيها ما هو كذلك وهو المؤنث في نحو هند الهندُ ضربتْ ففي ضربت ضمير مستتر جوازا تقديره هي على
هند مرفوع المحل على الفاعلية والتاء الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تأنيث الفاعل وثالثها ما هو الف
تثنية نحو الزيدان ضربا والهندان ضربتا فالالف ضمير المثنى المذكر الغائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية
وفي الثاني ضمير المثنى المؤنث الغائب عائد على الهندان والتاء علامة التأنيث واصلها السكون لكنها حركت
لالتقاء الساكنين وفتحت لمناسبة الالف وهذا المثال ساقط من اصل المؤلف وكان حقه ان يذكره كما ذكر بعد ضرب
ضربتا لان الفعل اذا اسند الى ضمير المؤنثة لحقته التاء كما سيأتي نحو قوله تعالى قالتا اتينا طائعين فالتاء لا تسقط
حتى بعد الرعاة ورابعها ما هو واو في نحو الزيدون ضربوا فالواو ضمير جماعة الذكور الغائبين يعود على الزيدين وهو في موضع
رفع على الفاعلية والالف زائدة خطا فـ الجار يرده واما الزيادة فانهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل
الفا نحو كلوا واشربوا فانبذها وبين واو العطف فانه لو لم يجعل الالف لالتبس في نحو كلوا واشربوا الان واو الجمع لكنها
منفصلة وواو العطف لانها منفصلة لكونها حرفا من الافعال ما لا تتصل به الواو صورة نحو جاءوا وساءوا ويحصل الالتباس
من حينئذ فجعلوا الباب كله واحدا وهذا الخلاف يدعوا ويرجوا فانه لا يلتبس وان قدر الانفصال لان المعرد ليس بواو وبعد
واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذي يجيء بعد تمام الكلمة والاعرابية هي
تأكيد الواو والجماعة زيدت الفا لان الواو حينئذ متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل واما
الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب بعدها الالف كما في الفعل والاكثر يحذفونها لقلة اتصال واو الجمع بالا
سم فلم يبالوا فيه بالالتباس ان وقع ومنهم من يزيد الالف في الفعل والاسم وان لم يلتبس لتقع وزوال الالتباس
اهـ وخامسها ما هو نون في نحو الهندات ضربن فالنون ضمير جماعة الاناث الغائبات عائد على الهندات في موضع رفع
على الفاعلية بضربن والجملة اثنا عشر ضميرا وكلها متصلة لان المتصل هو الذي لا يبتدأ به الكلام ولا يقع بعد الا
في الكلام النثر وهو كذلك ولذلك حكمنا عليها بالاتصال وكلها في محل رفع لان الضمير مبني والمبني رفعه ونصبه وجره
في المحل لا في اللفظ والفعل كذلك يعني ان رفعه ونصبه وجزمه بحسب المحل وبقي الباقي من ضمير رفع اي في مو
ضع اسم لو كان معربا لكان مرفوعا فان قلت كيف ساغ الاخبار عن الافعال بقولك رفع قلت الا انه على
حذف مضاف اما من المبتدا اي اعرابه محله رفع واما من الخبر اي محله محل رفع او ذو رفع ويمكن ان يحمل الكلام على الحقيقة
لغة وتنزيل الاعراب لزومه للمحل منزلة المحل وهذا امر سهل وان استصعبه بعض من يدعي الفضل من فقهة الطلبة
به ثم ان قوله والضمير مبتدا ونحوه ما بعده خبر وقولك مضاف اليه نحو ضربت بضم التاء فعل ماض وفاعل وضربنا الى اخر
الجمل الستة معطوفة على جملة ضربت الاول وباقيها كلها فعل ماض وفاعل وضرب فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا
تقديره هو وضربت بسكون التاء الى اخر الجمل الخمسة معطوفة على جملة ضربت الاول وما عطف عليها معمول قوله ومن

منكم اليمين ... واقامته مقامه ... وقد اشار الى ذلك بقوله **باب**
خبر لمبتدا محذوف وهو مضاف و **المفعول** مضاف اليه و **الذي** اسم موصول محله خفض نعت للمفعول **لم** حرف نفي وجزم
يسم فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الالف من اخره وهو مبني للمفعول و **فاعله** نائب الفاعل والجملة
صلة الذي والعائد منها الى الموصول الهاء من فاعله **وعرف المؤلف** المفعول الذي لم يسم فاعله بقوله **هو**
الاسم سواء كان صريحا او مؤولا فالصريح كالامر من قوله تعالى وقضي الامر والمؤول مثل قوله تعالى انه استمع من قوله تعالى قل اوحي
الي انه استمع وقيد الاسم بان يكون مرفوعا فقال **المرفوع** لفظا او تقديرا او محلا فما اسند اليه من فعل او فاعل او
شبهه مقدما عليه واحترز به عن المنصوب اذ لا يكون نائب الفاعل واما المجرور فيكون نائبا كقوله تعالى ولما سقط
في ايديهم الا انه في موضع رفع لكونه نائب الفاعل وعلى هذا يدخل في قوله الاسم المرفوع ما كان رفعه في اللفظ او المحل
وقوله **الذي لم يذكر معه فاعله** اي ترك ولم يقصد فلم يجز ان يذكر فاعله لا لفظا ولا تقديرا لغرض يقتضي ذلك
كالعلم به نحو خلق الانسان من عجل او الجهل به نحو قولك سرق المتاع وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم يعلم
السارق او الراوي او تعظيمه نحو قولك اصيب الخادم اذا كان المصيب له مسيئا فلم يذكر الفاعل لئلا يقترن المعظم مع الحقير
او تحقيره كعكس هذا او الخوف منه نحو قولك غصب مالي فانه اذا عين الغاصب يخشى منه او الخوف عليه كقولك شتم
الامير او الابهام نحو قولك ضرب زيد والله تعالى اعلم الضارب او غير ذلك مما هو مذكور في محله ثم ان حذف الفاعل واقيم الغير
مقامه فانه من عوارض العامل اخذ المؤلف يتكلم عليه فقال **فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره وان كان**
مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره ويعبر عن الفاعل على قسمين قسم اسم ولم يتعرض له وقسم فعل اما الاسم فنحن نبينه
بتوفيق الله تعالى فنقول ان كان هذا الاسم من فعل ثلاثي فوزنه مفعول وهو يرفع نائب الفاعل حسب ما يعمل الفعل المبني
للمفعول مثل منصور زيد وما مضروب عمرو **وان كان** فعله اكثر من ثلاثة فوزنه وزن مضارعه غير انه بميم مضمومة
في اوله مفتوح ما قبل اخره وحكمه في العمل كالذي قبله مثل اكرم العالم ومهين الجاهل واما الفعل فافاد المؤلف انه ان كان
ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره تحقيقا نحو ضرب زيد والاصل ضرب عمرو زيدا فحذف الفاعل وهو عمرو واقيم المفعول
وهو زيد مقام الفاعل فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة ان كان فضلة ومتصلا بالفعل بعد ان كان منفصلا منه
وامتنع تقديمه على الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه وانث الفعل لتانيثه ان كان مؤنثا كضربت هند والاصل ضرب
عمرو هندا فحذف الفاعل وهو عمرو واقيم المفعول وهو هند مقام الفاعل وانث الفعل له او تقديرا نحو كيل الطعام والاصل
كيل بضم الكاف وكسر الياء فاستثقلت الكسرة على الياء فنقلت منها الى الكاف فصار كيل بكسر الكاف وسكون
الياء بكسر الياء فقط وضم الكاف مقدرا ايضا فان كان في اوله تاء مزيدة زيادة معتادة ضم اوله وثانيه مثل تعلم
العلم **و** احترز بالزيادة المعتادة عن مثل ترمس بمعنى دمسه فانه لا يضم ثانيه اوله لان زيادة التاء غير معتادة

في هذا

في هذا المثال وان كان اوله همزة وصل تضم اوله وثالثه مثل استُخرج [illegible] واما اذا [illegible]
فيه انه بضم اوله وبفتح ما قبل آخره تحقيقا نحو يُضرب زيد فيُضرب فعل مضارع مبني للمفعول ونحو نائب الفاعل او تقديرا
في نحو يُباع العبد والاصل يُبْيَع العبد بضم اوله وفتح ما قبل آخره نقلت فتحة الياء الى ما قبلها فقلبت الياء الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها بعد النقل بفتح الياء تقديرا ونحو يُشَدُّ الحبل والاصل يُشْدَدُ الحبل ابدل ادغام
احد المثلين في الآخر بفتح اولهما تقديرا ويقال كذا اهله يقول بضم الياء وفتح الواو فنقلت فتحة الواو الى القاف فصار
يقال ثم قلبت الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها وسكنت [illegible] فعل الامر لانه لا يبنى للمفعول والضمير
في قوله وهو راجع للمفعول الذي لم يسم فاعله على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو ضُرب زيد ويُضرب زيد واكرم عمرو
ويكرم عمرو ومثل المؤلف رحمه الله باربعة مثل لان الفعل بحسب ما ذكر اما ماض او مضارع والماضي اما مجرد او مزيد
فالمجرد نحو ضُرب زيد ويُضرب زيد والمزيد نحو اُكرم عمرو ويُكرم عمرو والزائد فيهما الهمزة الظاهرة في اكرم والمحذوفة
في يكرم فان اصله يؤكرم وحذفت الهمزة لعلة تذكر في علم التصريف والاعراب ظاهر مما قبله والمضمر نحو قولك ضُربتُ
واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده في موضع رفع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله والاصل ضربني زيد فحذف الفاعل وهو زيد لما علمت واقيمت الياء مقامه وهي لا تقبل ان تكون في محل رفع فاستعملت
تاء المتكلم مكانها لتقبله وضم اول الفعل وكسر ما قبل آخره فصار كما ترى وضُربنا بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء
حده واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول ونا ضمير المتكلم مع غيره او المعظم نفسه في موضع رفع على انه مفعول ما لم
يسم فاعله وضُربتَ بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول
والتاء المفتوحة ضمير المخاطب في موضع رفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وضُربتِ بضم الضاد وكسر الراء والتاء
المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المكسورة ضمير المخاطبة في موضع رفع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله وضُربتما بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول
والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب في موضع رفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله والميم والالف
علامة التثنية وضُربتم بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول
والتاء المضمومة ضمير المخاطبين في موضع رفع على النيابة والميم علامة الجمع وضُربتن بضم الضاد وكسر الراء
وضم التاء المتصلة بالنون واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة ضمير المؤنثة الحاضرة والنون
المشددة علامة جمع الاناث وضُرب بضم اوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول وفيه
ضمير مستتر جوازا مرفوع المحل على انه مفعول ما لم يسم فاعله تقديره هو يعود على ضمير المفرد الغائب وضُربتْ بضم
الضاد وكسر الراء وسكون التاء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء الساكنة في آخره حرف تأنيث

ونائب ما لم يسم فاعله ضمير مستتر جوازا في ضربت تقديره هي وهي ضمير المفردة الغائبة وضُرِبا بضم أوله
وكسر ما قبل آخره وإعرابه ضربا فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والألف المتصلة بالفعل ضمير المثنى
المذكر الغائب في موضع رفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله وأخذ نظيرتها المثنى المؤنث الغائب وإعرابه
ضربا فعل ماض مبني للمفعول والتاء حرف تأنيث والألف ضمير المثنى المؤنث الغائب في موضع رفع على النيابة عن الفاعل
وضُرِبوا بضم أوله وكسر ما قبل آخره وإعرابه ضربوا فعل ماض مبني للمفعول والواو ضمير الجماعة المذكرين
في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والألف حرف زائدة كما تقدم في الفاعل وضُرِبنَ بضم الضاد وكسر الراء وسكون
الباء الموحدة وإعرابه ضربن فعل ماض مبني للمفعول والنون ضمير الإناث الغائبات في محل رفع على أنه مفعول
ما لم يسم فاعله ثم إن قوله هو مبتدأ والاسم وما بعده خبره والمرفوع نعت للاسم والذي اسم موصول وفي حرف
نفي وجر ويُذكر بالبناء للمفعول فعل مضارع مجزوم ومعه ظرف مكان مفيد للمصاحبة والاجتماع والهاء المتصلة
مضاف إليه وفاعله نائب الفاعل عن يذكر ويذكر ومرفوعه صلة الذي فإن حرف شرط ودخلت عليه الفاء لجواب الكلام
قبلها من معنى الشرط وكان فعل الشرط وهو فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر موضعه جزم بإن والفعل
اسمها وماضيا خبرها وضُم بالبناء للمفعول فعل ماض موضعه جزم على أنه جواب الشرط وأوله نائب الفاعل
بضم وكسر فعل ماض موضعه جزم بالعطف على ضم وما اسم موصول واقعة على الحرف مرفوعة المحل على النيابة عن الفاعل
علقته بكسر وقبل ظرف مكان هنا وأصلها أن تكون للزمان منصوب باستقر محذوفا صلة ما وآخره مجرور بإضافة
قبل إليه وإن حرف شرط وكان فعل الشرط واسم كان مستتر فيها جوازا يعود على الفعل ومضارعا خبر كان وضم جواب
الشرط وأوله نائب فاعل ضم وفتح معطوف على ضم وما اسم موصول نائب عن فاعل فتح وقبل صلة ما وآخر مضاف
إليه وهذه الجملة الشرطية معطوفة على الشرطية قبلها وهو مبتدأ وعلى قسمين خبره وظاهر ومضمر بالجر
على البدلية من قسمين وبالرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره هما وبالنصب على المفعولية بفعل محذوف تقديره
أعني فالظاهر مبتدأ وقرن بالفاء لما في الكلام قبلها من معنى الشرط ونحو مع ما بعده خبر المبتدأ وقولك مجرور بإضافة
نحو إليه وضُرب فعل ماض مجرد مبني للمفعول وزيد نائب الفاعل بضرب وجملة ضرب زيد وما عطف عليها في محل نصب
على أنها مفعول قولك والمضمر مبتدأ ونحو وما بعده خبره وقولك مضاف إليه نحو وضُرِبتُ بضم أوله وكسر ما قبل آخره
فعل ماض مبني للمفعول ونائب فاعله التاء المضمومة وجملة ضربت وما بعدها في محل نصب مفعول قولك وما بعدها
من الجمل الستة معطوفة عليها ويقال في كل منها جملة من فعل مبني للمفعول والضمير المتصل بالفعل نائب الفاعل
وما اسم موصول معطوف على ما تقدم وأشبه فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود على ما وذا مفعول أشبه والجملة من
الفعل والفاعل والمفعول صلة ما وعليك إعرابها إعراب أشبه ووجد في بعض النسخ ذكر كيفية الضماير المنفصلة

كما تقدم

لما تقدم من الباب الثالث من المرفوعات **باب المبتدأ والخبر** جمعهما في باب
واحد لتلازمهما والافعة بوجد المبتدا الاخبر لذكا سباقه والتسمية بالمبتدا والخبر هي التسمية المشهورة
وسيبويه يقول المبني والمبني عليه والمنطقي يقول الموضوع والمحمول وبدا بتعريف الاول لانه معتمد الكلام فقال
المبتدا هو الاسم يعني سواء كان صريحا كالذي من قوله تعالى الله ربكم ورب آبائكم الاولين او مؤولا كالذي في نحو
من قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان تصوموا في الصورة الظاهرة حرف وفعل وفاعل وبتسبك من الاول والثاني مصدر وهو
المسند اليه الخبر ولا يخفى عليك ان المراد بالاسم الصريح هاهنا اسم ظاهر لا يحتاج في كونه اسما الى تاويل لان
المراد من المؤول هاهنا فلا يرد الاعتراض بان مقابل الصريح هو الكناية المؤول كما ان مقابل المؤول هو الظاهر
لا الصريح ذهابا الى ما اصطلح عليه اهل الاصول وقيد الاسم بقوله **المجرد** لفظا وتقديرا او محلا بالابتداء
وهو اهتمامك بالشيء وجعلك له اولا لثان بحيث يكون الثاني خبرا عنه نحو زيد وموسى وسيبويه قائم وتقدم الفرق
بين الاعراب التقديري والمحلي ان المانع للاول قائم بالحرف الاخير والمانع للثاني قائم بالكلمة بتمامها
ليعلم انه لا يكون منصوبا الا اذا دخل عليه ناسخ كما سيعلم ولا مجرورا الا اذا كان حرف الجر زائدا كما سيبين الان وقد
وقد تقدم ان في اخذ الحكم جزءا من التعريف اشكالا والجواب عنه وقوله **العاري** اي المجرد **عن العوامل اللفظية**
فيه تسامح عن مثل الفاعل واسم كان ولا بد من زيادة هي غير الزائدة وشبهها ليندرج في كلامه مثل قوله تعالى بايكم
المفتون على مذهب سيبويه وذلك يرى انه ان اصل بايكم المفتون والباء زائدة وعند بعض الائمة ان المفتون بمعنى الفتنة
وبايكم خبر والباء ليست زائدة وما قاله سيبويه احسن اذ لا يلزمه مخالفة الظاهر الا من حيث دعوى زيادة الباء والغير
يلزمه مخالفة الظاهر من وجهين احدهما دعوى المفتون بمعنى الفتنة والاخر دعوى ان الخبر مقدم على المبتدا ومثل
اي المجرور بما يشبه الزائد من قول القائل لعل ابي المغوار منك قريب فان ابي المغوار مرفوع محلا على
انه مبتدا وقريب خبره ومنك متعلق به وانما دخلت عليه لعل المجردة افادة معنى الترجي لا للتعدية كما دخلت ليت
لافادة التمني واما الجر بها فللتنبيه على ان الاصل في الحروف الداخلة على الاسماء ان تعمل عملا مختصا بها وهو
الجر والفرق بين المجرور بالزائد وشبهه وان كان كل واحد منهما لا يتعلق بشيء ان الحرف الزائد دخوله في الكلام كخروجه
بالنظر لاصل المعنى لانه انما يؤتى به للتوكيد وشبه الزائد ليس دخوله كخروجه لان المعنى يختل باسقاطه الا ترى ان
اسقاط الباء من بحسبك درهم لا يختل به المعنى بخلاف اسقاط لعل من لعل ابي المغوار فانه يختل المعنى وهو
الترجي **واعلم** ان تعريف الابتداء فيما سبق لا يتناول الابتداء في نحو اقائم زيد فالاولى ان يقول عبارة عن كون الاسم
مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناد غيره اليه او اسناده الى غيره وقد يقال الاولى بقوله خبرا عن الاول
ما يشمل الخبر حكما ولا شك ان المرفوع في نحو اقائم الزيدان في حكم الخبر من جهة ان الفائدة تمت به **بقي** انه يقال اسمها

[illegible] من رجل يقول ذلك. فان قيل مبتدأ لا خبر له لانه في معنى الفعل في قولهم اقل رجل يقول ذلك
ويقول ذلك صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه في نحو اقل رجلين يقولان ذلك واقل رجال يقولون
ذلك فالمبتدأ فيه لا خبر له اصلا لا حقيقة ولا حكما لكن صرح في التسهيل بان صفة النكرة بعده مغنية عن خبره.
واما الخبر فعرفه بانه هو الاسم الصريح او المؤول نحو تسامر زيد وان تصبروا خير لكم وانما قال الاسم وان كان الخبر قد يكون
غير اسم لينبه على ان الاصل في الاخبار ان يكون به ولذا قال الشارح قوله والخبر بقوله الا على ليطابق ان الخبر
يكون جملة او جارا او مجرورا مع انه ليس باسم والاولى ان يقال المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة او
تاويلا والجملة الواقعة خبرا مؤولة بالاسم والجار والمجرور الواقع خبرا يتعلق بمحذوف وهو الخبر في الحقيقة
وهو اما اسم حقيقة او تاويلا قوله المرفوع بالمبتدأ على الصحيح نبه به على انه لا يكون منصوبا الا بناسخ.
وقوله المسند اليه اي الى المبتدأ فيه احترز به عن المبتدأ او الخبر من جهة ان المبتدأ هو المحكوم عليه
فهو المسند اليه غيره وان الخبر هو المحكوم به فهو المسند الى غيره. ثم مثل للمبتدأ او الخبر بثلاثة ا
مثلة لان رفعهما اما بضمة كما في المثال الاول واما بالالف نيابة عنها واما بالواو كذلك كما في المثالين الاخيرين فقال
نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون فالاول للمفرد المذكر وهو مرفوع بضمة والثاني لمثنى وهو مر
فوع بالالف والثالث لمجموعه وهو مرفوع بالواو ويفهم من تمثيله وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ في الافراد والتثنية
والجمع وهو كذلك والمبتدأ قسمان ظاهر ومضمر فالظاهر ما تقدم ذكره يعني ان المبتدأ ان لم يوضع لمتكلم ولا
غائب ولا مخاطب فهو الظاهر وقد تقدمت امثلته من نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وان وضع
لشيء منها فهو المضمر ثم ان ما ذكره المؤلف من تقسيم المبتدأ الى ظاهر والى مضمر من اصطلاحات تقسيم الشيء الى
نفسه والى غيره لان مورد القسمة المذكورة المبتدأ وكل مبتدأ اما ظاهر واما مضمر فمورد القسمة اذا اتحد
هما اذ ايهما كان يكون تقسيمه الى الظاهر والمضمر تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره وحاصل الجواب ان ا
لمبتدأ الذي هو مورد القسمة اعم من الظاهر والمضمر فان المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر الى كونه ظاهرا
او مضمرا وهذا شان سائر التقسيمات كما اشار الى ذلك الشارح بقوله من حيث هو. بعد قول المؤلف والمبتدأ ثم مثل
للمضمر باثني عشر صورة اي ثلاث في رتبة المتكلم وخمسة في رتبة المخاطب وخمسة في رتبة الغائب فقال والمضمر
اثنا عشر وهو انا للمتكلم وحده غير معظم نفسه ونحن للمتكلم مع غيره او معظم نفسه وانت بفتح التاء
للمذكر المخاطب وانت بكسر التاء للمؤنثة المخاطبة وانتما للمثنى المخاطب مطلقا وانتم لجماعة
الذكور المخاطبين وانتن لجماعة الاناث المخاطبات وهو للمفرد المذكر الغائب وهي للمفردة المؤنثة الغائبة
وهما للمثنى الغائب مطلقا وهم لجماعة الذكور الغائبين وهن لجماعة الاناث الغائبات وتسمى هذه الضمائر ضمائر

الرفع

الرفع المنفصلة اربعة والغالب فيها اذا وقعت مبتداة ان يخبر عنها بما يطابقها [illegible]
او افرادا او تثنية او جمعا ومن غير الغالب انت تحسن الثناء افضل من عمرو وانتم وانتن افضل رجال او نساء
وانت عبد او حر ونحوه وهو قسمان وتقدم ان الذي صح الاخبار به الى رجوع الضمير للمعرب الذي او بدله
الجنس والجنس يطلق على الشيء والغلبة وهو المشتق ... وتثنية نحن على امرئ منا اذ جئنا بقولهم عن
عمرو ثم اخذ المؤلف في امثلة ذلك بقوله **نحو انا قائم** جاء الضمير رفع منفصل متكلم مستعمل في محل رفع بالابتداء و
قائم خبره **ونحن قائمون** فنحن مبتدا مرفوع وهو ضمير رفع مبني على الضمة لا يظهر فيه اعرابه ومحله رفع
وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة **وما اشبه ذلك** من نحو انت قائم وانت قائمة وانتما قائمان
وانتم قائمون وانتن قائمات وهو قائم وهي قائمة وهما قائمان وهم قائمون وهن قائمات والمبتدا في هذه الا
مثلة كلها ضمير مبني لا يدخله اعراب والصحيح في انا وانت وانت وانتما وانتم وانتن ان الضمير ان فقط
وان اللواحق عليها حروف تدل على المعنى المراد من غيبة وتكلم وخطاب وافراد وغير ذلك وهذه الضمائر
ايضا تكون اخبارا نحو اخوك انا واخواك انتما ولو قال والمبتدا والخبر قسمان ظاهر ومضمر لكان اولى واقتصر المصنف
في التمثيل للمبتدا على المعرفة لانها الاصل لانه محكوم عليه والنكرة مجهولة غالبا والحكم على المجهول غالبا لا يفيد
فان افاد الاخبار عن النكرة جاز الابتداء بها وذلك كان تكون موصوفة كقوله تعالى ولعبد مومن خير ومعمولة
نحو حسبك قائم او يتقدم عليها استفهام نحو قوله تعالى اله مع الله الى غير ذلك مما هو مذكور في المطولات **قسم**
او قوله باب خبر مبتدا محذوف والمبتدا مضاف اليه باب والخبر معطوف على المبتدا والمبتدا مبتدا اول وهو
مبتدا ثان والاسم وما بعده خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره خبر عن المبتدا الاول والمرفوع نعت
للاسم والعاري نعت للمرفوع والعاري عن العوامل متعلق بالعاري واللفظية نعت العوامل والخبر مبتدا اول
وهو مبتدا ثان والاسم وما بعده خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره خبر المبتدا الاول والمرفوع نعت الاسم
والمسند نعت المرفوع واليه متعلق بالمسند والضمير يعود الى المبتدا ونحو خبر لمبتدا محذوف تقديره
وذلك وقولك مضاف اليه نحو زيد مبتدا وقائم خبر والجملة من المبتدا والخبر محلها نصب على المفعولية لقو
لك والزيدان قائمان مبتدا وخبر جملة والزيدون قائمون مبتدا وخبر وهاتان الجملتان معطوفتان على زيد
قائم والمبتدا قسمان مبتدا وخبر ظاهر ومضمر بدل من قسمان فالظاهر مبتدا او في الظاهر ما تقدم في الكلام
من معنى الشرط وما اسم موصول وهو وصلتها خبر المبتدا والجملة تقدم ذكره من الفعل والفاعل صلة ما
والمضمر مبتدا واثنا عشر خبره وحذفت النون لشبه الاضافة وهو مبتدا وانا خبره وما عطف عليه خبر ونحن
الى معطوفات على انا ونحو خبر لمبتدا محذوف تقديره وذلك نحو قولك مضاف اليه نحو انا مبتدا وقائم خبره

و[illegible] ... [illegible] ونحو ذلك من كل فعل ماض وفاعله مستتر فيه وذلك لا يجعل في الجملة لانه واقع بالفاعل اشبه **والخبر قسمان مفرد وغير مفرد فالمفرد نحو قولك زيد قايم وغير المفرد اربعة اشياء الجار والمجرور والظرف والفعل مع فاعله والمبتدا مع خبره نحو قولك زيد في الدار وزيد عندك وزيد قام ابوه وزيد جاريته ذاهبة** يعني ان الخبر من حيث هو كما تقدم نظيره تارة يكون مفردا وهو ما ليس جملة ولا شبيها بها ولو مثنى او مجموعا وتارة يكون غير مفرد مثال الخبر المفرد قايم من قولك زيد قايم وانما كان هذا الوصف مفردا مع تحمله للضمير لان اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة الا اذا افاد فايدة يحسن السكوت عليها وهذا ليس كذلك فان لم يكن جملة واذا لم يكن جملة كان مفردا وقايمان وقايمون خبر من قولك الزيدان قايمان والزيدون قايمون ثم الخبر ان كان مشتقا تحمل ضمير المبتدا ان لم يرفع الظاهر كالمثال المتقدم وان رفعه فلا يتحمل الضمير مثل زيد قام ابوه وكذلك لا يتحمل ضمير المبتدا ان كان جامدا مثل اسد من قولك زيد اسد **نعم** ان اول بشجاع تحمل الضمير لاشتقاقه وحيث تحمل فانه لا يبرز الا اذا اجري الوصف على غير من هو له مثل زيد عمرو ضاربه هو فزيد مبتدا اول وعمرو مبتدا ثان وضاربه خبر الثاني وهو من حيث المعنى راجع لزيد اذ هو الضارب لعمرو وهذا تبيين لكون الوصف الذي ضاربه في الصورة الكلامية راجع لعمرو ومن حيث المعنى راجع لزيد فلذلك ابرز الضمير وهو قولك هو فلو كان الضارب راجعا من حيث المعنى لعمرو جاز ان يكون عمرو ضاربه وجاز زيد الم تبرز الضمير فافهم هذا انما يتعلق بالمفرد **واما غير** المفرد فهو الذي ذكره المؤلف انه اربعة اشياء شيئان في شبه الجملة المجرور والظرف وشيئان في الجملة فالشيئان اللذان في شبه الجملة المجرور والظرف التامان اي الذي يتم به الفايدة من غير ملاحظة تعلقه والشيئان اللذان في الجملة الفعل مع فاعله او نايبه الظاهر او المضمر المسند او لم يحسب الاصل مع خبره المفرد او غيره وقد اورد ذلك باماثلة على الترتيب فقال نحو زيد في الدار وزيد عندك اي نحو عند وفي الدار من قولك زيد في الدار وزيد عندك كما في زيد بكدا وفي كذا او عندك اي واتوبكذا او راغب فيكذا او معرض عنك فلا يقع خبرا الا لفايدة مع عدم ملاحظة هذا التعليق **واشهر** على السنة المعربين ان الجار والمجرور والظرف في نحو ذلك هو الخبر **والتحقيق** عند جمهور المحققين ان الخبر هو المتعلق المحذوف وجوبا ان قدر عاما في نحو كاين او مستقر وجوازا ان قدر خاصا بان قامت قرينة على الخصوص نحو الحرث بالجر اي مقتول او يقتل وغير مجموع عنهما وفي الحقيقة لا خلاف ولهذا الخلاف الصوري اورد الجار والمجرور بانهما والا فقد يقال انما علينا اجراؤهما بالحكم مع انه ان قدر متعلقهما اسما كان من الاخبار بالمفرد وان قدر فعلا كان من الاخبار بالجملة فلا يخرج ان على الجملة والمفرد **فان قيل** لم اضيف الشبه الى الجملة دون المفرد **قلنا** قد يجاب بان الجملة لما اتت على خلاف الاصل في هذا الباب صرف الشبه اليها **ومثال الفعل** مع فاعله زيد قام ابوه فزيد مبتدا والجملة بعده وهي قام ابوه خبره والرابط بين المبتدا والخبر الهاء من ابوه لانها عايدة على

زيد ومثال

ومثال المبتدأ مع خبره نحو قولك زيد جاريته ذاهبة فزيد مبتدأ أول وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر
المبتدأ الثاني والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول وتقول زيد أبوه غلامه منطلق وفيه
ثلاث مبتدآت ومنطلق خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الأول ومن ذلك قوله تعالى لكنا
هو الله ربي والتقدير لكن أنا هو الله ربي فنقلت حركة الهمزة إلى النون التي قبلها وحذفت تخفيفا فالتقى مثلان
فأُدغم أولهما في الآخر فصار كما ترى ولكن حرف عطف واستدراك وأنا ضمير رفع منفصل مبتدأ أول ومبني
وهو كذلك مبتدأ ثان والله مبتدأ ثالث وربي خبر المبتدأ الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره
خبر الأول والمجموع جملة كبرى فقط لأن الخبر وقع فيها جملة وغلامه منطلق من قولك زيد أبوه غلامه منطلق
جملة صغرى لا غير لأنها وقعت خبرا وجملة أبوه غلامه منطلق جملة كبرى باعتبار كون الخبر فيها جملة وصغرى
باعتبار كونها خبرا عن زيد ثم إن قوله والخبر قسمان مبتدأ وخبر ومفرد وغير مفرد إلى آخره قسمان بدل تفصيل
ومفرد مضاف إليه فالمفرد مبتدأ ونحو خبره وقوله مضاف إليه نحو زيد قائم مبتدأ وخبر وغير مبتدأ والمفرد
مضاف إليه وإن بعده خبر المبتدأ وأشياء مضاف إليه ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة والجار والمجرور
وما عطف عليه بدل من إن بعده بدل تفصيل والظرف والفعل معطوفان على المجرور ومع متعلق بمحذوف حال من الفعل
وفاعله مضاف إليه مع والمبتدأ معطوف أيضا على المجرور ومع متعلق بمحذوف حال من المبتدأ وخبره مضاف
إليه مع ونحو خبر مبتدأ محذوف وقولك مضاف إليه نحو وزيد في الدار مبتدأ وخبر وزيد عندك مبتدأ وخبر والمجرور
والظرف متعلقان بالاستقرار وزيد مبتدأ وجملة قام أبوه من الفعل والفاعل خبر المبتدأ وزيد مبتدأ أول وجاريته
مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول ص الباب الرابع من المرفوعات باب

باب

العوامل الداخلة على المبتدأ أو الخبر والمراد ما كان مبتدأ أو خبرا لأنها لا تدخل على المبتدأ مع بقائه
مبتدأ ولا على خبره مع بقائه خبرا ولذا يقال لها النواسخ لأنها تنسخ أي تزيل حكم المبتدأ وهو رفعه بالا
بتداء وحكم الخبر وهو رفعه بالمبتدأ وهي هنا ثلاثة أشياء كان وأخواتها وإن وأخواتها وظننت و
أخواتها أي نظائرها فأما كان وأخواتها والتصريح بها في الترجمة وعطف أخواتها مع عدم تعيينها إشارة
إلى أنها أم الباب قال ابن بابشاذ كانت أم الباب لأن كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك شيء عن معناها ومن
ثم قدموها ثم يليها تاما الليس لغيرها:: وأصبح وأمسى أختان لأنهما ظرفا زمان وكذا أضحى أختان لأنهما
لصدر النهار وظل وبات أختان لاشتمال عليهما وزال وفتئ وانفك وبرح وإن أخوات للزوم أو لنفيها:: وليس منفردة
لأنها لا تتصرف قال ابن هشام في تذكرته الصواب أن يقال إن ما فتئ أخوات لأنهن لا يعملن إلا مع النفي وشبهه
وليس ودام أختان لعدم تصرفهما والأصل:: غير لازمة في الأربعة وإنما يليها نفي أو شبهه أعم من أن يكون

... الرفع ... بعد ان ... خبر ... كان وامسى ونحوه لكنهم ارادوا الداخلة على ... وغير ...
لا الداخلة عليهن فالواو في قال الشيخ والنا في قلنا هو الصواب فانها ترفع الاسم اي اسمها وهو ما كان
مبتدا قبل دخولها وتنصب الخبر اي خبرها وهو ما كان خبر المبتدا قبل دخولها عليه واعلم ان دخول هذه
الافعال على المبتدا والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها ان تسند معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك
للحروف ونحوها جاء زيد لكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا بها المبتدا تشبيها بالفاعل
ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول وما ذكر من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين وقال الكو
فيون انها لا عمل لها الا في الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا
كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير لا يتصل الا بعامله ويلزم على قول الكوفيين ان تكون هذه
الافعال ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود في الكلام وما ذكر من تسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها
تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى لان المرفوع ليس اسما لها حقيقة وانما هو اسم المعنى الذي وضع له وكذلك
الخبر ليس خبرا لها حقيقة وانما هو خبر اسمها واذا كانت تسمية اصطلاحية فلا حاجة الى تقدير المضاف اي خبر
اسمها ولا ورود للاعتراض بان المرفوع ليس اسمها والمنصوب ليس خبرها وقد يقع بعدها المبتدا والخبر ها
مرفوعين فيكون اسمها ضمير الشان مستترا فيها والجملة بعدها خبر نحو كان زيد عالم اي الشان زيد عالم اهـ
وسميت هذه الافعال ناقصة قال الاكثرون لانها نقصت عن الدلالة على الحدث وهو المصدر وجعلوا لها خبرا عوضا عنها
فافهم من الدلالة على الحدث وبيان ذلك ان نحو ضرب زيد يدل على مصدر وزمان ونحو كان زيد يدل على زمان من غير حدث فسميت
ناقصة لذلك والصحيح ان تسميتها بذلك لعدم اكتفائها بالمرفوع ودعوى عدم دلالتها على الحدث مردودة
وانما عملت العمل المذكور لشبهها بالافعال المتعدية في اركانها فقال بعض استمرارا وقد انطلق ابن
مالك مذهب الاكثرين القائلين بعدم دلالتها على الحدث منع من تعلق الجار والمجرور والظرف بها ومن قال بدلا
لتها على الحدث اجاز تعلقهما بها وهي اي كان واخواتها ثلاثة عشر فعلا على ما ذكر هنا والا فهي اكثر من ذلك
واقتصاره على اخوات كان على ما ذكر لشهرتها او لانه متفق على عدها من هذه الافعال وهذه الافعال في عملها
هذا العمل على ثلاثة اقسام قسم يعمل من غير شرط وهو من كان الى ليس وقسم لا يعمل هذا العمل الا بشرط
تقدم نفي او نهي او دعاء وذلك اربعة افعال وهي المذكورة بعد ليس وقسم لا يعمل هذا العمل الا بشرط
تقدم ما المصدرية الظرفية وهي مادام وقد اشار الى القسم الاول بقوله كان وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي اما
مع الدوام والاستمرار نحو وكان الله غفورا رحيما وكان ربك قديرا واما مع الانقطاع كقوله تعالى وكان عرشه على الماء
فكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وربك اسمها وهو مرفوع وعلامة رفعه او رفعه الضمة وقديرا

خبرها

خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه ... [illegible]

وأصبح وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح وهو معروف نحو أصبح البرد شديدا أي ثبتت شدة البرد في وقت الصباح وأضحى وهي لاتصاف ... في وقت الضحى وهو معروف أيضا نحو أضحى الفقيه ورعا أي ثبت الورع للفقيه في وقت الضحى وأضحى فعل ماض ناقص الفقيه اسمها وورعا خبرها وظل بالمعجمة المشالة وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا نحو ظل زيد صائما أي ثبت له ذلك جميع النهار وظل فعل ماض ناقص وزيد اسمها وصائما خبرها وبات وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلا نحو بات زيد معتكفا أي ثبت له جميع ليله وصار وهي للتحول بالشيء من صفة إلى أخرى نحو صار زيد غنيا أو من حقيقة إلى أخرى نحو صار الماء حجرا وصار فعل ماض ناقص وزيد اسمها وغنيا خبرها وليس وهي لنفي اتصاف اسمها بخبرها في زمان الحال نحو ليس زيد قائما الآن فليس فعل ماض ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وقد تكون لنفي ذلك في الزمان الماضي ولنفيه في الزمان المستقبل إذا دل الدليل على ذلك نحو ليس زيد قائما أمس والثاني ليس زيد قائما غدا وما زال وما انفك وما فتئ بكسر التاء مهموزا وما برح وفي عبارته مسامحة ومراده زال فيما زال وانفك فيما انفك وفتئ فيما فتئ وبرح فيما برح ومراده بزال بمعنى انفصل ماضي يزال ولا مصدر له ولا أمر لا ماضي يزيل فإن مصدره الزيل بفتح الزاي وأمره زل بكسر الزاي بمعنى ميز نحو زل ضأنك عن معزك أي ميز بعضها ولا ماضي يزول فإن مصدره الزوال وأمره زل بضم الزاي بمعنى انتقل وإنما ذكر هذه الأفعال الأربعة بعد ما النافية إشارة إلى أنها لا ترفع الاسم وتنصب الخبر إلا إذا وقعت بعد النفي سواء كان النفي بما النافية فيه أو بغيرها وإنما خص ما بالذكر لأنها أم أدوات النفي وهذه الأفعال كلها بمعنى واحد ومعناها النفي فإذا وقعت بعد النفي كان معناها استمرار اتصاف أسمائها بأخبارها على حسب ما يقتضيه الحال فمعنى ما زال زيد عالما دائما مر زمان له قابلية العلم وصاحبه والعلة في دلالتها على هذا الاستمرار أن هذه الأفعال بمعنى النفي كما هو ظاهر فإذا دخل عليها النفي صار معناها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت والمراد اعتبار القابلية والصاحبة فهو معلوم عقلا والحسن بفتح السين وقد تسكن مدة ما يقتضيه الحال ومثل النفي النهي والدعاء فمثال النفي ما تقدم ومثال النهي قول الشاعر: صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين يعني يا صاحبي اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكر الموت فإن نسيانه ضلال مبين ولا تزل نهي من زال يزال واسمه مستتر فيه وخبره ذاكر الموت والفاء في فنسيانه للتعليل وهو مبتدأ وضلال خبر ومبين صفته ومثال الدعاء لا زال الله محسنا إليك فلا هذه دعائية وما دام أي دام فيما دام وإنما ذكرها بعد ما إشارة إلى أنها لا تعمل إلا إذا وقعت بعد ما ومراده بما المصدرية الظرفية ومعنى ما دام

... ما دام زيد منفردا البيت قال الله تعالى حكاية عن نبيه عيسى عليه
السلام وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا فما: مصدرية أي تنسبك منها ومما بعدها مصدر: ظرفية
أي يقدر مع المصدر المنسبك منها ومدخولها المدة ودام فعل ماض ناقص واسمها تاء المتكلم وحيا
رفعها لكونها مبنية وضمتها ضمة بناء وأما حيا فخبرها ولذلك انتصب وإن أردت بيان السبك والتقدير الذي
أشرنا إليه قلنا التقدير أي تقديره وأوصاني بالصلاة والزكاة مدة دوامي حيا والله أعلم ويكون من كونها ظرفية كونها
مصدرية فلو تقدم عليها ما: المصدرية غير الظرفية لم تعمل فيما بعدها العمل المذكور فإن جاء بعدها
نوعها منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صاحبا أي يعجبني دوامك صاحبا وأحرى بعدم العمل إذا لم تأت ما:
أصلا نحو دام زيد صاحبا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصاحبا أيضا حال من زيد ولا يلزم من وجود
ما: المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل قوله تعالى ما دامت السموات والأرض إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط **وما** مبتدأ أي والفعل الذي **تصرف** حال كونه كائنا منها أي من كان وأخواتها والجملة نعتها كائنا محذوف
أي مثلها فيرفع الاسم وينصب الخبر بلا شرط إن كان من كان وأمسى الخ وبشرط ما كونه بعد نفي إن كان من زال وبرح وانفك
وفتئ **وفي كتابة** أخرى لا يختص ذلك العمل المذكور بهذه الأفعال على هذه الصيغ بل يثبت ذلك لما تصرف كالـ
مضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول منها أي من تلك الأفعال أي من مجموعها وإلا فليس لا تتصرف بحال اتفاقا ودام
على الأصح نحو قولك **كان ويكون وكن** وكائن ومكون ونحو **أصبح ويصبح وأصبح** بقطع الهمزة المفتوحة ومصبح بالكسر
ومصبح بالفتح **نحو** إذا أردت التمثيل بهذه الأفعال وما تصرف منها **كان زيد قائما** ويكون زيد قائما فيكون فعل
مضارع ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وكن قائما يا بكر فعل أمر ناقص واسمه مستتر فيه وقائما خبره وقائما
كائن زيد قائما فكائن اسم فاعل كان الناقصة وزيد اسمه وقائما خبره وزيد مكون قائما في اسم المفعول على رأي
في المصدر يعجبني من كون زيد قائما فكون مصدر كان الناقصة وزيد مجرور بالإضافة وموضعه رفع على أنه اسمها
وقائما خبره **قيل** ما أتى من الناقصة اسم مفعول ولا مصدر **تتمة** المراد بالتصرف والتصريف هنا وفي قولهم
المصدر ما يجيء ثالثا في تصريف الفعل عبارة عن تحويل الفعل وتحويله إلى أمثلة أخرى من المصدر وغيره أما على طريقة
الكوفيين أو بقطع النظر عن الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر إلى أمثلة مختلفة **فائدة** أفعال هذا الباب في التصرف
على ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين وصاحب المراد ووجهه
بأن الغرض مما يتصرف منها حاصل بها نحو لا أكلمك ما دمت محسنا وبأنها صلة ما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما
التزم مضيه وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامة **وما يتصرف** تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فـ
إنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ودام عند الأقدمين فإنهم أثبتوا لها مضارعا فقط **وما يتصرف** التصرف التام

وهو الباقي

وهو الباقي وعنده انها كان واخواتها صار وختم المؤلف [illegible]
افعال هذا الباب فقال وليس عمرو شاخصا واعرابه ظاهر مما تقدم ثم ان قوله فما خبر مبتدا محذوف والتعداد
مضاف اليه فاما الداخلة تعني العوامل وعمل المبتدا متعلق بالداخلة والخبر معطوف على المبتدا او هو مبتدا ثان
ثم خبر واشباه مضاف اليها وكان وما عطف عليها بدل من ثلاثة واخواتها معطوف على كان وان معطوف على كان
واخواتها معطوف على ان وظننت معطوفة على كان ايضا واخواتها معطوف على ظننت فان قلت
شرط البدل التفصيل ان يطابق المبدل منه وهنا لم يطابق لان المبدل منه ثلاثة والبدل ستة قلت
المطابقة موجودة بجعل كان واخواتها قسما واحدا وان واخواتها كذلك وظننت واخواتها كذلك وهذه ثلاثة
اقسام واما حرف تفصيل متضمن معنى الشرط وكان مبتدا فان قلت المبتدا مسند اليه و
كان فعل لا يسند اليه قلت الاسناد قسمان لفظي ومعنوي فالمعنوي يختص بالاسماء واللفظي
لا يختص بالاسماء وهذا منه واخواتها معطوفة على كان فانها ترفع اسمها ونرفع فعل وفاعل مستتر فيه
والاسم مفعول ترفع وتنصب معطوف على ترفع وفاعل تنصب مستتر فيه والخبر مفعول تنصب وجملة ترفع وما عطف
عليها خبر ان وجملة ان ومعمولها خبر المبتدا او هو كان والمبتدا وخبره جواب اما ولذلك دخلت الفاء وهي
مبتدا او كان وما عطف عليه خبره وما اسم موصول نصب بفعل وفاعل ومنها متعلق بنصب والجملة صلة ما
ونحو خبر مبتدا محذوف تقديره وذلك وكان مضاف اليه نحو ويكون معطوفات على كان وتقول فعل مضارع وفاعله
مستتر فيه وجوبا وكان فعل ماض ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وليس فعل ماض ناقص وعمرو اسمها
وشاخصا خبرها وما اسم موصول وجملة اشبه ذلك من الفعل والفاعل صلة ما وَلَمَّا أَنْهَى المؤلف الكلام على النسخ
الرافع للاسم الناصب للخبر اخذ يتكلم في الناسخ العامل عكس ذلك العمل فقال وان واخواتها اي نظائرها
فانها تنصب الاسم اي اسمها وهو ما كان مبتدا قبل دخولها وترفع الخبر اي خبرها وهو ما كان
خبر المبتدا قبل دخولها وتسمية المنصوب باسمها والمرفوع بخبرها تسمية اصطلاحية وقد تقدم تحقيق
ذلك اما نصب هذه الحروف الاسم الذي ذكرها الاسم الذي هو المبتدا في الاصل فبالاتفاق واما رفعها الخبر ففيه خلاف
وهو غير الرفع الذي كان عليه قبل وفيه من الخلاف ما تقدم في اسم كان وهي قد تنصب الجزئين ورفع هذه
الحروف للخبر هو المشهور ومذهب البصريين لانهم يقولون تنصب الاسم تشبيها بالمفعول المتقدم وترفع
به الخبر تشبيها بالفاعل المؤخر وجوبا ما اصله التقديم اشعارا بانها فرع عن الفعل وقيل ان الخبر
مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهي مختصة بالاسم فمقتضاها ان تعمل العمل الخاص ان تعمل فيعمل الجر
على الجار بجميع الاختصاص وهي مبنية على الحركة لاجل التقاء الساكنين وكانت فتحة لخفتها ولمناسبة العمل

فصل في الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر وهي في الباب اي اصل الباب ارجحه عملا في نظر الواضع وإنّ بكسر
الهمزة وأنّ بفتحها مع تشديد النون فيهما ولكنّ وكأنّ بتشديد النون فيهما وليت بالمثناة فوق ولعلّ بتشديد اللام الاخيرة وتسمى
هذه الحروف مشبهة بالافعال لبنائها على الفتح كتشبه الفعل الماضي او لجواز دخول نون الوقاية عليها
نحو انني كما تقول نصرني اولان في واحد منها معنى فعل كما ستاتي تقول اذا اردت التمثيل لهذه الحروف الستة
إنّ زيدا قائم وبلغني أنّ زيدا قائم فان بالكسر في الاولى وبالفتح في الثانية حرف توكيد ونصب زيدا اسمها
وقائم خبرها وانما أنّ المفتوحة بكونها لابد ان يطلبها عامل كما مثلنا بخلاف المكسورة وانّ المكسورة
مع اسمها وخبرها في موضع الجملة وانّ المفتوحة مصدرية في موضع المفرد لانها تقدر مع اسمها و
خبرها بمصدرها بحسب العامل والتقدير فيما تقدم في المثال بلغني قيام زيد وكأنّ زيدا الاسد فكأنّ حرف تشبيه
ونصب زيدا اسمها والاسد خبرها والاصل انّ زيدا كالاسد فقدمت الكاف على انّ : ليدل الكلام من اول الامر
على التشبيه وقام الناس لكنّ زيدا جالس فلكنّ حرف استدراك وزيدا اسمها وهو منصوب وجالس خبرها
وهو مرفوع وليت عمرا شاخص فليت حرف تمن وعمرا اسمها وشاخص خبرها وهو مرفوع ولعل الحبيب قادم فلعل
حرف ترج والحبيب اسمها وهو منصوب وقادم خبرها وهو مرفوع ومعنى انّ المكسورة وانّ المفتوحة للتو
كيد اي تقوية الحكم عند المخاطب فان كان مترددا فيه فهما لنفي التردد وان كان منكرا فهما لنفي الانكار ومن
ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه **تنبيه** قول المؤلف ومعنى انّ وانّ
للتوكيد غير ظاهر لانه يقتضي ان يكون لانّ وانّ شيء آخر غير التوكيد وذلك خلاف ما اجمعوا عليه فلابد من توجيه
كلامه وتوجيهه بان يجعل قوله للتوكيد متعلقا بمحذوف فيكون المعنى ان معنى انّ وانّ المستعمل عند
العقلاء معان مشهورة فبالنظر الى الخارج الى المعنى الذي هو التوكيد خاصة بان يجعل معناها هو التوكيد
بعينه واما توجيه كلامه بان يجعل اللام زائدة فهو خطأ صريح لان زيادة في مثل هذا الموضع شاذ لا يقاس عليه
ومعنى لكنّ للاستدراك وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق فاذا قلت مثلا زيد كريم توهم منه شجاع
لما بين الكرم والشجاعة من الاجتماع غالبا فاذا اردت رفع ذلك التوهم قلت لكنه جبان وقد تاتي لكنّ لغير
الاستدراك بان تكون للتوكيد مثل لو جاء زيد لاكرمته لكنه لم يجئ . وكأنّ للتشبيه وهو الحاق ناقص بكامل
في معنى وفي كتابة اخرى ومعناها التشبيه المؤكد لانها مركبة من كاف التشبيه ومن انّ المؤكدة
ولما جمعت بين الدليلين امتنع الحال الا ان واصل قولك كأنّ زيدا الاسد : انّ زيدا كالاسد ثم قدمت الكاف وادخلت
على انّ : واذا فتحت همزتها كما قيل ومعنى ليت التمني وهو طلب ما لا طمع فيه او فيه عسر الاول نحو
الشباب يعود يوما والثاني في نحو قول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج منه فان قلت هذا من النوع

الخ

الذي قبله أي لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج قلت الجيد أن الترجي بما لا طمع فيه ممتنع أي لا طمع فيه
احد لعود الشباب بخلاف مال الحج منه فإن الطمع متعلق به غالبا وفي الترجي ماهية التمني غير ماهية
الترجي الا ان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا
يستعمل الا في الممكن ولكن ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وتترقب حصوله او لا وا
لترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فا
لطمع ارتقاب المحبوب والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة اهـ ومعنى لعل الترجي وهو
طلب الامر المحبوب المستقرب حصوله كقولك لعل الله يرحمنا والتوقع وهو انتظار وقوع الشيء محبوبا
كان ويسمى ترجيا او مكروها ويسمى اشفاقا والمراد بالتوقع في كلام المؤلف هنا القسم الثاني فقط لانه قد
ذكر القسم الاول بقوله للترجي الاول نحو لعل الحبيب واصل الثاني مثل لعل الرقيب حاصل وفي كتابة
اخرى ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق في المكروه اي خشية الوقوع فيه نحو لعل
زيدا هالك اي اخشى عليه الهلاك المرتقب وقوعه لا ان الهلاك مما يرتجى اهـ تنبيه لا يتقدم اخبار
هذه الحروف عليها باتفاق ولا على اسمائها الا اذا كان الخبر ظرفا كقوله تعالى ان لدينا انكالا او جارا ومجرورا
كقوله تعالى ان في ذلك لعبرة وشبه الثالث على الناصب للاسم الرافع للخبر اخذ
يتكلم في الناسخ الناصب لهما وليس هذا الثالث من باب المرفوعات بخلاف الذين قبله لان اولهما منها باعتبار
الاسم وثانيهما منها باعتبار الخبر واما هذا الثالث فانما ذكر هنا باعتبار كونه ناسخا اذ غرضه ان
يستوفي الكلام على اقسام الناسخ فقال واما ظننت واخواتها فانها تنصب الاسم والخبر اي خبر
المبتدا على انهما مفعولان لها لا خلاف ان هذه الافعال بعد استيفاء فاعلها مؤثرة النصب في المبتدا
ويسمى مفعولا اولا لها وفي الخبر ويسمى مفعولا لها الثاني كما لا خلاف في ان كان واخواتها مؤثرة في اخبار
ها النصب وفي كون ان واخواتها مؤثرة في اسمائها كذلك اذ لا ريبة في ان النصب في هذه كلها ناشئ عما قبله
بخلاف اسم كان واخواتها وخبر ان واخواتها فانه يحتمل ان يكون الرفع فيه الكائن بعد وجود الناسخ
غير الرفع الذي كان قبله ثم جاء الخلاف الذي اشرنا اليه قبل هذا والناسخ الناصب للجزءين
قسمان قسم هو فعل قلبي اي معناه قائم بالقلب وليس كل فعل قلبي ينصب الجزءين بل ذلك مقسوم الى ثلاثة
انواع ما لا ينصب مفعولين ولا واحدا كفكر وتفكر وذلك وما ينصب مفعولا واحدا وذلك نحو علم بمعنى
عرف وظن بمعنى اتهم وثالث الانواع ما ينصبهما وذكر المؤلف له امثلة تتضح لك ان شاء الله فتنبه لهذا
ثم ان افعال القلوب تنقسم الى قسمين قسم يفيد رجحان وقوع الفعل الثاني وذكر منها اربعة وهي ظننت

لا بمعنى اتهمت نحو ظننت زيدا قائما فظننت فعل وفاعل والفاعل ضمير المتكلم وهو التاء وزيدا
مفعول أول وقائما مفعول ثان فإن كانت بمعنى اتهم تعدت لمفعول واحد نحو سرق لي مال فظننت زيدا أي اتهمته
ومنه وما هو على الغيب بظنين أي بمتهم وقد ترد لليقين نحو يظنون أنهم ملاقوا ربهم وحسبت بمعنى ظننت
نحو حسبت عمرا مقيما فحسبت فعل وفاعل وعمرا مفعول أول ومقيما مفعول ثان فإن كانت بمعنى صار
حسب أي أشقر أو أحمر أو أبيض كالبرص فهي لازمة نحو حسبت صرمة أحسب أي إذا ابيض أو احمر وخلت
بكسر الخاء ماضي يخال بمعنى يظن وأصله خيلت بكسر الياء فنقلت الكسرة إلى الخاء بعد سلب حركتها ثم
حذفت الياء لالتقاء الساكنين نحو خلت الهلال لائحا فخلت فعل وفاعل والهلال مفعول أول ولائحا مفعول
ثان وخال في ماضي يخول بمعنى تكبر أو بمعنى يتعهد المواشي صار ذا خال أو بمعنى يظلع فإنه لا يتعدى لمفعولين
بل يكون لازما في الأول والثاني ومتعديا لواحد في الثالث وزعمت نحو زعمت راشدا صادقا فزعمت فعل وفاعل
وراشدا مفعول أول وصادقا مفعول ثان والأكثر فيها وقوعها على أنّ وأنْ وصلتيهما فتسد مسد مفعوليه
نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله وقد زعمت أني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير
فإن كانت بمعنى كفلت تعدت لمفعول واحد نحو زعمت اليتيم أي كفلته وإذا ورد شيء من هذه الأفعال على
غير أصله فلا ينصب مفعولين نحو ظننت زيدا على المال أي اتهمته وحسبت المال أي عددته وزعمت اليتيم
أي كفلته ومنه وأنا به زعيم أي كفيل وقسم يفيد تحقيقا وقوع المفعول الثاني أي يدل على تحقيقه ووقوعه غالبا
بلا انتفاء أي الشك وقد تجي بمعنى علم وعلم قد تجي بمعنى ظن نحو فإن علمتموهن مؤمنات وقد تجي رأى بمعنى ظن
كما سيأتي وذكر منها ثلاثة وهي رأيت أي لا من الرأي فإنها حينئذ تتعدى إلى واحد تارة نحو رأى أبو حنيفة
حليته كذا أو رأى الشافعي حرمته وإلى اثنين أخرى نحو رأى أبو حنيفة الوتر واجبا ورأى الشافعي سنة ولا بمعنى
أبصرت فإنها حينئذ تتعدى إلى واحد لأنها من أفعال الحواس وقد تجي رأى بمعنى ظن ومما اجتمع فيه رأى بمعنى
ظن ورأى بمعنى علم قوله تعالى إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أي يظنونه ونعلمه وعلمت لا بمعنى عرفت أي مع
فيه نفس الشيء من غير حكم عليه فتقول علمت زيدا واعلم أن عرفت قد تستعمل بمعنى معرفة الشيء
في ذاته فتنصب مفعولا واحدا إلا أن الغالب والمشهور استعمال المعرفة في إدراك الشيء على عينه
ولذلك حكم أن علم تنصب مفعولين وعرف مفعولا واحدا ووجد لا بمعنى أصاب واستغنى بمعنى نحو وجدت
العلم نافعا فوجدت فعل وفاعل والعلم مفعول أول ونافعا مفعول ثان فإذا كانت وجد بمعنى أصاب تعدت
لمفعول واحد أو بمعنى استغنى كانت لازمة أو بمعنى حزنت أو حقدت فإنها حينئذ لا تتعدى بنفسها نحو
وجدت على الميت أي حزنت عليه ووجدت على المسيء أي حقدت عليه والحاصل أنك إذا أردت وجدان

الشي

الشيء على صفته اقتضى مفعولين اذا اردت وجدان الشيء في نفسه فواحد [illegible]

منها اثنين وهما [illegible] وهي للتغيير والانتقال [illegible] واتخذ الله [illegible]

على ابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول [illegible] بمعنى صيرنا لا بمعنى اعتقدنا كقوله تعالى وقدمنا الى

ما عملوا من عمل [illegible] منثورا اي صيرناه فان كانت بمعنى اعتقدنا لم تكن بمعنى التغيير والانتقال بل من

افعال القلوب نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمان اناثا وان لم تكن بمعنى اوجد او اوجب او قارب والا

تعدت لمفعول واحد وزاد المؤلف ما اشار اليس من افعال القلوب ولا من افعال التصيير وهو [illegible]

لكنه ملحق بافعال القلوب في التعدي الى مفعولين ولا يتعدى الى مفعولين الا اذا كان الاسم الذي يليه مما لا

يسمع مسماه بان يكون تعلقه باسم عين نحو سمعت زيدا يتكلم فجملة يتكلم من الفعل والفاعل المستتر العا

يد على زيد في محل نصب مفعول ثان لسمع فان كان الاسم الذي بعد سمع مما يسمع مسماه فلا يتعدى الا لمفعول

واحد اتفاقا مثل سمعت كلام زيد فكلام مفعول سمع وهو مضاف وزيد مضاف اليه وجعل سمع ملحقا

بافعال القلوب في التعدي الى مفعولين كما فعل المؤلف مذهب جماعة من النحويين والذي عليه الاكثرون ان سمع لا يتعدى

الى مفعولين ابدا في حالة من الحالات وانما يتعدى الى مفعول واحد وان جملة يتكلم ونحوها في موضع نصب على الحال من المفعول

ان كان معرفة وعلى الوصف ان كان نكرة لان افعال الحواس لا تتعدى الى مفعول واحد وهذه الافعال يعمل مضارعها

وامرها وما تصرف منها عمل ماضيها وكلها تتصرف وتقع بعدها انّ فيجب فتح همزتها وتكون هي ومعمولها

في محل نصب تسد مسد المفعولين نحو واعلموا انكم ملاقوه علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم فانفسكم مفعول تختا

نون وجملة فعلية في محلها نصبا على انها خبر لكنتم وكنتم ومعمولها في محلها رفع خبر لانّ وانّ ومعمولها جملة

اسمية محلها نصب في موضع مفعولي علم تقول اذا اردت التمثيل لهذه الافعال ظننت زيدا قائما وحسبت

زيدا ناجحا وخلت عمرا شاخصا وما اشبه ذلك من بقية امثلة ما يفيد الرجحان ومن امثلة ما يفيد اليقين

ومن امثلة ما يفيد التصيير ثم قوله واما حروف تنصب مضمن معنى الشرط وانّ مبتدا واخواتها معطوف على

انّ وجملة فانها تنصب الاسم وترفع الخبر في خبرها المبتدا وهو انّ وما عطف عليها والمبتدا او خبره جواب اما ولذلك

قرن بالفاء وهي مبتدا انّ وما عطف عليها خبره تقول فعلا وفاعلا انّ حرف توكيد وزيدا اسمها وقائم خبرها وليت حرف

تمني وعمرا اسمها وشاخص خبرها ومعنى مبتدا انّ بكسر الهمزة مضاف اليه وان بفتح الهمزة معطوفة على انّ

للتوكيد خبر مبتدا او كان مبتدا على تقدير مضاف اي ومعنى كأنّ وللتشبيه خبره ولكنّ مبتدا على حذف مضاف وتقديره

ومعنى لكنّ وللاستدراك خبره وكذا يقال في ليت للتمني ولعل للترجي وقوله للتوقع معطوف على الترجي واما حرف تفصيل

وفيه معنى الشرط وكفت مبتدا واخواتها معطوف عليها وجملة فانها تنصب الاسم والخبر خبر المبتدا او ما عطف

عليه والمنفي او غيره [illegible] ام وعمرو في حجر وانهما مفعولان او معنونة القلوب واسمها وخبرها في تاويل مصدر على المفعولية
[illegible] متعلقان بنفيه ولها متعلق بمحذوف نعت لمفعولان وهي مبتدا او ظننت وما عطف عليه
خبره تقول فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول اول ومنطلقا مفعول ثان وظننت عمرا شاخصا
فعل وفاعل ومفعولان وما اسم موصول وجملة اشبه ذلك من الفعل والفاعل صلته ما **ولما انقضى الكلام**
على الكلمات التي تعمل على غير وجه التبع اخذ يتكلم فيما يعمل تبعا وهو كما قال اربعة النعت والعطف والتوكيد والبدل
وبدا منها بالنعت فقال **باب النعت** وهو عبارة الكوفيين واكثر ما يعبر
البصريون بالوصف والصفة والتابع كل اسم ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فقولنا كل ثان كالجنس يشمل
التابع وغيره وقوله اعرب باعراب سابقه فصل يخرج ما عدا التابع وخبر كان وان وما اشبههما لانه وان كان ثانيا
ليس معربا باعراب سابقه كما قد علمت وقولنا من جهة واحدة يخرج خبر المبتدا لانه وان كان معربا باعراب سابقه
لان الجهة ليست واحدة لان الاول جهة انه منسوب اليه والثاني جهة انه منسوب وقصر على ذلك المعربين ضرورة ان
النعت يفتقر لحدود منها وعليه نقتصر انه هو التابع المشتق او المؤول به المباين للفظ متبوعه فالتابع جنس
يشمل التوابع الخمسة والمشتق والمؤول به مخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به الا ترى انك
تقول في التاكيد جاء القوم اجمعون وجاء زيد نفسه وفي البيان والبدل جاء زيد ابو عبد الله وفي عطف النسق جاء زيد وعمرو
فتجدها توابع جامدة وكذا سائر امثالها ولم يبق الا التوكيد اللفظي فانه قد يجيء مشتقا نحو قولك جاء زيد الفاضل
الفاضل فالفاضل الاول نعت والثاني توكيد لفظي فلذا احترز عنه بالمباين للفظ متبوعه ولما كثر ما لانواع النعت فانه اما لتخصيص
نكرة نحو مررت برجل كاتب وقوله تعالى فتحرير رقبة مومنة او توضيح معرفة نحو مررت بزيد التاجر او مدح نحو الحمد لله
رب العالمين او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين او توكيد نحو تلك عشرة
كاملة فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة ثم ان النعت ينقسم الى حقيقي وسببي لانه لا يخلو اما ان يرفع ضمير المنعوت
المستتر او لا الاول الحقيقي والثاني السببي وكل منهما يجب ان يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من وجوه الاعراب
الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض وواحد من التعريف والتنكير والى ذلك يشير بقوله **النعت** اي حقيقيا او سببيا
تابع للمنعوت في رفعه اي في نوع رفعه ان كان المنعوت مرفوعا **ونصبه** اي في نوع نصبه ان كان منصوبا **وخفضه** اي في نوع
خفضه ان كان مخفوضا لا في شخص ذلك فلا ينافي ان اعراب احدهما محلي واعراب الاخر لفظي ولان اعراب احدهما قد يكون
ظاهرا واعراب الاخر قد يكون مقدرا ولان اعراب احدهما قد يكون بالحركات واعراب الاخر قد يعرب بالحروف **وفهم**
من كلامه انه لا يجوز في شيء من النعوت ان يخالف منعوته في الاعراب **فان قلت** هذا منتقض بقولهم هذا جحر ضب
خرب فوصفوا المرفوع وهو الجحر بالمخفوض وهو خرب **قلت** اكثر العرب خرب برفع ولا اشكال فيه ومنهم
من يخفضه

[illegible] نحو اسد شجاع

من يخفضه لمجاورته المخفوض كما قال الشاعر فقد يوجد الجر بجوار الجار ومراده هم بذلك ان يـ
النعت وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه فجحر خرب صفة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة منه
سببه المجاورة وليس ذلك بخارج لذ عما ذكرناه انه تابع لمنعوته في اعرابه كما انا نقول المبتدا او الخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك
قراءة الحسن البصري الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام الجلالة اهـ وتعريفه ان كان معرفة وتنكيره ان كان نكرة ويريد الحد
تحقيق على التسبيب انه يجب ان يتبع منعوته في اثنين من خمسة احد واحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير
والتانيث فيجب افراده ان كان المنعوت مفردا او تثنيته ان كان مثنى او جمعه ان كان جمعا او تذكيره ان كان مذكرا
او تانيثه ان كان مونثا وحينئذ يكمل له اربعة من عشرة واذا اردت التمثيل للقسم الاول نحو قام زيد العاقل ومررت
بزيد العاقل وقام الزيدان العاقلان ورايت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وقام الزيدون العاقلون ورايت الزيدين
العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين فقد تبع النعت المنعوت في الافراد في ثلاثة الاول والتثنية في التي تليها وفي الجمع في التي
تليها مع التذكير والتعريف في الجميع ومع الرفع في اول كل ثلاثة والنصب في ثانيها والجر في ثالثها ونحو جاء الرجل
العاقل فالعاقل موافق للرجل في رفعه وتعريفه وافراده وتذكيره ونحو مررت بامراة مومنة فتبعت مومنة فقد وافقت امراة
في جرها وتنكيرها وافرادها وعلى هذا فقس ونحو اذا اردت التمثيل للثاني الرافع للاسم الظاهر جاء زيد العاقل ابوه
وجاء رجل فاضل ابوه ويجوز في الاول العاقلة امه وفي الثانية فاضلة امه فقد نعت المذكر بالمونث ويجوز جاءت هند
الفاضل ابوها وامراة فاضل ابوها فقد نعت المونث بالمذكر وجاء الزيدان القائم ابواهما وجاء الزيدون القائم اباؤهم وجاء
رجلان قائم ابواهما وجاء رجال قائم اباؤهم الخ فقد نعت المفرد بالمفرد والتثنية بالمفرد والجمع بالمفرد ولا تقل القايمان
ابواهما ولا القايمون اباؤهم الا على اللغة الضعيفة التي تلحق الفعل علامة تثنية او جمع لانهم جعلوا النعت اذا رفع مثنى
او جمعا ان كان كالفعل في الافراد نعم الافصح اذا رفع اسم الفاعل جمع تكسير ان يكسر فجاء زيد القعود غلمانه افصح من
القاعد غلمانه والقاعد افصح من القاعدون وعبارة بعضهم ان النعت اذا رفع اسما ظاهرا كان حكمه
حكم الفعل فان كان الفعل يستحق التذكير استحقه هو وان استحق التانيث فهو كذلك ويلزم الافراد على اللغة المشهو
رة مع غير الجمع واما مع الجمع المرفوع سواء كان المنعوت جمعا نحو مررت برجال قيام اباؤهم او كان غير جمع كما في رجل
قعود غلمانه فيختار تكسيره على افراده على ما في التسهيل ونص عليه سيبويه والمبرد لان اسم الفاعل المشابه
للفعل اذا جمع جمع تكسير خرج عن موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبهه اجتماع فاعلين نحو
قعود غلمانه فائدة الاسماء في نعتها والنعت بها على اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كالضمير اما انه
لا ينعت فلانه غني عن الايضاح لكونه نصا على مسماه واما انه لا ينعت به فلانه ليس مشتقا ولا موولا به وقسم ينعت
ولا ينعت به كالعلم اما انه ينعت فلانه قد يقع الاشتراك الاتفاقي فيه واما انه لا ينعت به فلجموده وعدم تاويله بالمشتق

... يتصور ان الجمع يطلق على الوحدة والمثنى يطلق على التعداد وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة و
الموصول والمعرف بالالف واللام وقسم ينعت ولا ينعت به وهو ما عدا ذلك من جميع الاسماء كزيد ورجل ولما انجز كلامه في النعت
الى ذكر التعريف والتنكير اخذ يتكلم على المعرفة والنكرة ليتم الغرض وتكثر الفائدة فقال والمعرفة من حيث هو لا يفيد
كونها ضميرا او علما الخ فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره ولا يفيد كونها تنعت وينعت بها الخ قال ابن الحاجب
المعرفة ما وضع لشيء بعينه اي بان تكون الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذة في معناه بحسب الوضع فان الرجل معناه
بحسب الوضع الشخص والجنس المعين المعلوم عند السامع وتصدق على جميع المعارف هذا هو التحقيق فاحفظه وتجوز
الاختصار بقوله خمسة اشياء عن قوله المعرفة لان المراد به الجنس الاول الاسم المضمر ويقال الضمير ايضا وهذان الاسمان
للبصريين ويسميه الكوفيون الكناية والمكني وانما سمي ضميرا من قولهم اضمرت الشيء اذا استرته واخفيته و
منه قولهم اضمرت الشيء في نفسي او من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف الموضوعة غالبا
مهموسة وهي التاء والكاف والهاء والهمس هو الصوت الخفي وقد علم مما تقدم ان الضمير ينقسم الى مستتر
وبارز والمستتر اما ان يكون جوازا او وجوبا والبارز اما ان يكون منفصلا او متصلا وقد اشار الى المنفصل بقوله انا ونحن
للمتكلم وانت وانت وانتما وانتم وانتن للمخاطب وهو وهي وهما وهم وهن للغائب والضمير بجميع اقسامه مبني فلا يكون الاعراب
الا محله والثاني الاسم العلم وهو ما يدل على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه سواء كان علما لشخص لعاقل كزيد
وهند ولغير عاقل اما المكان كعدن اسم بلد بساحل اليمن ومكة او لغيره كشدقم علم على جمل للنعمان بن المنذر
وهيلة اسم لشاة او علم جنس اما الحيوان كاسامة لحقيقة الاسد وذؤالة لحقيقة الذيب فان كلا من هذه الالفاظ يصدق
على كل واحد من هذه الاجناس تقول لكل اسد رايته هذا اسامة مقبلا ولكل ثعلب هذا ثعالة ولكل ذيب هذا ذؤ
الة ويجوز ان تطلقها بازاء صاحب الحقيقة من حيث هو فتقول اسامة اشجع من ثعالة كما تقول الاسد اشجع
من الثعلب اي صاحب هذه الحقيقة اشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز تطلقها على شخص غائب لا
تعرفه بينك وبينه عهد في اسد ما فتقول اسامة واما المعنى كسبحان علم على التسبيح وهو التنزيه وبرة
اسم للمبرة اي البر واذا كان سبحان علما كان مقطوعا عن الاضافة وممنوعا من الصرف للعلمية وزيادة الالف
والنون واكثر استعماله مضافا اما الى فاعله واما الى مفعوله فاذا اضيف فليس بعلم لان الاعلام لا تضاف وانتصابه
بفعل متروك الاظهار والثالث الاسم المبهم الظاهر ان المؤلف اراد بالاسم المبهم الموصولات واسماء الاشارة
فقط كما قال الشارح وانما سميت مبهمة لانه لا يعلم معانيها منها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة
الى التعيين وانما يعلم بعض معانيها من الاشارة والصلة بخلاف الضمير فان التكلم والخطاب والغيبة معتبرة في معانيها
فيعلم منها المقصود فلم تكن مبهمة مطلقا فتامل ذلك ايه نعم يقول المؤلف الاسم المبهم اي في الجملة وفي عبارة

بعض

لبعضهم فيراد بالاسم المبهم اسم الاشارة ودليل ابهامه عمومه وصلاحيته [illegible] بعضهم واراد
كالذي نحو هذا حيوان وفرس وجاز زيد والمعرفة عند [illegible] سيبويه جاز قلت قد تقدم ان المعرفة ما
وضع لشيء بعينه وهذا اليه في عمومه وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس قلت قد يقال ان معرفته بعد ان
استعمل في معين وابهامه قبل استعماله في معين فلا منافاة بين كونه معرفة وبين كونه مبهما وانظر الكلام
على ما يتعلق بذلك في الحاشية للشيخ ابي بكر وقول المؤلف نحو هذا للمفرد المذكر وهذه للمفردة المؤنثة وللمثنى المذ
كر هذان رفعا وهذين نصبا وجرا وللجمع مطلقا هؤلاء ممدودا او مقصورا فالاول افصح وهو لغة وهو
اهل الحجاز وبه جاء التنزيل فهذا صحيح لان الاسم المبهم ليس لفظ هذا بتمامه وانما الاسم المبهم هو لفظ ذا
فقط واما ها المركبة من الهاء والالف فهي حرف تنبيه وهكذا الكلام في هذه وهاتان واخواتهما والرابع الاسم
الذي فيه الالف واللام يعني الدالة على التعريف كما اشرنا اليه بقوله نحو الرجل والغلام ونبه بهذين المثالين
على انه لا فرق في الالف واللام بين ان تكون شمسية وبين ان تكون قمرية كما في الغلام والمراد بالشمسية
الالف واللام التي تدغم لامها كما في الرجل اذ اصله الرجل فابدلت اللام راء فصار الررجل فادغمت الراء في الراء فصار
الرجل والمراد بالقمرية الالف واللام التي لم تدغم لامها كما في الغلام الا ترى انها بقيت على حالها على نقيض
بحالها لم تتغير لامها وقيدت الالف واللام بان تكون دالة على التعريف احترازا عن الالف واللام الزائدة
الموصولة وعن الالف واللام الزائدة فان الاولى اذا دخلت على الاسم بقي على تنكيره ولم تؤثر فيه شيئا بخلاف في قولك الفا
ربما نكرة كما كان قبل دخولها عليه والثانية تارة تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيئا اصلا كما في قولهم ادخلوا الا
ول فالاول يعني اولا فاولا فهي معنى فيه وتارة تكون في اسم معرفة من غير ان يكون تعريفه بها كما في المدينة فان الالف
زائدة وهي معرفة لانها علم على مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام ومن هنا اعرفة ان الالف واللام قد
تدخل على الاعلام والخامس ما اي الاسم الذي اضيف الى واحد من هذه الاربعة المذكورة اي اضافة محضة لانها تفيد
التعريف اذا لم يكن متوغلا في الابهام اما المتوغل فيه فلا تفيده الاضافة سوى التخصيص كمثل وغير ونظير
وسوى نحو مثلك فلا تتعرف بالاضافة واما الاضافة اللفظية فانها تفيد تخفيف اللفظ نحو جاء ضارب زيد الان او
غدا وهو باق على تنكيره وسياتي ايضاح في باب مخفوضات الاسماء والاضافة المفيدة لتعريف المضاف نحو قولك غلامي
وثوبك ودار زيد وغلام هذا وغلام الرجل لان النكرة تتعرف بالاضافة الى المعرفة وتتخصص بالاضافة الى النكرة نحو
غلام رجل وثوب امراة وخاتم حديد ثم لا يخفاك ان اعرف المعارف بعد اسم الله الضمير ثم العلم ثم الاشارة ثم الموصول
ثم المعرف بال والمضاف في مرتبة ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في مرتبة العلم وذلك لما تقدم فان الضمير
اعرف المعارف فيكون اعرفها شيئان المضمر والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه والاول لسيبويه قال ابن هشام

في نحو ... اذ تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف الى الضمير فلو كان في رتبة الضمير
كانت الصفة اعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الاصح اهـ ومن جملة المعارف اسم الموصول مثل الذي والتي ومنها
المنادى في مثل يا رجل وكان المصنف انما لم يعدهما في المعارف لانهما عنده داخلان في الاسم المعرف بالالف واللام
كما هو مذهب المحققين **فان قلت** ليس في يا رجل الف ولام فكيف يكون تعريفه بهما **قلت** جوابا
انهما مقدرتان والاصل يا ايها الرجل **فان قلت** من جملة الاسم الموصول ما ليس فيه الالف واللام مثل
من وما **قلت** الالف واللام في مثل ذلك منويتان عند صاحب هذا المذهب هذا ما يتعلق بالمعرفة
واما النكرة وهي الاصل لاندراج كل معرفة تحتها وحينئذ كان الاولى تقديمها من حيث هي وهي الاسم
خرج الفعل والحرف شائع خرج المعين فلا يكون نكرة في افراد جنسه اي جنس ذلك الاسم لا يختص به واحد
من افراد ذلك الجنس دون آخر سواء كان ذلك الجنس موجودة افراده في الخارج نحو رجل فانه يعم جميع الرجال
على سبيل البدل لا يختص به واحد دون آخر او مقدرة كشمس فانها الكوكب النهاري الناسخ ظهوره
وجود الليل فهي تعم جميع افراده لو وجدت لا يختص بها واحد دون آخر فالحاصل ان النكرة صالحة للتعدد
لا وجود التعدد واعم النكرات لفظ شيء لوقوعه على المعدوم والموجود والجوهر والعرض ثم جوهر ثم
جسم ثم حيوان ثم انسان ثم رجل وموجود اعم من محدث وهو اعم من جسم فمن ثم تعرف فان قلت ادخال
كل في الحد غير صحيح لانها انما تدل على تعدد الافراد والمقصود من الحد الجنس لا الافراد فعلى هذا الاولى قول
المؤلف كل اسم شائع **ومنهم** من اجاب عن ادخالها في الحد فقال انما يمتنع دخولها فيه اذا كانت مستعملة
في معناها وهي استغراق الافراد واذا كانت مقحمة كما هنا فلا يمتنع دخولها فيه لعدم دلالتها حينئذ
على تعدد الافراد حتى ينافي قصد الجنس **وفي قول المؤلف** لا يختص به ادخال الباء على المقصور اذ المراد
ان الاسم المذكور ليس مقصورا على واحد دون آخر بل هو كما يطلق على واحد من افراد الجنس يطلق ايضا على كل واحد
من افراده الأخر وادخال الباء على المقصور صحيح باجماع العلماء واما ادخال الباء على المقصور عليه فصحيح
على الصحيح اهـ **ومثاله** قول الصرفيين وانما اختصت التاء المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل
لان الفعل ثقيل فاعطي الخفيف للثقيل للتعادل فالتاء الداخلة على الاسم والفعل داخلة على المقصور عليه
وقربه اي تقريبه الى فهم المبتدي وفهم منه ان الحد الاول فيه بعد على المبتدي وهو الاحتياج الى تقدير مضاف
في قوله في جنسه اي افراد جنسه ولانه غير مانع لصدقه على غير النكرة من المعارف كاسامة على ذلك المحقق ولان الجنس
يشمل ما كان موجودا او مقدرا في الذهن كما تقدم كرما اي اسم صالح بفتح اللام وضمها دخول الالف واللام المعرفة
عليه في فصيح الكلام فهو نكرة وقوله نحو الرجل والفرس فيه مسامحة ومراده رجل وفرس فالرجل والفرس معرفة ا

ولامه

وكلامه في النكرة فإن قلت ما النكتة في تعبيره بذلك دون الجواب ان النكتة في ذلك ايهام على جهة دخول الالف واللام
عليها فكأنه قال النكرة نحو رجل وفرس لانهما يقبلان دخول الالف واللام عليهما بدليل قولهم الرجل والفرس واما
حسن ان يقال النكرة ما تقبل رب او المؤثرة فيه التعريف او يقع موقع ما يقبلها ليعم من وما: النكرة نحو من في مثل
مررت بمن معجب لك وبما معجب لك بمعنى شخص وشيء:. وصه ومه وايه المنونات لانها وقعت موقع سكت
تأوانكف وزيادة اي زيادة الحديث وهي تقبل المؤثرة ثم ازفوله بابا خبر مبتدأ محذوف والنعت بالجر مضاف اليه
باب والنعت تابع مبتدأ او خبر والمنعوت في رفعه متعلقان بتابع ونصبه الخ معطوفات على رفعه وتقول فعل
مضارع وفاعل وقام زيد العاقل فعل وفاعل وصفة ورأيت زيدا العاقل فعل وفاعل ومفعول والعاقل بالنصب نعت لزيد
ومررت بزيد العاقل فعل وفاعل وبزيد العاقل جار ومجرور ونعت والمعرفة خمسة اشياء مبتدأ او خبر ومضاف
اليه والاسم وما عطف عليه بدل من خمسة بدل تفصيل والمضمر نعت للاسم ونحو: خبر مبتدأ محذوف وذلك نحو
انا مضاف اليه وانت معطوف على انا والاسم معطوف على الاسم الاول والمبهم نعت الاسم ونحو خبر لمبتدأ محذوف
كما تقدم وهذا مضاف اليه نحو وهذه وهؤلاء معطوفان على هذا والاسم معطوف على الاسم الاول والذي اسم
موصول محله رفع نعت الاسم وفيه خبر مقدم والالف مبتدأ مؤخر والاسم معطوف على الالف والجملة صلة الذي ونحو
خبر مبتدأ محذوف والرجل مضاف اليه نحو والغلام معطوف على الرجل وما اسم موصول محله رفع بالعطف على الاسم الاول
واضيف فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وهو العائد الى الموصول والجملة صلة الذي والى واحد متعلق
باضيف ومن هذه متعلق بالاستقرار نعت لواحد والاربعة نعت لهذه والنكرة مبتدأ وكل ما بعده خبر واسم مضاف
اليه كل وشايع نعت لاسم وفي جنسه متعلق بشايع ولا نافية ويختص فعل مضارع وبه جار ومجرور متعلق بيختص وا
لضمير يعود الى الاسم وواحد فاعل بيختص ودون في موضع النعت لواحد وآخر مضاف اليه دون وعلامة جره الفتحة
نائبة عن الكسرة لانه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل واصله أأخر بهمزتين ثانيهما ساكنة فابدلت الفا وتقر
به مبتدأ او مضاف اليه وكل ما بعده خبر وما نكرة مضاف اليها كل موصوفة بالجملة بعدها وصلح فعل ماض ودخول
فاعل والالف مضاف اليه دخول واللام معطوفة على الالف وعليه متعلق بدخول ونحو خبر مبتدأ محذوف والرجل مضاف
اليه نحو: والغلام معطوف على الرجل **ولما انتهى الكلام** على النعت وما يتعلق به
من تعريف وتنكير **اخذ يتكلم** في التابع الثاني وهو العطف فقال **باب العطف**
ومراده بالعطف عطف النسق بدليل قوله **وحروف العطف عشرة** والنسق النظم والمراد به هنا المنسوق يقال
نسقت الدر اي نظمته والعطف لغة الرجوع واصطلاحا يقال العطف المتكلم هذا العطف الخاص والمعطوف عطف بيان
او عطف نسق وهذا هو المراد هنا وبهذا التفسير فسد ما قيل ان المراد بالعبارة المعطوف عليه نسق وفي عبارة

[illegible] في الاسم [illegible] الاعراب وفي الاصطلاح عطف البيان هو التابع المشبه للصفة في توضيح
متبوعه ان كان معرفة وفي تخصيصه ان كان نكرة مثال ذلك في المعارف قول الشاعر: اقسم بالله ابو حفص عمر
فعمر عطف بيان على ابي حفص ومثال ذلك في النكرة قوله تعالى من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء، وقوله تعالى يوقد
من شجرة مباركة زيتونة والعطف ليس بين مباركة وشجرة لان مباركة نعت لشجرة وانما هو بين زيتونة وشجرة
لان مباركة نعت لشجرة واعلم ان عطف البيان يوافق النعت في الايضاح وفي التخصيص وفي انه يتبع ما قبله في اربعة
من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد
من التذكير والتانيث ويفارق النعت في الجمود فالنعت ان تشتق ذلك وجدته في المثالين واضحا فالنظير فيه
لبيانه واعلم ان كل ما جاز ان يكون عطف بيان جاز ان يكون بدل كل الا في مسائل منها وعليه نقتصر ان يمتنع
احلاله محل الاول كقول الشاعر: انا ابن التارك البكري بشر :: عليه الطير ترقبه وقوعا وبيان ذلك انك لو جعلت
بشرا بدلا من البكري لاحللته محله فكان يقال التارك بشر ومذهب الجمهور ان لا يضاف ما فيه الالف واللام
من الصفات المجردة الا لما فيه الالف واللام او المضاف لما هو فيه وها هنا ليس كذلك ومعطوف النسق وهو
التابع لما قبله المشارك له في اعرابه بواسطة احد الحروف الاتي ذكرها وهي عشرة كما قال المؤلف الواو وانما
اسقط المؤلف عطف البيان في هذا الكتاب لامكان ان يقال كما قال الرضي انه لا فرق بينه وبين بدل الكل من الكل فاستغنى
عنه بذكر البدل [illegible] والاصح ان حروف العطف تسعة باسقاط اما الثانية في نحو فاما منا بعد واما فداء كما ذهب اليه
يونس والفارسي والكسائي ووافقهم ابن مالك في [illegible] لملازمتها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل عاطف على عاطف الى
اخر ما [illegible] ثم ان حروف العطف على قسمين قسم يشترك في الاعراب فقط وهو بل ولا ولكن وقسم يشترك
في المعنى والاعراب وهو الواو والفاء وثم وحتى وام واو واما لم ينقض اضرابا واما الثانية :: والواو وهي لمطلق الجمع فتعطف
السابق واللاحق والموافق نحو قولك جاء زيد وعمرو اشتركا في المجيء ثم يحتمل ان جاءا معا وان يكون مختلفا مجيئهما
على الترتيب او على عكسه ثم ان معنى تشريكهما في اللفظ هو ان ما بعدها يتبع ما قبلها في اعرابه من رفع وغيره واما
تشريكهما في المعنى هو ان ما قبلها ان حصل له ثبوت او نفي فيما بعدها يشاركه في ذلك ومن ثم لم يكن رسول الله من قوله
تعالى ولكن رسول الله معطوفا على ابا احد لانه منفي ورسول الله مثبت بل هو منصوب بكان محذوفة معطوف على كان المذكورة
وتنفرد الواو بمسائل عن حروف العطف اي الشان ان يعطف بها على شيء لا يستغنى دون تابعه مثل جلست بين عمرو
وزيد والفاء وهي كالواو في التشريك في اللفظ والمعنى لكن هذه للترتيب والتعقيب والسببية في بعض المواضع حيث
يكون المعطوف جملة ومعنى الترتيب هو ان يكون ما بعدها ليس متقدما على ما قبلها ولا معه ومعنى التعقيب ان يكون
ما بعدها [illegible] ما قبلها من غير تراخ وتعقيب كل شيء بحسب حاله نحو دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق

وتزويج فلان فولد له اذا لم يكن بين الزواج والولادة الا مدة الحمل وامر نحو قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون معناه والله اعلم اردنا اهلاكها لان الهلاك انما يكون بعد مجيء الباس ونظيره فاذا قرات القران فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ومعنى السببية ان يكون الاول علة للثاني والعطف الحاوي لذلك قوله تعالى اماته فاقبره وتنفرد الفاء بتسلسلة كما انفردت الواو وهي انها تعطف ما لا يكون صلة على ما هو صلة وفي العكس مثال الاول عليه نفتح الذي يطير فيغضب زيد الذباب فالذي مبتدا وهو موصول صلته يطير عايدها مستتر في الفعل وفي فيغضب زيد جملة فعلية لا يصح ان تكون صلة لخلوها من ضمير يربطها بالموصول ومع ذلك هي معطوفة على الصلة بالفاء لما فيها من معنى السببية القايم مقام الرابط واما الذباب فخبر المبتدا او فسر تفصيل وثم بضم المثلثة وهي كالفاء في التشريك والترتيب غير انها للتراخي فالذي بعدها بينها وبين ما قبلها مهلة الا ترى انه لما كان بين الاقبار والانشار مهلة جاءت بثم المقتضية لذلك فقال جل من قايل اماته فاقبره ثم اذا شاء انشره واما قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملايكة اسجدوا لادم فقيل التقدير خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم فحذف المضاف منهما وبقي اليه ثم ثمت واو وهي ايضا تشترك في اللفظ والمعنى بشرطها ان لا يقتضي اضرابا فان اقتضته ففي اللفظ فقط وتكون حينيذ بمعنى بل كقول الشاعر ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم احص عدتهم الا بعداد كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي والمشتركة في اللفظ والمعنى تارة تقع بعد الطلب وتكون للتخيير مثل خذ من مالي درهما او دينارا او للاباحة مثل جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين التخيير والاباحة جواز الجمع في الثانية دون الاول وتارة تقع بعد الخبر ولها معان من جملتها التقسيم مثل الكلمة اسم او فعل او حرف والشك نحو لبثنا يوما او بعض يوم ولنقتصر على هذا القدر من الفاظ طلبا للاختصار وام وهي على وجهين احدهما ان تكون متصلة وهي المسبوقة بهمزة التسوية كقوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون او بهمزة يطلب بها وبام التعيين نحو ازيد في الدار ام امراة وهي حينيذ مشتركة في اللفظ والمعنى والثاني من الوجهين ان تسبق بشيء من الهمز غير ونسميه حينيذ في اللفظ فقط لانها بمعنى بل وتستعمل حكمها وتسمى هذه المنقطعة لقطع ما بعدها عن حكم ما قبلها نحو انها لابل ام شاء اي بل هي شاء واما بكسر الهمزة وتشديد الميم المسبوقة بمثلها نحو تزوج اما زينب واما اختها ولا خلاف انها تفيد ما تفيده او من المعنى من التخيير نحو خذ من مالي اما درهما واما دينارا او اباحة نحو جالس اما الحسن واما ابن سيرين او شك نحو جاء اما زيد واما عمرو او تشكيك نحو عندي اما زيد واما عمرو اذا كنت عالما باحدهما ولكنك ابهمت على المخاطب او تقسيم نحو الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف وفي كونها عاطفة وانها احداهما ... اللازمة منهما او العطف ولا يدخل الحرف على مثله في المعنى فاعد انهم والثاني نعم ما قاله انها ما يشبه العاطف ولا خلاف في ان اما الاولى ليست بعاطفة وبل وتشرك معطوفها او يكون من ...

ثم [illegible] في نحو بل [illegible] لما قبلها وتقرير ضده لما بعدها مثل ما جاء زيد بل عمرو وان كانت في خبر
مثبت او في ايجاب سلبت الحكم عما قبلها وجعلته لما بعدها مثل جاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا وهي في كل
اقسامها لا تفيد الا التشريك في اللفظ ولا وهي لنفي الحكم عن ما بعدها وقصره على ما قبلها ولا تشرك الا في اللفظ
ولا يكون معطوفها الا مفردا وتعطف في الايجاب كاضرب زيدا لا عمرا او في الخبر المثبت مثل جاء زيد لا عمرو وفي عطفها
في النداء خلاف نحو يا ابن اخي لا ابن عمي ولكن وهي كبل في افراد معطوفها الا انها لا تعطف الا بعد نفي او نهي ومعناها
ها هنا معنى بل بعدهما قال بعض ولا يعطف بها الا بثلاثة شروط افراد معطوفها وان يسبقها نفي
او نهي وان لا تقترن بالواو نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح ونحو لا يقم زيد لكن عمرو وان دخلت على جملة او
فقدت بعد الواو فهي حرف ابتداء فالاول نحو قوله * انا ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر * و
الثاني نحو قوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء لانها تليها جملة وهي قائمة
اي ولكن كانت وقائعه كما في ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله فالمنصوب بعد لكن خبر لكان المحذوفة
وليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان في الايجاب والسلب وحتى وهي تشرك
في اللفظ والمعنى وفي افادتها الترتيب تردد ومعناها التدريج والغاية ومعنى الغاية اخر الشيء
ومعنى التدريج ان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية وهو الاسم المعطوف ولذا وجب ان يكون ا
لمعطوف بها جزءا من المعطوف عليه اما تحقيقا نحو اكلت السمكة حتى راسها او تقديرا كقوله * القى الصحيفة
كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله القاها * فعطف نعله بحتى وليس جزءا مما قبلها تحقيقا لكنه جزء تقديرا
لان معنى الكلام القى ما يثقله والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى
وبالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات
كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام او في زمان واحد
نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءوا معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فان قلت ما وجه تخصيص
المؤلف حتى بقوله في بعض المواضع مع ان غيرها من حروف العطف كذلك لان كل واحد من الحروف المذكورة لا يكون
حرف عطف الا في بعض المواضع فان الواو تكون للاستئناف وللمعية وكذلك الفاء وثم قلت لان العطف
بحتى قليل ولذا ذهب الكوفيون الى انها ليست من حروف العطف وانما يعرب ما بعدها باضمار عامل على
انه يحتمل عود قول المؤلف في بعض المواضع لجميع حروف العطف وللعطف بحتى شروط الاول ان يكون المعطوف
بعضا من المعطوف عليه او كبعضه كما في التسهيل نحو اكلت السمكة حتى راسها واعجبتني الجارية حتى حديثها
ويمتنع حتى ولدها وقد يلحق بالمتبوع فينزل منزلة الجزء نحو خرج الصيادون حتى كلابهم واجاز الفراء

العرب ان كليبا بعيد الارتقا حتى الغضا وان زيد البيعة الرجال [illegible] نفى الصغير [illegible]
رجله. والزاد حتى نعله ألقاها. فعلى هذا يجوز في ما بعدها ما يجوز فيه كما تقدم الثاني ان يكون غاية نحو [illegible]
او بعض نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة الثالث ان يكون ظاهرا لا ضميرا كما
هو شرطها في مجرور هاذه الكائنة جارة فلا يجوز قام الناس حتى انا ذكره ابن هشام الخضراوي قال
في المغني ولم اقف عليه لغيره وثانيها ان يكون اسما غير نكرة فلا يجوز قام القوم حتى رجل فان خصصنا جاز
كجاء القوم حتى رجل منهم كبير وانما خصصنا بالاسم لأن اصلها ان تكون حرف جر وهو لا يدخل
على الفعل الا لفظا او تقديرا الرابع ان يكون مفردا لا جملة انتهى وفي بعض المواضع تكون
ابتدائية اي يبتدأ بعدها الجمل التي لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث
جلة المعنى نحو وما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ودجلة بفتح الدال وكسر
ها نهر ببغداد والاشكل الأبيض الذي خالطه حمرة وماء دجلة مبتدأ ومضاف اليه واشكل خبر والجملة
المبتدأ وخبره مستأنفة عند الجمهور وتقع بعدها الجملة الفعلية نحو شربت الابل حتى يجيء البعير
يجر بطنه ومرض زيد حتى انهم لا يرجونه وفي بعض المواضع تكون جارة نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر واعلم
ان الجارة تدخل على الاسم المؤول من ان والفعل المضارع فتكون تارة بمعنى الى نحو قوله تعالى لن نبرح عليه عا
كفين حتى يرجع الينا موسى وتارة تكون بمعنى كي التعليلية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وتارة تكون بمعنى الا كما
قال جماعة منهم ابن مالك ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وهو استثناء منقطع
وقد تحتمل المعاني الثلاثة في بعض المواضع نحو اكلت السمكة حتى رأسها برفع رأسها فتكون حرف
ابتدائية والخبر محذوف وإما الجر او بنصبه فتكون عاطفة وبجره فتكون جارة وذلك بحسب الارادة ويشير
المؤلف بقوله فان عطفت بها اي بهذه الحروف على مرفوع رفعت اي المعطوف او على منصوب نصبت المعطوف
او على مخفوض خفضت او على مجزوم جزمت تقول قام زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد و
عمرو الى ان تبعية النسق تكون في جميع الاعراب لوروده في الاسماء والافعال بخلاف النعت وما اشبهه فانه
لا يدخل فيه الجزم لخصوصه بالاسماء وقد تقدم امثلة لعطف النسق في الاسماء واما مجيئه في الافعال فمثاله
نحو الشاعر ومن يعتبر هنا وينجح ذاويه ولا يخشى ظلما ما اقام ولا هضما فيجزم يخف والكامل هذا التمثيل
قوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء. واعلم ان شرط
عطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ فلا يعطف ماض على مستقبل وعكسه
ويجوز عطف المضارع على الماضي وعكسه كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار وقوله تعالى تبارك

الثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا ومن عطف الفعل على الفعل عند الاتحاد في اللفظ
كقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم وتقول جاء زيد وركب وا
ضرب زيدا وثم قال بعضهم عطف الفعل على الفعل جائز لكونه من عطف الجمل واجيب بان الفعل هو المقصود
بالعطف لاجل فاعله التعليم واعلم ايضا انه يجوز عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل
نحو قال الله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن
قال الفراء فان قلت وكيف جاز ذلك وحروف العطف لا ترتبط بين مختلفي الجنس قلت انما جاز لان
احدهما مؤول بالاخر فاتحد الجنس بالتأويل فان قلت ايهما المؤول قلت الذي يؤول هو الذي
يحل محل الاخر فتارة يكون الاول كما في المثال الاول لان المصدقين صلة ومن حق الصلة ان تكون جملة فأل مؤولة بالذي وا
لمصدقين بمعنى صدقوا وتارة يكون الثاني كما في المثال الثاني لان صافات فيه حال واصل الحال ان يكون اسما فيقبضن مؤول
بقابضات ويجوز ايضا عطف الاسم المشبه بالفعل على الفعل لتقارب معنييهما نحو قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج
الميت من الحي وجعل الليل سكنا فمخرج معطوف على يخرج ثم ان قوله باب خبر مبتدأ محذوف والعطف مضاف
اليه باب وحروف مبتدأ والعطف مضاف اليه حروف وعشرة خبر المبتدأ او هو مبتدأ والواو وما عطف عليه خبره
والفاء الى معطوفات على الواو وفي بعض متعلق بمحذوف حال من حتى والمواضع مضاف اليها بعض فان جزم شرطها و
عطف بفتح التاء فعل الشرط والمحكوم عليه بالجزم بمحل الجزم هو الفعل وحده لا الجملة باسرها وبها وعلى
مرفوع متعلقان بعطف ووقعت بفتح التاء جواب الشرط والمحكوم عليه بمحل الجزم هو الفعل وحده لا الجملة
باسرها ومفعول وقعت محذوف تقديره وقعت المعطوف او حرف عطف وعلى منصوب متعلق بفعل شرط محذوف
هو وادى وانما دل عليه ما قبله والتقدير وان عطفت بها على منصوب ونصبته جواب الشرط المقدر وجملة الشرط والجواب
المقدر والجواب المذكور معطوفة على الجملة الشرطية قبلها وكذلك قوله او على مجرور خفضتا او على مجزوم جزمت
كل منهما جملة شرطية حذف شرطها واداتها وبقي جوابها والجملتان معطوفتان على الاولى فان قلت
لم يعطف قوله او على منصوب على قوله مرفوع قلت لئلا يلزم العطف على معمولين لعاملين مختلفين فان
قلت ويلزم ايضا من جعله على منصوب متعلقا بمحذوف واقعا بعد او القاطعة ان يحذف المعطوف
ويبقى معموله بعد او وذلك لا يجوز الا بعد الواو خاصة قلت المعطوف الجملة الشرطية باسرها
لا فعل الشرط فقط ونحو فعل مضارع فاعله مستتر فيه وجوبا وقام فعل ماض وزيد فاعل قام وعمرو معطوف على
زيد ورأيت فعل وفاعل وزيدا مفعول به وعمرا معطوف على زيد ومررت فعل وفاعل وبزيد جار ومجرور متعلق بمررت وعمرو
معطوف على زيد ولما فرغ من بيان العطف اخذ في بيان التوكيد فقال باب التوكيد بالواو

46

بالواو، ويقال بالفجر والالف وهو قسمان لفظي وهو اعادة اللفظ الاول بعينه سواء كان اسما كقوله
أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساع الى الهيجا بغير سلاح، واسقط اخا الاول بإضمار احفظ او نحوه
نحوهما او فعلا نحو قولك قام قام زيد او حرفا كقوله نعم نعم واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقول الشاعر
لا لا ابوح بحب بثنة انها ... اخذت علي مواثقا وعهودا، او يراد به تقوية اسم وجملة فعلية او نعت
جملة وليس من تأكيد الاسم كقوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا خلافا لكثير من
النحويين لانه جاء في التفسير ان معنى دكا دكا دكا بعد دك وان الدك كرر عليها حتى صارت هباء منثورا وان معنى
صفا صفا انه تنزل ملائكة كل سماء فيصفون صفا بعد صف محدقين بالجن والانس وعلى هذا فليس الثاني
تأكيدا للاول بل المراد به التكرير كما تقول علمته الحساب بابا بابا وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن
في غير الفجر الله اكبر الله اكبر خلافا لابن جني لان الثاني لم يؤت به لتأكيد الاول بل لانشاء تكبير ثان بخلاف قوله قد قا
مت الصلاة فان الجملة الثانية خبر ثان. فهذا تأكيد الاول ومن فوائد التأكيد اللفظي تحقيق الكلام حتى لا يظن
به غيره ومعنوي وعليه اقتصر المؤلف وهو رفع الشبهة والاشكال وتقرير امر المتبوع في النفس على جهة الاحتمال
بيانه انك اذا قلت جاء الامير احتمل مجيء كتابه او رسوله فيقصد حينئذ الشبهة والاشكال ورفع الا
حتمال فاذا قلت عينه او نفسه ارتفعت الشبهة وتقرر احد الاحتمالات وهو اي التوكيد بمعنى المؤكد بكسر
الكاف المعنوي وفي بعض النسخ التوكيد تابع للمؤكد بفتح الكاف في رفعه ان كان مرفوعا وفي نصبه
ان كان منصوبا وفي خفضه ان كان مخفوضا وفي تعريفه ولا يكون الا معرفة ومن ثم لم يقل في تنكيره وهو مذهب
اهل البصرة وقال الاخفش والكوفيون ان افاد توكيد النكرة قبل وافادته تحصل بان يكون المؤكد محدودا والتو
كيد من الفاظ الشمول مثل اعتكفت اسبوعا كله لا مثل اعتكفت زمانا كله او اسبوعا نفسه واختار ابن ما
لك هذا المذهب ولا يدخل التوكيد الجزم لانه لا يؤكد توكيدا معنويا الا الاسماء ولا جزم فيها كما قال ويكون با
لالفاظ معلومة وهي النفس والعين يشير به الى التوكيد المعنوي لا يكون بكل لفظ بل بالفاظ محصورة
منها النفس والعين ويؤكد بهما مجتمعين وبكل على انفراده واذا اجتمعا قدمت النفس على ما قبل
ويجب اتصال كل منهما اجتمعا او افترقا بضمير مطابق للمؤكد في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه ثم
هما ان تبع مفردا افردا وجمعا جمع قلة على افعل او تبعا مثنى فالارجح جمعهما على ذلك نحو الزيدان والهندان انفسهما
او اعينهما ودونه الافراد فتقول نفسهما او عينهما ودونه التثنية فتقول نفساهما وعيناهما وقد
يؤكد بهما رفع المجاز عن الذات وبيان ذلك انك اذا قلت جاء الخليفة احتمل ان يكون الجائي خبره او كتابه فان اردت
رفع هذا الاحتمال وتقرير امر المتبوع في النفسية اتيت بهما او باحدهما ومحل كون النفس والعين من الالفاظ التي

ودونه التثنية

[illegible] التوكيد

في الثاني فيهما الحقيقة فيقول زيد في النفس الذات وفي العين الجارحة المخصوصة نحو رأيت زيدا نفسه او اعرضت
زيدا نفسه [illegible] التوكيد بان يراد بعض من كل ومنها الرابع كل واجمع وهما في اتصال ضمير المؤكد بهما كالنفس
والعين فمن ثم يكون خلق لكم ما في الارض جميعا وانا كلا فيها بالنصب على قراءة بعض من التوكيد وفائدة التوكيد
بكل منهما انه يرفع توهم التبعيض في الشمول لانك اذا قلت جاء القوم لم يكن فيه نص على الشمول بل يحتمل ان يكون وان كان
في الاول حقيقة فقلت كلهم واجمعون ثم ان اجمع في الغالب في امرها ان تكون تابعة لكل مقوية لتاكيدها قال
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وكما تقول جاءت القبيلة كلها جمعاء وقد تنفرد عنها مثل
قوله تعالى حكاية عن ابليس لاغوينهم اجمعين وتقول رأيت القبيلة كلها جمعاء وتقول في جمع المونث
جمع نعت او استغنت مثل جاء النساء كلهن جمع ولا يوتى في توكيد المثنى باجمعا ولا تقول اعتق الزيدان
جمعا ولا ملكت الزيدين اجمعين في اصح القولين لانهم استغنوا عن ذلك بكلاهما وكلتاهما وبكليهما وكلتيهما نصبا وجرا
وانما يؤكد بكل بشرط وهي احدهما ان يكون المؤكد بها غير مثنى وهو المفرد والجمع والثاني ان يكون مجزءا بذا
ته او بعامله فالاول كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون والثاني كقولك اشتريت العبد كله فان العبد مجزأ
باعتبار الشراء. الثالث ان يتصل بها ضمير عائد على المؤكد وتوابع اجمع وجمعاء الذي لا يوتى بها الا بعدها
وهو اكتع وكتعاء من التكتع وهو الاجتماع وقيل اكتع مشتق من قولك تكتع اي تقبض وابصع وبصعاء من البصع
وهو العرق المجتمع وابتع وبتعاء من التبتع وهو مد العنق تقول في الاول النفس في حالة الرفع جاء
زيد نفسه او عينه او نفسه عينه تقدم النفس على العين لان النفس مدلولها الذات حقيقة والعين
مجازا وتقول في حالة النصب رأيت القوم كلهم والنساء كلهن والقبيلة كلها والزيدين كليهما والمرأتين
كلتيهما وتقول في حالة الجر مررت بالقوم اجمعين والنساء جمع والقبيلة جمعاء فقد وقعت بيانا لكم ارادت بعض
القوم بلفظ القوم فان جمعت بين كل واجمع قدمت كل على اجمع فتقول جاء القوم كلهم اجمعون وتقدم اجمع
على اكتع فابصع وابتع فتقول القوم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون من غير عطف ولذلك قال بعض التوكيد يخالف النعت في امور
احدها ان لا يتبع نكرة عند البصريين والثاني انه لا يعطف العاطف لا يعطف بعضها على بعض
والثالث في انه لا يقطع عن متبوعه بخلاف النعت فيهن ثم ان قوله فاء جواب شرط مبتدأ محذوف والتوكيد بالجر
مضاف اليه باب التوكيد بالرفع مبتدأ او تابع وما بعده خبره والمؤكد في رفعه متعلقان بتابع ونصبه وخفضه
ونعرفه هذه الالفاظ الثلاثة معطوفة على رفعه ويكون فعل مضارع واسمها مستتر فيه عائد على التوكيد
وبالالفاظ خبره ومعلومة نعت للالفاظ وهي مبتدأ او النفس وما عطف عليه خبره والعين وكل واجمع وتوابع
هذه الالفاظ الاربعة معطوفة على النفس واجمع مضاف اليه توابع وعلامة جره الفتحة لكونه غير منصرف للوزن

والفعل

الفعل والتعريف تبعية الاضافة او تعميم المؤكد كما ذكره في التوضيح ونحو ...
وجوبا وقام فعل وزيد فاعل فان قلت نفسه توكيد ...
من الفعل وفاعل والقوم متعلق بقم واجمعين توكيد للقوم ولما فرغ من الكلام على ما يتعلق
بالتوكيد اخذ يتكلم في البدل وهو اخر التوابع لكونه على نية تكرار العامل فقال باب
البدل وتسميته بذلك عبارة بصرية واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال
ابن كيسان يسمونه بالتكرير وهو لغة العوض ومنه عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا كما
في الخلاصة التابع المقصود بالحكم بلا واسطة فقوله التابع جنس يشمل كل تابع وقوله المقصود بالحكم
فصل يخرج به النعت والتوكيد والبيان لانها مكملة المقصود وقوله بلا واسطة فصل يخرج به عطف ا
المنسوق منه هكذا افهم التعريف طايفة ويفهمه على غير هذا الوجه بعض وقال ان من فهمه على الوجه الا
واعراضه الغرض بعض والاحاجه يستدعي طولا ونحن نعرض عنه ويجب ان يوافق متبوعه في وجوه الا
عراب والى ذلك اشار بقوله اذا ابدل اسم من اسم او فعل من فعل تبعه اي تبع الاسم البدل الاسم المبدل منه
والفعل البدل الفعل المبدل منه في جميع اعرابه اي في جميع اعراب الاسم المبدل منه والفعل هو الرفع والنصب
والخفض في جميع اعراب الفعل المبدل منه وهو الرفع والنصب والجزم واما تبعيته له في الافراد والتذكير والتنكير
ففيه تفصيل اما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل يبدل المعرفة من المعرفة نحو الى
صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدايق والمعرفة من النكرة نحو وانك
لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة واما الافراد و
التذكير وفرعهما فان كان بدل الكل من الكل وافق متبوعه فيهما ما لم يمنع من التثنية والجمع مانع ككون احدهما
مصدرا نحو مفازا حدايق واعنابا او قصد التفصيل كقوله * وكنت كذي رجلين رجل صحيحة * ورجل رمى بها الز
مان فشلت * وان كان غيره من انواع البدل لم يلزم موافقته فيهما وهو اي البدل اربعة اشياء الاول بدل الشي
من الشي اي بدل الكل من الكل كان الثاني عين الاول اي مدلولهما واحد والتعبير بان الاضافة في بدل
الشي بيانية اي بدل هو الشي المبدل منه وقول المؤلف بدل الشي من الشي اولى من قول بدل
كل من كل لانه كما هو الصحيح عن اسم الله تعالى مثل صراط العزيز الحميد الله خلافا لما ذكره فانه لا يطلق لفظه
عليه لان الكل عبارة عما له اجزاء والله سبحانه منزه عن ذلك والثاني بدل البعض من الكل بان يكون الثاني مدلوله
جزء من مدلول الاول بعضا او اقل او اكثر ولا بد فيه من ضمير يعود الى المبدل منه مذكورا او مقدرا ومنع الجمهور
ادخال الالف واللام على المعرفة فتعبير المؤلف هنا بقوله بدل البعض من الكل وادخال الالف واللام عليهما على قول

بعض النحويين سماه بدل الاشتمال [illegible] لان البدل فيه مشتمل على المبدل او لاشتماله على العموم بان المشتمل
هو الا[illegible] بوجه تسميته ببدل الاشتمال ان لانه اول الكلام بالاجمال على اخر الكلام وبان الاول
يشتمل مشتملا على الثاني فانك اذا قلت اعجبني زيد مثلا وسكت احتمل ان زيدا لم يكن معجبه وكانك قلت اعجبني شيء
من زيد وهذا المعنى شامل لبدل الاجمال العلم وغيره وهذا الوجه في التسمية شامل لها اذا كان الاول مشتملا على
الثاني كقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او لم يكن احدهما
مشتملا على الاخر كقولك اعجبني زيد علمه وبدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطا بان لا يكون الاول
مقصودا البتة ولكن سبق اللسان ولا يقع في القرءان ولا في فصيح الكلام لانه مخل بالفصاحة ثم ذكر امثلة
لذلك على اللف والنشر فقال نحو قولك جاء زيد اخوك فزيد فاعل واخوك بدل كل من كل وقوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين. اهد فعل دعاء يتعدى الى مفعولين فالمفعول الاول الضمير والصراط مفعوله الثاني وال
مستقيم نعته وصراط بدل من الصراط الاول بدل كل من كل وهما العين واحدة وتخالفهما بالصفة والاضا
فة لا يضر واكلت الرغيف ثلثه او نصفه او ثلثيه نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه
هنا مقدر والتقدير اي منهم واعجبني زيد علمه ونحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل من الشهر
بدل الاشتمال لاشتمال الشهر على القتل وقتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود والضمير العائد الى المبدل
منه مقدر والتقدير قتل اصحاب الاخدود النار فيه وقيل ان ال في النار خلف عن الضمير فلا يحتاج اليه واصله
ناره ثم نابت ال عن الضمير ورايت زيدا الفرس اذا اردت ان تقول رايت [illegible] والخطاب للمتكلم بقوله رايت زيدا الفرس
رايت الفرس من غير ذكر زيد لانه ليس مقصودك الا الاخبار بانك ابصرت الفرس فغلطت في هذا الذي اردت
ان تقوله فابدلت زيدا منه اي عوضت لفظ زيد من لفظ الفرس لانك نطقت بزيد مكان الفرس فان

قلت

كان على المؤلف ان يزيد بعد قوله فابدلت زيدا منه هذه الكلمة وهي فابدلت الفرس من زيد اي جعلت
الفرس بدلا من زيد بدل الغلط لانه لا يتم بيان وجه كون البدل هنا بدل الغلط الا بهذه الزيادة فالجواب
ان هذه الزيادة ظاهرة بعد تحقيق ما ذكر فاستغنى بذلك عن التصريح بها ويعني من اقسام البدل بدل الاضراب
ويسمى ايضا بدل البداء بان يكون قصد كل من الاول والثاني صحيحا وبدل النسيان بان يكون الاول مقصودا ثم تبين
بعد ذكره فساد قصده نحو قولك تصدقت بدرهم دينار وبهذا المثال يحتمل لان تكون قد اخبرت بانك قد تصدقت
بدرهم ثم اردت بعد ذلك ان تخبر بانك تصدقت بدينار وهذا بدل الاضراب ولان تكون قد اردت الاخبار بالتصدق
بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم وهذا بدل الغلط ولان تكون قد اردت الاخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به

تبين لها

يتبين لك بما ذكر القصة وهذا بدل الاشتمال والاعتبار بعد ان يتبين لو صنعهم من رجل الاشتمال بدل
المنسيان من جميع الغلط فهذه اقسام تتعلق ببدل الاسماء . واما بدل الافعال فمثال بدل الكل من الكل قوله تعالى
ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب فاما مضاعفة العذاب هي لقي الاثام ومثال بدل البعض من الكل قولك
ان تصل تسجد لله يرحمك الله فتسجد بدل بعض من كل لان السجود بعض من الصلاة ومثال
بدل الاشتمال فيه قوله : ان علي الله ان تبايعا * تؤخذ كرها او تجيء طائعا * علي جار ومجرور خبر ان مقدم في محل
رفع ولفظ الله منصوب بنزع الخافض وهو واو القسم وان تبايع بالف الاطلاق وهو منصوب بالفتحة الظاهرة
وان والفعل اسم ان والتقدير ان مبايعتك علي والله والشاهد في تؤخذ نصب لانه بدل من ان تبايعا وفي بدل التابع
عليه وكرها منصوب على انه صفة لمصدر محذوف اي اخذا كرها او على الحال اي كارها وفي البيت لطيفة وهي ان الفعل
نصب بثلاثة اشياء بالحرف والبدل والعطف وقد اجتمعت الثلاثة فيه ومثال بدل الغلط فيه ان تاتنا
تسألنا نعطك خاتمة ويدخل البدل الجمل كما دخل الاسماء والافعال ومثاله قوله تعالى امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ويدخل ايضا بين المفرد والجملة كقوله * الى الله اشكو بالمدينة حاجة * وبالشام
اخرى كيف يلتقيان * فابدل كيف يلتقيان من حاجة واخرى ثم ان قوله فاجتمع منه المحذوف والبدل المضاف اليه بابه :
اذا : حرف المستقبل وفيه معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه ابدل فعل ماض مبني للمفعول اسم نايب
فاعل ابدل : من اسم متعلق بابدل او : حرف عطف وفعل هو معطوف على اسم ومن فعل متعلق بابدل او جملة تتبعه من الفعل
والفاعل والمفعول جواب جواب اذا : لا محل لها من الاعراب لان اذا شرط غير جازم وفي جميع متعلق بتبعه واعرابه مضاف
اليه جميع : وهو او بعض اقسام مبتدا او خبر ومضاف اليه وبدل وما عطف عليه بدل من اربعة والشيء مضاف اليه بدل
ومن الشيء متعلق ببدل او بدل معطوف على بدل والبعض مضاف اليه بدل ومن كل متعلق ببدل او بدل معطوف على بدل الاول
والاشتمال مضاف اليه بدل او بدل الغلط معطوف على بدل الاول : والغلط مضاف اليه بدل : ونحو خبر مبتدا محذوف اي وذلك
نحو وقولك مضاف اليه نحو : وجاء فعل ماض وزيد فاعل واخوك بدل من زيد بدل الشيء من شيء : واكلت الرغيف فعل وفاعل
ومفعول وثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل ونفعني فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به وزيد فاعل نفعني
وعلمه بدل من زيد بدل الاشتمال ورايت زيدا فعل وفاعل ومفعول والفرس بدل غلط واردت فعل وفاعل ان : حرف مصدر
تقول منصوب بها وفاعله مستتر فيه الفرس مفعول فغلطت جملة فعلية معطوفة على جملة اردت فابدلت فعل
ماض وفاعل وزيدا مفعول بابدلت ولما فرغ من المرفوعات الاسماء . وتوابعها شرع في منصوبات
الاسماء دون منصوبات الافعال وهي الافعال المضارعة الداخل عليها واحد من النواصب العشرة للعلم بها مما
مر في الكلام على الفعل المضارع فاغنى ذلك عن ذكرها هنا فقال باب منصوبات الاسماء .

وما جمعه هذه الابواب من المنصوبات من الاسماء ثم ليستوفي الباب على ما ... في بابه الا ما تقدم وهو خبر كان واخواتها

او اخواتها والتوابع للمنصوب **المنصوبات** جمع منصوب صفة للاسم كما تقدم وصفة المذكر الذي لا يعقل يجوز

جمعه بالالف والتاء قياسا مطردا كما مر في المرفوعات **خمسة عشر** منصوبا ذكر في الترجمة ان المنصوبات الاسماء

سماء خمسة عشر ثم لما ذكر تفصيلها ذكرها اربعة عشر **قال بعضهم** هكذا ثبت في اصل المصنف وانما اسقط

الخامس عشر سهوا قالوا واصحبتم ما للمجازية **وقال غيره** انه ثبت في بعض النسخ المتواترة مفعول لاجله ثبت

واخواتها وعلى هذا فيكون زائدا بعد ان نسيه **وبعضهم** يعلل ما ذكره في الابواب خمسة عشر بجعل

ظرف الزمان وظرف المكان واحدا لانهما مسميان بالمفعول فيه وجعل خبر كان واخواتها واسم ان واخواتها

واحدا لانهما مسميان بالناسخ للابتداء وجعل كلا من النعت والعطف والتوكيد والبدل واحدا ولم يجعلها

شيئا واحدا هو التابع **وبيان** ذلك انك لو جعلت التوابع الاربعة قسما واحدا لكانت المنصوبات اربعة

عشر فقط مع انه قال خمسة عشر فيحتاج الى الجواب كما تقدم **وهي** اي المنصوبات او الخمسة عشر على سبيل

الاجمال والتعداد **المفعول به** نحو زيدا من قولك ضربت زيدا **والمصدر** المنصوب على المفعولية المطلقة نحو ضربا من

قولك ضربت ضربا وقولنا المنصوب الخ لان المصدر مشترك بين المفعول المطلق وهو المراد هنا وبين اسم الحدث الجاري

على فعله اي المشتمل على حروف فعله **وظرف الزمان** نحو يوما من قولك سرت يوما **وظرف المكان** نحو عند من قولك اقمت

عند الشيخ **والحال** نحو ضاحكا من قولك اتى زيد ضاحكا **والتمييز** نحو ليلة من قوله تعالى وواعدنا موسى ثلاثين ليلة

والمستثنى وسماه الجوهري مفعولا دونه نحو خمسين من قوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما **وعد**

المؤلف التمييز والمستثنى من المنصوبات مبني على التغليب لا على سبيل الحقيقة لان كلا منهما قد يكون مخفوضا

كما يكون منصوبا والمستثنى قد يكون مرفوعا **واسم لا** نحو احد من قوله **عليه الصلاة والسلام**

لا احد اغير من الله **والمنادى** نحو ربنا لا تزغ قلوبنا والاصل يا ربنا فحذف حرف النداء **فان قلت** قد لا يكون المنادى

منصوبا بل مبنيا على الضم او نائبه مثل يا زيد ويا زيدان ويا زيدون فيما عد المصنف له من المنصوبات مبني على التغليب

ايضا **قلت** الجواب انه يحتمل ان يكون عده منها لان المراد بالمنصوبات اعم من المنصوبات لفظا او محلا فيكون المنادى

المذكور داخلا فيها لانه في الحالة المذكورة منصوب محلا كما يعلم مما يأتي وهذا الجواب اولى وانه ذكر المنادى مع انه قسم

من المفعول به لتميزه باسم على حدة وانفراده باحكام **وخبر كان واخواتها** نحو كريما من قولك زيد كان كريما **واسم**

ان واخواتها نحو زيدا من قولك ان زيدا عالم **والمفعول من اجله** بفتح الهمزة وقد تكسر ويسمى المفعول له نحو قراءة من

قولك جئتك قراءة العلم والتعبير بذلك مبني على انه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا اي قائما بمعناه في القلب وسيأتي ما فيه

والمفعول معه وسماه سيبويه مفعولا به نحو الخشبة من قولك استوى الماء والخشبة ولم يتعرض للمفعول فيه

باب ظن واخواتها لانهما داخلان في المفعول به ونصبوا ... ادخلتها ... والاولى ... كما تقدم ويرد عليه ان يقال لم يسقط المنادى مع دخوله في قسم المفعول به وبان المضاف الى ... تخصه كذلك المفعول في ضمنا واخواتها احكاما تخصهما والتابع للمنصوب وهو في بعض النسخ وهي اربعة النعت نحو عاقلا من قولك رايت رجلا عاقلا والعطف نحو زيدا من قولك رايت عمرا وزيدا والتوكيد نحو نفسه من قولك رايت زيدا نفسه والبدل نحو اخاك من قولك رايت زيدا اخاك. تنبيه بقي على الناظم من المنصوبات خبر ما ولا النافية في لغة اهل الحجاز وخبر ان النافية في لغة اهل العالية وخبر لات في لغة اهل العالية الجميع في مثل ما زيد قائما ولا رجل قاعدا وان زيد قائما ولات حين مناص بنصب حين

ثم اقول بابا خبر مبتدا محذوف او منصوب بفعل محذوف مضاف اليها والاسماء مضاف اليها منصوبات :: و منصوبات مبتدا او خمسة عشر خبر وهو عدد مركب مبني الجزاين على الفتح وهو مبتدا والمفعول وما عطف عليه خبر وبه متعلق بالمفعول والهاء راجعة الى ال الموصولة باسم المفعول المحذر الى اخر من الثلاثة عشر معطوفة على المفعول بعضها لما بعده وفي الزمان والمكان مجروران باضافة ظرف اليهما وفي الموضعين ولا مجرورة باضافة اسم اليها ومن اجله ومعه كل منهما متعلق بالمفعول قبلهما وكان مجرورة مجرورة باضافة خبر اليها واخواتها معطوفة على كان وان مجرورة باضافة اسم اليها واخواتها مجرورة بالعطف على ان :: والمنصوب مبتدا متعلق تابع وهو اما نعت مبتدا او خبر واشباه مضاف اليها وقد فرغ من المنصوبات على سبيل الاجمال الذي في الذكر على سبيل التفصيل واتى بها على الترتيب المتقدم بقوله

باب المفعول به ينبغي ان تكون في به للالصاق اي الذي الصق الفعل به او للمقابلة كما قال الرضي والضمير في المفعول به يرجع الى ال اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه وكثيرا ما يحذف الصلة فيقال وقد بدا به المرزوقي لانه احوج الى الاعراب لانه الذي يلتبس بالفاعل ولانه اكثر استعمالا وهو الاسم لا يناسبه قوله الذي يقع به الفعل اي عليه فعل الفاعل لان الذي يقع عليه فعل الفاعل المعنى لا اللفظ الا انه يجوز صفات المدلولات المطابقة على الالفاظ الدالة عليها واما لانه بتقدير مضاف بين الباء والهاء اي بمعناه وفي بعض النسخ بعده المنصوب اي لفظا او تقديرا او محلا ولا يحتاج اليه بل تركه اولى لان الاحكام لا تؤخذ في التعاريف وخرج به المرفوع من حيث رفعه فلا يرد نائب الفاعل لانه ليس مفعولا به من حيث رفعه والمجرور من حيث جره فلا يرد مفعول المصدر كعجبت من ضرب زيد عمرا وثم ان نصبه يكون بواحد من اربعة الفعل المتعدي نحو وورث سليمان داود ولما جاء سليمان او صفة نحو ان الله بالغ امره او مصدر نحو ولولا

دلّ عليه التشبيه او اسم فعل نحو عليكم انفسكم وكونوا هو الاصل في هذه الامثلة وقد يضمر جوازا
اذا دلّ عليه دليل مقالي او حالي فالاول قالوا خيرا اي انزل ربنا خيرا لمن قال ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك لمن تأهب
للسفر مكة باضمار اتريد ولمن سدد سهما القرطاس باضمار تصيب (الذي يقع به) اي عليه والمراد الذي
يقع على مسماه او عليه نفسه ليدخل نحو قلت زيدا او قلت زيد قائم (الفعل) الصادر من الفاعل فان قلت
قد يخرج عن هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو ما ضربت زيدا فان زيدا مفعول به ولم يقع عليه الفعل بل نفي
عنه قلت معنى قوله الذي يقع به الفعل الذي يتعلق به الفعل تعلق الوقوع به فان يطلق
عليه المفعول المشتق من ذلك الفعل كالمضروب وذلك التعلق اعم من ان يكون على جهة الاثبات او على جهة
النفي نحو ما ضربت زيدا فانه وان لم يقع الضرب تعلق به وعلى هذا مثل تعلقه به او وقع عليه فتأمل وليس المراد بالوقوع
به المباشرة ولولا هذا التفسير لخرج منه ايضا نحو أردت السفر وبهذا التفسير ايضا يندفع ما قيل في عدّ
مثل النعم بيد المفعول الاول في باب ظن والثاني في باب اعلم نظرا الى ان العلم والاعلام انما يقعان على غير هذا
فليتأمل وخرج بقوله الذي يقع عليه الفعل المفعول المطلق فانه نفس الفعل او نوافق والمفعول فيه فان
الفعل يقع فيه لا عليه والمفعول لاجله فان الفعل يقع لاجله لا عليه والمفعول معه فان الفعل يقع معه لا عليه
واسم ان واخواتها وخبر كان واخواتها والحال لانه يقع على معنى في والتمييز لانه يقع على معنى من والمستثنى بالا لان
الناصب له الا على الصحيح (نحو ضربت زيدا) وما اعرابه قال في المختصر الضرب امساس جسم حيوان بعنف
قال القرافي في شرحه الظاهر انه لا يشترط في المضروب ان يكون حيوانا لقوله اضرب بعصاك البحر الاية والاية الاخرى
ان اضرب بعصاك الحجر الظاهر ان هذا حقيقة والاصل عدم المجاز انتهى (وركبت الفرس) والمراد بالفرس
كل اسم ليس بضمير كاكرمت الفتى واكرمت هذا او اكرمت الذي قام ابوه وانبت الربيع البقل وزاد في مثالي ما قال
المؤلف في الشرح لانه متعدي الى اثنين قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها (فعلم) فعل ماض كما ان ضربا وركب
كذلك وفاعله مستتر فيه عائد على الرب وآدم مفعول له الاول وعلامة نصبه او نصبه الفتحة والاسماء مفعول
له الثاني وكلها تأكيد له وعلامة نصبهما او نصبها الفتحة وكل مضاف والهاء مضاف اليها في محل جر وكل
ذلك واضح وعن هنا منه ان يقاس عليه ليحصل التمرين في الاعراب ثم تنبيه الفعل قد ينصب مفعولا واحدا او قد
ينصب مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر كما مر في باب كسا وقد ينصب اثنين ليس اصلهما ذلك كما مر مثالهما ايضا
وقد ينصب ثلاثة كقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم وينبغي اعراب هذا المثال للغرض
المتقدم ايضا فنقول والله المستعان اذ ظرف لما مضى من الزمان وهو ايضا مختص لهذا او نقله الى الجملتين
الاسمية والفعلية وهو هنا مضافة الى الثانية ويري فعل مضارع مرفوع لخلوه عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة
مقدرة على الياء للاستثقال او التعذر

والكاف مفعوله الاول وهم مفعوله الثاني ... زيد منه
كاهنة وهي مناسكة ... منصوب بالفتحة ... مفعوله الثالث والمفعول منه
... ونون واو وواو العطف واما لو فحرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره كما قاله كثير من
المعربين والغالب دخوله على الماضي وهو هنا كذلك وارى فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على الله والكاف وهم
مفعولاه وليس بمعربين كما تقدم واما كثيرا فهو مفعول ثالث اذ لا مانع يمنعه من ذلك وهو منصوب بالفتحة لانه مفعوله
الثالث ولفشلتم اللام فيه داخلة على جواب الشرط وفشل فعل ماض والضمير فاعله وهذه الجملة لا
محل لها لانها جواب شرط غير جازم ولو كانت جواب شرط جازم لكانت في محل جزم كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وهو اي المفعول به قسمان قسم ظاهر وقسم مضمر فالظاهر منه ما
تقدم ذكره نحو ضربت زيدا وركبت الفرس والمضمر قسمان ايضا متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا
يقع بعد الا في الاختيار والاحتراز بالياء من قول المؤلف ضربني كيف لا يفتتح بها ولا تقع بعد الا في نثر الكلام وهو
المراد بالاختيار ويحترز بهذا من قول الشاعر اعوذ برب العرش من فئة بغت علي فما لي عوض الا اياه ناصر
بالا الهاء وان كانت ضميرا متصلا فقد وقعت بعد الا للضرورة ويفتقر لعامله لا يفتقر لغيرها
ومنفصل عن عامله وهذا ضد المتصل فهو ما يفتتح به النطق نحو اياك نعبد ويقع بعد الا في الاختيار
نحو امر الا تعبدوا الا اياه فالمتصل اثنا عشر اثنان للمتكلم نحو قولك اذا اردت التمثيل لذلك ضربني
وضربنا بفتح الباء زيد وخمسة للمخاطب نحو ضربك بفتح الكاف للمفرد المخاطب وضربك بكسر الكاف
للمفردة المخاطبة وضربكما للمثنى المخاطب وضربكم لجمع الذكور المخاطبين وضربكن لجماعة الاناث المخا
طبات وخمسة للغائب نحو ضربه للمفرد الغائب وضربها للمفردة الغائبة وضربهما للمثنى الغائب مطلقا
وضربهم لجماعة الذكور الغائبين وضربهن لجماعة النسوة الغائبات فالياء ونا والكاف والهاء في ذلك ضمير
متصل في محل نصب على انه مفعول لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والمنفصل اثنا عشر ايضا اثنان للمتكلم نحو
قولك اذا اردت التمثيل لذلك اياي وايانا اكرمت يا زيد وخمسة للمخاطب نحو اياك بفتح الكاف للمفرد
المخاطب واياك بكسر الكاف للمفردة المخاطبة واياكما للمثنى المخاطب مطلقا واياكم لجمع الذكور
المخاطبين واياكن لجمع النسوة المخاطبات وخمسة للغائب نحو قولك اياه للمفرد الغائب واياها للمفردة
الغائبة واياهما للمثنى الغائب مطلقا واياهم لجماعة الذكور الغائبين واياهن لجماعة الاناث الغائبات فايا في
ذلك هو الضمير واللواحق لها حروف تدل على التكلم والخطاب والغيبة والتثنية والجمع ويقال في ايا ضمير
منفصل في محل نصب على انه مفعول به لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب ثم ان قوله باب ... المبتدأ والخبر

والمجرور [illegible] متعلق بالمفعول والضمير المجرور بالباء راجع الى المفعول لانها اسم
موصول وهو مبتدأ او الاسم وما بعده خبره والمنصوب نعت الاسم والذي نعت المنصوب ويقع فعل مضارع وبه
متعلق بيقع والباء بمعنى في الفعل فاعل بيقع والجملة صلة الذي وعائدها الهاء من به ونحو خبر مبتدأ محذوف
تقديره وذلك نحو وقولك مضاف اليه نحو ضربت زيدا فعل وفاعل ومفعول وكتب الدرس جملة من فعل وفاعل ومفعول
معطوفة على جملة ضربت زيدا وهو قسمان او مبتدأ وخبرها الظاهر ومضمر بدل من قسمان بدل تفصيل والظاهر
مبتدأ او دخلت الفاء لتضمن معنى الشرط وما اسم موصول خبر المبتدأ او جملة تقدم ذكره من الفعل والفاعل
على صلة ما والمضمر قسمان مبتدأ وخبر متصل ومنفصل بدل من قسمان بدل تفصيل والمتصل اثنا عشر مبتدأ
وخبر وحذفت النون اثنا عشر لشبه الاضافة ونحو خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك نحو وقولك مضاف اليه نحو ضربني
فعل وفاعل ومفعول وضربنا وضربك الى هذه الاحد عشر معطوفة على ضربني ويقال فيها فعل وفاعل ومفعول
والمنفصل اثنا عشر مبتدأ وخبر ونحو خبر مبتدأ محذوف وقولك مضاف اليه واياي وما بعدها معمول القول واياك الى هذه
الاحد عشر كلها معطوفة على اياي واتى بها مجردة عن العامل قصد الاختصار وهذا ما يتعلق بالمفعول به واما المصدر
وهو ثاني المنصوبات فعده واعم من المفعول به اخذ في الكلام عليه فقال **باب المصدر**
وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وبقيد الجريان خرج اسم المصدر اذ ليس بجار على فعله **مثال** الاول ما قال المؤلف
ومثال الثاني وضوءا في قولك توضأ وضوءا الاترى انه لم يشتمل على حروف الفعل والمراد بالجريان على الفعل اشتماله
حروفه على ما قال البعض **ثم** ان نصب المصدر بفعله كقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما او بوصفه نحو والصافات
صفا او بمصدر ومثله كقوله تعالى قال اذهب فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فهذا المصدر والمنصوب
يسمى مفعولا مطلقا وهذا هو مراد المؤلف بالمصدر المنصوب بلا في باب كان مثلا ان ضربك ضرب حسن ويسمى
مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد نحو ضربت ضربا فالضرب مفعول لانه نفس الشيء الذي فعلته بخلاف
قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشيء الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك لا يسمى مفعولا به وكذا
سائر المفاعيل **وهو الاسم المنصوب** الصريح كما هو الظاهر واما المؤول فلا يقع مفعولا مطلقا الا كما نص عليه غير
واحد وتعبيره بالاسم احسن من تعبير بعضهم بالمصدر لان المفعول المطلق كثيرا ما يكون غير مصدر مثل
ضمنت ذلك مشيرا الى ذا الكل فذاك مفعول مطلق وظاهره انه اسم اشارة وليس بمصدر **وقال** بعضهم التعبير
بالمفعول المطلق اولى لان المفعول المطلق قد لا يكون مصدرا والمصدر قد لا يكون منصوبا على انه مفعول مطلق
نحو اعجبني ضربك فضربك مصدر وليس بمفعول مطلق فالمفعول المطلق اسم يؤكد عامله نحو ضربت ضربا او يبين نو
عه نحو ضربت ضرب الامير او عدده نحو ضربت ضربتين وليس خبرا ولا حالا نحو ضربك ضربتان وضربك ضربة اليم

جانه وانيس

بأنه وإن قبيل العدد في الأول [illegible]
توكيد العامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والمصدر بمعنى صادر من فاعل وهو
اسم الحدث المدلول عليه بالفعل المتصرف وإنما **والحاصل** أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا من
وجه فيجتمعان في مثل ضربت ضربا وقتلت قتلا وينفرد المصدر في مثل ضربك ضربا شديدا وينفرد المفعول المطلق في مثل
ضربته سوطا ومقرعة وفاجلدوهم ثمانين جلدة مما جرى المصدر من اسم المصدر والآلة وغير ذلك وقول التوضيح في المصدر
هو الذي يجيء ثالثا في تصريف الفعل ليس مراده به تعريف حقيقته بل مراده الإيضاح للمتعلم على حسب ما جرى في عرفهم
من تقديم الماضي وتأخير المضارع عنه والتثليث بالمصدر نحو ضرب يضرب ضربا والأولى تقديم ما أن يتكلم بالمصدر وبعدها
لما ضرب ثم أو قوله ثالثا حال من الضمير المستتر في قوله يجيء العائد على الاسم **ويجوز** أن يكون خبر القول لا يجيء على تضمينه
معنى الصيرورة وأن يكون خبر الذي بناء على تضمينه معنى الكون لكن هذان الوجهان يتوقفان على كون التفسير فيه
سماعا والذي رجحه أبو حيان وابن هشام أنه سماعي **ثم** إن هذا التعريف غير تام لأنه لا يصدق على المفعول المطلق
الذي ليس بمصدر كما مر **ويمكن الجواب** عنه بأن المراد بقوله يجيء ثالثا في تصريف الفعل أنه يجيء كذلك حقيقة
أو حكما والمفعول المطلق في ما مر يجيء ثالثا في تصريف الفعل حقيقة لكنه جاء ثالثا في تصريفه حكما من جهة أنه
بمعنى المصدر الذي يجيء ثالثا في تصريف الفعل حقيقة وهو أي المصدر قسمان وفي بعض النسخ قسمين لفظي ومعنوي
لأنه لا يخلو إما أن يوافق لفظه فعله أولا فإن وافق لفظه لفظ فعله بأن يجمع عامله في حروفه الأصول ومعناه فهو أي المصدر
لفظي سواء وافقه مع ذلك في تجريد عينه نحو فرح فرحا أو لا نحو قتلته قتلا ونصرته نصرا وذكرت الله ذكرا ومنه قوله تعالى
وينصرك الله نصرا عزيزا وإن وافق المصدر باعتبار معناه معنى فعله أي الفعل الناصب له والمراد بالمعنى هو الحدث خاصة
دون لفظه أي لفظ الفعل بأن خالفه في مادته فهو مصدر معنوي لموافقته لفعله في المعنى **فإن قلت**
كما أن القسم الأول موافق لفعله في اللفظ هو أيضا موافق لفعله في المعنى فلأي شيء لم يسم بالمعنوي **فالجواب**
أنه إنما لم يسم بذلك خوفا من التباسه بالقسم الثاني نحو جلست قعودا وقمت وقوفا وأمر المصدر الثاني بمعنى الفرح لأن
الجلوس والقعود بمعنى واحد والقيام والوقوف كذلك فقعودا منصوبا على أنه مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو جلست
وكذلك قعودا ووقوفا فكل منهما منصوبا على أنه مفعول مطلق مؤكد لعامله المذكور وهو جلست وقمت بناء على أن
الفعل المذكور هو العامل وهو مذهب بعضهم **ومذهب** الجمهور أن العامل فعل مقدر من لفظ المصدر فالأصل
جلست وقعدت قعودا وقمت ووقفت وقوفا فهو مؤكد لذلك العامل المقدر من لفظه وليس هناك مصدر معنوي وتنبيه
في اللفظي بالمتعدي وفي المعنوي باللازم للإيماء إلى عدم الاختصاص إذ كل منهما يجري مع المتعدي واللازم **تنبيه** قد يعترض
على جعله قعودا في المثال الأول مصدرا معنويا بأنه لا يوافق معنى فعله لأن القعود ما كان من قيام والجلوس ما كان عن اضطجاع

خطيئاتهم وفي تحقيق إن هذه مقالة لبعضهم والمشهور [illegible] ثم تعقب المؤلف بذلك مبنيا على
هذا القول على أنه لا يلزم في المثال أن يكون محققا بل يجوز أن يكون مفروضا فليكن تمثيله بذلك مبنيا على فرض أنهما بمعنى
واحد وإن كان في نفس الأمر متباينين ولتجويزهم أن يكون المثال مفروضا شاع فيما بينهم أن المناقشة في المثال ليست
من دأب المحققين ثم إعرابه قوله باب خبر مبتدإ محذوف والاسم وما بعده خبر المنصوب نعت الاسم والذي
نعت المنصوب ويجيء فعل وفاعل والتاء حال من فاعل يجيء والجملة صلة الذي وعائدها فاعل يجيء المستتر فيه
في تقدير متعلق بيجيء والفعل مضاف إليه ونحو خبر مبتدإ محذوف وضربت فعل وفاعل ماض وتضرب فعل مضارع وضربا
مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق وهو يشتمل أن مبتدأ أو خبر لتجيء ومعنوي بدل من قسمان بدل تفصيل وإن حرف
شرط ووافق فعل الشرط ولفظه فاعل وافق وفعله مفعول به على حذف مضاف تقديره لفظ فعله وجملة فهو
لفظي من المبتدإ والخبر جواب الشرط ونحو خبر مبتدإ محذوف وقتلته فعل وفاعل ومفعول وقتلا مفعول مطلق وإن
حرف شرط ووافق فعل الشرط وفاعله مستتر فيه يعود إما على المصدر المحدث عنه وإما على معناه القاسم
للفظي والتقدير على هذا أو وافق معناه معنى فعله ومعنى مفعول وافق وفعله مضاف إليه دون صرف مكان منصوب
بوافق لفظه مضاف إليه وجملة فهو معنوي من المبتدإ والخبر جواب الشرط ونحو خبر مبتدإ محذوف وجلست فعل
وفاعل وقعودا مفعول مطلق منصوب بجلست وقمت فعل وفاعل ووقوفا مفعول مطلق منصوب بقمت ثم أشار
إلى الباب الثالث بقوله باب ظرف الزمان وظرف المكان الظرف لغة الوعاء وسمي المفعول
فيه لأنه يقع فيه فعل الفاعل وفي تقديم ظرف المكان على ظرف الزمان إشارة إلى أن ظرف الزمان أصل بالقياس إلى ظرف المكان
لشدة احتياج الفعل إليه وعرف المؤلف ظرف الزمان بقوله وهو اسم الزمان ليخرج بذلك ما لا يكون
كذلك وإن نصب بتقدير في كأن تشكروا هو شهر فولده نعم وترغبون أن تنكحوهن في أحد التأويلين إذ ليس بظرف
ومراده باسم الزمان ما دل على الزمان ولو حكما فيدخل في ذلك اسم العين والمصدر إذا انتصبا على الظرفية نحو لا أكلمه
القارظين أو خفوق النجم لأنهما في حكم الزمان حيث إنه حذف اسم الزمان وأقيم مقامه في الإعراب إذ معناه مدة القارظين
وخفوق النجم فإن قلت ما يقال من التعريف لا يبقى وأن ذلك والقارظان هما شخصان خرجا في طلب القرظ ولم يأتيا
فطالت غيبتهما فصار يضرب بهما المثل وذكر في تعريفه أنه المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بتقدير معنى
في الدالة على الظرفية فخرج بقيد هذا القيد نحو إن أراد المصدر ونحو صمت يوم الخميس فإنه ليس منصوبا باللفظ
الدال على المعنى الواقع فيه بل باللفظ الدال على المعنى الذي يقع فيه فلذلك معنى قولي باللفظ
الدال على المعنى الواقع فيه أي باللفظ الذي يتعلق به تعلق اللفظ الدال على المعنى بأن يطلق عليه اسم المفعول المشتق
من ذلك الفعل مع لفظة في كالمصوم فيه وذلك التعلق أعم من يكون بظرف الاثنين أو النفي نحو صمت يوم الخميس

فإنه

بانه وان لم يكن الا على المعنى الواقع فيه الحدث تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع فيه فيقتضي ... وان المنصوب
اي اسم الزمان المخفوض والمرفوع اذ ليسا بظرفين واسم الزمان المنصوب لا بتقدير في: كيوما في قولك تعالى نخاف
يوما فانه منصوب نصب المفعول به لا نصب الظرف والمراد من تقدير في: ملاحظة معناها لا ملاحظة لفظها
والاسم الظرفي ما لا يظهر في: نحو عندك ومع وفي يشترط المؤلف الملاحظة الاظهر اذ لما اشترطه ابن مالك لان ا
لجمهور على عدم اشتراطه ثم ان اسماء الزمان كلها صالحة للنصب على الظرفية سواء كانت محدودة اي لا مع
نة كالجمعة والشهر او غير معرفة كجمعة وشهر وسنة وغير المحدودة وهي ايضا تكون معرفة وتكون غير مع
نة وكل امثلة المؤلف واردة على هذه القاعدة وانما صلحت كلها للنصب على الظرفية لان عاملها يقتضيها لا ل
حالة للفعل وأحد مدلوليه الزمان واما المكان فلا دلالة للفعل عليه الا بالالتزام والالتزام عليه فانما ... على المبهم
منه من جهة انه انما يقتضي مكانا لا يقع الفعل الا فيه ولذلك ينتصب على الظرفية من الامكنة الا المبهم وقول
المؤلف نحو اليوم بفتح الميم على سبيل الحكاية والفتحة علامة للنصب على الظرفية نحو سرت اليوم وهكذا ا
لكلام في الباقيات واليوم هو المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس شرعا وهو لغة يعني الوقت ليلا كان او نهارا طو
يلا كان او قصيرا والمراد به في قوله تعالى مالك يوم الدين مطلق الوقت لعدم الشمس فانه بعض ويستعمل
نكرة نحو صمت يوما ومعرفا بالالف واللام نحو صمت اليوم ومضافا نحو صمت يوم الخميس والليلة وهي من غروب الشمس
الى طلوع الفجر وتستعمل نكرة نحو اعتكفت ليلة ومعرفة بالالف واللام نحو جئتك الليلة ومضافة نحو جئتك
ليلة الاثنين وغدوة وهي من صلاة الصبح الى طلوع الشمس وتستعمل منونة على انها نكرة كزرتك غدوة وغير
منونة اذا اردت غدوة يوم معين على انها غير منصرفة للتأنيث والعلمية وبكرة بالتنوين وتركه كما تقدم في غدوة
وهي اول النهار واوله من الفجر على الصحيح وقيل من طلوع الشمس وسحرا بالتنوين اذا لم ترد به
سحر يوم بعينه وبلا تنوين اذا اردت به ذلك وهو آخر الليل وغدا وهو اسم اليوم الذي بعد يومك واصله غدو
وعتمة وهو ثلث الليل الاول تقول اتيتك عتمة وعتمة ليلة الجمعة وصباحا وهو اول النهار تقول اتيتك صباحا
وصباح يوم الجمعة ومساء بالمد وهو من الظهر الى آخر النهار تقول اتيتك مساء ومساء يوم الجمعة وقال
بعضهم في قوله وصباحا وهو من نصف الليل الى الظهر ومساء وهو من الظهر الى آخر نصف الليل اه وابدا وهو الزمان
المستقبل الذي لا نهاية له تقول لا اصحبك ابدا او ابد الآبدين وامدا وهو ظرف الزمان المستقبل تقول لا اكلم زيدا امدا
او دهرا وامد الداهرين وقال بعضهم في قوله ابدا وامدا وهو الزمان المستقبل الذي لا نهاية لمنتهاه اي
ليس له منتهى حتى يكون له غاية وقوله الآبدين والداهرين اي الموجودين في الابد والدهر اي لا اكلم زيدا ما دام احد موجودا
في الابد والدهر وحينا وهو اسم زمان مبهم يقع على كل زمان تقول قرأت حينا وجبر جاء زيد وما اشبه ذلك من اسماء

الزماني المبهم نحو ... وأما المختصة نحو ضحى وضحوة وغدوة وغدًا وعشيا قال الله تعالى النار يعرضون عليها غدوا
وعشيا **فرع** من الاسم منصرفا وغير منصرف وقد مر ذلك والظرف إما منصرف وهو ما لا يلزم النصب على الظرفية
والمفعول فيه أو غير منصرف وهو ما يلزم ذلك ومن هذه الأمثلة ما هو منصرف منصرف كاليوم **ومنها** ما ليس
بمنصرف ولا منصرف كسحر إذا كان علما **ومنها** ما هو منصرف غير منصرف مثل عتمة ومساء **ومنها**
ما هو منصرف غير منصرف مثل غدوة وبكرة علما بجنس وظرف المكان هو اسم المكان المبهم المنصوب باللفظ الدال على المعنى
الواقع فيه أي باللفظ الذي تعلق به تعلق الظرف الدال على المعنى الواقع فيه بأن يصدق عليه اسم المفعول المشتق
من ذلك الفعل مع لفظة في وذلك اللفظ إما أن يكون فعلا نحو الابتداء أو النفي نحو ما جلست أمام زيد فإنه وإن لم يدل إلا على المعنى
الواقع فيه لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع فيه وليتأمل قوله معنى الدال على الظرفية واعلم أنه خرج على
النعم بقيد نحو نحو ... أن تذكر ... إذا قدر بعد فإنه ليس اسم زمان ولا مكان ونحو يخافون يوما ونحو الله
أعلم حيث يجعل رسالاته ونحو ارجعوا وراءكم فإن هذه الثلاثة ليست بمعنى في فانتصاب الأولين على المفعول به وناصب
حيث يعلم محذوفا لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا ووراءكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وإنما جمع بينهما
تأكيدا وإنما لم يكن ظرفا لأن الظرف يجاء به لتقييد العامل وهو منتف هنا إذ لو قلت ارجع وراءك وأردت الظرفية كان
لتأرجع في الوراء والرجوع لا يكون إلا في الوراء فيه هذا الظرف مستفادا من الفعل والظرف لا يكون كذلك كذا قال جماعة
منهم أبو البقاء وابن هشام **ورده** الشهاب السمين بجواز كونه ظرفا إذ المعنى ارجعوا إلى الموقف الذي أعطينا فيه
نورا فالتمسوا نورا مع من يقتبس أو إلى الدنيا فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الإيمان وهذا الظرف ليس
مستفادا من الفعل إلخ نحو أمام بفتح الهمزة على سبيل الحكاية بفتحها علامة النصب على الظرفية في مثل انطلقت
أمامك وهكذا الكلام في الباقيات وأمام بمعنى قدام تقول جلست أمام زيد وخلف وهو ضد قدام تقول جلست خلفك
وقدام وهو مرادف لأمام تقول جلست قدامك ووراء وهو مرادف لخلف وقد يكون بمعنى قدام فهو من أسماء الأضداد
وقد فسر به قوله تعالى وكان وراءهم ملك أي قدامهم تقول جلست وراءك وفوق وهو المكان العالي تقول جلست
فوق المنبر قال تعالى وفوق كل ذي علم عليم وتحت وهو ضد فوق نحو جلست تحت الشجرة قال تعالى قد جعل ربك تحتك سريا
فناداها من تحتها في قراءة من فتح ميم من وعند وهو اسم لمكان الحضور وزمانه وعينها مكسورة وقد تضم وقد تفتح
وعبارة ابن هشام في شرح ... سعادة عند اسم لمكان حاضر أو قريب فالأول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثاني ولقد رآه نزلة أخرى عند
سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ... رب ابن لي عندك بيتا في الجنة وقد
تفتح فاؤه وقد تضم ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية أو مجرورة بمن وعدها العز الحريري بقوله وعند منصوب أبدا على الظرف
لحنه سوى حرف ... وقول العامة ذهبت إلى عنده لحن وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الأولى ومع بفتح العين
وقد تسكن وهي اسم لمكان الاجتماع مثل

مثل نقعد معا مع زيد وقد تكون بمعنى عند مثل ذهبت من معه اي من عنده وتكون اسما اذا [illegible] اي جئت من القصر
واذا كانت غير مضافة فقال ابن مالك هي بمعنى جميعا فان بعضهم هو مخالف للغوي ثعلب اذ قلت جاءا جميعا احتمل
ان فعلهما في وقت واحد او في وقتين واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد ام وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل
للاثنين نحو جاء القوم معا وازاء بالمد وهو بمعنى مقابلة تقول جلست ازاء زيد اي مقابله وحذاء بالذال
المعجمة وبالمد بمعنى ازاء وفي الصحاح حذاء الشيء ازاؤه وهو بازائه اي بحذائه وفي عبارة اخرى
وحذاء بمعنى قريبا تقول جلست حذاء زيد اي قريبا منه وتلقاء بكسر التاء والمد بمعنى ازاء ايضا وهنا بضم الهاء
وتخفيف النون اسم اشارة الى المكان القريب مثل جلست هنا كذا قال بعضهم وانه ضبط للرواية واختيار لما
هو الاشهر والا فيحتمل ان يكون بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون فيهما وهي اسم للمكان البعيد
نحو وثم بفتح المثلثة اسم اشارة للمكان البعيد تقول جلست ثم اي في المكان البعيد وقد قال الله تعالى واذا رايت
ثم رايت نعيما اي هنالك فائدة كثيرا ما تكتب هذه الكلمة بالهاء بعد الميم وهذه الهاء هي
صورتها في الوقف ولا يجب اثبات هذه الهاء في اللفظ وقيل هو جائز لم يلزم كتابتها ولا يجوز اثبات هذه الهاء
لها في اللفظ وصلا ولا ابدالها تاء ولا نطق صورتها اصلا وما اشبه ذلك من اسماء المكان المبهمة نحو
يمين وشمال وكذلك الدار بعد دخلت على الصحيح نحو دخلت الدار فالدار مفعول فيه لشبهه بالمبهم وقيل
مفعول به وقيل انه منصوب نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض توسعا وعليه ابن مالك وجماعة ثم ان قوله باب
خبر مبتدا محذوف وهو مضاف اليه باب والزمان مضاف اليه ظرف وظرف معطوف عليه والمكان مضاف اليه وظرف
مبتدا اول والزمان مضاف اليه وهو مبتدا ثان واسم وما بعده خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما
الضمير المنفصل والزمان مضاف اليه والمنصوب نعت الاسم وتقدير متعلق بالمنصوب وفي :: مضاف اليه ونحو خبر
مبتدا محذوف واليوم مضاف اليه وهو وما عطف عليه منصوب محكية له مع عامله لو ذكر ويقدر عامله لان
الغرض تعداد الظروف المنصوبة لا غير وكلها لا تختص وما بعده من الجر فبالمعطوف على اليوم ايضا واشبه
ذلك جملة من فعل وفاعل ومفعول صلة ما :: وعائدها فاعل اشبه المستتر فيه وظرف مبتدا اول والمكان مضاف اليه و
هو مبتدا ثان واسم وما بعده خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول والمكان مضاف اليه اسم المنصوب نعت اسم وتقدير
متعلق بالمنصوب وفي :: مضاف اليه ونحو خبر مبتدا محذوف وامام منصوب مضاف اليه نحو وانه منصوب على غير منون محكية
كان لو وقع مضافا مع عامله لو ذكر وخلف وما ذكر معه معطوف على امام وما اسم موصول معطوف ايضا واشبه ذلك
باب جملة من فعل وفاعل ومفعول صلة ما :: وعائدها فاعل اشبه المستتر فيه ثم اشار الى الباب الرابع بقوله باب
الحال الحال لغة البال قال الله تعالى واصلح بالهم اي حالهم ويذكر الحال ويؤنث وهو الافصح يقال حال حسنة

وحال الوصف فيما يجوز فيه أن يقع صاحبه في حالة غير التسليم على حالة كونه بالغرف حابسا على وجه أطول بالماء حائما والوصف منفية
هو الاسم المبين لهيئة صاحبه أحواله في تصغيرها حويلة واشتقاقه من التحول وهو التنقل من الحيز الضمير في قوله
هو الفضلة على الحال أما بناء على أحد الوجهين فيها وأما رعاية لتذكير الخبر وهو الاسم وهذا الوجه أولى لأنه يلزم
على الوجه الأول بناء كلامه على خلاف الأفصح إذ الأفصح في الحال هو التأنيث والغالب في هذا الاسم أن يكون مشتقا والمراد
بالمشتق هنا ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفا
عل واسم التفضيل وقد يكون ذلك الاسم جامدا كقوله تعالى فانفروا ثبات فثبات حال من الواو وهو
جامد إلا أنه في تأويل المشتق أي متفرقين بدليل قوله تعالى أو انفروا جميعا وقولك بينت حسابه بابا بابا
وجاؤوا واحدا واحدا أو ادخلوا الأول فالأول بينت حسابه مفصلا وجاؤوا مرتبين وذكر في قوله الاسم أن الحال قد يقع
جارا ومجرورا وقد يقع جملة وليس بشيء من ذلك باسم قلت الجملة الواقعة حالا اسم تأويلا لأنها
واقعة موقع المفرد لأن لها محلا من الإعراب والجار والمجرور إذا وقع حالا فالحال متعلقه وهو إما اسم حقيقة
أو تأويلا بالاسم فإذا قلت جاء زيد يضحك فجملة يضحك واقعة موقع المفرد أي ضاحكا وقوله في التعريف المنصوب
بالفعل وشبهه كاسم الفاعل ونحوه ليخرج به عن صفتي المرفوع والمجرور وليس ينبغي له مثل هذا الصنيع
لأن النصب حكم والحكم فرع التصور مستفاد من التعريف فكيف يؤخذ جزءا منه إلا أن هذا النحو يغتفر للمؤلف والتصور
لكونه بصدد تعليم المبتدئين وهم لا يعرفون هذا التدقيق فيغتفر وقد يدفع هذا الاعتراض بأن
المراد التذكير به على جهة الغفلة عنه وقوله المفسر لما انبهم من الهيئات أي الصفات اللاحقة للذوات العا
قلة وغيرها فيه إشارة لتنبيه على الفرق بين هذا الباب وباب التمييز لكون الثاني مفسرا لما انبهم من الذوات وفيه
اعتراض على المؤلف في تعبيره بلفظ انبهم من جهة أنه على وزن انفعل والقاعدة فيما كان كذلك على هذا ال
وزن أنه لا بد أن يكون معناه مشتملا على العلاج ومعلوم أن الانبهام ليس معنى يحتاج في وجوده إلى علاج ونحوه
تعبير المؤلف بما انبهم تعبير كثير بلفظ انفعل فهو أيضا حجة لما ذكر
محتمل لأن يكون من غيره نحو قولك إذا أردت التمثيل لذلك جاء زيد راكبا فراكبا حال لأنه اسم منصوب مفسر
لما انبهم من الهيئات التي لها صاحبها أعني الفاعل الذي هو زيد إذ يحتمل أن يكون في حال المجيء راكبا أو يكون راجلا وعلى
هذا القياس مسرجا وراكبا وأما من المفعول كذلك نحو وركبت الفرس مسرجا وقد تكون محتملة لهما نحو
لقيت عبد الله راكبا الأشهر أن راكبا صالح لأن يكون حالا من التاء ويكون المعنى أني لقيت في حال ركوبي عبد الله وصالح
لأن يكون من عبد الله ويكون المعنى أني لقيت عبد الله في حال ركوبه ولو كان الركوب حالا منهما لثنيت الوصف وقلت لقيت
عبد الله راكبين قال تعالى وسخر لكم الشمس والقمر دائبين فأتى الحال من جماعة واحدة معناها واللفظ مختلف

ثم قال الله

كما قال الله جل جلاله والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ومثل هذه الأشياء [illegible]
تعدد الحال واختلف لفظها فلا تثنى ولا تجمع غير أنك تجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما [illegible] الأسهل
كقول الشاعر: عهدت سعاد ذات هوى معنى ... فزدت وعاد سلوانا هواها. فمعنى حال من التاء وذات هوى
حال من سعاد وسلوانا [illegible] بمعنى السلوة ومعنى بمعنى اسم [illegible] وكل [illegible] وزاد لازم وهواها فاعل زاد
والمعنى [illegible] أنا سلوة وزاد غراما وهذا من عكس الزمان [illegible] فإنه دائما بعد المفقود وقد تأتي الحال على التر
تيب عند اتضاح المعنى كقوله: خرجت بها أمشي تجر وراءنا. فجملة أمشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من النا
الموقعية حال من الهاء في بها. فإن قلت هل المفعول عبدا أو عبد الله. قلت إن كان عبد
الله علما فالمفعول عبد الله بتمامه وإن كان غيره فالمفعول عبد فقط وكان غرض المؤلف من هذه الأمثلة الثلا
ثة الإشارة إلى ما عليه الجمهور من أن الحال لا تكون إلا من الفاعل أو من المفعول أو منهما معا. فإن قلت
ماذا تفعلون في مثل مررت بهند الجالسة فالجالسة حال من هند وهند ليست مفعولا كما أنها ليست فا
علا. قلت مرادهم بالمفعول ما يشمل المفعول به بواسطة حرف الجر وهند فيما ذكر مفعول به بوا
سطة حرف الجر الذي هو الباء. فإن قلت ماذا تفعلون في مثل زيد في الدار قائما فقائما حال من زيد وزيد
ليس فاعلا ولا مفعولا به بل هو خبر. قلت المراد بالمفعول به ما يشمل المفعول به ولو حكما وزيد فيما ذكر
مفعول حكما إذ المعنى أستقر زيد قائما قاله بعض الشراح. ومن الشبه في ذلك لا يجيبه من الخبر كقوله فتلك بيو
تهم خاوية. ومن المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة أو بالمضاف نحو أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فميتا
حال من أخيه. وإنما يجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضا كهذا المثال أو كبعض نحو ملة إبراهيم
حنيفا فحنيفا حال من المضاف إليه وهو إبراهيم. ووجه وقوع الحال من المضاف إليه أن المضاف كبعض المضاف
إليه في صحة حذفه إذ لو قيل أن اتبع إبراهيم حنيفا لكان الكلام صحيحا [illegible] أو عاملا في الحال نحو إليه
مرجعكم جميعا. ولا يجيء الحال من المبتدأ على الصحيح وجوزه سيبويه. الحال من المبتدأ أو معمولا له أمر لا فإن قيل
العامل في الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل. قيل معنى الإضافة لما فيها من معنى الحال
المشبه به حروف الجر كأنه قيل ملة ثبتت لإبراهيم حنيفا. والصحيح أن عاملها عامل المضاف لما بينهما
من الاتحاد ولصحة المعنى بسقوطه وإحلال المضاف إليه محله انظر تمام التفسير في حاشية الكشاف عند الكلام
على قوله تعالى أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا. ولا يكون الحال إلا نكرة لأن المقصود منها كما مر تفسير ما انبهم من الهيئات
وهذا الغرض حاصل بالاسم النكرة فتعريفها يقع ضائعا. فإن قلت هذا الحكم من المؤلف منقوض بمثل
جاء زيد وحده فوحده هنا حال من زيد وهو معرفة بدليل إضافته إلى المعرفة. قلت لا اعتراض على المؤلف

امشي

الحمد لله

بذلك لان الاضافة لا تفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه الا اذا كان المضاف غير مستحق للتنكير واما اذا كان مستحقا
للتنكير فلا تفيد الاضافة الى المعرفة تعريفا اصلا والمضاف مستحق للتنكير لانه حال والحال لا يكون الا نكرة ثم قال
ولا يكون اي الحال غالبا الا بعد تمام الكلام لكونه فضلة والمراد بتمام الكلام ان ياخذ المبتدا خبره والفعل فاعله
سواء توقف حصول الفائدة على الحال نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين ولا تمش في
الارض مرحا ام لا نحو جاء زيد راكبا ومن غير الغالب تقدمها على ذلك جوازا نحو راكبا جاء زيد ووجوبا نحو كيف جاء
زيد لان الاستفهام له صدر الكلام وتقدم ان المراد بقوله بعد تمام الكلام بعده حقيقة او حكما والحال
وهو كيف في المثال المذكور وان كانت بالنظر الى اللفظ واقعة قبل تمام الكلام لكنها بالنظر الى الرتبة وا
قعة بعد تمام الكلام لان رتبة الحال التاخير مطلقا اي من غير قيد الا بقيد الا بعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها اي الحال غا
لبا والمراد به ما هو صفة له في المعنى الا معرفة او نكرة في معنى المعرفة بان تخصصت او افادت العموم او تاخرت
عن الحال فالمعرفة نحو ما تقدم من الامثلة وما في معناها نحو قوله في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة
لاختصاصها بالاضافة ونحو وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها في سياق
النفي فهي نكرة عامة ونحو لمية موحشا طلل فموحشا حال من طلل لتقدمها عليه وطلل مبتدا وهو ما تقدم
من الخبر ولمية خبره ومن غير الغالب مجيئها نكرة ليس في معنى المعرفة نحو وصلى وراءه رجال قياما
ولا يقاس عليه قال بعض الشراح في قوله ولا يكون صاحبها الا معرفة ما نصه فان قلت قد نص النحاة على
جواز مجيء نكرة اذا كان لها مسوغ مثل رجل صالح راكبا فكيف يصح ما ادعاه المؤلف من الحصر قلت والجواب عن ذلك بعين
ما مر ان هذا الحصر مبني على الغالب اي صاحب الحال بالنظر الى الاستعمال الغالب لا يكون الا معرفة ومجيئه نكرة
لها مسوغ على خلاف الغالب ويمكن ان يجاب عن ذلك بان يقال المراد بالمعرفة المعرفة حقيقة او حكما والنكرة التي
لها مسوغ وان لم تكن معرفة حقيقة لكنها معرفة حكما فلا اعتراض اه ولا يكون الحال غالبا الا منتقلة كما
تقدم في الامثلة اه ومما غلب لازما ومن غير الغالب مجيئها لازمة نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها
فالزرافة بفتح الزاي وضمها مفعول خلق ويديها بدل منها بدل بعض من كل واطول حال من الزرافة ومن رجليها
متعلق باطول ثم ان قوله باب الحال يصح اعرابه والحال بالرفع مبتدا اول وهو مبتدا ثان والاسم وما بعده خبر
الثاني وهو وخبره خبر الاول والمنصوب والمفسر بكسر السين نعتان للاسم ولما جار ومجرور يتعلق بالمفسر وما [illegible]
باللام اسم موصول وجملة انبهم من الفعل والفاعل صلة ما وعائدها فاعل انبهم المستتر فيه ومن الهيئات متعلق
بانبهم ونحو خبر مبتدا محذوف وجاء زيد فعل وفاعل وراكبا حال من زيد وركبت الفرس فعل وفاعل ومفعول ومسرجا
حال من المفعول ولقيت عبد الله فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وراكبا يحتمل ان يكون حالا من التاء فيكون حالا من الفاعل
ويحتمل

ويجيء أن يكون حالا من عبد الله فيكون حالا من المفعول به. ما: اسم موصول معطوف على ما تقدم من الأسماء
وجملة أشبه ذلك صلة ما. ولا: حرف نفي وتكن فعل مضارع ناقص والحال اسمها والاحرف الجار بعد نفي ونكرة
خبر يكون والاحرف نفي ويكون فعل مضارع من كان الناقصة واسمه مستتر فيه يعود على الحال وإلا: حرف إيجاب
بعد نفي وبعد متعلق باستقر المحذوف خبر يكون وتمام مضاف إليه بعد والكلام مضاف إليه تمام ولا: نافية
يكون فعل مضارع يرفع الاسم وينصب الخبر وصاحبها اسم يكون والاحرف إيجاب ومعرفة خبر يكون والاستثناء
في المسائل الثلاثة مفرغ ثم انتقل إلى الباب الخامس بقوله **باب التمييز**
ويسمى المميز بتشديد الياء مكسورة ومفتوحة والمفسر بكسر السين والتفسير والمبين بكسر الباء
والتبيين وهو لغة فصل الشيء من غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين
تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها من بعض **واصطلاحا** أشار إليه المؤلف بقوله التمييز هو الاسم
أي الصريح لأن التمييز لا يكون جملة المنصوب والناصب لمميز الاسم هو ذلك الاسم المبهم كعشرين دينارا وتمييز
نسبة المنتصب من فعل وشبهه كطاب زيد نفسا وهو طيب أبوة **وفي كتب أخرى** بها ملتبس
نص تحتمل غلطا من نسخة ما نصها أن مثل التمييز كما يكون منصوبا يكون مجرورا وتمام تمييز الذات كما سيأتي **فالجواب**
عن هذا من وجهين الأول أن قوله المنصوب جرى على الاستعمال الغالب وقد يكون مجرورا على خلاف الغالب **والثاني**
أن التمييز إذا كان مجرورا لا يقال فيه حقيقة اصطلاحا إلا مضاف إليه تامل المفسر أي المبين لما انبهم وخفي من الذوات
ومن النسب فهو صفة ثان لمنصوب [illegible] وهو ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة ومفسر لنسبة **واحترز بقوله المفسر**
لما انبهم عن البدل فإن المبدل منه في حكم الطرح فليس بمفسر وبرفع الإبهام عن شيء بل هو تركيب مبهم
واحترز بقوله من الذوات عن الحال فإنها ترفع الإبهام لكن لا عن ذوات وإنما ترفع الإبهام عن هيئة الذ
وات لا عن نفسها وكذلك العموم في قولك رجع القهقرى ترفع الإبهام عن هيئة الذوات التي هي الرجوع لا
عن نفس الرجوع لأن ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال إلى ما ابتدأت منه [illegible]
النعت في نحو رأيت رجلا طويلا أو ضربته [illegible] لا [illegible] مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد جنسه
كم أحد أو صاع نعم عما يخالفه كما [illegible] عن تخصيص فهو يلا رفع الإبهام عن الذات المذكورة وكذلك
يدخل فيه عطف البيان نحو أتيت العالم زيدا وكذلك البدل من ضمير الغائب في نحو أتيته زيدا فإنه يرفع الإبهام
عن المقصود بالضمير كما في نحو نعمت رجلا وربه رجلا سواء قال ابن الطراوة الإبهام الذي يرفعه التمييز إما أن
يكون في نحو عشرين رجلا أو البعض نحو أحسن الناس وجها أو الحال نحو أحسنهم أدبا أو العيب نحو أحسنهم عبدا
قال ابن هشام في تذكرته فهو كالبدل أقسامه الثلاثة والقسم الآخر [illegible] الاشتمال ويوجد الأول

او لانه قد يراد في موضع الجمع بمن جاز في موضع رجالا والعشرون بعشر الرجال اه ثم ان المميز للنسبة قسمان محول وغير محول
والمحول على ثلاثة اقسام محول عن الفاعل نحو قولك تصبب اي محمد زيد عرقا وتفقأ اي امتلا نحو شحما وقيل تفقا
تشقق وقيل تفقأت السحابة عن مائها اي تشققت وفي كل من التفسيرين نظر اما الاول فان الاصل امتلا شحم بكر فيلزم
لشحم ما ليس له معنى واما الثاني فلان المراد الاخبار عن بكر بالسمن لا بتشقق الشحم الناشئ عنه عن الم الموت وطاب محمد
نفسا واشتعل الرأس شيبا اي شيب الرأس فعرقا تمييز للابهام في نسبة التصبب الى زيد اي مفسرا ومن ثم الخفا
ما ان كان نسبة الطيب الى الفاعل خفية اذ لا يعلم ان طيبه من جهة نفسه او ابيه او عمه او داره وبذكر التمييز ارتفع
الخفا وشحما تمييز للابهام في نسبة التفقؤ الى بكر وبذكر التمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد واعل الشكل
تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت نفس محمد فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة
فجي بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا والباعث على ذلك ان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس
ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اي عيون الارض فيفعل فيه ما تقدم ومحول عن مضاف غيرهما وذلك بعد افعل
التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز كقولك زيد اكثر علما والاصل علم زيد اكثر وقوله تعالى انا اكثر منك
مالا الاصل مالي اكثر منك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وهو ضمير المتكلم فارتفع وانفصل فصار انا اكثر منك
ثم جيء بالمحذوف وجعل تمييزا فان كان الواقع بعد افعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالاضافة
اضافة كقولك مال زيد اكثر مال الا ان كان افعل مضافا الى غيره فينصب نحو زيد اكثر الناس مالا وغير محول نحو امتلأ
الاناء ماء وهو قليل والناصب للتمييز في هذا النوع المفسر للنسبة الفعل او شبهه والمفسر لاسم مبهم من الذوات
يكون في العدد نحو قولك اشتريت عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة فغلاما تمييز للابهام الحاصل
في ذات العشرين ومثله نعجة والموازين نحو اشتريت رطلا زيتا وفي المكيل نحو اشتريت اردبا قمحا او ما يقيد
المساحة نحو شبر ارضا والناصب في هذا النوع المفسر لاسم من الذوات نفس الاسم المبهم ومن تفسير العدد
تمييز كم الاستفهامية لانها في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهي على ضربين استفهامية
بمعنى اي عدد ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء وخبرية بمعنى كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير
وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد تقول كم عبدا ملكت بفتح التاء وكم دارا بنيت وتمييز الخبرية مجرور دائما
ثم تارة يكون مجموعا كتمييز العشرة فما دونه فتقول كم اعبد ملكت كما تقول عشرة اعبد ملكت وسبعة اعبد
اعتقت وتارة يكون مفردا كتمييز المائة فما فوقها تقول كم عبد ملكت كما تقول مائة عبد اعتقت والف عبد ملكت
ويجوز خفض تمييز كم الاستفهامية اذا دخل عليه حرف جر نحو بكم دينار اشتريت والجار له من مضمرة لا الاضافة
خلافا للزجاج و القسم الثاني وهو غير محول عن شيء نحو قولك زيد اكرم منك ابا واجمل وجها وكان الاولى بالمؤلف
يقدم

تقديم هذا على المفسر لانه مبهم من الذوات لان هذا من قسم تمييز النسبة وشرطها نصب التمييز الواقع بعد اسم
التفضيل ان يكون فاعلا في المعنى كما في هذين المثالين الا ترى انك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلا وجعلت
التمييز فاعلا وقلت زيد كرم ابوه وجمل وجهه لصح واذا قلنا هذا من تمييز النسبة لان الاصل ابو زيد اكرم منك
ووجهه اجمل منك فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وجعل المضاف تمييزا فصار زيد اكرم منك ابا واجمل
منك وجها فزيد مبتدا واكرم خبره ومنك متعلق باكرم وابا منصوب على التمييز واجمل معطوف على اكرم ومنك
متعلق باجمل ووجها تمييز (ولا يكون) اي التمييز مطلقا (الا نكرة) لان المقصود من التمييز تفسير الذوات وهو
يحصل بالنكرة التي هي الاصل كما يحصل في حالة تعريفه فلو عرف لوقع التعريف ضائعا ولان التمييز ملازم للفضلة
فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير فان قيل من الفضلات الا الحال ما يلزم الفضلة ويقوم مقام الفاعل
عن فاعله ما سوى التمييز والحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال وقد
ياتي معرفة فيؤول بالنكرة نحو طبت النفس اي نفسا والزائدة ويكون بعد تمام الكلام وبعد تمام الاسم
كما في المعدودات والمكيلات والموزونات ومن شرطه ان يكون جامدا (واعلم) ان الحال والتمييز لما اشتركا
كما في التنكير والفضلة والكون على معنى حرف والبيان دعت الحاجة الى معرفة الفرق بينهما وهو من اوجه احدها
ان الاول على معنى في والثاني على معنى من المبينة لا الاستغراقية المقدرة نحو لا رجل عندك ولا الابتدائية وهي
الملاحظة في قول الشاعر: استغفر الله ذنبا لست محصيه * رب العباد اليه الوجه والعمل * والثاني ان الغالب
على الاول الاشتقاق وعلى الثاني الجمود ولكن لا يطرد بل ربما خالف الغالب الثالث ان ذلك لبيان الهيئة وهذا لبيان
الذوات (ثم) ان قوله باب التمييز تقدم ما يتعلق منه باعرابه التمييز مبتدا اول وهو مبتدا ثان والاسم وما بعده
خبر المبتدا الثاني والثاني وخبره خبر الاول والمنصوب والمبين بكسر الباء نعتان للاسم ولما جار ومجرور متعلق
بالمبين وجملة انبهم صلة ما ومن الذوات متعلق بانبهم ونحو خبر مبتدا محذوف ونحو مضاف اليه تصبب زيد
عرقا فعل وفاعل وتمييز او تقول تفقأ بكر شحما كذلك وطاب محمد نفسا كذلك وناصب التمييز في هذه الامثلة الثلاثة
الفعل المسند الى الفاعل واشتريت عشرين غلاما فعل وفاعل ومفعول وتمييز وملكت تسعين نعجة كذلك
والناصب للتمييز في المثالين نفس العدد الذي قبله قالوا وانما عمل عشرون وتسعون النصب في التمييز
وان كانا جامدين لشبههما بالفاعلين وزيد اكرم منك ابا واجمل منك وجها تقدم ما يتعلق باعرابه منه ولا حرف
نفي ويكون فعل مضارع ناقص اسمه مستتر فيه عائد على التمييز والا حرف ايجاب ونكرة خبرها ثم انتقل الى الباب السادس بقوله **باب الاستثناء**
هو ماخوذ من الثني وهو العطف تقول ثنيت الحبل اذا عطفت بعضه على بعض (وقيل) من ثنيته عن الشيء اذا صرفته عنه ويقال ثنى عنان الدابة اذا ام
فيها لان المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه (قال) الشيخ سعد الدين ينبغي ان يعلم انا اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالاستثناء يشكل على اخراج زيد

وعلى زيد المخرج وعلى الجملة ذويا المذكور بعد الا وعلى

وعلى زيد [illegible] المذكور لتحقق المجموع لفظ الا ربعة وبرهة الاشيا واختلفت العبارات في تقسيم
فيجب ان يحمل كل تقسيم على ما يناسبه من المعاني الاربعة اهـ والمناسب ان يراد بالاستثناء في الترجمة معنى المستثنى
لانه الذي من المنصوبات والتقسيم في قول الشارح وهو الاخراج بالا واحد اخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق
يرجع الى الاستثناء بمعنى المصدر ففيه استخدام وهو على قسمين متصل بان يكون ما بعد اداة الاستثناء
من جنس ما قبلها وهو الاصل ولذا اقتصر عليه المؤلف في التمثيل ومنقطعا ويسمى ايضا منفصلا وهو الذي يكون
من غير الجنس **وفي هذا التقسيم** نظر لان قول القائل جاء بنوك الا ابني زيد منقطع مع انه من جنس
الاول فالصواب تقسيم المتصل بالذي يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بالذي لا يكون بعض المستثنى منه و
قد نبه ابن مالك وغيره على ان تفسير بعضهم للمنقطع بكونه من غير جنس المستثنى منه فاسد **وقوله**
وهو الاخراج بالا اي الدالة على الخروج لان المتكلم ادخل المستثنى في المستثنى منه ثم اخرجه والا لزم التناقض
وقوله بالا الخ فصل اخرج به الاخراج بالشرط والصفة والغاية وغير ذلك **وقوله** ما يجعل
الاخراج اي شيئا وقع عليه وان كان مفردا لكن على نية اي اخراج المتكلم شيئا **وقوله** لولاه اي لولا الا
خراج موجود لكونه جارية التقسيم الواقع في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف هذا قول سيبويه وقال ابو الحسن لولا
غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع **وقوله** لدخل اي لتوهم
السامع دخوله في حكم الكلام الخارج منه الذي قبله من نية السبب الا ان المتكلم ادخله والا لزم التناقض لانه يصير
داخلا خارجا ثم ان التعريف الذي ذكر الشارح حد للمستثنى المتصل وسكت عن المنقطع **وهكذا** ان يوجه
سكوته عنه بالاقتصار على ما هو الاصل لقصد الاختصار او على ما هو المعنى الحقيقي للفظ الاستثناء فانه في ال
منقطع مجاز على الاصح بناء على ما ذهب اليه الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع تبعا لمتقدمي كلام العلامة القطب الشيرازي
في شرح المختصر من ان محل الخلاف لفظ الاستثناء لكن انكر ذلك السعد في التلويح حيث قال قد اشتهر فيما بينهم
ان الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء واما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية
في القسمين بلا نزاع على انه يمكن جعل حد الشارح شاملا للمنقطع بان يجعل الاخراج على ما يشمل الاخراج من مفهوم
الكلام والدخول على ما يشمل الدخول في حكم ما يفهم منه بواسطة ولا عرف فيه الاستثناء المنقطع اخراج من حكم
مفهوم الكلام فانه اذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجيء ما يتعلق بهم ايضا فقوله الا الحمار اخراج من هذا المفهوم
كما صرح به العلامة البدر ابن مالك في شرح الالفية وكانه قال جاء القوم وجاء ما يتعلق بهم ايضا الا الحمير فالمستثنى في القسمين غير داخل في الحكم ولم
يثبت له الحكم الا ان المتصل كان داخلا في مفهوم المستثنى منه وان المنقطع لم يكن كذلك اصلا كما اوضحه المحشي فانظره ان شئت وحروف الاستثناء
ثمانية اي الكلمات الدالة على الاستثناء وسماها حروفا مع ان بعضها اسم وبعضها فعل ايضا لما يعلم مما ياتي فيه تغليبا للبعض الذي هو

حروف

ان ادوات الاستثناء اربعة اقسام

حروف على الباقية لان من هذا البعض الا التي هي ام الباب وفي الحقيقة ان ... قسم منها ما هو
حرف وهو الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها وما هو مشترك بين كونه
تارة فعلا وتارة حرفا وهو خلا وعدا وحاشا وهي اي حروف الاستثناء الثمانية الاول الا وقد مضى الكلام وغير وسوى
على وزن رضى وسُوى على وزن هدى وسواء على وزن سماء ويقع عليه سواء على وزن بناء والعذر له في تركها انها لغة
شاذة ثم ان بعض الاشياخ يطلق عليها وهذه الاربعة اسماء وخلا وعدا وحاشا وهذه الثلاثة تستعمل تارة
افعالا وتارة حروفا وبدا الحكم المستثنى بالا لتمام بقوله جر فالمستثنى بالا ينتصب اذا كان الكلام موجبا تاما
نحو قام القوم الا زيدا او خرج الناس الا عمرا واذا كان الكلام منفيا تاما جاز فيه البدل والنصب نحو ما قام احد الا
زيد والا زيدا وان كان الكلام ناقصا كان على حسب العوامل نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد ش
افاد بهذا الكلام ثلاث مسائل اولها ان يكون المستثنى بالا تاما موجبا بفتح الجيم والمراد بالكلام التام
ان يكون المستثنى منه مذكورا فيه نطقا والمراد بالايجاب ان لا يتقدمه نفي ولا شبهه وافاد
ان الحكم نصب المستثنى وسواء كان متصلا او منقطعا وقد مثل للمتصل بقوله قام القوم الا زيدا فقام فعل ماض
والقوم فاعل والا حرف استثناء وزيدا منصوب على الاستثناء ومثال المنقطع قام القوم الا حمارا فان قلت
فما تصنع في قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم في قراءة من رفع الا قليلا مع استغنائه للشرط وكان
يقتضي وجوب النصب قلت في هذه القراءة نفي من جهة المعنى بل لم يجب النصب كما ستعرفه ثانيها
ان يكون المستثنى منه تاما غير موجب بان تقدم عليه نفي او شبهه فالنفي كقوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم وشبه
النفي كقوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك وافاد ان المختار في المستثنى الاتباع واراد بالاتباع على وجه البدل
لانه خاص والمراد ببعضهم انه على وجه عطف النسق وخلاف المختار النصب على الاستثناء قال سيبويه وهو عربي جيد و
في الوجهين جاء في السبع الاثنان ما رفعت والبدل على اللفظ ولوجود مانع هناك فالبدل على المحل نحو لا اله الا الله والمانع
في الذي هنا ان لا هي الجنسية لا تعمل في معرفة ولا موجبا ولفظ الجلالة معرفة موجب وهذا كله في المتصل
اما المنقطع فله صورتان احداهما انه لا يمكن تسلط ما قبل الا على ما بعدها وحينئذ يتعين النصب اتفاقا نحو
ما زاد هذا المال الا النقص اذ لا يقال زاد النقص ثانيهما ان يمكن التسلط فهناك مذهبان مذهب الحجازيين
وجوب نصب المستثنى ومذهب التميميين ترجيحه وتجويز البدل وعلى مذهب الحجازيين اتفقت السبعة في قوله تعالى
الا اتباع الظن وقد جوز التميميون جاءت رواية شاذة برفع الا اتباع وفهم انه لم يتقدم المستثنى على المستثنى
منه في المتصل والمنقطع فان تقدم المستثنى وجب نصبه وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع ما دام باقيا
على تبعيته نحو ما قام الا زيدا القوم وما قام الا حمارا احد واعرابه ما نافية قام فعل ماض والا حرف استثناء

ويدل على النصب على المستثنى القوم وأخذا فاعل وإن حذفته بقولنا ... باقيا على نصبه من نحو ما مررت
بشيء [illegible] الرفيع [illegible] ونائبا وهذا ما أشار له المؤلف بقوله وإن كان الكلام منفيا تاما جاز
فيه البدل والنصب على الاستثناء نحو ما قام القوم إلا زيد وإلا زيدا ونحو ما رأيت القوم إلا زيدا النصب لا غير ولهذا [illegible] جعله
بدلا من المنصوب أو منصوبا على الاستثناء. ويكون إنه إذا الناصب له ما هو في نحو من الضمير وعلى تقدير
أن يكون بدلا فالناصب له رأيت معتبرا ... على أن البدل على نية تكرار العامل وهو الصحيح وجيء تقدم من الضمير
إلا زيدا منهم وعلى تقدير أن يكون منصوبا على الاستثناء فيكون الناصب له إلا على ما ذهب إليه ابن مالك ونسبه
إلى سيبويه والمبرد والجرجاني ولا احتياج إلى تقدير ضمير ونحو ما مررت بالقوم إلا زيد بالجر على البدل وإلا زيدا بالنصب
على الاستثناء. ومثل النفي فيما ذكر شبهه وهو النهي والاستفهام فالنهي نحو قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد
إلا امرأتك قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على البدل من أحد وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان أحدهما
أن يكون مستثنى من أحد وجاءت قراءة [illegible] على المرجوح والثاني أن يكون مستثنى من أهلك فيكون النصب واجبا والا
ستفهام نحو قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون قرأ الجميع بالرفع على البدل من الضمير في يقنط ولو قرئ إلا الضا
لين بالنصب لجاز لكن القراءة سنة متبعة. وقال بعض عند قوله وإن كان الكلام منفيا ما نصه وشبهها نهي
ومستفهم بها عنه استفهاما إنكاريا نحو فهل يهلك إلا القوم الفاسقون. فإن قلت لأي شيء لم يذكر
هذين الأمرين فالجواب أنه إنما [illegible] لأنه جعلهما داخلين في النفي لأجل اختصار. فإن قلت
ما وجه صحة هذا الجعل فالجواب أن وجه الصحة في الثاني ظاهر لأن المراد بالاستفهام الإنكاري النفي
ووجهه في الأول أن النهي عن الشيء في معنى طلب نفيه. تنبيه أن يكون المستثنى [illegible] مذكور في
الكلام ويسمى هذا النوع من المستثنى استثناء مفرغا لتفريغ ما قبل إلا لما بعدها وحينئذ يكون الأمر من حيث اللفظ
وجودها كعدمها وأما من حيث المعنى فلها تأثير ولا يكون هذا الاستثناء إلا منفيا كما نص عليه بعضهم ولا يكون
إلا بعد نفي أو شبهه قاله ابن مالك وأتباعه وإلى هذا أشار بقوله وإن كان الكلام ناقصا بأن لم يذكر المستثنى منه وتقدم
عليه نفي أو شبهه كان المستثنى على حسب العوامل بفتح السين وقد تسكن أي على قدرها مثال ما قام إلا زيد فما
نفي وقام فعل ماض وإلا حرف استثناء وزيد مستثنى وهو جار على حسب العامل الذي هو ما قبل إلا وهو قام فيكون
مرفوعا به لأن قام يقتضي رفع اسم على الفاعلية به والمستثنى منه محذوف والتقدير ما قام أحد إلا زيد والفاعل في الحقيقة
هو المستثنى منه المحذوف وأما المستثنى فهو بدل منه بدل بعض من كل وإطلاق الفاعل على هذا المستثنى
على سبيل المجاز كما نص عليه غير واحد من الأئمة وما ضربت إلا زيدا فما نافية وضرب فعل ماض والتاء ضمير المتكلم في محل رفع
على أنه فاعل به وإلا حرف استثناء وزيدا مستثنى وهو جار على حسب العامل الذي هو قبل إلا وهو ضرب فيكون منصوبا به

المستثنى

ويجوز وجها نصبا على الاستثناء والقوم واحد [illegible]
فمثال أحدهما المنصوب [illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد

تفاوت وما مررت الا بزيد

والمستثنى منه محذوف والتفريغ في ما ضربت احدا الا زيدا وتتمة الكلام ثابت هنا ... وما مررت الا بزيد
والمستثنى منه محذوف والتفريغ في ما مررت باحد الا بزيد وتاتي ايضا تلك التتمة ... فان قلت كيف
تصنع في قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره من جهة انه مستثنى استثناء مفرغ وشرطه ان يتقدمه نفي قلت
هو لم يوجد لفظا ولكنه موجود معنى وكفاك ذلك لان المعنى والله اعلم لا يريد الله الا اتمام نوره ولما انهى
الكلام على المستثنى بالا اخذ يتكلم على المستثنى بغير وسوى بلغاتها فقال والمستثنى بغير
وسوى وسُوى وسواء مجرور لا غير يعني ان المستثنى بغير وسوى على وزن رضى وسُوى على وزن هدى وسواء على وزن
سماء وكذا الاسواء على وزن بناء كلها مجرور بسبب اضافتهن اليه اي لا غير ذلك جائز فلا لنفي الجنس وغير منصوبة
على انها اسمها وخبرها محذوف والمضاف اليه الذي هو ذلك منوي معنى بنيت غير على الضم كالقاعدة في
حذف الخبر كما هو الغالب في خبر لا المذكورة اذا علم وتعرب غير اعراب المستثنى بالا على التفصيل المتقدم فيجب
نصبها على الاستثناء اذا كان الكلام تاما موجبا مثل قام القوم غير زيد ويجوز فيها البدل والنصب على الاستثناء
اذا كان الكلام منفيا تاما مثل ما قام القوم غير زيد بالرفع وغير زيد بالنصب ويجب النصب فيها في المنقطع الذي لا يمكن
تسلط العامل عليه ويجب فيها النصب في المنقطع الممكن فيه ذلك عند الحجازيين وجواز الاتباع والنصب عند بني
تميم وتعرب على حسب العوامل اذا كان الكلام ناقصا منفيا مثل ما قام غير زيد وما ضربت غير زيد وما مررت بغير زيد
واما سوى بلغاتها فيلزمها النصب على الظرفية لكن النصب في غير يكون ظاهرا وفي سوى يكون مقدرا لان الالف لا تقبل
الحركة فتقول قام القوم سوى زيد وسوى عمرو وما قام القوم سوى زيد وسوى عمرو وما قام سوى زيد وسوى عمرو واما
المستثنى بخلا وعدا وحاشا ... ولا تعتبر بها يجوز نصبه ولا يكون الا متصلا بناء على انها افعال ماضية
فاعلها ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المفهوم من الكل السابق وهو المستثنى منه ومفعولها المستثنى
وجره بناء على انها حروف جر نحو قام القوم خلا زيدا اي خلا بعضهم زيدا وخلا زيد بالجر وعدا عمروا بنصب عمرو على
انه مفعول عدا اي عدا بعضهم عمروا وعدا عمرو بالجر فان اقترنت خلا وعدا بما وجب النصب بهما فقط نحو قولك
قام القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمروا وكذا المستثنى بليس ولا يكون نحو قام القوم ليس زيدا وانتصابه بعد ليس ولا يكون
على انه خبرهما واسمهما ضمير مستتر فيهما وانما وجب النصب بعد ما خلا وما عدا عند الجمهور لان ما
الداخلة عليهما مصدرية وهي لا تدخل الا على الجمل الفعلية وقد يجر ما بعدهما على تقدير ان ما زائدة وفيه
شذوذ لان المعهود في زيادة ما مع حروف الجر ان لا يكون قبل الجار والمجرور بل بينهما كما في قوله تعالى عما قليل ليصبحن
نادمين فبما نقضهم ميثاقهم وحاشا زيدا بالنصب وزيد بالجر كما تقدم تنبيه اعلم ان المستثنى ونفيه
في هذه الكلمات سواء ... جره بعد خلا وعدا مرجوح ونصبه راجح وجره بعد حاشا راجح ونصبه مرجوح ثم ان قوله باب

ما يعلم منه اعرابه وحروف

الاستثناء تقدم ... اعرابه وحروف مبتدأ الاستثناء مضاف اليه وثمانية خبر المبتدأ او هي مبتدأ او الا وما عطف عليه خبر
فالمستثنى مبتدأ او بالا متعلق به وجملة ينصب بالبناء للمفعول خبره ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عائد
على المستثنى واذا هذه يجوز ان تكون مجردة عن معنى الشرط فتتعلق بينصب اي ينصب وقت كذا ويجوز ان تكون
متضمنة معنى الشرط متعلقة بجوابها المحذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير اذا كان كذا فانه ينصب وعلى الا
حتمال الثاني فجملة كان الكلام موجبا من كان واسمها وخبرها في موضع جر باضافة اذا اليها وتاما يجوز ان يكون خبرا
بعد خبر على القول بجواز تعدد الخبر وهو الصحيح وان يكون نعتا لموجبا ونحو خبر مبتدأ محذوف وقام القوم فعل
وفاعل والا حرف استثناء وزيدا منصوب بالا على الصحيح وخرج الناس الا عمرا واعرابه على وزن ما قبله
وان حرف شرط وكان فعل الشرط والكلام اسم كان ومنفيا خبرها وتاما خبر بعد خبر او نعت لمنفيا كما تقدم
وجاز فعل ماض وفيه متعلق بجاز والبدل فاعل لجاز والنصب معطوف على البدل وعلى الاستثناء في موضع الحال من النصب
متعلق بالاستقرار ونحو خبر مبتدأ محذوف وما حرف نفي وقام فعل ماض والقوم فاعل قام والا حرف ايجاب وزيد
بالرفع بدل من القوم بدل بعض من كل وزيدا بالنصب منصوب بالا على الاستثناء وان حرف شرط وكان فعل الشرط والكلام
اسمها وناقصا خبرها وكان ... الشرط واسمها مستتر فيها يعود على الاستثناء فبالا وعلى حسب العوامل
متعلق بالاستقرار وخبرها والعوامل مضاف اليه بحسب ونحو خبر مبتدأ محذوف وما حرف نفي وقام الا زيد وما ضربت
الا زيدا وما مررت الا بزيد كلها معطوف على نحو والمستثنى مبتدأ او بغير متعلق به وما بعده عطف عليه ومجرور خبر المبتدأ
ولا نافية بمعنى ليس وغير اسم لا مبني على الضم لشبهها بقبل وبعد في الابهام اذا حذف المضاف اليه ونوي معناه والمضاف
اليه محذوف هو خبر لا والتقدير لا غير الحكم جائز قال ابن هشام في شرح الشذور وما معناه ولا يحذف
ما يضاف اليه غير ويبنى على الضم الا بعد ليس خاصة وقال في المغني في قولهم لا غير لحن وجوزه ابن مالك وا
لمستثنى مبتدأ او بخلا متعلق به وجملة يجوز نصبه من الفعل والفاعل خبر المبتدأ ونحو خبر مبتدأ محذوف وقام القوم
فعل وفاعل وخلا زيدا فعل وفاعل ومفعول والجملة الفعلية موضعها نصب على الحال او مستأنفة فلا موضع لها من
الاعراب وزيد بالجر مجرور بخلا على انها حرف جر وموضع خلا ومجرورها نصب وقيل على تمام الكلام وقيل لانهما متعلقان
بالفعل المذكور وعدا عمرا او عمرو واعرابه على وزن ما قبله جملة وتفصيلا ثم اشار الى الباب السابع بقوله

باب

اعلم ان الكلم تنقسم زائدة وغير زائدة فالزائدة دخولها في الكلام كخروجها نحو قوله تعالى فبما رحمة
اذ لم تكن ... الاية الاخرى وما منعك الا تسجد وغير الزائدة نافية وغير نافية وغير النافية ناهية كقوله تعالى
لا تحزن ان الله معنا ودعائية نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا ولا تؤاخذنا والنافية على قسمين عاملة وغير عاملة
وغير العاملة عاطفة نحو جاء زيد لا عمرو وغير عاطفة نحو قولك ما قام زيد ولا عمرو وقولك ولا زال الله محسنا اليك وهذه
معناها الدعاء والعاملة

والعاملة على قسمين عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر وتنفي الوحدة ولها اربعة شروط ان يكون اسمها
وخبرها نكرتين وان لا يتقدم خبرها على اسمها وان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها الا ان يكون المعمول ظرفا
او جارا ومجرورا وان لا ينتقض نفيها بالا كقول الشاعر تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا
وعملها هذا اعني عمل ليس قليل جدا وعاملة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر والكلام الان فيها وشروطها ان تكون
نافية للجنس وان يكون نفيها نصا وان لا يدخل عليها جار وان يكون اسمها منكرا متصلا بها وان يكون خبرها
نكرة وزاد المؤلف وان لا تكرر لا فان دخل عليها جار خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء ونحو
جئت من لا شيء بالفتح وسيأتي اذا تكررت او لم تباشر النكرة ووجد عنه على محشي شيخنا ما نصه
المراد بكونها نافية للجنس اي على سبيل التنصيص ثم ان المراد انها نافية لحكم الجنس وعينه فالدوا
ذا قلت لا رجل في الدار على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجال واذا قلت لا غلام سفر حاضر فقد دلت لا على نفي
الحضور عن جنس الغلام واذا قلت لا طالعا جبلا حاضر فقد دلت لا على نفي الحضور عن جنس طالع الجبل وهكذا
وقيد نافية بالتنصيص ليخرج لا العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة وقد تكون نافية للجنس على سبيل الا
حتمال والظهور ويتعين ذلك بالقصد والقرائن وانما عبر المؤلف بصيغة اعلم هنا مع ان العلم بجميع ما في الكتاب
مطلوب اشارة الى الاهتمام والاعتناء بما يرد بعدها لاحتياجه الى التنبيه لغموضه ان لا تنصب النكرة وجوبا
بلا تنوين [illegible] كلمة لا [illegible] فان اتصلت بها فتنصب لفظا اذا كانت مضافة مثل
لا غلام سفر حاضر او شبيهة بالمضاف بان اتصل بها شيء من تمام معناها اما مرفوع بها نحو لا قبيحا فعله ممدوح او منصوب بها نحو لا طالعا
جبلا حاضر او مخفوض بخافض متعلق بها نحو لا خيرا من زيد عندنا او تنصب محلا اذا كانت مفردة اي غير مضافة ولا مشبهة به نحو لا رجل في الدار
فلا نافية للجنس ورجل اسمها مبني على الفتح لتضمنها معنى من الاستغراقية او تركيبه معها تركيب خمسة عشر وهو منصوب
بها محلا لانه نكرة مفردة وفي الدار في محل رفع على انه خبرها هذا مذهب الجمهور ومن امثلتها قوله تعالى لا ريب فيه من قوله تعالى الم ذلك
الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين على احد الاحتمالات في الاية وذهب بعضهم الى ان لا اذا باشرت النكرة المفردة تكون ناصبة لها
لفظا وتقديرا كما اذا باشرت النكرة المضافة او المشبهة بالمضاف وعلى هذا المذهب يحذف التنوين من النكرة المفردة للتخفيف وكلام المؤ
لف يحتمل التنزيل على هذا المذهب لكن لا ينبغي حمله عليه لانه مذهب ضعيف وان كانت النكرة مثنى او جمع مذكر سالما بنيت
على الياء نحو لا رجلين ولا مسلمين عندي وان كان جمع مؤنث سالما بني على الكسر وقد يبنى على الفتح نحو لا مسلمات
في الدار تنبيه يتجه الاعتراض على المؤلف في قوله من غير تنوين فانه انما يتم في النكرة المفردة والنكرة المضافة
كما رأيته في المثالين وهما لا غلام سفر ولا رجل في الدار واما في النكرة المشبهة بالمضاف فالوجه اثبات التنوين فيها مثل لا طا
لعا جبلا حاضر ويجاب عن ذلك بان قوله من غير تنوين مبني على التغليب فان لم تباشرها اي اذا لم تباشر كلمة لا

[illegible]

المذكورة النكرة بان وقع بعضها او صلح الاصل

... وجه الرفع والتنوين فيه رفع النكرة على انها مبتدا او وجه ايضا تكرار لا مع نظير فلقد
النكرة نحو لا الطالع ولا امراة فلا نافية لا عمل لها وفي الدار خبر مقدم ورجل مبتدا مؤخر والواو عاطفة ولا الثانية
زائدة وامراة معطوف على رجل ويجوز ان يكون خبر امراة محذوف بانفهام المذكور اي ولا امراة في الدار ويجوز في لا الثانية وجه
اخر وهو ان تكون عاملة عمل ليس فتكون امراة اسمها والخبر محذوف على ما تقرر **تنبيه** مثل هذه عدم
مباشرة لا النكرة ما اذا باشرتها لا معرفة فيجب الرفع ايضا والتكرار مثل لا زيد في الدار ولا عمرو والتكرير لا يعمل
نشرة النكرة نحو لا حول ولا قوة جاز اعمالها والغاؤها فان نشبت النصب بالا عمالها قلت فيه لا رجل في الدار ولا امراة
بفتح رجل وامراة على ان لا في موضعين لنفي الجنس وقوله في الدار خبر لا الاولى وخبر لا الثانية محذوف بانفهام المذكور
اي ولا امراة في الدار وان شئت النصب لا الغائها فقلت لا رجل في الدار ولا امراة برفع رجل وامراة اما رفع رجل فعلى ان
لا نافية لا عمل لها ورجل مبتدا وسوغ الابتداء بالنكرة النفي وقوله في الدار خبره واما رفع امراة فعلى ان لا زائدة
وامراة معطوف على رجل ويجوز ان تجعل امراة مبتدا او تقدر له خبر انفهم المذكور اي ولا امراة في الدار فعلى هذا العطوف
جملة لا امراة في الدار والمعطوف عليه جملة لا رجل في الدار **والحاصل** ان في النكرة بعد لا الثانية خمسة
اوجه ثلاثة مع فتح النكرة الاولى مثل قولك لا حول ولا قوة الا بالله بالبناء على الفتح على الاعمال فيهما وبالنصب
مع التنوين بالعطف على محل الاسم لا وحده وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتاكيد النفي وبالرفع
على ان لا الثانية عاملة عمل ليس او بالعطف على محل لا مع اسمها وهو رفع بالابتداء وحينئذ تكون لا الثانية زائدة
كذا لتاكيد النفي او بالابتداء وليس لا الثانية عمل وان رفعت الاول بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس جاز في الثاني وجهان الرفع والبناء على الفتح ولا يجوز
النصب لفقد ما يعطف عليه واذا كان اسم لا مفردا او نعت بمفرد ولم يفصل بينهما فاصل نحو لا رجل ظريف في الدار جاز في الصفة الرفع على موضع لا
مع اسمها فانها في موضع رفع على الابتداء والنصب على موضع اسمها فان موضعها نصب بلا العاملة عمل ان والفتح على تقدير ان النكرة ركبت
الصفة مع الموصوف تركيب خمسة عشر ثم ادخلت عليهما لا فان فصل بينهما فاصل او كانت الصفة غير مفردة جاز الرفع والنصب وامتنع
الفتح نحو لا رجل في الدار ظريفا او ظريف والثاني نحو لا رجل طالعا جبلا او طالع جبلا **وقد** تدخل همزة الاستفهام على لا النافية للجنس ويكون
عملها باقيا نحو الا رجل في الدار ويجوز حذف خبر لا هذه اذا دل عليه دليل عند الحجازيين ويجب عند التميميين والطائيين ان يقال هل
من رجل قائم فيقال لا رجل سواء كان ذلك الظرف والمجرور وغيرهما قال الله تعالى ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت اي لهم قال لا ضير اي علينا واما
اذا لم يدل عليه دليل فلا يجوز حذفه عند احد **ثم** ان قوله اعلم فعل امر وفاعل ان بفتح الهمزة حرف توكيد ونصب ولا اسمها
وجملة تنصب النكرة من الفعل والفاعل والمفعول خبرها ان واسمها وخبرها في تاويل مصدر منصوب بـ اعلم سد مسد المفعولين
من غير متعلق تنصب وتنوين مضاف اليه غير واذا ظرف لما يستقبل من الزمان وباشرت فعل وفاعل مستتر فيه يعود على لا
والتاء للتانيث والنكرة مفعول به **ويحتمل** ان تكون النكرة فاعل باشرت والمفعول محذوف تقديره اذا باشرتها

النكرة وفي عبارة

في موضع نصب على الحال
نسخة بالواو اصل

الكلام وفي اعادة لا من قوله وفي الدار ولا امرأة ان هذا وجملة لم تكن ولا امر الفعل والفاعل في ...
ونحو خبر مبتدأ محذوف ولا نافية للجنس ورجل في الدار اسمها وخبرها فان حرف شرط ولم حرف نفي وجزم
تنا شرطها فعل مضارع مجزوم بلم لانه لا بان لبعدها وفاعله مستتر فيه جوازا وفي من جو هذا الضمير البحث السابق
والهاء المتصلة بالفعل مفعول به وهذه الجملة تسمى جملة الشرط وجملة وجب الرفع من الفعل والفاعل جواب
الشرط ووجب تكرار جملة فعلية معطوفة على جملة جواب الشرط ولا منصوب الهاء تكرار ونحو خبر مبتدأ محذوف
ولا نافية مهملة وفي الدار متعلق بالاستقرار على انه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر ولا حرف نفي وامرأة معطوفة
بالواو على رجل فان تكررتا شرطها وجملة جاز اعمالها من الفعل والفاعل جواب الشرط والغاؤها معطوف على اعمالها
لها ونحو خبر مبتدأ محذوف لا رجل في الدار ولا امرأة برفع المعطوف والمعطوف عليه تقدم اعرابه وما بعده ايضا
تقدم الاعراب مما تقدم ثم اشار الى الباب الثامن بقوله **باب المنادى** بفتح الدال وهو اسم
المطلوب اقباله بحرف من حروف النداء التي هي نائبة عن فعل لا يفهم ابدا الا انه لو لفظ لكان خبرا والنداء طلب واما
بكسر الدال فهو طالب الاقبال وقوله اقباله يتوجه اليه بوجهه او قلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او
حكما مثل يا سماء ويا جبال او يا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم دخلها حرف النداء وقصد نداؤه فهو في حكم من
اقباله كالمندوب لانه المتفجع عليه دخل عليه حرف النداء المجرد المتفجع لا المنادى فهو بمنزلة المنادى وقصد نداؤه فان قيل يخرج
من هذا التعريف نحو يا زيد لا تفعل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوبه قيل في الجواب انه مطلوب الاقبال لسماع النهي ومنهي الاقبال بعد نوع
جهة فانفكت الجهتان وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة كما قيل يا الله وقوله بحرف متعلق بالمطلوب اي بواسطة حرف
من حروف النداء نائب مناب ادعو واحترز به عن اطلب او اقبل زيدا وانادي زيدا وادعو ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال لكن
بواسطة حرف النداء ثم ان قوله هو المطلوب اقباله الخ تعريف للمنادى باعتبار معناه واما تعريفه باعتبار لفظه فهو الاسم الذي
يدخل عليه يا او احدى اخواتها فيعم التعريفين مسامحة لان النحو لا يبحث فيه الا عن الالفاظ واما المنادى لغة المدعو والنداء لغة الدعاء
واصطلاحا الدعاء بيا او احدى اخواتها وحروفه ثمانية الهمزة واي مقصورتين وممدودتين ويا وايا وهيا ووا
تختص بالمندوب وهو المتفجع عليه نحو وازيداه او المتوجع منه نحو وارأساه وقد تستعمل في النداء الحقيقي
ان امن اللبس كقول الشاعر: حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمر وحذف منه هاء
السكت فالهمزة المقصورة للقريب والعين للبعيد ونحوه كالمتوسط والنائم وقيل يا للقريب والبعيد واي للقريب
ويا والهمزة لما هو اقرب منه وايا للبعيد وهيا لما هو ابعد منه وقيل غير ذلك واجمع النحويون على جواز نداء
القريب بما للبعيد توكيدا واجمعوا ايضا على منع العكس ويجوز حذف حرف النداء نحو يوسف اعرض عن هذا الا في
لفظ الجلالة ... ونحو ايها المومنون ... نحو يا عمرا والمستغاث نحو يا لزيد والمنادى

العقيد لان المطلوب بحصول الصفة والحذف فيه ايضا والتعجب منه نحو يا اللّهمّ. اذا تعجبت من كثرته والضم
في يا ايها لانه يجب لتعويض الدالة على النداء مع الضم عند الحذف ولعظم الجلالة لان ذا اسم الله على خلاف
القياس ولو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون لدليل واسمه واسم الجنس غير المعين كقول الا
عمى يا رجلا خذ بيدي واما اسم الاشارة نحو يا هذا واسم الجنس المعين ففيه خلاف والمرتضى عند ابن مالك الجواز
لورود السماع في كل منهما الا ان اكثره في جميعه فمن ذلك اسم الجنس قولهم اطرق كرا وافتد مخنوق واصبح
ليل وفي اسم الاشارة قوله * اذا هملت عيني لها قال صاحبي * بمثلك هذا لوعة وغرام * وهذا
القدر كاف في هذا المعنى لان الغرض الاختصار المنادى خمسة انواع المفرد العلم والمراد بالمفرد هنا وفي باب لا
ما ليس مضافا ولا شبيها به كما تقدم ويدخل في الاسم المفرد بهذا التفسير المركب المزجي والمثنى والجمع نحو معد
كرب ويا زيدان ويا زيدون ونحو يا موسى بعضه مقدر نحو اذا ذيب وكذا اثنا عشر واثنتا عشرة فتقول يا اثنا عشر
ويا اثنتا عشرة بالالف لانه مفرد هنا والنكرة المقصودة بالنداء دون غيرها فان اريد بها واحد النكرة وصيرت
معرفة فان قلت كيف تكون معرفة والمؤلف يقول النكرة فالجواب ان قوله هذا مبني على الجواز
لمجاز لا على الحقيقة فسميت نكرة مع كونها معرفة لانها كانت قبل ان تصير مقصودة ويسمى هذا المجاز مجاز
الكون لانها بصورة النكرة ويسمى هذا المجاز استعارة والنكرة غير المقصودة بالنداء وانما المقصود واحد من
افرادها والمضاف الى افرادها غير والشبيه بالمضاف فيبنى المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين نحو يا زيد
ويا موسى ويا قوم والنكرة المقصودة نحو يا رجل ويا نفس تعيري وقوله تعالى يا جبال اوبي معه هذا ان لم تكن النكرة المقصودة موصوفة
فان كانت موصوفة جاز نصبها فتقول يا رجلا كريما اقبل كما حكي عن الفراء وبه يعلم ما روي من قوله عليه الصلاة والسلام في سجوده يا عظيما
يرجى لكل عظيم فجملة يرجى في موضع نصب نعت لعظيم والحقت بالشبيه بالمضاف كما عند ابن مالك فان قيل هذه الجملة واقعة بعد
معرفة في اللفظ والجمل بعد المعارف احوال لا صفات فالجواب ان يقال انما نعتت مع بقائها على تنكيرها وانما امتنع نصبها في القصد
عن بنية ما هو بالعلمية فاشبهت النكرات او يقال انه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء طارئا على الموصوف وصفته جميعا الا انه
على النداء وقيل ثم وصف بعد ذلك ام ثم او قول المؤلف فيبنيان على الضم ليس على اطلاقه لان المفرد العلم والنكرة
المقصودة اذا كانا مثنيين او مجموعين جمع مذكر سالما لا يبنيان على الضم بل اذا كانا مثنيين بنيا على الالف نحو
يا زيدان علما او يا رجلان وان كان جمع مذكر سالما بنيا على الواو نحو يا زيدون علما او يا مسلمون ويمكن ان يجاب
عن ذلك بان مراده بالضم ما يشمل هذا في الامر على سبيل المجاز ولذا قال بعض ولو قال المؤلف فيبنيان على
ما يرفعان به لكان احسن ليدخل نحو يا زيدان ويا رجلان ويا زيدون ويا مسلمون وبالله قال فيبنى العلم اذا ثني او جمع
لزم فيه الالف واللام فكيف يقع نحو يا زيدان ويا زيدون بلا ال قيل انما يقع ذلك لعنائها بالمعنى واللام وكونهما في حكمها

في اوائلها

في افادة التعريف ولو استعمل مع الالف واللام هنا لزم اجتماع اداتي تعريف وهو ممتنع وزاد م والنكرة الباقية اي هي
النكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف منصوبة وجوبا لا غير اي لا يجوز فيها غير النصب فالنكرة غير
المقصودة نحو قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي لانه لا يقصد احدا بعينه والمضاف نحو يا رسول الله ويا حسن الوجه
والمشبه به وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي يكون به التمام اما ان يكون اسما مرفوعا بالمنادى
كقولك يا محمودا فعله ويا حسنا وجهه ويا جميلا فعله او منصوبا به كقولك يا طالعا جبلا او مخفوضا
بمتعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد او معطوفا عليه قبل النداء كقولك يا ثلاثة وثلاثين في تسمية
بذلك وجميع الاسماء المضافة تسلو الا المضاف الى ضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك وفي باب النداء نظم كما قال
الحريري وما العامل الذي يتصل اخره باوله ويعمل معكوسه مثل عمله وتفسيره يا في النداء نحو قولك يا عبد الله
فانه عامل النصب في المنادى وهو حرفان فاخره متصل باوله ومعكوسه وهو اي يعمل في النداء عمله ايضا لكن في تسميته باوي على ليس
نحو واو نكابا للمذاهب الضعيفة والا فالجواز العامل الفعل المقدر وام تتم ار قوله المنادى مبتدا وخمسة خبره وانواع مضاف
اليه خمسة والمفرد وما عطف عليه بدل من خمسة بدل تفصيل والعلم نعت المفرد والنكرة معطوفة على المفرد والمقصودة مضاف اليها النكرة
والنكرة ايضا معطوفة على المفرد غير نعت النكرة والمقصودة مضاف اليها النكرة والمضاف والمشبه معطوفان ايضا على المفرد وبالمضاف متعلق
بالمشبه فاما حرف تفصيل وفيه معنى الشرط والمفرد مبتدا والعلم نعته والنكرة معطوفة على المفرد والمقصودة نعت النكرة فيبنيان فعل
مضارع مبني للمفعول والالف نائب الفاعل والفعل مرفوع محله في محل الرفع على الخبرية للمبتدا او ما عطف عليه والمبتدا وخبره جواب
اما ولذلك جيء بالفاء وعلى الضم متعلق بيبنيان ومن غير متعلق موضع الحال من الضم وتنوين مضاف اليه غير ونحو خبر مبتدا محذوف ويا حرف نداء
وزيد منادى مبني على الضم لانه مفرد علم معرفة علمية ويا حرف نداء ايضا ورجل مبني على الضم ايضا لانه نكرة مقصودة والثلاثة مبتدا والباقية
نعته ومنصوبة خبره ولا نافية بمعنى ليس وغير اسمها مبني على الضم لقطعه عن الاضافة وفيه معنى المضاف اليه وخبر ليس محذوف
والتقدير ليس النصب جائزا او فتح الكلام فيه ثم انتقل الى الباب التاسع بقوله **باب المفعول لاجله** بفتح الهمزة
وقد تكسر ويسمى المفعول من اجله والمفعول له والاجل في الاصل مصدر اجل شرا اذا جناه استعمل في تعليل الجنايات
كقولهم من جراك فعلته اي من اجلك اي من جنايتك ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل ومن الداخلة عليه للا
بتداء كذا قال بعض الائمة وفي شرح الخلاصة لبدر الدين ابن الناظم الداخلة عليه للسببية وهو الاسم
المنصوب خرج به المرفوع والمجرور الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل الصادر من فاعله فهو علة الا
قدام على الفعل وسببه واحترز به عن نحو قمت قياما اذ هو لم يذكر لبيان سبب وقوع الفعل بل لتأكيد عامله
وخرج ايضا باقي المفاعيل قال السيد المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم الى قسمين علة
غائية للفعل كالتأديب للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والاول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم الثاني
يكون

حسا وشيوعه في الخارج علة للفعل أو نحو قام زيد إجلالا لعمرو وقصدتك ابتغاء معروفك وقوله تعالى يجعلون أصابعهم
في آذانهم من الصواعق حذر الموت وشروطه أربعة الأول أن يكون مصدرا من غير لفظ الفعل والثاني أن يكون
علة لوقوع الفعل وهذا هو المراد بقوله بيان السبب وقوع الفعل والثالث أن يكون فاعله وفاعل الفعل
المعلل واحدا والرابع أن يكون زمانه وزمان الفعل متحدا والشرط الثالث والرابع التي تفهم بهما مستفادة
من المثالين اللذين ذكرهما فإجلالا وابتغاء وحذر كل منها مصدر منصوب ذكر علة لوقوع الفعل وفاعله وفاعل
الفعل المعلل واحد وزمانهما متحد لأن فاعل القيام والإجلال المتكلم وزمان القيام والإجلال واحد وزمانهما
واحد لأن القيام مقارن للإجلال في الزمان وهل يشترط كونه قلبيا فلا يجوز شكرتك قتل الكافر ولا جئتك العسل
والسمن لأنه اسم ذات لا مصدر أو لا يشترط فيجوز خلاف كالخلاف في أنه هل يشترط كونه عرضا فلا يجوز تعدده
عن الحرف جبنا أو لا فيجوز وبقيت شروط أخر لماهية المفعول له أحدها أن يصلح في جواب لم مثلا أن يقال لم ضربت زيدا فيقول تأديبا الثاني
أن يصلح جعله خبرا عن الفعل أو العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك إذ يصلح عن زيارتك الطمع أو مبتدأ لقولك الطمع حملني على
زيارتي إياك الثالث أن يصلح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز أن تجعل زيارة في قولك
زرتك زيارة مفعولا له لأن المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود نفسه اهـ وأشار المؤلف بالمثالين إلى أن المفعول
لأجله على ضربين مفعول لأجله يكون سببا لوقوع الفعل باعتبار قصد تحصيله كما في المثال الأول إذ سبب قيام زيد قصد تحصيل إجلال عمرو
وتعظيمه ومفعول لأجله يكون سببا لوقوع الفعل باعتبار وجوده كما في المثال الثاني إشارة إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أن المفعول
لأجله يجب أن يكون نكرة اهـ وجعله المصدر ابتغاء معرفة بالإضافة إلى ما بعده بعيد إذ إضافته معروف إلى الضمير معنوية لا لفظية والإضافة
إلى المصدر تعريفها إذا لم يكن أو بمعنى في بل مضى تسمية لحظ من أنه قد يفقد المعلل شرطا من هذه الشروط وجب جره بلام
التعليل أو ما يقوم مقامها فمثال ما فقد المصدرية نحو قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا فإن المخاطبين هم العلة في الخلق
ونفعهم ضمير هم باللام لأنه ليس مصدرا ومثال ما فقد اتحاد الفاعل نحو قول الشاعر، وإني لتعروني لذكراك هزة، كما انتفض العصفور
العصفور بلله القطر، فإن فاعل تعروني هو الهزة وفاعل ذكرى هو المتكلم لأن المعنى لذكري إياك فلما
اختلف الفاعل خفضه باللام والواو في وإني للعطف ولتعروني خبر إن من عراه الشيء إذا غشيه واللام
للتأكيد والهزة هي التحرك والارتياح والكاف في كما للتشبيه وما مصدرية وبلله القطر حال من العصفور
بتقدير فيه كما في أو جاءوكم حصرت صدورهم وقوله تعالى لتركبوها وزينة فإن تركبوها بتقدير أن تركبوها
وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير وجيء بها مقرونا باللام لاختلاف الفاعل إذ فاعل الخلق هو الله تعالى وفاعل
لدى الستر إلا لبسة المتفضل: الركوب بنو آدم ومثال ما فقد اتحاد الزمان نحو قوله، فجئت وقد نضت لنوم ثيابها، فإن النوم وإن
كان علة لخلع الثياب لكن زمان خلع الثياب سابق عن زمانه والذي يقوم مقام لام التعليل من نحو قوله تعالى من غم أعيدوا

فيها

فيها وفي نحو قوله تعالى يذرؤكم فيه وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في هرة والكاف نحو قوله تعالى واذكروه كما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وعن نحو قوله تعالى وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك اي لاجل قولك والباء في قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم اي لاجل ظلمهم وسببه والمفعول له منصوب بفعله المذكور معه على العلة ويجوز تقديمه على عامله تقول تأديبا ضربت زيدا **واعلم** انه لا يلزم من وجود الشروط وجوب نصب المفعول له بل هو جائز فان شئت نصبت وان شئت جررته بالحرف واذا علمت هذا **فاعلم** ان المسألة على ثلاثة اوجه **وجه** يكون النصب فيه ارجح من الجر وذلك عند كون المفعول له مجردا من ال والاضافة كالمثال الاول من مثالي المؤلف وكزينة من قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة في احد الاوجه **ووجه** يكون الجر فيه ارجح من النصب وذلك وذلك عند كونه مقرونا بال نحو زرتك للبر **والوجه الثالث** يستويان فيه وهو المضاف كالمثال الثاني من مثالي المؤلف وكقوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله **ثم ان قوله** باب المفعول تقدم ما يفيد اعرابه ومن اجله جار ومجرور متعلق بالمفعول وهو مبتدأ او الاسم وما بعده خبر والمنصوب والذي نعتان للاسم ويذكر فعل مضارع مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا والجملة صلة الذي وعائدها فاعل يذكر مستتر فيه وبيانا مفعول لاجله وناصبه يذكر ولسببه متعلق بيذكر ووقوع مضاف اليه سببه والفاعل مضاف اليه وقوع ونحو خبر مبتدأ محذوف وقام زيد فعل وفاعل واجلالا مفعول لاجله وناصبه قام ولعمرو متعلق باجلالا وقصدتك فعل وفاعل اجلالا مفعول لاجله وناصبه قصد ومعروفك مضاف اليه ثم ومفعول وابتغاء

اشار الى الباب العاشر بقوله **باب المفعول معه** اي الذي فعل بمصاحبته فعل بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه والمفعول في وقوع الفعل عليه وقوله معه مفعول لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وله وفيه والضمير المجرور راجع الى الالف واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى غير النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو الاكثر وقيل المعنى الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدر والضمير المجرور للموصول الاسم واخره عن بقية المفاعيل لانه قد قيل انه سماعي لا يقاس عليه ومن ثم لم يقع في القرآن بيقين وان كان هذا القول خلاف المشهور بخلاف البواقي فان النحاة اجمعوا على انها قياسية ولان العامل لا يصل عمله اليه الا بواسطة وهي الواو بخلاف البواقي فان العامل يصل اليه بنفسه **وهو الاسم** خرج به الجملة نحو جاء زيد والشمس طالعة والفعل نحو لا تأكل السمكة وتشرب اللبن فيما ذكره الموضح في شرح اللمحة بنصب تشرب ثم قال ولا يكفي في الاسم تأويل خلافا لبعضهم **وقال بعضهم** ينبغي ان يكون ذلك فيما غير نصب تشرب والاظهر عندي ان الاسم ينبغي ان يعلم حكمه **وقد صرح** بعضهم بانه مفعول معه وهو الحق **المنصوب** بما سبق من فعل او شبهه **الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل** اي المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل الفعل وخرج به باقي المفاعيل ثم ان التعبير بمن في قوله من فعل مع انها موضوعة للعاقل مبني على التغليب فانه لا يلزم في المفعول معه ان يكون مصاحبا مذكورا بل يجوز ان يكون من غير ذوي العقول كما في استوى الماء والخشبة

لكركوي

منه ... من ذوي العقول هو الأكثر وذوي العقول أشرف من غيرهم فاستعملت من في الأعم تغليبا لذوي العقول على غيرهم اه
وقد حده في منهاجه أنه اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوق بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه
فخرج بذكر الاسم الفعل المنصوب بعد الواو في قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإنه على معنى الجمع أي لا تفعل هذا
مع فعلك هذا فلا يسمى مفعولا معه لكونه ليس اسما وتقدم ما فيه وبذكر الفضلة ما بعد الواو في نحو قولك اشترك
زيد وعمرو وبذكر الواو ما بعد مع في نحو قولك جاء زيد مع عمرو وما بعد الباء في نحو بعتك الدار بأساسها وبذكر إرادة التنصيص
على المعية نحو جاء زيد وعمرو إذا أريد مجرد العطف ونحو مزجت عسلا وماء لأن المعية مستفادة من العامل وهو
مزجت وقوله مسبوق الخ بيان لشرط المفعول معه وهو أنه لابد أن يكون مسبوقا بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه
فالأول نحو قولك جاء الأمير والجيش وسرت والنيل وقوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم واستوى الماء
والخشبة أي ارتفع الماء معها أي مصاحبها في ارتفاعه أي ارتفع نحو وصل إليها فالجيش اسم منصوب مذكور
لبيان من صاحب الأمير في المجيء والخشبة اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الماء في الاستواء والثاني كقولك
أنا سائر والنيل ولا يجوز النصب في قولهم كل رجل وضيعته لأنه لم يتقدم فعل ولا ما فيه معنى الفعل وحروفه والضيعة بالضاد المعجمة والمثناة
التحتية في اللغة العقار الذي هو الأرض والشجر والمتاع وهو هنا كناية عن الصنعة وكذلك لا يجوز هذا لك وأباك بالنصب لأن اسم الإشارة وإن
كان فيه معنى الفعل وهو أشير لكنه ليس فيه حروفه ولا يجوز تقديم المفعول معه على عامله مطلقا وكرر المؤلف المثال إشارة إلى أن المنصوب
بعد الواو قد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش لصحة نسبة الفعل له وهو أولى من النصب لبقاء الواو على أصلها وهو العطف وقد لا يجوز
كالخشبة فإن الاستواء لا يكون إلا بين شيئين وفي نسخة آخر وبتعين النصب في المثال الثاني لأن الخشبة قارة في الحائط مثلا والماء
مرتفع وذاهب إليه ولو عطف الخشبة بالعطف لكانت نسبة الاستواء متوجهة إليها كالماء وهو خلاف المراد قال بعضهم وللاسم
الواقع بعد الواو المسبوق بفعل أو معناه حالات أحدها وجوب النصب على المفعول معه إذا امتنع العطف لمانع معنوي أو مانع صناعي فمن
الأول مات زيد وطلوع الشمس ووجه فساد العطف خلل المعنى لعدم المشاركة ومن هذا مثال المؤلف الثاني والثاني كقولك قمت وزيدا
ومررت بك وزيدا لأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل على الأصح الثانية أن يترجح المفعول معه
على العطف وذلك في نحو قولك كن أنت وزيدا كالأخ لأنك لو عطفت زيدا على الضمير في كن لزم أن يكون زيد مأمورا مع
أنك لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ فقد استفيد من هذا المثال أن ما بعد المفعول معه
يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبهما والأقل كالأخوين وهذا هو الصحيح الثالثة رجحان العطف وذلك
إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى نحو ما قام زيد وعمرو لأن العطف هو الأصل ولا مضعف
له ومن هذا مثال المؤلف الأول ومما ورد في القرآن فأجمعوا أمركم وشركاءكم فالشركاء مفعول معه أو معطوف على
قوله أمركم وبإجماع أي معه والضم بالرفع على لغة فاجمعوا أو بالنصب إما بالعطف على محله أو على لفظه أو على أنه مفعول
معه
تم انتهى

العصيان بلبسه كرجل محرم او سفره كآبق حتى يتوب ثم ان قوله بطهارة ماء متعلق بمحذوف ان علقت بشرط الخ
به والباء بمعنى مع او بمسح ان علقت بشرط الخ والباء للسببية ولا يصح تعليقها بخف او مسح مع اتحاد
معنى الباء لانه لا يصح تعلق حرفي جر متحد في اللفظ والمعنى بعامل واحد ص ولا بمسح واسع ش لما كمل
الشروط وترك الكلام على مفهوم الرابع منها وتكلم على ما سواه فذكر ان بسبب اشتراط تتابع
المشي لا يجزئ يمسح على خف واسع لعدم امكانه فيه بسهولة غالبا وكان الاولى ان يذكر المحترز
ات على الترتيب السابق لاكن عطفها من غير ترتيب اتكالا على ذهن السامع اللبيب ص ومخرق قدر ثلث القدم
ش اي وبسبب اشتراط ستره لمحل الفرض لا يمسح مخرق كثيرا قدر ثلث القدم لا ثلث جميع الخف سواء
ظهر منه القدم ام لا سواء كان من اعلاه او اسفله ثم بالغ على الثلث يمنع بقوله ص وان بشك ش هل بلغ الثلث
ام لا لان الغسل اصل والشك في الرخصة يبطلها ثم يوجد في بعض النسخ وان بشك ان التصق وفي بعضها بل
دونه ان التصق اي الثلث وفي بعضها ص لا دونه ان التصق ش وفي بعضها الا فان التصق ومعنى الاربعة واحد
وعلى كل فهو راجع للمفهوم اي مفهوم قوله قدر ثلث القدم اي انه يمسح على المخرق الذي يكون اقل
من ثلث القدم اذا كان ملتصقا بعضه ببعض كالشق فقوله كمنفتح صغر ش يحتمل ان يكون مشبها
بقوله بل دونه ان التصق فيكون التشبيه بالجواز وهو الذي حل عليه الشارح ويحمل الصغر على ما اذا كان
لا يصل بلل اليد في المسح اليه ويحتمل ان يكون مشبها بمفهوم الشرط في قوله ان التصق اي فان لم يلتصق
فلا يمسح كمنفتح صغر فيكون التشبيه في عدم جواز المسح وهو الذي حل عليه البساطي وعليه يحمل
على ما اذا كان يصل بلل اليد في المسح اليه وما حمل عليه الشارح مثله في كلام ابن رشد ص او غسل رجليه
فلبسهما ثم كمل او رجلا فادخلها حتى يخلع الملبوس قبل الكمال ش افاد مفهوم قوله سابقا كملت
بهاتين الصورتين والمعنى ان من نكس وضوءه فغسل رجليه اولا ولبسهما ثم كمل وضوءه او لم
ينكس الا انه لما غسل رجلا من رجليه ادخل فيها الخف قبل غسله الاخرى فلا يمسح اذا احدث لانه صدق
عليه انه لبس الخفين قبل طهارة ماء غير كاملة ومثلهما اذا لبس الخفين بعد كمال الطهارة ثم ذكر
لمعة فاتى بها فلو لم يحدث وخلع الملبوس قبل الكمال وهو الرجلان او احدهما ثم لبس ما خلعه فان
له حينئذ اذا احدث ان يمسح على خفيه لانه صدق عليه انه لبسهما فعلا بعد الكمال فقوله
او غسل الخ صفة لمحذوف فاعل بمحذوف وهذه الجملة معطوفة على جملة فلا يمسح واسع
اي ولا يمسح من غسل رجليه فلبسهما الخ ثم ان لبس بكسر الموحدة من لبس يلبس لبسا وعكسه
من لبس الامر اذا اختلط مثل قوله تعالى وللبسنا عليهم ما يلبسون ص ولا محرم لم يضطر له ش افاد بهذا
مفهوم قوله فيما سبق وعصيان والمعنى ان الرجل المحرم اذا لبس خفا من غير ضرورة لا يباح له المسح
لعصيانه بلبسه فان لبسه لضرورة فانه يمسح عليه كالمراة وان لم تضطر لان احرامها في وجهها
وكفيها فقط ص وفي خف غصب تردد ش يعني ان الشخص اذا غصب خفا ولبسه فهل يجوز له المسح

عليه او يمنع الاول للقرافي والثاني لابن عطاء الله ثم ان التردد في جواز المسح وعدمه انما هو في الاتفاق على منع لبسه
ومحل التردد حيث وقع المسح على الخف المغصوب اما ان وقع على خف اعاره مملوك للماسح فيجوز حينئذ
قولا واحدا للماسح ص ولا لابس لمجرد المسح او لينام وفيها يكره ش افاد بهذا مفهوم قوله سابقا بلا ترفه
والمعنى ان من لبس خفا لمجرد المسح كراهة مشقة الغسل فقط او لحناء في رجليه او لخوف عقارب او لبسه
لينام فانه لا يمسح عليه لوجود الترفه فان فعل لم يجزه على المشهور ويعيد ابدا وحمل ابن رشد المدونة
على كلامها على الكراهة في الصورتين ويفهم من قوله لمجرد المسح انه لو لبسه لدفع ضرورة حر او برد
وقارنه قصد المسح وغيره لا يضر وانظر الاسئلة والاجوبة وما يتعلق بكلام المؤلف في شرحنا الكبير
ص وكره غسله ش هذا شروع في الكلام على مكروهات المسح على الخفين ومبطلاته بعد ان انهى
الكلام على شروطه وبعض مفاهيمها والمعنى انه يكره للابس الخف غسله لئلا يفسده ولان المسح اول
مراتب الغسل فيقع المامور به تبعا والاصل كونه مقصودا ويجزيه ان غسله بنية الوضوء ويستحب له
المسح لما يستقبل لياتي بالاصل مقصودا بخلاف لو غسله او مسحه لطين به ناويا مسحه في الوضوء
فنسي المسح وصلى فانه لا يجزيه ويمسحه ويعيد ولو نوى بغسله ازالة النجاسة والطين ورفع الحدث
جميعا اجزاه ص وتكراره وتتبع غضونه ش اي ومما يكره للابس الخف تكرار المسح بماء جديد لمخالفة
السنة ومما يكره له ايضا ان يتتبع غضون خفه بالمسح اي تجعيده انه لمنافاته التخفيف فالضمير في تكرا
ره للمسح وكلام المؤلف يوهم عوده للغسل فكان ينبغي تقديمه على قوله وغسله ليكون الضمير عائدا
على المسح ص وبطل بغسل وجب ش اي انتهى حكمه كذا قيل ولكن ليس هذا حقيقة البطلان ولو اتى بالى
ليكون غاية المسح كان حسنا اي غاية المسح الى غسل وجب وظاهر كلامه ان المسح لا يبطله الا الغسل
بالفعل وليس كذلك فكان ينبغي ان يقول وبطل بموجب غسل اي سواء اغتسل ام لا ص وبخرقه كثيرا ش يعني
انه اذا طرا على الخف خرق كثيرا وتقدم حده فانه ينزع خفيه معا ويغسل رجليه ولا يعيد الوضوء وان
كان في صلاة قطعها ولا يقال يغني عن هذه ما سبق في قوله وخرق قدر ثلث القدم لان ذلك في الابتداء وهذا
في الدوام ص وبنزع اكثر رجل لساق خفه لا العقب ش اي ويبطل المسح بنزع اكثر قدم رجله كما في الجلاب
لمحل ساق خفه بان صار ساق الخف تحت القدم واحرى كلها كما في المدونة فكلام الجلاب تفسير لها لان شرط
المسح كون الرجل في الخف واما نزع العقب والقدم كما هي في الخف لان الاقل تبع للاكثر سواء نزع العقب
بقصد ان ينزع الخف ثم بدا له فرده او من حركة المشي فقوله وبنزع واولى انتزاع وحكم نزع النصف من
القدم كحكم العقب اعتبارا بمفهوم قوله اكثر رجل ثم انه اطلق الرجل هنا على القدم وقوله لا العقب
معطوف على اكثر لا على رجل لانه فاسد ص واذا نزعهما او اعليه او احدهما بادر للاسفل كالموالاة
ش يعني ان اللابس للخف اذا مسح عليهما منفردين ثم نزعهما او على مزدوجين ثم نزع اعليه جميعا
او نزع احد المنفردين او احد المزدوجين وابقى الاخر وجب عليه في المسائل الاربعة المبادرة الى غسل الر

الرجلين

الرجلين في الاولى والثالثة ويجب نزع المنفردة الاخرى عند ابن القاسم لئلا يجمع بين الغسل والمسح ولو مسح الاسفلين
في الثانية واحدا [illegible] فقط في الرابعة ولا يجب فيها نزع اعلا الاخر خلافا لابن حبيب وسحنون والفرق بينها
وبين الثالثة بقاء البدلية هنا وبطلانها هناك ولو اعاد لبس الاعلى بعد المسح على الاسفل جاز له اذا احدث ان يمسح
عليه ومفهوم قوله بادر لو اخر الغسل والمسح بنى واستانف كالتفصيل السابق في الموالاة من نسيان وعجز
وعمد وتحديد بجفاف وعدمه ويغتفر بزمن لو كان هذا الممسوح مغسولا م وان نزع رجلا وعسرت الاخرى
وضاق الوقت ففي تيممه او مسحه عليه او ان كثر قيمته والا مزق اقوال ش يعني ان اللابس للخفين اذا نزع
احد رجليه من فردة الخف وعسر نزع الاخرى وخشي خروج الوقت المختار فهل يتيمم اعطاء لسائر الاعضاء
حكم ما تحت الخف وتعذر بعض الاعضاء كتعذر جميعها نقله عبد الحق عن بعض البغداديين او يغسل التي خرج
منها الخف ويمسح الاخرى قياسا على الجبيرة بجامع تعذر ما تحت الحائل من غير تمزيق حفظا للمال قلت قيمته
او كثرت او يمزقه احتياطا للعبادة ان قلت قيمته ويمسح عليه ان كثرت ثلاثة اقوال فالضمير المجرور بعلى
راجع الى الخف التي تعذر خلعه من احدى الرجلين ولا اشكال في غسل المنزوعة ولذا سكت عنها وقوله اقوال
هو مبتدأ لقوله ففي كذا او حذف المضاف وهو ثلاثة لدلالة السياق اذ التقدير ثلاثة اقوال ومفهوم ضاق
الوقت انه اذا اتسع فلا بد من النزع كما مر وينبغي ان قلة القيمة وكثرتها بحسب الشخص ويحتمل تحديدها
بما يلزمه شراء الماء في التيمم وفصل القلة والكثرة بالنظر لحال الخف م وندب نزعه كل جمعة ش اي وندب للا
بس الخف نزعه كل يوم جمعة لاجل غسلها ويستحب نزعه كل اسبوع ايضا مراعاة لاحمد كل يوم من الجمعة او لا
م ووضع يمناه على طرف اصابعه ويسراه تحتها ويمرهما لكعبيه ش اي وندب ايضا وضع يمناه على
طرف اصابعه من ظاهر قدمه اليمنى ووضع اليسرى تحت اصابعه من باطن خفيه فيمرهما الى حد الوضوء واخ
تلف في مسح رجله اليسرى هل يضع يده اليسرى تحت اصابعها او فوقها لانه امكن والى ذلك اشار بقوله م
وهل اليسرى كذلك او اليسرى فوقها تاويلان ش وقيل يبدأ في الرجلين من الكعبين وقيل اليد اليمنى
من الاصابع واليسرى من العقب ويمرهما مختلفين وهل يأتي فيهما الخلاف في وضع اليسرى فعلى اتيانه يحتمل ست
صفات وهو معنى قول ابن عرفة وفي صفته بعد زوال طينه ست الكافي وكيفما مسح اجزاه انتهى م ومسح
اعلاه واسفله ش اي وندب مسح اعلاه مع اسفله يعني ان الجمع بينهما مندوب كما قال في الجلاب والتلقين والمعونة
قال الشيخ وهو المشهور ووجوب مسح الاعلى يؤخذ من قوله م وبطلت ان ترك اعلاه لا اسفله ففي الوقت
ش اي وبطلت صلاة الماسح ان اقتصر على مسح اسفل خفيه وصلى لا ان اقتصر على مسح اعلاه وترك اسفله فلا تبطل
صلاته ولكن يستحب اعادتها ما دام الوقت المختار ويستحب ان يعيد الوضوء والصلاة وترك بعض الاعلى او الا
سفل كتركه كله وانما استحب اعادة الصلاة لقوة الخلاف في مسح الاسفل بالوجوب وعدمه وانما استحب
اعادة الوضوء لقول المؤلف وتجديد وضوء ان عاد به ويعضد علل اعادة الوضوء بانه لما ترك مسح الاسفل جا
هلا حتى طال كان فيه عدم الموالاة المشتركة وهو مشكل ولما انهى حكم الطهارة المائية

بقسميها صغرى وكبرى وما ينوب عن بعض الأعضاء في الصغرى شرع في الكلام على ما ينوب عن جميعها فيهما
وهو التيمم ومسح الجبائر **فصل** في متعلقات التيمم من أعذار ناقلة إليه ومتيمم عليه وغير
ذلك فهو لغة القصد ولم يحده ابن عرفة شرعا ونقل بعض تلامذته عنه أنه قال الماكان جليا لم أحده وقال
في توضيحه طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين زاد ابن ناجي تستعمل عند عدم الماء وعدم القدرة
على استعماله وزاد التادلي بعد قولنا طهارة ترابية ضرورية وتبعه شيخنا التنبكتي ولا حاجة لقولها ترابية
لأن المشهور أنه يتيمم على الحجر وغيره مع وجود التراب ولا يحتاج لقولها كابن بشير وابن محرز ضرورية لأن ما
بعده يغني عنه وقوله على الحجر يريد قبل طبخه كما يأتي والمراد بالتراب جنس الأرض وذلك لأن الخصوصية
في التراب بلا اعتراض عليهما والتيمم من خصائص هذه الأمة كالصلاة على الجنائز على هذه الحقيقة وقسم
المغانم والوصية بالثلث والوضوء على ما مر والسواك لقوله عليه الصلاة والسلام هذا سواكي وسواك
الأنبياء من قبلي والسحور وتعجيل الفطر والأكل والشرب والوطء ليلا إلى طلوع الفجر وكان حرم ذلك على من
قبلنا بعد النوم وكذلك في صدر الإسلام ثم نسخ بقوله تعالى كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط
الأبيض من الخيط الأسود من الفجر وبدأ المؤلف بذكر الأعذار المبيحة للتيمم معبرا بصيغة الفعل المشعرة
للوجوب فقال **يتيمم ذو مرض وسفر أبيح لفرض ونفل** والمعنى أنه يباح التيمم للمريض والمسافر
سفرا جائزا ولو قصر فيه الصلاة للفريضة والنافلة وتبعا ويتيمم ما بيد النبي الذي لا يمسك نفسه للوضوء ولا
يجد من يوضيه وكذا من خشي المرض من صحيح مقيم وكذا من عضت بطنه حتى لا يستطيع تناول الماء ولا يجد
موضيا **و**المراد بالمباح ما قابل المحرم والمكروه فيدخل فيه المباح كسفر التجارة ما هو مستغن عن تحصيله
والواجب كالسفر لحج الفريضة ويخرج المحرم كالسفر لمعصية والمكروه كسفر اللهو والحكم في العاصي في
السفر أنه يؤخر الصلاة لبقاء ركعة من الضروري ويستتاب فإن تاب والا قتل فإن تيمم قبل التوبة وصلى
فيعيد صلاته أبدا على المشهور وفي السفر المكروه كراهة التيمم بمعنى أن الله لا يثيبه على هذا التيمم قال
في الحاضر الصحيح مثلا إذا عدم الماء وخاف فوات الوقت يباح له التيمم ولو كان عاقا لوالديه فلم لم يبح
للمسافر في هذه الحالة **قلت** الجواب أن السفر لما كان له مدخل في عدم الماء أو خوف الفوات وهو عاص به
لم يبح له التيمم لذلك ومراد المؤلف بالنفل ما لم يكن فرضا فيشمل السنة وشمل الفرض الجمعة فيتيمم لها
المريض والمسافر إذا حضرها **وحاضر صح لجنازة إن تعينت** **يعني** أن الحاضر الذي ليس بمسافر وهو صحيح
يقدر على استعمال الماء وعدم الماء أو خشي بتشاغله فوات وقت تيمم للجنازة إن تعينت بأن لا يجد من
يصلي عليها ولا يمكن تأخيرها حتى يحصل الماء أو يمضي إليه **وفرض غير جمعة** **يعني** أن الحاضر الصحيح
إنما يتيمم للجنازة المتعينة كما مر وللفرائض الخمس غير الجمعة أما هي فلا يتيمم لها إذا خشي فواتها على
ظاهر المذهب وإن فعل لم تجزيه بناء على بدليتها عن الظهر وهي لا تفوت بفوتها **و**قيل يتيمم لها بناء على أنها
فرض يومها وهو نقل ابن القصار عن بعض الأصحاب وهو القياس **ولا يعيد** **يعني** أن إذا تيمم الحاضر الصحيح وصلى ثم

وجد الماء

وجد الماء لا يعيد وإن تبين خلاف ظنه على المشهور وبعبارة أخرى أم بعم على الصحيح إعادة ما صلاه بالتيمم
مما له أن يصليه به لا سنة ش معطوف على جنازة وصرح بمفهوم الصفة لأنه لا يعتبر مفهومها والمعنى أن الحاضر
الصحيح لا يتيمم لسنة عينية كالوتر والعيدين أو كفاية كالصلاة على الجنازة على القول بسنيتها وأراد بالسنة
ما يشمل الفضيلة كالرواتب وما يشمل الرغيبة كالفجر م إن عدموا ماء كافيا ش الضمير في عدموا عائد على المسافر
في والمريض والحاضر الصحيح ويجري في بقية المسائل في كل مسألة إلى ما يليق به ويعني أن شرط جواز التيمم
لهم أمور الأول منها عدم الماء الكافي لما يجب تطهيره بأن لم يجدوه أصلا أو وجد المحدث حدثا أصغر ما لا يكفي
أعضاء الوضوء الواجبة أو أكبر ما لا يكفي جميع بدنه ولو كفى وضوءه ولا يجب استعمال ما دون الكافي مع التيمم و
وفاقا لأبي حنيفة وخلافا للشافعي م أو خافوا باستعماله مرضا أو زيادته أو تأخر برء ش يعني أن الحاضر
الصحيح أو المسافر إذا خاف كل من استعمال الماء مرضا من نزلة أو حمى واستند في خوفه إلى سبب كتجربة في نفسه
أو غيره في مماثل له في المزاج أو خبر عارف بالطب يتيمم للفرض والنفل وكذا يتيمم المريض إذا خاف من استعمال
الماء زيادة مرض أو تأخير برئه ودوام علته والحاصل أن الضمير في عدموا عائد على الثلاثة لأن العدم
مختلف ففي حق المريض عدم القدرة على استعمال الماء وفي خافوا على المسافر والحاضر الصحيح وجهه باعتبار
الأفراد وفي قوله أو زيادته مفعول الفعل محذوف ويقدر مفردا أو الجملة معطوفة على الجملة وليس معطوفا
على مرضا أي أو خاف المريض زيادته أو تأخير برء فالضمير الأول عائد على ثلاثة والثاني عائد على اثنين والثالث على
واحد و المراد بالخوف هنا العلم والظن ولا عبرة بالشك والوهم خلافا لما حمله عليه بعض الشراح م أو عطش
محترم معه ش يعني أن من قدر على استعمال الماء إذا خاف باستعماله عطش نفسه أو حيوان محترم معه في رفقته
من آدمي أو بهيمة ملكه أو ملك غيره بحيث يهلك المخوف عليه أو يتضرر ضررا يشبه الموت يجب عليه
التيمم أو يخشى مرضه فيجوز وعطش لا يخشى عاقبته لغو و خرج بالمحترم الكلب غير المأذون في اتخاذه
و أما القرد والدب فلا يخرج وإن كان في القرد قول بحرمة أكله م أو بطلبه تلف مال ش أي ومما ينقل التيمم
أن يخاف القادر على استعماله الماء بطلبه تلف مال أو نفس والمال الكثير وهو ما زاد على ما يلزمه بذله في شراء الماء
وهو إذا تحقق وجوده أو غلب على ظنه أما إن شك فإنه يتيمم سواء كان المال قليلا أو كثيرا م أو خروج و
قت ش معطوف على قوله تلف مال يعني أنه إذا خاف خروج الوقت الذي هو فيه اختياريا أو ضروريا إن تشاغل بطلب
الماء فإنه يباح له التيمم وهذا ليس خاصا بذلك بل كل من أبيح له التيمم فلا بد أن يخشى فوات الوقت قبل تحصيله
إن كان مريضا وقبل وجود الماء إن كان صحيحا و المراد بخروج الوقت أن لا يدرك فيه من الصلاة ركعة م كعدم
مناول أو آلة ش قال في الرسالة وقد يجب التيمم مع وجود الماء إذا لم يجد مناولا إياه انتهى و قال في التلقين يجوز
التيمم إذا خاف متى تشاغل باستعمال الماء فوات الوقت لضيقه أو تأخر المجيء به أو لبعد المسافة في الو
صول إليه أو لعدم الآلة التي توصله إليه كالدلو والرشا و على أن عادم الآلة والمناول يتيمم وإن لم يخف خروج
الوقت لأنه بمنزلة عادم الماء فيفصل فيه في الراجي يتيمم آخره والآيس أوله والمتردد وسطه م وإن

لم

إذا خاف خروج الوقت خاصة النفل ص وهل إن خاف فواته باستعماله خلاف ش إلخ وهل يتيمم المحدث
ولو أكبر الواجد للماء بين يديه القادر على استعماله إذا خاف فوات الوقت الذي هو فيه باستعماله وإن تيمم
أدركه وهو الذي للأبهري واختاره التونسي وعزاه ابن يونس وشهره ابن الحاجب وأقامه اللخمي وعياض
من المدونة أو يتوضأ ولو فات الوقت وحكى عبد الحق عن بعض الشيوخ الاتفاق عليه فلا أقل من أن يكون مشهورا
فلذا قال خلاف ص وجاز جنازة وسنة ومس مصحف وقراءة وطواف وركعتاه بتيمم فرض أو نفل إن
تأخرت ش يعني أن الشخص إذا تيمم لفرض أو نفل وأحرى لسنة جاز أن يستبيح به صلاة الجنازة غير
المتعينة ولو تعددت والسنة كالوتر ونحوه وأحرى غير السنة ومس المصحف وقراءة القرآن وطواف غير
الواجب وركعتيه و شرط صحة الفرض المتيمم له أن تتأخر هذه الأشياء عنه فلو تقدم منها شيء عليه
صح في نفسه وأعاد تيممه للفرض ولو كان المتقدم ركعتي الفجر فلا بد من إعادته للصبح وتقييد الطواف
والجنازة بغير الواجب مستفاد من قوله لا فرض آخر ولا يشترط تأخير النفل عن النفل المنوي بخصوصه فيصلي
السنة بتيمم النفل وعكسه من غير ترتيب قال في المجموعة من تيمم للوتر بعد الفجر فله أن يركع به ركعتي
الفجر وإن تيمم للنافلة فله أن يوتر به فقوله إن تأخرت هذه الأمور بتيمم فرض وصح الفرض إن تأخرت في الـ
الفعل لا إن تقدمت فلا يصح الفرض وصحت في نفسها فهنا قيدان أحدهما مصرح به وهو الجواز والآخر ضمنا
وهو صحة الفرض الذي استلزمه الجواز لأنه يستلزم الصحة فقوله إن تأخرت شرط في القيد الضمني فمفهو
مه بالنسبة لتيمم الفريضة مفهوم مخالفة أي بالنسبة للفرض في نفسه فهو شرط في صحة إيقاع الفرض
بتيممه ومفهومه بالنسبة للنفل مفهوم موافقة وأما شرط نية النافلة عند تيمم الفريضة فعليه
وفي شرط الاتصال قولان والمأخوذ من قول المؤلف ولزم موالاته اشتراطه وهذا الشرط مذكور في كلام
ابن رشد في البيان والتحصيل مثل ما هو مذكور في ابن غازي والتوضيح لأنه لم يذكره في باب التيمم وإنما ذكره في
باب المسح على الجبيرة فلعله خرج في قوله في مظنة ذلك لأنه مظنة التيمم وأما شرط أن لا يكثر جدا فيؤخذ
من قولهم جدا أن مجرد الكثرة لا تضر والكثرة بالعرف وما حده به الشافعية الكثرة بأن لا يدخل وقت الفريضة
الثانية لا يجري على مذهبنا ص لا فرض آخر وإن قصد أو بطل الثاني ولو مشتركة ش يعني أنه لا يجوز فرضان
بتيمم واحد وإن قصدهما معا عند التيمم وإذا وقع بطل الثاني ولو لمريض لا يقدر على مس الماء أو أحدهما
منذورة أو فائتة أو مشتركة مع الأخرى في الوقت كظهرين وعشاءين وأعادها أبدا على المشهور و قال
أصبغ يعيد في الوقت ثانية المشتركتين وغيرها أبدا وتصح الأولى لأنه تيمم لها ص لا بتيمم لمستحب ش هذا
معطوف على فرض آخر من عطف الجمل واللام مقحمة أي لا يفعل فرض آخر بتيمم فرض ولا يفعل شيء مما تقدم
أو غيره بتيمم مستحب كالتيمم لقراءة القرآن أو لنوم الجنب على القول الضعيف فإنه يتيمم ونحو ذلك ولك أن
تجعل اللام أصلية وتريد بالمستحب ما لا يتوقف صحته على الطهارة وكقراءة القرآن ظاهرا أو بالنفل السابق
في قوله بتيمم فرض أو نفل ما يتوقف صحته على الطهارة فلا منافاة ص ولزم موالاته ش أي مع ما فعل له ويستلزم

الموالاة

الموالاة بين افعاله فلا اخلال لك اشترط اتصال النافلة بالفريضة وفعله في الوقت لا قبله ولا بعده متراخيا ولما كان
اتصاله بما فعل له شرطا كان تفريقه ولو ناسيا مبطلا لا من جهة الموالاة كالوضوء بل من جهة عدم الاتصال
المعتبر به التيمم كما قاله في توضيحه فلذا لم يشبهه بالوضوء كما فعل ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما ص وقبول
هبة ماء لا ثمن ش اي ويلزم ايضا فاقد الماء قبول هبته بخلاف ثمن الماء فلا يلزمه قبوله لقوة المنة هنا دون الا
ول ولو عبر المؤلف باتهاب فقال ولزم موالاته واتهاب ماء كان احسن ويكون قبول الهبة من باب اولى لان الاتهاب
طلب الهبة وهذا ما لم يتحقق المنة والا فلا يلزمه قبوله وان لم يمن به وهذا اذا كانت المنة يظهر لها
اثر واما التافه فيلزمه قبوله ص او قرضه ش الضمير في قرضه اما راجع للماء او الثمن وفي كل اما مرفوع عطف على
قبول او مجرور او عطفا على هبة ويصح عطفه على ثمن اي لا يلزم قبول الثمن ولا قرضه وهو صحيح حيث لم يكن
مليا ببلده والا لزمه قرضه وقبول قرضه ولا يخفى ان هذا فيما اذا ارجع ضمير قرضه للثمن اذ رجوعه للماء
يصح لانه يلزمه قرضه وقبول قرضه من غير اعتبار القيد المذكور ص واخذه بثمن اعتيد لم يحتج له ش معه
معطوف على موالاته اي ولزم من فقد الماء ووجده يباع اخذه ان بيع بثمن اعتيد في موضعه وما قرب
حيث لم يحتج للثمن لنفقة سفره ونحوه ولما جرت العادة بانقسام البيع الى معجل ومؤجل فلا فرق لا تخص
في احدهما فقال وان بذمته ش لانه مع القدرة على الوفاء اشبه واجد الثمن وهو احرى من لزوم القرض لما
فيه من المشاحة وفي القرض من المنة فلو بيع بغير المعتاد بان زاد على ثلث الثمن لم يلزمه ولو كثرت دراهمه كما
ونحناه في شرحنا الكبير وبعبارة اخرى واستشكل كون قوله وان بذمته مبالغة في قوله لم يحتج له
لان عدم الاحتياج فرع الوجود وما في ذمته موجود واجيب بان قوله وان بذمته مبالغة في قوله اعتيد اي
واخذه بثمن اعتيد وان بذمته يحتاج له حيث كان معه وانما لم يقدم قوله وان بذمته على لم يحتج له لانه صفة
الثمن ص وطلبه لكل صلاة وان توهمه لا تحقق عدمه ش معطوف على قوله ولزم موالاته اي ولزم من يريد
التيمم طلب الماء لكل صلاة بعد دخول الوقت بنفسه او بمن يستاجره باجرة تساوي الثمن الذي يلزمه الشراء
وان توهم وجود الماء واولى اذا ظنه او شك في الوجود لانه اذا لزمه الطلب مع الذي هو اضعف المراتب الثلاث
فلان يلزمه الطلب في غيره من باب اولى اما مع تحقق العدم فلا يلزمه الطلب اذ لا فائدة في الطلب ص طلبا لا يشق به
ش هو مفعول مطلق عامل المصدر اي طلبه طلبا لا يشق به فليس للرجل والضعيف كالمراة والقوي ولا يدخل في كلام
المؤلف اذا كان على ميلين فانه لا يلزمه وان كان لا يشق عليه لانه مظنة المشقة كما جزم به في المقدمات وفي
البيان وقال في المقدمات ويلزمه العدول الى الماء عن طريقه ان كان مسافرا على قدر ما يمكنه من غير مشقة
تلحقه مع الامن على نفسه ولا حد في ذلك يقتصر عليه لاختلاف احوال الناس وقالوا في الميلين كثير وفي الميل
ونصف مع الامن انه يسير وذلك للراكب وللرجل القوي الفاجر انتهى ص كرفقة قليلة او حوله من كثيرة ش
اي كما يلزمه طلبه من رفقة قليلة كالاربعة والخمسة كانت حوله ام لا فان لم يطلب اعاد في الوقت الا ان
يكون الرجل وشبههما فليتحقق ابدا لكثرة الرجاء وكذلك يلزمه ان يطلبه من رفقة حوله من كثيرة

غير

9-2

كالاربعين فان لم يعتل فقد اساء ولا يعيد ومحل لزوم الطلب مماذكر ان يعلم الاعطاء او يظن او يشك فيه واليه
اشار بقوله ان جهل بخلهم به ش فيشمل ماذكر ما ان علم بخلهم به فلا ص ونية استباحة الصلاة ونية
اكبر ان كان ولو تكررت ش اي ولزم المتيمم نية استباحة الصلاة او فرض ان كان محدثا او مع نية الحدث الاكبر
ان كان جنبا ولا بد في تيمم الحدث الاكبر من نية ولو تكررت الصلاة لان بفراغ كل صلاة يعود جنبا وبعبارة
اخرى ولزمه عند الضربة الاولى نية استباحة الصلاة ومثلها فرض التيمم ويستحب نية الصلاة التي يريد فعلها
من فرض او نفل او هما على العموم لا استباحة مطلق الصلاة الصالحة للفرض والنفل لان الفرض يحتاج الى نية تخصه
فيكون كمن نوى النفل فلا يصلي بذلك التيمم الفرض قال ابن فرحون ويفهم منه ان تيممه صحيح ويفعل به كل
التيمم غير الفرض ص ولا يرفع الحدث ش يعني ان التيمم لا يرفع الحدث بل يبيح العبادة وقيل يرفعه و
عليه عدم كراهة امامة المتيمم المتوضي وفعله قبل الوقت وعلى المشهور لا فيهما واختار ابن العربي والما
زري والقرافي انه رافع للحدث قال القرافي وقوله ولا يرفع الحدث اي لا يرفعه مطلقا بل الى غاية لئلا يجتمع
النقيضان اذ الحدث المنع والاباحة حاصلة محققة اجماعا فالخلاف لفظي ونحوه للمازري قال قيل لو كان
يرفعه لكان يصلي به اكثر من فرض قال الجواب ان علي رضي الله عنه كان يرى الوضوء كذلك وهو يرفع
الحدث اجماعا ص وتعميم وجهه وكفيه لكوعيه ش اي ولزم المتيمم تعميم ما ذكر ابن شعبان ولا يتبع
غضون الوجه ويراعي الوترة وحجاب العين والعنفقة ما لم يكن عليها شعر ويمر يديه على شعر لحيته الطويلة
ويبلغ بهما حيث يبلغ بهما في غسل الوجه وما لا يجب في الوضوء لا يجب في التيمم ص ونزع خاتمه ش اي ولزم
المتيمم نزع خاتمه ولو ماذونا في لبسه او متسعا لان التراب لا يدخل تحته فان لم ينزعه فلا يجوز تيممه
ص وصعيد طهر كتراب ش اي ومن لوازم المتيمم الصعيد وهو ما صعد على وجه الارض من اجزائها وقد اختلف
في الطيب من قوله فتيمموا صعيدا طيبا فقيل المراد به المنبت وهو التراب لا ما لا ينبت نباتا كالرمل والسباخ
وقيل المراد به الطاهر وهو الصحيح فيتيمم بكل ما يذكره المولف مع وجود التراب وعدمه خلافا
لابن شعبان في تخصيص التراب كالشافعي ولابن حبيب في اشتراط عدم التراب وان كان ظاهر المدونة ويشمل
التراب تراب ديار ثمود وهو الذي صححه القرطبي في تفسير سورة الحج واستثناها ابن العربي من قوله
عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ونقله ابن فرحون في الغازه انتهى وسمى البساطي هذه
الكاف بالمستقصية لا ستقصائها جميع انواع الصعيد من حجر ورمل ونحوهما وشمل قوله صعيدا
طهر ا ما ... حتى من باطن الارض كالطفل الذي تاكله النساء على المشهور لانه حجر لم يشتد تصلبه
وليس هو شيء مضروب بالارض وقيل لا يتيمم عليه لانه طعام قال النووي التراب اسم جنس
لا يثنى ولا يجمع على الصحيح وقال الجوهري جمعه اتربة وتراب وتوارب ومن اسمائه الرغام بفتح الراء
والغين المعجمة ومنه ارغم الله انفه بالرغام ولما اثبت للتراب حكم الجواز اثبت له حكما اخر وهو
كونه افضل مع وجود غيره لا متعين كما تقدم بقوله وهو الافضل ش ثم بالغ على الحكم الاول وهو

الجواز

وإياك تقواه وما أشبه ذلك ص ولم يستخلف إلا الوسيع عمله في جهة بعدت من علم ما استخلف فيه ش يعني
أن القاضي لا يجوز له أن يستخلف في القضاء الذي هو عليه إنما ولي قاضيا لينظر للناس ويريحهم بنفسه إلا إذا كان قطره واسعا
وأقطار مصره متباعدة فله حينئذ أن يستخلف شخصا عالما بالأمر الذي استخلفه فيه ولا يشترط في ذلك أن يكون
عالما بغيره وأن المستخلف لو عرض له عذر يكون في جهة بعيدة لا في جهة قريبة ومحل كلام المؤلف حيث
وقع عقد التولية مجردا عن الأمر بالاستخلاف وعدمه وأما لو نص له على عدم الاستخلاف فيتبين له أن يسعى عليه
أم لا قربت الجهة أو بعدت وإن نص له على الاستخلاف استخلف مطلقا وهذا إن لم يكن هناك عذر من مرض أو
سفر وإلا فله الاستخلاف ولو في الجهة القريبة عند الأخوين وعند سحنون ليس له ولو لعذر كمرض أو سفر وعليه
فإن استخلف لا ينفذ حكم الخليفة إلا أن ينفذه القاضي الذي استخلفه انظر الحطاب ص وانعزل بموته لا هو بموت الأمير
ولو الخليفة ش يعني أن القاضي ينعزل بموت منيبه أو بعزله كالوكيل ينعزل بموت موكله وأما مقدم القاضي
على يتيم فإنه لا ينعزل بموت القاضي ولا بعزله وإنما نص المؤلف على الموت مع أن العزل كذلك لئلا يتوهم أن الموت لما
كان بغتة لا ينعزل به وعلم أن ظاهر كلامهم أنه ينعزل ولو جعل له الاستخلاف أو جرى العرف بذلك و
استخلف فلا ينعزل نائبه بموته ولا بعزله وهو مستفاد من كلام ابن عبد السلام وغيره وظاهره ولو كان مذهب
المستخلف بالكسر يقتضي عزل نائبه بذلك والعبرة بمذهب النائب فالحنفي إذا استناب مالكيا فإذا مات
ولا أو جرى عرف بذلك ومات لم ينعزل المالكي كما هو ظاهر كلامهم وأما القاضي لا ينعزل بموت الخليفة لأنه
لم يتول لمصلحة الخليفة وإنما ولي ليمضي مصالح المسلمين والمراد بالأمير من له إمارة مطلقا سواء كان سلطانا
أو غيره ولذا قال ولو الخليفة أي ولو كان الأمير الخليفة ولو فسر الأمير بغير السلطان فإنه صح المبالغة لا يشترط
أن يكون من أفرادهما صادق عليهما ص ولا تقبل شهادته بعده أنه قضى بكذا ش يعني أن القاضي إذا شهد بعد
عزله على حكم كان حكم به قبل فإن تلك الشهادة لا تقبل لأنها شهادة على فعل النفس وهي باطلة بربح ولو شهد
معه شخص آخر وعلل ابن الحاجب البطلان بأن القاضي معزول على غيره ومن بعد الاصح البطلان إذا قال القاضي بعد عزله
شهد عندي شاهد أن [illegible] وجلنت شهادتهما وللطالب حينئذ تحليف المطلوب أن الشهادة الذي بحضرة
القاضي ما شهد عليه بها فإن نكل حلف الطالب وثبتت الشهادة قاله في المدونة وكذلك لا تقبل شهادته
قبل العزل فإنه مفهوم قوله بعده وأما الإخبار فيقبل قبل العزل لا بعده ولا تجوز شهادة كالحكم فيما حكم به
لأنه بنفس الفراغ من القضية صار معزولا ويجوز للقاضي أن يولي ويعزل وهو بغيره لأنه نائب حكمه لا يجوز غيره
بيده ص وجاز تعدد مستقل أو خاص بناحية أو نوع ش يعني أنه يجوز للإمام الأعظم أن ينصب قاضيين أو أكثر
كل قاض يستقل بمملكته يحكم فيها إلا بتوقف إنفاذ حكمه على غيره أو كل واحد بناحية من المملكة يحكم في
تلك الناحية أو ينصب في مملكته قاضيين فأكثر كل منهما ومنهم يحكم في نوع من أنواع الفقه كقاضي الأنكحة
وما يتعلق بها وقاضي الشرطة وقاضي المياه وما أشبه ذلك وهذا البناء على أن ولاية القضاء تنعقد عامة وعلى
صفة خلاف لأبي حنيفة القائل إنها لا تنعقد إلا عامة وإذا قيل تنعقد عامة وخاصة يجوز للخليفة أن يستثني ألا
يحكم في قضية بعينها ولا يحكم بين فلان وفلان وهو مفهوم قوله مستقل أنه لا يجوز للخليفة أن يولي قاضيين

مشتركين في قضية واحدة ثم يوقف حكم كل منهما فيها على رضى صاحبه لقول ابن شعبان لا يكون الحاكم نصف حاكم
كم اه ابن عرفة قلت مع ابن شعبان إنما هو في القضاة وأما في نازلة معينة فلا لأنهم يستطيعون فيها إلى الجواز وقد جعله علي
ومعاوية في تحكيمهما أبا موسى وعمرو بن العاص اهـ قوله وخاص بالجر عطف على مقدر أشعر به الكلام السابق أي تعدد
مستقل عام أو خاص لا بالرفع عطف على تعدد ولا بالجر عطف على مستقل لأنه لا يجزئ من لا يستقل في العام والخاص ص والقول
للطالب ثم من سبق رسوله وإلا أقرع ش يعني أن الخصمين إذا تنازعا على ما اختار أحدهما الخروج إلى قاضي والآخر إلى
قاضي فالقول للطالب منهما والمراد به صاحب الحق فإن لم يعلم فالقول لمن سبق رسوله وسواء كانت دعواهما
متفقة أو مختلفة فلو استويا في السبق فإنه يقرع بينهما فمن خرج سهمه فهو المدعي وحكم تنازعهما
تقدم من يجعل منهما مدعي في ... على ذلك كما أشار في قوله وأمر مدع تجرد قوله عن مصدق بالكلام وإلا فالجالب وإلا أقرع
وهذا إنما يوجد هنا في بعض النسخ والله أعلم. سقطنا عنه ... ص وحكّم غير خصم وجاهل وكافر و
غير مميز في مال وجرح ش تقدم أنه قال وجاز تعدد مستقل وعطف هذا عليه والمعنى أنه يجوز للخصمين أن يتفقا على
أن يحكما شخصا ليس من ولاة القضاء غير خصم لأحدهما في الأموال والجراح العمد ولو عظم كقطع يد لا في غيرهما
كحد كما يأتي فلو حكما خصمهما فإن ذلك لا يجوز ولا ينفذ حكمه كما إذا حكما جاهلا أو كافرا أو غير مميز والمراد بالخ
الخصومة هنا من ثبتت بينه وبين أحد المتداعيين خصومة دنيوية وإن لم تصل إلى العداوة كما يأتي تفسيره في الشهادة
ولو نشأ رأيا لأهل العلم ... حكم فيه وعلم الحكم فيه لم يكن حكم جاهل ولو حكم الجاهل والخصم أو
الكافر كان الحكم مردودا وما ينبغي إذا قرأ أحد منهم نكون الحديث على ما قلته وإذا اتفق تنبيها أن يكون كما قال
فقوله وغير مميز عطف على خصم أي وغير غير مميز وهو المميز أن يعقل ... ويستثنى منه الصبي لأنه يجوز
وصي ... في تحكيم مميز البالغ ... فإن قيل لم لم يستغن بغير لا ويكون قوله مميز معطوف على غير قيل
الجواب أنه لم يأت بغير لتوهم العطف على خصم كبقية المعطوفات ... ص لا في حد وقتل و
لعان وولاء ونسب وطلاق وعتق ش يعني أنه لا يجوز التحكيم في شيء من هذه الأشياء لأنه يتعلق بها حق لغير الخصمين
إما لله تعالى أو لآدمي في اللعان حق الولد لقطع النسب وكذلك النسب والولاء وفي الطلاق والعتق حق لله تعالى إذ
لا يجوز بقاء المطلقة البائن والعتيق وأما الرجعية فالرق وترك المؤلف هنا بعض المسائل ذكرها في باب الحجر عند قوله
وإنما يحكم في الرشد وضده والوصية والحبس المعقب وأمر الغائب ... القضاة وترك من هناك بعض مسائل ذكرها هنا
فينبغي أن يزاد في كل محل ما نقصه من المحل الآخر وعبر هناك بالقصاص وهنا فيه بالقتل فيحمل ذلك على ما هنا ص
ومضى إن حكم صوابا وأدب ش يعني أن المحكم إذا حكم فيما لا يجوز له التحكيم فيه فإنه يمضي إن كان صوابا
ويؤدب لأنه ... حاكم غيرهما ... ولا ... في الحكم بالحد والقتل ... على الإمام في
الاستيفاء ولا يؤدب بل يزجر ولا يؤدب على المقول عليه وينبغي إذا حكم بالقتل وعفا عن المحكوم عليه ... يستنفذ
ح من كلام المواق ص وفي صبي وعبد وامرأة وفاسق ثالثها إلا الصبي ورابعها وفاسق ش يعني أن الصبي المميز
والعبد والمرأة والفاسق إذا حكموا في المال والجرح ففي ذلك أربعة أقوال الصحة مطلقا لأصبغ وعدم الصحة مطلقا
لمطرف والثالث الصحة إلا في تحكيم الصبي لأنه غير مكلف ولا إثم عليه إن جار وهو لأشهب والرابع الصحة

عنه قاضي
واختار الآخر القاضي
المتنازع إليه

على

لو

لم يكن عليه

الاختصم

2

الاصل

الا تحكيم الصبي والفاسق وهو لعبد الملك ولعل ان تقع ربع جواز تحكيم الصبي الخ وعدم الجواز الا ان قيل لا يجوز عدم الصحة وقوله وفي صبي الخ خبر مقدم والمبتدأ محذوف تقديره اقوال اربعة وقوله ثالثها بدل مفصول بقلو مبتدأ خبره محذوف اي ثالثها يصح الحكم الا في تحكيم الصبي وقوله وفاسق معطوف على صبي اي وان بعضها الا تحكيم صبي وفاسق فان قيل المؤلف حذف حرف العطف لان التقدير ان ولها كذا وثالثها وثالثها ابدلهم قوله ورابعها فالجواب لا نسلم ذلك وبيانه ان المحذوف خالي من حرف العطف اي اولها كذا وثانيها كذا وثالثها كذا وانما اتى مع قوله ورابعها بالعطف لوجود المعطوف عليه في الذكر ص وضرب خصم لد شـ يعني ان الخصم اذا الد عن اعطاء ما عليه من الحق فللقاضي ان يضربه وان يسجنه من غير بينة بل يستند لعلمه في ذلك خلافا لما يفهم من كلام ابي الحسن وحكم الادب الوجوب على الامام كما صرح به ابن رشد في سماع ابن القاسم ونصه على نقل المواق وسمع ابن القاسم ان الد احد الخصمين بصاحبه وتبين ذلك فللقاضي ان يعاقبه ابن رشد لان الله اداه له واضراره به فالواجب على الامام ان يعاقب عليه بما يراه وفي حقيقي عن بعضهم ان قال الخصم ظلمتني او غصبتني ونحوه بالفعل الماضي او تظلمني لا شيء عليه وان قال يا ظالم ونحوه باسم الفاعل عزر ... فالمراد بالجواز في كلام المؤلف مطلق الاذن فيه فيشمل الواجب او يقال الواجب زجره بالقول اعم من الضرب وانما خص الضرب بحكم الجواز لان الضرب امر شديد ص وعزله لمصلحة ولم يبق ان شهر عدلا بمجرد شكية وليبرأ عن غير سخط شـ عزله مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف اي وجاز للامير او الخليفة اي وجاز عزل الامير او الخليفة القاضي لمصلحة وان لم تكن جرحة ككون غيره افضل او عيرا او اجلب منه فلو عزله لا لمصلحة فالظاهر انه لا ينعزل وعزل من في بقائه مفسدة واجب ومن يخشى مفسدة تقوله فالمراد بعض الجواز هنا بمعنى الاذن في الفعل فيتناول الواجب ولا ينبغي للخليفة ان يعزل القاضي المشهور بالعدالة بمجرد شكية واحدة بل حتى تكثر فيه الشكوى وتتضافر فيجب عزله والحاصل انه اذا وقعت الناس ليجيء من برضيه ويخفض من يخفض وبعضهم لم ينبغ العزل ان اشتهر بالعدل الذي يحترم في الشكية حتى يكشف عنه وينظر في امره فليجد فالمحترم انما هو عن الكشف والظاهر ان المراد بالشكي الشكوى ويحتمل فيكلا مصاحبا الخ انه وجدت الشكوى ومفهوم شهر انه لو لم يشتهر بالعدالة لا ينبغي عزله بمجرد الشكوى من غير كشف وهو كذلك ان وجد بدلا كما قاله مطرف والاولى ينبغي الاستحباب وحمله بعضهم على الوجوب اي يجب الا يعزل ان شهر عدلا بمجرد شكيته واذا عزل الخليفة القاضي الخ اذا معلوم سخطه او بحضرة المصلحة فانه يبريه من ذلك لان العزل مظنة تهمة والكلام في المعروف قوله لمصلحة فقد يخفى على الناس وقد عزل عمر رضي الله عنه شرحبيل ابن حسنة فقال له يا امير المؤمنين اعن سخط عزلتني فقال لا ولكني وجدت من هو مثلك في الصلاح واقوى على عملك فلم ار ان يحل لي الا ذلك فقال يا امير المؤمنين ان عزلك عيب فاخبر الناس بعذري ففعل عمر واما عزله لسخطه فانه يكفي عيبه للناس تعلقا بما عليهم بعد كونه وليبرأ وجوبا الخ هو حق للمعزول وقوله عن غير سخط متعلق بمحذوف اي وليبين ان عزله عن غير سخط ص وخفيف تعزير بمسجد لا حد شـ يعني ان يجوز للقاضي ان يعزر بعض الخصوم

مفسدة

بعض الاحكام في المسجد وبغيره كعشرة اسواط لا ان ذلك مظنة السلامة مما يخشى على المسجد منه بخلاف ما يشتد فيه التعزير فانه يخشى على المسجد منه كالدم ونحوه ولا يجوز للقاضي ان يقيم الحد في المسجد على احد كما قال ص وجلس به بغير عيد وقدوم حاج وخروجه ومطر ونحوه ش يعني ان القاضي يجوز له ان يجلس في المسجد للقضاء قال مالك في المدونة القضاء في المسجد من الحق والامر القديم واستحب ملك الجلوس للقضاء في رحابه ليصل اليه المسلم والكافر والحائض والضعيف ولقوله عليه السلام جنبوا مساجدكم رفع اصواتكم وخصوماتكم ابن شعبان من العدل كون منزل القاضي في وسط مصره ولا ينبغي ان يجلس القاضي ايام النحر ويوم الفطر ويوم سفر الحاج وقدومه وفي كثرة الوحل والمطر لانه مضر بالناس وبعد الصبح وبين الظهر والعصر وبين العشائين وقوله ومكروه في كثرة مطر وقوله بغير عيد متعلق بجلس مع قطع النظر عن جميع قيده وهو قوله به اي جلوسه في المسجد وما في كرهه مكروه وسواء كان بالمسجد او بغيره وهذا في غير الامصار واما مصر ونحوها فينبغي الجلوس ايام خروج الحاج وقدومه وسفر الغزو قبل الشام وغيرها لما في ذلك من الفصل بين الاكرياء الخ ابن راشد ومن امور الناس واشغل عنهم في تلك الايام الى بواب ص واتخاذ حاجب وبواب ش يعني انه يجوز للقاضي حاجب يمنع من لا حاجة له عنده وبوابا ياذن له على ص وبدا بمحبوس ثم وصي ومال طفل ومقام ثم ضال ش يعني ان القاضي يجب عليه اول جلوسه ان يبدا بالنظر في المحبوسين فينظر في امورهم قبل ان يشتغل القراءة ابن محرز عنه ومن لا ابدا ه وهذا بعد النظر في الكشف عن الشهود في المؤقتين فيجمع عن عدد الشهود فيثبت من كان عدلا ويسقط من ليس كذلك لان مدار الامر كله على الشهود ثم بعد النظر في المحبوسين ينظر في الاوصياء مع الايتام الذين تحت حجرهم فان اليتيم عاجز عن دفع مضرة ان القاضي وفي مال الاطفال المهملة اي في مال الطفل مع وصيه او مقام عليه الاخص به فيقدمه لعموم النظر فيه لا وليه ولا من المقام الذي اقامه القاضي الذي قبله مع يتيمه لانه قد يكون له مصلحة على المقام فيعزله او يعزل عن نفسه ثم بعد النظر فيما من ينظر في اللقطة والضوال في الطالب قف ونحوه ان الولاية استحقها بالمحبوس خاف للخ ميزي ص ونادى بمنع ملة يتيم وسفيه ورفع امرهما ثم في الخصوم ش قال الاصبغ ينبغي للقاضي اذا قعد ان يامر بالنداء في الناس ان كل يتيم لم يبلغ لا وصي له ولا وكيل فقد حجرت عليه وكل سفيه مستوجب الولاية فقد منعت الناس من مداينته ومتاجرته ومن علم مكان واحد من هؤلاء فليرفعه الى القاضي ليولي عليه فمن داينه بعد او باع منهم او ابتاع منه فهو مردود ومراده ثم بعد ما ذكر ينظر بين الخصوم من تقديم وتاخير ومساواة وغير ذلك كما ياتي في قوله واجلسوا بين الخصمين ص ورتب كاتبا عدلا شرطا كمزك واختارهما والمترجم مخبر كالمحلف ش يعني ان القاضي يرتب له كاتبا عنده يضبط الوقائع التي يحكم فيها ويشترط فيه ان يكون من اعدل الموجودين ممن يثبت عند الناس كما يشترط في المزكي ان يكون عدلا مرضيا ويختار القاضي المزكي والكاتب باعتبار كونه من اعدل الموجودين والمراد بالمزكي هنا هو ان يكون عينا للقاضي يخبره عن الشهود في سيما يخفى عنهم واما هم واما مزكي البينة فسياتي انه لابد من التعدد وفي المدونة فان قلت ان اراد مزكي السر فقد مر وان اراد مزكي العلانية فسياتي فيما بعد ه هذا قلت الجواب ان المراد به مزكي السر وذكره هنا التنبيه.

المسجد

او يتحتم

فيقيمني

9-4

بما اذا ادعى رده صنف ما تسلفه فان ادعى رده غير صنف ما تسلفه لم يبر قال ابن عرفة ولو ادعى عدم اخذ نانير فتسلفها ورد ها
دراهم لم يبرا اتفاقا قال الناصر تت و لما كان غير المحرم شاملا للمكروه والجايز مع ان المراد انما هو الاول فقط وان الجا قال
يزكي المأخوذ باذن ربها لا يضمن فوله في رده لربه فقال ص الا باذن او يقول ان احتجت فخذ شر اي ان صاحب الوديعة اذا قال
هي عندك ان شئت فخذها سلفا او قال ان احتجت الى شيء منها فخذ سلفا فانه اذا تسلفها او تسلف منها
شيئا بعد الاذن ثم رده الى موضعه فضاع بعد علم بيرمنه ولا يبرا الا برده لصاحبها كالمحرم لانه صار في الذمة كما
الدين الثابت في الذمم و اتما مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون الاذن مطلقا او مقيدا بالحاجة ثم ان الاولى رجو
ع قوله الا باذن للجميع اي ومحرم سلف مقوم ومعدم وكره النقد والمثلي كالتجارة الا باذن فلا يحرم ولا يكره وبرئ ان رد
غير المحرم الا باذن فلا يبرا الا برد ما اخذ منها لربه ص وضمن المأخوذ فقط شر اي حيث اخذ بغير اذن او باذن ورد ه ثم
ضاع مع الباقي فانه لا يضمن الا المأخوذ فقط ولا يبريه دعوى الرد ولا ضمان عليه فيما لم ياخذه و ونبه النعم
ض له بالنسبة للاول انه ربما يتوهم من تعديه على البعض انه متعد على الكل و بالنسبة للثاني انه لما تسلف البعض فكانه
قصد تسلف الجميع فاذ اتلف ما لم ياخذه فكانه تلف على ملكه و بعبارة راجع للجميع وليس خاصا
بمسئلة الاذن كما فهمه الشارح اي حيث قلنا بانه يضمن فانما يضمن المأخوذ فقط اي ومحرم سلف مقوم ومعدم
وكره النقد والمثلي ومحل الرد غير المحرم الا باذن او يقول ان احتجت فخذ وضمن المأخوذ فقط ص او بقفل بنهي او بوضعه
بنحاس في امره بفخار لا ان زاد قفلا او عكس في الفخار شر يعني ان من اودع وديعة عند شخص وقال له اجعلها في تابوتك او
عندك ولا تقفل عليها قفلا فخالف وقفل عليها ثم سرقت بعد ذلك فانه يضمنها لانه سلط السارق عليها
اذ ان القفل يطمع في اخذها فالباء بمعنى مع و مفهومه عدم الضمان ان لم ينهه بقفل والتعليل باغراء السارق
يفيد الضمان وانه لا يضمن في غير السارق كالعرق ونحوه و كذلك يضمن المودع في وضعها في قدر نحاس بعد امره
بان يجعلها في قدر فخار فضاعت لان السارق يطمع في قدر النحاس واما ان قال له اجعلها في قدر نحاس فجعلها
في قدر فخار فانه لا ضمان عليه اذا ضاعت و كذلك لا ضمان على المودع اذا زاد على المودع قفلا على ما امره حيث لم يحصل
بذلك اغراء للص فقوله بقفل متعلق بمقدر اي بوضعه في فخار و قوله او عكس في الفخار الجار والمجرور متعلق
بمقدر اي في وضعها في فخار و هذا ابيان للعكس واعلم ان القفل والغلق على رب الوديعة ص او امر بربطها بكم فاخذ
باليد كجيبه على المختار شر معطوف على ما لا ضمان عليه والمعنى انه اذا قال المودع بكسر الدال للمودع بفتحها
اجعل الوديعة في كمك فجعلها في يده فضاعت او اخذ منه غاصب فانه لا ضمان عليه لان اليد احفظ من الكم الا ان يكون اراد
اخفاءها عن عين الغاصب فرءاها لما جعلها في يده فيضمن كما نقله ابن شاس و كذلك لا ضمان على المودع اذا امره
المودع ان يربطها في كمه فجعلها في جيبه فضاعت على ما اختاره اللخمي و ظاهره سواء كان الجيب بجانبه او بصدره
وهو مقتضى كلام الشارح ولو جعلها في وسطها وقد امره ان يجعلها في عمامته لم يضمن و بنسيانها في
موضع ايداعها او بدخوله الحمام بها او بخروجه بها يظنها له فتلفت شر معطوف على ما فيه الضمان والمعنى ان المو
دع اذا نسي الوديعة في موضع ايداعها او في غيره فضاعت فانه يضمنها لان نسيانه لها جناية عليها و
كذلك يضمنها المودع اذا دخل بها الحمام فتلفت حيث يمكن وضعها بموضع او عند امين فان اساغه السفر
بها واحتاج للحمام ولم يجد امينا فيدخل بها فلا ضمان عليه و مفهوم الحمام بالوفيلها وهو في السوق

[illegible]

مثلا فضاعت لضمن وينبغي ان يقيد ما لم يعلم ربها بانه داخل للسوق او للحمام وكذا يضمن المودع ما عنده من الوديعة اذا اخرج بها من منزله فيضعها له فتلفت لانه جناية ومسئلة الحمام تستفاد من هذه بالاولى ص لا ان نسيها في كمه فوقعت ولا ان شرط عليه الضمان ش يعني انه لا ضمان على المودع اذا امره صاحبها ان يجعلها في كمه فجعلها فيه ونسيها او ضاعت وقيد بان تكون غير منشورة في كمه والا ضمن لانه ليس بحرز ينبغي وكذلك لا ضمان على المودع اذا اشترط عليه ربها ضمانها اذا تلفت في محل لا ضمان عليه فيه ولا يعمل بشرطه لما علمت ان الوديعة من الامانة فشرط ضمانها خارج عن حقيقتها وينافي ما يوجبه الحكم ص وبايداعها وان بسفر لغير زوجة وامة اعتيدا بذلك ش عطف على ما فيه الضمان يعني ان المودع يضمن الوديعة اذا اودعها عند غيره في حضر او سفر من غير ضرورة فضاعت او تلفت وان كان قد اخذها في سفر وان كان غيره امينا اذ لم يرض ربها الا بامانته قال فيها ان اودعت مسافرا اما اودعه في سفر ضمن انتهى وانما بالغ على السفر لئلا يتوهم انه لما قبلها في السفر كان هذا اذن مظنة الاذن في الايداع ومحل الضمان على المودع اذا اودعها لغير زوجته وامته واما اذا اودعها لزوجته وامته المعتادين للايداع فضاعت فلا ضمان عليه واما ان كان غير معتادين للايداع بان اودعها عند زوجته باثر تزوجها او اودعها عند امته باثر شرائها فانه يضمن اذا تلفت او ضاعت ومثلهما عبده واجيره الذي هو في عياله ويصدق في الدفع لمن ذكر وحلف ان انكرت الزوجة الدفع ان اتهم وقيل مطلقا فان نكل غرم الا ان يكون معسرا او له تحليفها كما في تت والضمير في قوله بذلك للمودع بالكسر لا للزوج وسواء كانت معسرة او موسرة ص الا لعورة حدثت او لسفر عند عجز الرد ش الاستثناء راجع لقوله وبايداعها وان بسفر يعني ان المودع اذا اودع لاجل عورة حدثت في منزله بعد الايداع كهدم وما اشبه ذلك اي او زاد على ما علم ربها فانه لا ضمان عليه اذا تلفت او ضاعت ومن العورة الجار السوء واحترز بقوله حدثت عما اذا كان قبل الايداع والمودع بالكسر عالما فانه ليس للمودع بالفتح ان يودعها عند غيره والا ضمن عليه ان تلفت حيث لم يودعها وان كان غير عالم ضمنها المودع سواء ضاعت عنده او عند غيره الا ان يكون ضياعها عنده من غير ذلك السبب الذي خاف منه فقوله الا لعورة في قوة قوله الا لعذر وكذلك لا ضمان على من عنده الوديعة اذا اراد سفرا او عجز عن ردها الى ربها بان كان ربها مسافرا مثلا فانه يجوز له ان يودعها ولا ضمان عليه اذا تلفت او ضاعت وبالغ على جواز الايداع لمن هي عنده بقوله ص وان اودع بسفر ش اي لا يضمن بالايداع لعورة حدثت او لسفر عند عجز الرد وان كانت اودعت عنده في السفر وبالغ على ذلك لئلا يتوهم انها لما اودعت عنده في السفر لا يجوز له ايداعها اذا اراد السفر او وجد ما يسوغ الايداع له لان ربه رضي ان تكون معه ص ووجب الاشهاد بالعذر ش يعني ان المودع لا يصدق في انه خاف عورة منزله او انه اراد السفر بل لا بد من ثبوت ذلك بالشهود بان يشهدهم على العذر ولا يكفي ان يقول اشهد اني انما اودعت لعذر وكلام المؤلف يقتضي انه يكتفي بذلك وليس كذلك وظاهره ايضا انه لو شهدت بينة بالعذر ولم يشهد انه لا يكتفي بذلك مع انه يكتفي بذلك فلو قال الا ولابد من ثبوت عذر الايداع لكان احسن فلو خاف من هي عنده ونحوه واودعها عند غيره ثم رجعت سالمة من ايداعها او ضاعت بعد ذلك فانه لا ضمان عليه واليه اشار بقوله ص وعليه استرجاعها ان نوى الاياب ش يعني ان المودع بفتح الدال اذا اودع ما عنده من الوديعة لامر سائغ له فانه يجب عليه اذا عاد من سفره ان ياخذها ممن هي عنده حيث نوى الرجوع عند ايداعها لانه التزم حفظها لربها الا العذر الذي سافر فيه وان لم ينو الاياب عند ايداعها

ص وبرئ ان رجعت سالمة ش ... قوله الا ان ترد سالمة ... وعليه الخ

بل سافر منتقلا او لانية له ثم عاد فانه لا يجب عليه استرجاعها ممن هي عنده لانه يستحب له ان ياخذها وان طلبها
ومنعها منه حيث نوى الاياب فضمى عليه بالدفع قاله بعض ينبغي وان ترك طلبها حيث نوى الاياب وتلفت عند
من اودعها عنده ضمنها بمنزلة ايداعها ابتداء من غير ضرورة وافتى به وكلام المؤلف فيما اذا اودعها لوجه سائغ
ولا يجب عليه الاسترجاع سواء نوى الاياب ام لا ص وبعثه بها وبانزائه عليها فمتن او من الولادة كامة زوجها فماتت
تت من الولادة ش يعني ان المودع اذا بعث بالوديعة مع غيره بغير اذن ربها فهلكت فهو ضامن لتعديه والقول قول ربها
في عدم الاذن وان لو ذهب بها المودع فلا يضمن وكذلك يضمن اذا انزى على الحيوان الصامت المودع عنده بغير اذن
ربه فماتت تحت الفحل او ماتت عند الولادة او زوج الحيوان الناطق فماتت من الولادة او تحت الفحل بخلاف الراعي اذا انزى على
الحيوان فمات فلا ضمان عليه لانه كالماذون له في ذلك نقله في التوضيح عن ابن القاسم وافرد الضمير وانكر البعض
لان الوديعة لبعض معين وجمعه ثانيا نظرا للمعنى لان معنى الوديعة يصدق على متعدد واتى بقوله كامة الخ لانها ليست
داخلة في الاولى لان قوله من جرلها ص وبجحدها ثم في قبول بينة الرد خلاف ش يعني ان المودع اذا انكر ان الوديعة
بان قال له ما اودعتني شيئا ثم اقام ربها بينة تشهد له انه اودعه او اقر بها فانه يكون ضامنا لها فلو اقام بينة
تشهد له بردها للمودع بالكسر فهل تقبل بينته بالرد لانه يقول ان رددت الا انك تكلف بينة ولانه امين اللخمي وهو احسن
اولا لانه اكذبها بقوله ما اودعتني شيئا وهو المشهور فقوله وبجحدها اي يضمن بسبب ويتوجه عليه
الضمان بجحدها ولا يلزم الضمان بالفعل فلذلك قال ثم في قبول الخ واما لو قال ليس لك عندي وديعة فهذا
تقبل بينته بالرد لانه لم يكذبها بقوله كما مر في المديان ص وبموته ولم يوص ولم توجد الا لكعشر سنين ش يعني ان من اخذ
وديعة بغير بينة ثم مات ولم توجد في تركته ولم يوص عند موته فانها توخذ من تركته ويحمل على انه تسلفها وسواء كان
عينا او عرضا او طعاما الا ان يطول الامد من يوم الايداع قدر عشر سنين فلا يضمنها ويحمل على انه ردها لربها اما لو اوصى بها
فلا يكون ضامنا لها فان كانت باقية اخذها ربها وان تلفت فلا ضمان ويدخل في ... ما لو قال هي في موضع كذا
فمات ولم توجد فانه لا يضمنها ويحمل على الضياع لانه قد ذكر انه لم يتسلفها واما ان اخذ الوديعة ببينة مقصود
بها التوثق فانها توخذ من تركته اذا لم يوص بها ولم توجد ولو تقادم الامر كما نقله ابن عرفة واعترض على اطلاق ابن الحاجب
ص واخذها ان ثبت بكتابة عليها انها له ان ذلك خطه او خط الميت ش يعني ان من مات وعنده وديعة مكتوب
عليها هذه وديعة لفلان بن فلان فان صاحبها ياخذها بشرط ان يثبت بالبينة الشرعية ان ذلك خط صاحب
الوديعة او خط الميت فالضمير في اخذها وفي خطه يرجع لصاحب الوديعة فقوله بكتابة يتعلق باخذها
لا بثبت اي اخذها بسبب كتابة عليها وان ثبت جملة معترضة بين العامل ومعموله وعليها صفة لكتابة و
قوله انها له بدل من كتابة او معمول لها وقوله ان ذلك الخ فاعل ثبت ص وبسعيه بها لمصادر ش عطف على
ما فيه الضمان يعني ان من عنده الوديعة اذا سعى بها لظالم او عشار لياخذ عشره وما اشبه ذلك فانه يضمنها
وقوله لمصادر بكسر الدال الظالم الذي هو اعم من المكاس ونحوه والمراد بالسعي هنا الاغراء والدلالة ويجوز
فتح الدال ومعناه ان رب الوديعة اذا صادره ظالم فجبر المصادر ذهب المودع ودفعها لجهة الظالم [illegible]
[illegible] على المال بذلك فاخذها الظالم فانه يضمنها المودع بسبب ذلك لانه يجب عليه حفظها واما لو حمله
على ان دفعها لاجنبي مصادر وغير جبر لا يضمن ... دفعها الاجنبي وان لم يصادر ص وبموت المرسل معه الخ لم

وعلى الراعي اذا انزى على الحيوان

وبانزائه

او بالتلف

بحضرة

لبلد

اليه

بطل ش هذه المسألة لا تتقيد بالوديعة بل فيها وفي غيرها يعني ان من ارسل الى شخص وديعة عنده
بأن كانت عنده او مالا عنده او بضاعة يتجر فيها ثم ان الرسول مات قبل ان يصل الى بلد المرسل اليه فان ما ارسل به يكون في
تركة الرسول وان مات بعد الوصول الى بلد المرسل اليه وانكر المرسل اليه ان يكون وصل اليه شيئا فانه لا يقبل منه
ذلك ويحمل انه دفع ما ارسل به اليه وانه اشهد على ذلك ولا يكون للمرسل شيء في تركة الرسول لاكن اليمين له
على من يظن به العلم من ورثة الرسول انه ما يعلم لها شيء . وحينئذ فلا كلام للمرسل اليه في الوديعة ولا في
المال الذي عليه ولا في البضاعة عنده هذا مقتضى كلامهم كما افاده بعض شيوخ زاه وبعبارة
اخرى فقوله وبموت الخ اي وضمن بموت الخ والذي يظهر ان فاعل ضمن انه الرسول ويلزم عليه حينئذ انه لم
يتقدم ما يدل عليه وفيه الاتيان بالكلام موضوع الضمير لان المرسل معه هو الرسول ويجاب عن الاولى
بان المعنى يرشح اليه ثم ان كلام المؤلف محمول على رسول من يوصل اليه المال وديعة او دينا او غيرهما كما حمله
عليه الزرقاني ولا يقال هذا المحمل يخالف ما يأتي من قوله او المرسل اليه المنكر اذ حمله على انه وكله المرسل
اليه بالاشهاد يقتضي لغو انكار المرسل اليه لانا نقول يحمل ما يأتي على ما اذا كان الرسول حيا واما ان كان
والحاصل رسول من رسل المال فان المرسل لا يبرا من حق المرسل اليه سواء مات الرسول قبل الوصول او بعده
ان الرسول اذا كان رسول رب المال فان المرسل يبرا بالدفع اليه سواء مات قبل وصول الرسول المرسل او بعده و
يرجع حينئذ الكلام بين ورثة الرسول وبين من ارسله فان مات قبل الوصول رجع على تركته وان مات بعده لم
يرجع ويحمل على انه وصله واما ان كان الرسول من رسل المال فان المرسل لا يبرا من حق المرسل اليه سواء مات الر
سول قبل الوصول او بعده ويرجع الكلام بين المرسل وورثة رسوله فان مات قبل الوصول رجع في تركته وان مات بعد
ه فلا رجوع له على تركته ولو لم يمت الرسول وادعى الدفع واكذبه المرسل اليه لم يصدق الرسول الا ببينة ص وبكلبس
الثوب وركوب الدابة ش يعني ان المودع اذا لبس الثوب حتى ابلاه او ركب الدابة حتى عطبت فانه يضمنها وتقدم انه
قال وبانتفاعه بها فهو اعم من هذه وانما اعاده ليرتب عليه قوله ص والقول له انه ردها سالمة ان اقر بالفعل
ش يعني ان المودع بفتح الدال اذا ركب الدابة ثم قال رددتها سالمة على الحالة التي اودعت عليها ثم هلكت فان
القول قوله مع يمينه ان اقر بالفعل لانه لا يعلم الا من جهته وان لم يقر بالفعل بل اثبتته البينة فانه يضمنها وكلام
المؤلف يخالف قوله فيما مر وبرئ ان رد غير المحرم اي واما المحرم فلا يبرا وهذا منه ويرد الا ان يقال ما مر فيما
بما اذا كان المحرم مما يتعلق بالذمم لا غيره كما هنا ص وان اكراها لمكة ورجعت بحالها الا انه حبسها عن
اسواقها فلك قيمتها يوم كرائها ولا كراء له او اخذه واخذها ش يعني ان من استودع ابلا مثلا فتعدى
عليها واكراها لمكة مثلا ورجعت بحالها مثل ما كانت عليه يوم الايداع الا انه حبسها عن اسواقها بان كانت
زمان غيبتها غالية فلربها ان يأخذ قيمتها يوم كرائها لانه يوم التعدي ولا كراء له وله ان يأخذ الكراء والدا
بة ابن يونس وكذلك الحكم في المستعير والمكتري يتعدى بان المسافة المشترطة فقوله اكراها
اي الوديعة التي تصلح للكراء كانت دابة او عبدا او سفينة او غير ذلك ومفهوم بحالها انه لو حصل فيها
تغيير بنقصها خير ربها بين اخذها وما نقصها او اخذ الكراء والدابة او تضمينه قيمتها وقوله حبسها
عن اسواقها يعني انها للتجارة واما لو كانت للقنية فليس له الا كراؤها ان لم تتلف او قيمتها يوم التعدي

ان تلف

3

ان تلفت ص او بعضها مع علمك انك امرته به و حلفت والا حلف وبرئ شر يعني ان من اخذ وديعة ببينة او بغير بينة
ثم انه دفعها الى زيد مثلا ثم تلفت وقال ربها امرتني بدفعها لك وكذبه ربها في ذلك وحلف انه لم يامره بذلك اي بدفعها لزيد
فان المودع يضمنها حينئذ فان نكل ربها حلف المودع وبرئ وقوله ص الا ببينة على الامر ورجع على القابض شر مستثنى
بقوله وبدفعها اي ضمن المودع بدفع المال الى غيره الا ان يقيم بينة تشهد على ربها انه امره بذلك فانه لا ضمان
عليه و حيث ضمن المودع بدفع المال وغرم فانه يرجع على القابض قوله انك امرته به بلا واسطة بان يقول المالك امر
تني بالدفع له او بواسطة بان يقول له جاءني كتابك او رسولك او امارتك وقوله وحلفت اي وغرم المودع ولا
رجوع له على القابض فيما اذا ادعى انك امرته به قولا واحدا الا انه يعلم الامير فيحلفه فان نكل هو القابض ولا في الكتاب
والامارة وزعم الارسال ان صدق وتصديقه بان يعلم الكتاب والامارة حوادث الرسول على حق المودع ظالم بانكاره
وان جحد فقد تصح يونكرو وانما اي حسن الظن بالكتاب والامارة او الرسول رجع عليه وقوله والا حلف وبرئ اي المودع
ويرجع الامير على القابض في جميع الصور لقبضه من غير مسوغ فان نكل غرم وتقدم الرجوع وعدمه والمراد بالبينة
هنا الشاهدان او شاهد ويمين ص وان بعثت اليه بمال وقال تصدقت به علي وانكرت فالرسول شاهد وهل مطلقا
او ان كان المال بيده تاويلان شر يعني ان من بعث بمال الى شخص فقال المبعوث اليه هو صدقة علي وكذبه رب المال وادعى
انه وديعة فالرسول شاهد لكل منهما الا ان شهد للمرسل اليه لا يمين عليه وان شهد للمرسل اليه لا بد من
يمينه وهل كون الرسول شاهدا مطلقا سواء كان المرسل اليه المال بيد المرسل اليه ام لا وهو ظاهر المدونة لانه ان
لم يتعد لاقرار ربها انه امره بالدفع الى من ذكر فشهادته جائزة او انما يكون شاهدا للمرسل اليه اذا كان المال مع
جوده بيد المرسل اليه لم ينفقه او بيد الرسول والا لا يقبل شهادته لانه يتهم على اسقاط الضمان على نفسه و
تاويلان وهل مطلقا اي وهل قبول شهادة الرسول للمرسل اليه مطلقا سواء قبض المرسل اليه المال ام لا بقي
بيده ام لا كان مليا او معدما فاقامت للرسول بينة على الدفع ام لا بناء على ان قول اشهب خلاف وهو تاويل ابي عيسى ض ٦٨
قوله او ان كان بيده ومثله ما اذا اقامت للرسول بينة على الدفع بناء على ان قول اشهب وفاق لابن القاسم وهو تاويل
ابن ابي زيد وينبغي ان يكون المراد بكون المال بيده ان يكون مليا ص وبدعوى الرد على وارثك شر يعني ان المودع بفتح
الدال اذا ادعى رد الوديعة على وارث المودع بكسرها فانه لا يصدق ويضمنها كدعوى الوصي الرد الى اليتيم لانه ادعى ردها
الى غير اليد التي ائتمنته وكذلك دعوى وارث المودع بالفتح على المالك تحتاج الى بينة واولى دعوى الوارث على
الوارث واما الواحد عن ورثة المودع بالفتح ان مورثهم رد للمودع بالكسر فيقبل لانهم ادعوا وقوع الرد لليد
التي ائتمنته والحاصل ان صاحب اليد المؤتمنة اذا كانت دعوى الدفع لليد التي ائتمنته فانه لا ضمان
عليه وسواء كانت دعوى الدفع من ذي اليد المؤتمنة او من وارثه على ذي اليد التي ائتمنته او على وارثها وفي ما عدا ذ
لك الضمان ص او المرسل اليه المنكر شر يعني ان من بعثته بشيء ليوصله الى زيد مثلا فقال دفعته اليه وانكر
المرسل اليه فان الرسول يضمن لتعديه بعدم الاشهاد بذلك ما لم يشترط عدم الاشهاد وكلام المؤلف مقيد بما
اذا كان لانكاره تاثير فان لم يكن تاثير كما في مسئلة من دفع مالا لمن يتصدق به على الفقراء والمساكين المشار اليها في باب
الهبة بقول المؤلف كان بعثت لمن يتصدق وعنده به او لم تشهد فلا ضمان والمراد بالرد في كلام المؤلف الاخراج من اليد
التي ائتمنت للرد حقيقة وللدفع الرسول للمرسل اليه ما لا يتصدق به على المرسل ونحو ذلك وينبغي تقييد تسليمه

وقوله ولو دفع الخ وانما ضمن لتحقق المتصدق عليه معينا ولو كان غير معين كالفقير او المساكين لا ينتفي عنه الضمان كما اشار له المؤلف في باب
الهبة بقوله كان بعثت لمن يتصدق الخ

في الموجع بعين الدال
اصل

على بعض صور المرسل اليه ص كتعليله ان كانت له بينة به مقصودة ش التشبيه في الضمان والمعنى ان من اخذ
وديعة ببينة مقصودة فادعى انه ردها الى صاحبها فانه لا يصدق في ذلك لانه انما ائتمنه على حفظها لا على رد
ها وبعبارة الضمير في له للايداع واللام بمعنى على والضمير في به راجع للاشهاد المفهوم من بينة
وهو متعلق بمقصودة ويحتمل ان يكون ضميره للمودع بالكسر على طريق الالتفات والضمير في به للايداع
وبقي شيء سكت عنه المولف وهو التوثق والمراد بكونها مقصودة للتوثق ان يقصد المودع بالاشهاد انه لا
يقبل دعواه الرد واما ان كان الاشهاد خوف الموت ليأخذها من تركته او يقول المودع اخاف ان يقول هي سلف
فاشهد انها وديعة وما اشبه ذلك مما يعلم انه لم يقصد به التوثق فانه يصدق في دعواه الرد ص لا بد
عوى التلف او عدم العلم بالتلف او الضياع ش يعني ان من اخذ وديعة ولو باشهاد فادعى تلف ما ذكر فانه يصدق ولانه
مؤتمن على حفظها وكذلك لا ضمان على المودع اذا قال لا ادري اتلفت ام ضاعت لانه ادعى امرين هو مصدق فيهما
وسواء قبضها ببينة مقصودة للتوثق ام لا والتلف والضياع شيء واحد وقد اعمل بعض المولف بان حمل التلف
على نوع خاص كالحرق والغرق والضياع نوع خاص كالسرقة او ذهابها بذاتها وقوله ص وحلف المتهم ش في دعوى
الرد او التلف او الضياع اذا حقق الدعوى عليه بدليل قوله وان نكل حلفت ولا مفهوم للمتهم في تحقيق الدعوى فان
لم يحقق الدعوى عليه فان كان غير متهم لا يحلف في دعوى التلف او الضياع ويحلف في دعوى الرد كان متهما
ام لا كان على دعوى تحقيق او اتهام وقوله فان نكل حلفت هذا اذا حقق الدعوى عليه كان متهما ام لا فالضمير
في نكل عائد على المودع لا بقيد كونه متهما لانه في دعوى التحقيق ولا ينظر لكونه متهما واما ان لم يحقق
الدعوى عليه في دعوى التلف فان يمين التهمة لا ترد على المذهب كما اشار له الطخيخي والمراد بالمتهم من يظن
به التساهل في الوديعة او اكل اموال الناس لا من اتهم بذلك ص ولم يفده شرط نفيها فان نكل حلفت ش
الضمير في نفيها راجع لليمين والمعنى ان المودع اذا شرط على رب الوديعة عند اخذها ان لا يمين له في دعوى
التلف او الرد فان ذلك لا يفيده لان هذا الشرط يؤكد التهمة فان نكل المودع عن اليمين حلفت يا رب الوديعة وقد
علمت ان هذا انما يأتي على دعوى التحقيق فهو من تتمة قوله ولم يفده شرط نفيها ص ولا ان شرط الدفع
للمرسل اليه بلا بينة ش هذا عطف على قوله لا بدعوى التلف والمعنى ان المودع اذا شرط على رب المال انه يدفع
المال الى من ارسله بلا بينة فانه يعمل بذلك ويقبل قوله في ذلك وانما عمل بشرطه هنا ولم يعمل بشرطه في
قوله ان لا يمين عليه لان اليمين انما ينظر فيها حين وجوب تعلقها فمشترط سقوطها كمشترط سقوط
امر قبل وجوبه بخلاف شرطه ترك الاشهاد ص وبقوله تلفت قبل ان تلقاني بعد منعه دفعها ش يعني ان رب الوديعة
اذا طلبها ممن هي عنده فامتنع من اعطائه او اعتذر لربها ثم لقيه فطلبها منه فقال له ضاعت او تلفت
قبل ان تلقاني فانه يضمنها وظاهره ولو كان امتناعه من دفعها لعذر وانه لا من جهة ربها ان يقول سكوته
على انها تلفت لا سيما مع اعتذار كان دليل على بقائها ثم ان محل كلام المولف ما لم يدع انه علم بالتلف بعد ما
لقيته فان ادعى ذلك حلف حيث كان متهما ولا ضمان عليه ص كقوله بعده بلا عذر ش يعني ان من عنده
وديعة وطلبت منه فامتنع من اعطائها ولا عذر له يمنعه من اعطائها لربها ثم لقيه فقال له تلفت بعد
ان لقيتني فانه يضمنها فقوله بلا عذر متعلق بمقدر ولابد من تقدير صفة اي وامتنع من الدفع بلا عذر ثابت

على تفسير المتهم

وهو صحيح

[illegible]

مع غيره ولم يذكر في الحلف الحلف الثالث و ينبغي ان يحلف فيها ايضا
لو اخبر بتعدد المشتري فرضي ثم تبين انه واحد فانه يمضي ما حصل منه الا ان يكون له غرض في التعدد
كما ينبغي و عليه فيمن اخذ لغيره في قول التوافق وانفراده اي شركائه وانفراده و كذلك تكون له شفعة
فيما اذا اسقط وصي المحجور شفعة محجوره بالنظر في ذلك بان الاخذ هو النظر للمحجور واذا بلغ رشيدا
له الاخذ بها و ابوه والقاضي كذلك فقوله بالنظر اي ان ثبت ان اسقاطهما غير وجه النظر وذلك
لانهما محمولان على النظر عند الجهل بفعلهما و اما الحاكم فلا يحمل فعله على النظر عند الجهل ص
و شفع لنفسه او ليتيمه اخر ش يعني ان الولي ابا او وصيا اذا كان شريكا لمحجوره فباع حصة المحجور
فله اخذها بالشفعة ولا يكون تولية البيع مانعا من ذلك ولو باع حصة نفسه فله اخذها بالشفعة
لليتيم لليتيم ولابد من الرفع للحاكم فيهما لاحتمال بيعه برخص لاخذه لنفسه او [illegible] الاخذ للمحجور
عليه ومن في حجره يتيمان مشتركان في دار مثلا وباع حصة احدهما فله ان ياخذ للاخر بالشفعة ولا يكون
توليته البيع مانعا من ذلك ص او انكر المشتري الشراء وحلف واقر بائعه ش يعني ان الشفعة ساقطة في
هذه الصورة لان الاخذ بالشفعة لا يكون الا بعد ثبوت الشراء لانكار المشتري له فلو نكل المشتري حلف البائع
وثبت البيع والشفعة واولى لو انكر البائع البيع ص وهي على الانصباء ش يعني ان الشفعة
بمعنى الشقص الماخوذ بالشفعة مستحقة ومقسوطة على قدر الانصباء لا على الرؤوس لان الشفعة
انما وجبت لشركتهم لا لعددهم فوجب تفاضلهم فيها بتفاضل اصل الشركة فاذا كان العقار
بين ثلاثة مثلا لاحدهم نصفه وللاخر ثلثه وللاخر سدسه فباع صاحب النصف نصيبه من اجنبي فللشر
يكيه ان ياخذا ذلك بالشفعة فياخذ صاحب الثلث ثلثي الشقص وياخذ صاحب السدس ثلثه
و كلام المولف فيما ينقسم و اما فيما لا ينقسم فهي على الرؤوس اتفاقا و هل تعتبر الانصباء
يوم الشراء او يوم قيام الشفيع و انظر ما يترتب على ذلك في الكبير ص وترك للشفيع حصته ش
يعني ان المشتري اذا كان هو المشتري من احد الشركاء فانه يترك له حصته وياخذ بقية الشركاء
منه على قدر انصبائهم مسألة دار بين اربعة لاحدهم الربع وللاخر الثمن وللاخر الثمن وللاخر النصف
فباعه صاحب النصف لصاحب الربع فان لصاحب الثمنين ان ياخذا بالشفعة نصف المبيع وباقيه للمشتري
يستحقه بالشفعة فقوله للشفيع اي للشريك المشتري وفي بعض النسخ للشفيع
بدل الشريك وكل صحيح ص وطولب بالاخذ بعد اشترائه لا قبله ش المطالب بكسر اللام هو المشتري
او وكيله و المطالب بفتح اللام هو الشفيع او وكيله والمعنى ان البيع اذا وقع في الشقص فان
المشتري له مطالبة الشفيع اما ان ياخذ بشفعته او يتركها اي يسقط حقه منه لما يلحق المشتري
من الضرر بعدم التصرف في الحصة المبيعة و اما قبل صدور البيع في الشقص فانه لا مطالبة له عليه
باخذ ولا ترك و اذا اسقط الشفيع شفعته في هذه الحالة لا يلزمه لانه وهب ما لا يملك لا تصح
هبته اي ولا تلزم وله الاخذ بالشفعة اذا وقع البيع بعد ذلك و اليه اشار بقوله ص ولم يلزم
اسقاطه ش ولو اتى بالفاء بدل الواو ليفيد انه مفرع على قوله لا قبله لكان احسن وهو ظاهر

الملك للمشتري والحال انه منكر للشراء فلا شفعة للشفيع عليه ولا يلزم من اقرار البائع بالبيع ثبوت اصل
قف

خ المشترك

من قال العبد ان ملكتك فانت حر وان تزوجتها فانت طالق فيلزمه مع انه قبل الوجوب والفرق
ان هذين حق لله تعالى بخلاف الشفعة وايضا الشارع في العتق متشوف للحرية وللاحتياط
في النكاح للفروج وايضا ان كلا من العتق والطلاق معلق عليه بخلاف عقد البيع الناشئ
عليه الشفعة وقوله وطوله عند حاكم ولا يجب على المشتري ترك التصرف حتى يعلم
الشفيع ولا يجب على البائع ترك البيع حتى يعلم المشتري وانما يستحب خلافا للعتبي [illegible]
ص ونقض وقف كهبة وصدقة ش يعني ان المشتري للشقص اذا وهبه او وقفه او تصدق به
ثم قام الشفيع فله نقض الوقف ولو كان مسجدا وكذلك له نقض الهبة وياخذ الشقص با
الشفعة وله امضاء ذلك وظاهره ولو حكم حاكم بصحة الوقف والهبة والصدقة من يرى
الشفعة تفوت بذلك ص والثمن لمعطاه ان علم شفيعه ش يعني ان الشفيع اذا قام ونقض الهبة
والصدقة واخذ الشقص بالشفعة فان الثمن الذي وقع به البيع يكون للموهوب له لان المشتري للشقص
لما علم ان له شفيعا ووهبه للغير فكانه دخل على هبة الثمن فقوله ان علم شفيعه اي ان علم
الواهب ان له شفيعا وليس المراد علمه بعينه فضمير علم للواهب والضمير في شفيعه عائد على
الشقص او المشتري وعبر بعلم دون عرف للاشارة الى ان العلم متعلق بالكليات والمعرفة متعلقة
بالجزئيات فالعلم متعلق بامر كلي فلا يدل على انه علم عين شفيعه ص لا ان وهب دارا فاستحق
نصفها ش يعني ان من اشترى دارا فوهبها كلها لشخص ثم استحق منها شخص نصفها واخذ
المستحق النصف الثاني بالشفعة فلا يكون ثمن النصف الماخوذ بالشفعة للموهوب له او للمتصدق
عليه لانه لم يثبت للمشتري ملك عليه كما ظهر وهبته له كالعدم واذا كان ثمن النصف الماخو
ذ بالشفعة للواهب فاولى المستحق الذي رجع به المشتري على البائع لانه اذا لم يكن ثمن النصف الذي
هو ملك الواهب فاولى ان لا يكون له ثمن النصف الذي تبين انه ليس ملكا له وبه يعلم ما في كلام تت فقوله
فاستحق نصفها اي بملك سابق على الهبة ولا مفهوم لنصفها وضمير وهب عائد على المشتري
المفهوم اي لا ان وهب المشتري دارا ص وملك بحكم او دفع ثمن او اشهاد ش يعني ان الشفيع يملك
الشقص من المشتري باحد امور اما بحكم حاكم بانه له واما بدفع الثمن للمشتري سواء رضي بذلك
او لم يرض واما باشهاد بالاخذ بالشفعة ولو في غيبة المشتري على ما عليه ابن عرفة خلافا لتفسير
ابن عبد السلام ان يكون ذلك بحضرة المشتري ولا يعرف لغيره وكلام المؤلف في ملك الشقص و
اما الاخذ بالشفعة اي استحقاق الاخذ بها فقد قدمه المؤلف في قوله الشفعة اخذ شريك الخ
ص واستعجل ان قصد ارتياء او نظر للمشتري الا كساعة ش يعني ان الشفيع يطالب بالشفعة بعد
عقد البيع ويستعجل في الطلب ان قصد ارتياء اي يتروى في نفسه او قصد ان ينظر الى الشقص المشترى
ولا يمهل بل اما ان ياخذ بالشفعة او يسقطها الا كساعة واحدة فانه يمهل اليها في النظر للمشترا
وهذا اذا اوقفه الامام واما اذا اوقفه غيره فهو على شفعته فالا ستنثا . فاصح على قوله
او نظر للمشتري ومن رجعه لما قبله ايضا فقد خالف النقل والمراد بقوله الا كساعة ان تكون

المساوقة

لا فتقر الى تملك ثان و احترز بقوله امته من زوجته المملوكة للسيد فانه لا يمنع من وطيها كما يا ه في السيح و شمل
قوله المرهون هو معها ما اذا انحم عليها او اشترك المرتهن في حوز المالك معه في محل واحد ولو رهنها وحدها
و اما الوكال العبد مرهونا وحده فانه لا يمنع من وطي امته و لا مفهوم للوطي ومثله الاستمتاع و قوله
امته الاضافة للملك اي امته المملوكة له فلو كانت زوجته لم يمنع من وطيها لان السيد ليس له انتزاع الزوجة و من وطي
مرتهن وطي يعني المرتهن او وطي امة الرهن بغير اذن الراهن فانه يحد لان ذلك محض زنى لانه لا شبهة له فيها
ولو ادعى عليه الجهل و لذكره فيه و يغرم ما نقصها بكرا او ثيبا ان اكرهها او طاوعته وهي بكر او وطي الصغيرة التي تخدع
كالامة و يكون الولد مع امه رهنا مع ما نقصها ولا يلحق بالمرتهن ولو اشتراها المرتهن لم يعتق عليه ولده لانه
لم يثبت نسبه منه وان كانت انثى لم يحل له وطيها و الجواب عن عدم منافضة عتقه وحرمة وطيها كما قال
بعض المغاربة انه حكم بين حكمين ساقط لا يعتق عن مصنف و اما الفرق بينهما ان تأثير مانع احتمال البنوة
وهو ان لا يكون من ماء الزاني بل من غيره في حلية الوطي اخف تأثيرا في رفع الملك الا باذنه وتقوم بلا ولد حملت ام لا
يعني فان وطيها المرتهن باذن سيدها فانه لا حد عليه للشبهة وانما عليه الادب وحينئذ ان الراهن للمرتهن او
لغيره في وطيها فانها تقوم على واطيها حملت ام لا فتقوم قيمتها يوم الوطي ولا يغرم لو لدها شيئا لا قيمة و لا
ثمنا لانعقاده على الحرية و لحوقه بالواطي فقوله و تقوم الخ مستانف او معطوف على مقدر فان اذن فلا حد
وتقوم الخ و قوله وتقوم الخ فاصرح الثانية خلاف اللخمي لا قوله بلا ولد يفيد رجوعه للاولى لا نها في الاولى
تقوم بولدها و تقوم ليعرف نقصها و يرجع لما لكها وفي الثانية تقوم لتلزمه بالقيمة و قوله وقوم الخ
لتلزم له بالقيمة لا ليعرف نقصها و ترجع لمالكها ص وللامين بيعه في عقده ان لم يقل ان لم ات كالمرتهن بعده
والامضى فيهما ش اي ان للامين الموضوع تحت يده الرهن ان يستقل ببيع الرهن اذا اذن له الراهن في بيعه عند عقد الدين
الخ ويسببه الرهن او بعد ه لانه محض توكيل سالم عن توهم اكراه فيه وسواء اذن له في بيعه قبل الاجل او بعده وسواء
كان مما يباع او لا غير هذه اذ لم يقل الراهن للامين ان لم ات بالدين الخ و قد ذكرنا فان قال ذلك فلا يستقل بالبيع حتى يرفع للحاكم
مراد الحاكم لما يحتاج اليه من اثبات الغيبة وغيرها في الضمير في عقده يرجع للدين او الى بعده كالانه ربما يتوهم
ان الاذن الواقع في العقد كالاكراه على الاذن لضرورته فيما عليه من العوض فانه كالاذن و قوله ان لم يقل ان لم ات الخ
يرجع للمنطوق والمفهوم بالاولية وللمرتهن ايضا البيع بلا اذن حيث اذن له الراهن بعد عقد الدين ان لم يقل ان لم ات
فان قال ان لم ات فلابد من الاذن كما اذا اذن له الراهن في نفس العقد سواء قال ان لم ات او لم يقل لان الاذن حينئذ منفعته
زادها الراهن فهي هدية مديان فاشتمل كلامه منطوقا و مفهوما على ثمان صور اربع في الامين و اربع
في المرتهن لهما الاستقلال في البيع دون ان يرجع ذلك الى السلطان في ثلاث منها فان باع من ليس له البيع من الامين والمرتهن
دون ان يرجع ذلك الى السلطان مضى بيعه وضمير التثنية للامين والمرتهن و الحاصل ان الراهن اما ان ياذن للا
مين او للمرتهن في نفس العقد او بعده و في كل اما ان يطلق او يقيد فان وقع الاذن منه للامين في العقد او بعده واطلق فله
البيع بلا اذن وان قيد فلابد من الرفع وان كان الاذن منه للمرتهن بعد العقد واطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلابد
من الرفع وان وقع الاذن منه في العقد فلابد من الرفع قيد او اطلق ص ولا يعزل الامين ش اي ولا يعزل الراهن فقط او المر
تهن فقط الامين واما ان اتفقا على عزله فلهما ذلك وانما تعرض الشارح للراهن لان الامين وكيله فيتوهم ان له عزله اه

[illegible]

[illegible]

... جارية لم يحل له الخ ا وربما اخذ من عدم عتقها اباحته وطيها كقول عبد الملك قال ابن عرفة وجواب بعض المغاربة فانه حكم بين حكمين يقتضي سقوطه على
عدم احتمال البنوة انتفى الحلية وعدم العتق بعض المبتدئين فسئلت توضيح ذلك فقلت والله الموافق للصواب ان قوله حكم بين حكمين معناه ان الاولى احتمال البنوة المنفي العتق وعدم الحلية وان اعملنا
واما قوله ويعرف بينهما ان تاثير الخ معناه ان مانع احتمال البنوة قوي في رفع الملك الخ ضعيف احتمال البنوة بالنسبة للملك لانه قوي فلا يرتفع فيه وهي ضعيف
وانما الانسبة هنا للوطي فمانع احتمال البنوة ضعيف فاحتمال البنوة اقوى فلم تحل له ابدا والله اعلم اه تقرير الشيخ بن علي الشريف رحمه الله ونفعنا به امين

وأما المرتهن فلا كلام له في العزل بلا نزاع وظاهر قوله ولا يعزل الأمين ولو الى بحر او تلف منه وينبغي أن له عزله
الى بحر او نحوه منه كما يأتي في الوكالة ص وليس له إيصاء به ش يعني أن الأمين الخ على حوز الرهن ليس له أن يوصي
به عند موته او عند سفره لأن الراهن والمرتهن لم يرضيا الا بأمانته لا بأمانة غيره ولو قال ولا يفيد الإيصاء به لكان أحسن
لأنه لا يلزم من عدم جواز الإيصاء به عدم نفوذه ص وباع الحاكم إن امتنع ش يعني أن المرتهن إذا رفع أمره الى
الحاكم بعد امتناع الراهن من بيع الرهن وهو معسر ليس له مال غيره يقضي منه او امتنع من الوفاء وهو موسر
فإن الحاكم يبيع عليه الرهن ومثل ذلك إذا كان الراهن غائبا او ميتا الا أنه في الغائب والميت يحلفه يمين الاستظهار
ص ورجع مرتهنه بنفقته في الذمة ولو لم يأذن ش يعني أن الرهن إذا احتاج الى نفقة فأنفق المرتهن نفقة فإنه
يرجع بها في ذمة الراهن لا في عين الرهن حيوانا او عقارا سواء أذن له الراهن في الانفاق على الرهن ام لا لأنه قام عنه بواجب
وسواء كان الراهن حاضرا او غائبا مليا او معدما ولو زادت النفقة على قيمة الرهن كما في المدونة والموازية والمجمو
عة لما علمت أن نفقة الرهن ومؤنته على الراهن لأنه مالك له وله غلته ولأن له الغلة عليه النفقة كالبيع الفاسد
فالنفقة على الرهن كالسلف وهذا بخلاف النفقة على الضالة فإنه لا يرجع بها في ذمة ربها بل تكون في رقابها
وهو أولى بها عند قيام الغرماء والفرق أن الضالة لا يعرف ربها ولا يقدر عليه الآن ولا بد من النفقة عليها والر
هن ليست نفقته على المرتهن إذ لو شاء لطلب الراهن بالنفقة على الرهن وإن غاب رفع للإمام وأشار بالمبا
لغة لرد قول أشهب إن نفقته على الرهن إن لم يأذن له الراهن فيها تكون في الرهن يبدأ بها في ثمنه فالمبالغة راجعة
لقوله في الذمة وكلام المؤلف فيما ليس له أن يباع فيه فلا يعارض ما يأتي من قوله وإن أنفق المرتهن على كشجر
خيف عليه بدئ عليه بالنفقة لأنه فيما له أن ص وليس رهنا به الا أن يصرح بأنه رهن بها ش تقدم أن النفقة
على الرهن تكون في ذمة الراهن لا في عينه فلذا لا يكون رهنا بالنفقة عليه إن قال الراهن للمرتهن أنفق على
أن نفقتك في الرهن او أنفق والرهن بما أنفقت فيكون رهنا بالنفقة يبدأ على الغرماء وقوله وليس رهنا به
أي بالانفاق يغني عنه قوله في الذمة لكن صرح به ليرتب عليه قوله الا أن يصرح الخ ص وهل وإن قال ونفقتك في الر
هن تأويلان ش أي وهل إن قال ونفقتك في الرهن فلا يكون رهنا به وهو تأويل ابن شبلون او يكون رهنا به وهو تأويل ابن
يونس فهما راجعان لقوله وليس رهنا به وهذا التقرير أولى من تقرير الشارح انظر الشرح الكبير وقوله
ص فيما افتقر للفظ مصرح به تأويلان ش مفرع على التأويلين السابقين فمن قال لا بد من التصريح في النفقة على
الرهن كابن شبلون وابن شيخ قال يفتقر الرهن للفظ مصرح به ومن قال لا يشترط التصريح بالانفاق على الر
هن كابن يونس قال لا يفتقر الرهن لمصرح ص وإن أنفق مرتهن على كشجر خيف عليه بدئ بالنفقة ش يعني
أن من ارتهن نخلا او زرعا فخاف عليه الهلاك بانهدام بئره وأبى الراهن من إصلاحها فأنفق عليه المرتهن نفقة فإنه
يرجع بها من ثمر النخل او الزرع فيبدأ به لأنه إذا لم ينفق على ذلك هلك الرهن فيلحقه الضرر ابن عبد السلام ولم
يقع وانفقه المرتهن سلعا فهي منفعة لقوة الضرر ومعنى التبدية بما أنفق أن ما أنفقه يكون في ثمر الزرع والثمرة
وفي رقاب النخل فإن ساوى ما ذكر النفقة أخذها المرتهن وإن قصر ذلك عن نفقته لم يتبع الراهن بالزائد و
ضاع عليه وكان أسوة الغرماء بدينه وإن فضل عن نفقته بدئ بها في دينه فإن فضل شيء كان للراهن وقوله
خيف أي وامتنع الراهن من الانفاق والا تبع ذمته لأنه قام عنه بواجب ما لم يتبرع بالانفاق ص وتؤولت على عدم

جبر الراهن

نفقتها

الرهن

للفظ
























